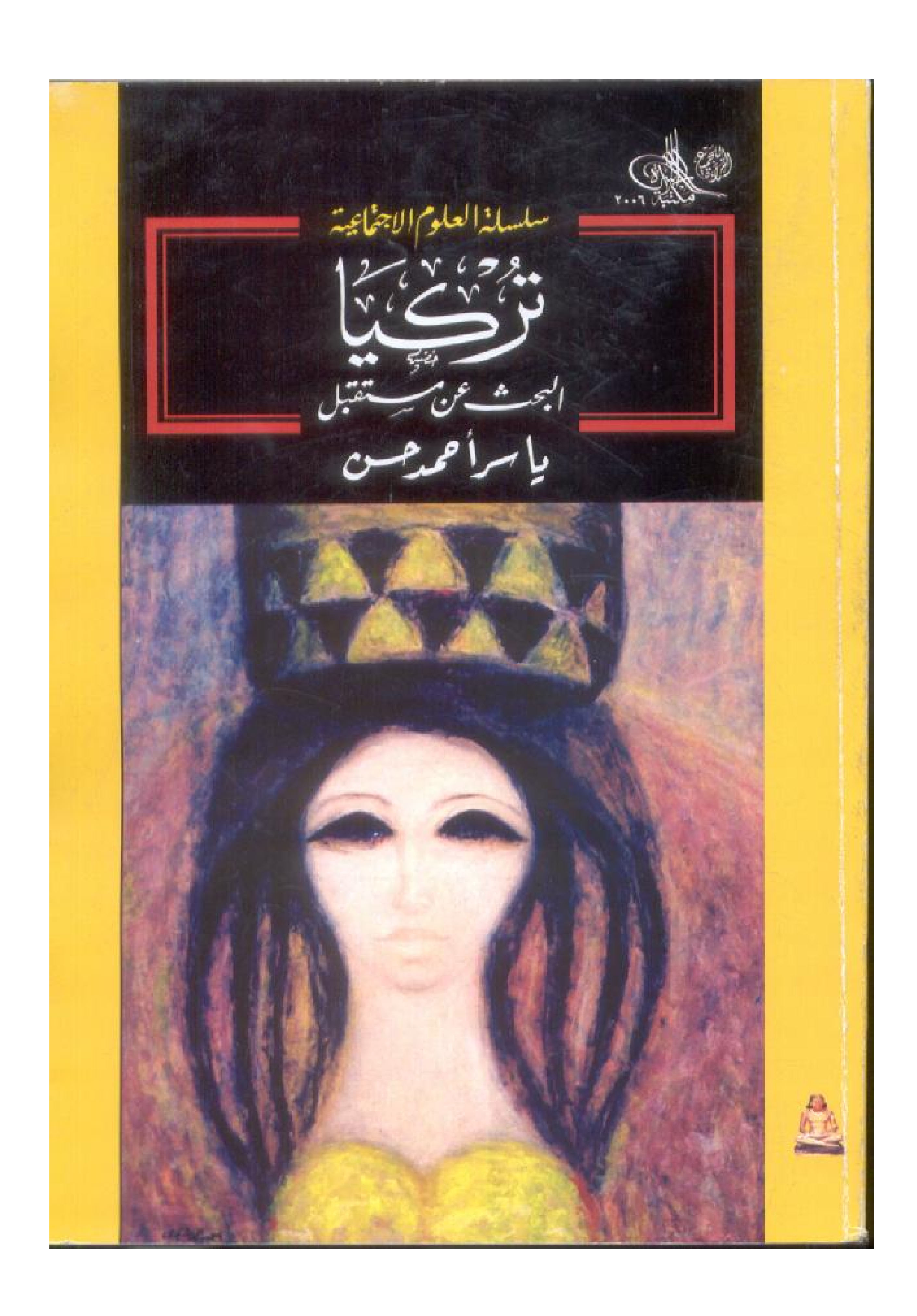
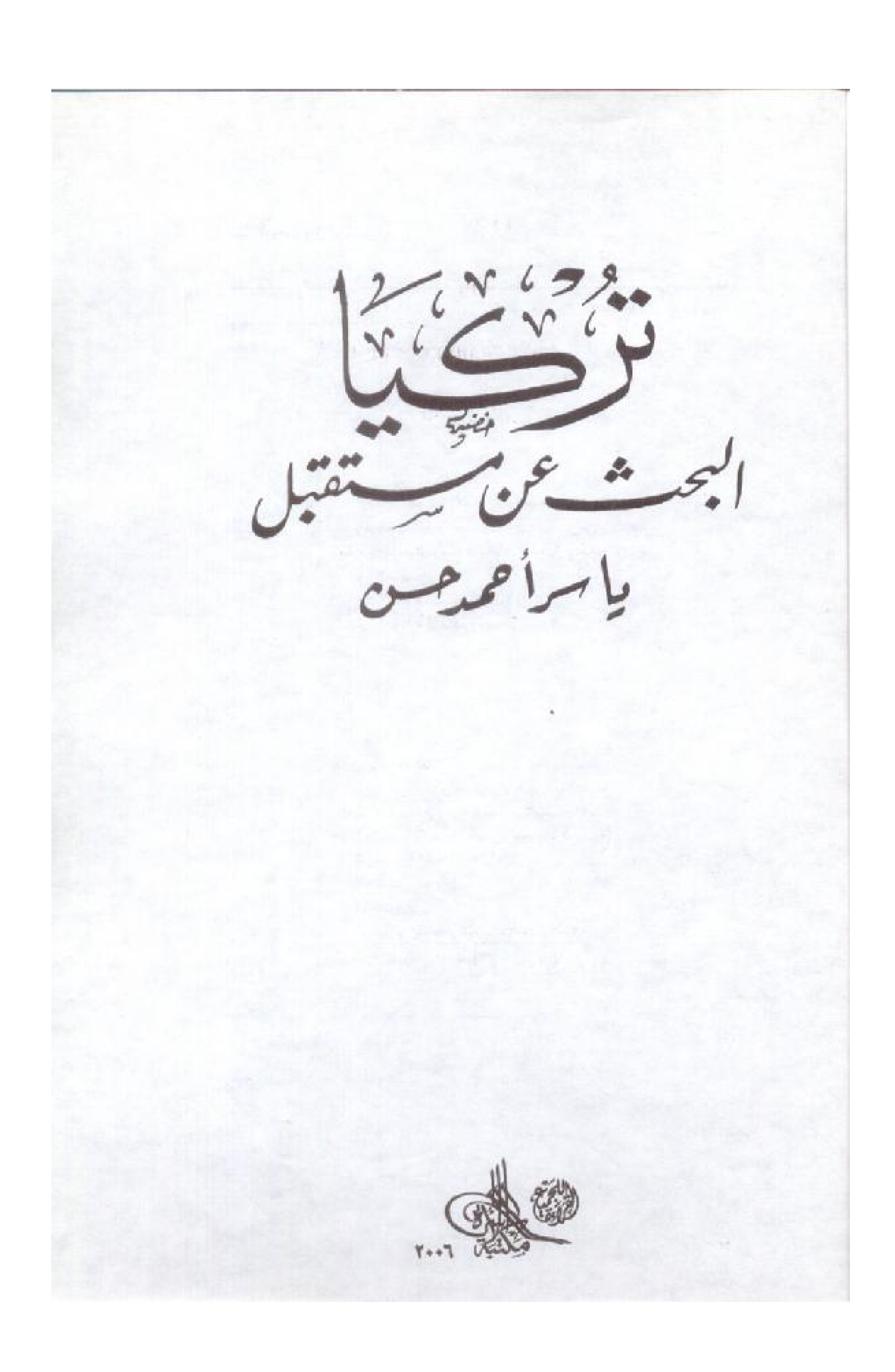


مكتبة الأسرة ٢٠٠٦
سلسلة العلوم الاجتماعية
ثريا
في رحلة البحث عن مستقبل
ياسر أحمد حسن



تركيا

قضية

البحث عن مستقبل

ياسر أحمد حسن

٢٠٠٦

تركيا البحث عن المستقبل

لوحة الغلاف للفنان أحمد الرشيدى
حاملة السلة - ١٩٨٠ - زيت على سيلوتكس - ٨٩ × ٦١ سم

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

حسن، ياسر أحمد.
تركيا: البحث عن مستقبل/ ياسر أحمد حسن،
- القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.
٣٣٦ ص ؛ ٢٤ سم. - (سلسلة مجموعة قصصية)
تدمك ٨-٢٩٥-٤١٩-٩٧٧.
١- تركيا - تاريخ
أ. العنوان
رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٣٩ / ٢٠٠٦
I.S.B.N 977-419-295-8
ديوى ٩٥٦،١

تقديم

يؤرخ هذا الكتاب لنشأة السلطنة العثمانية وتوسعها الإمبراطورى حتى أصبحت إمبراطورية كبيرة بقوة السلاح ثم انهيار هذه الإمبراطورية وأسباب هذا الانهيار، والنتائج التى ترتبت على ذلك والتى كان من ضمنها ظهور القومية التركية والجمهورية التركية تحت زعامة مصطفى كمال أتاتورك والتى كانت مطروحة من قبل فى شكل فلسفات مثل فلسفة «الرابطة العثمانية» التى تنادى بعدم التمييز على أسس دينية أو عرقية، وفلسفة «الرابطة الإسلامية» التى ترى أن سبب التدهور هو الابتعاد عن تطبيق أحكام الإسلام على الملل والشعوب التى تعيش داخل الدولة، وفلسفة «الرابطة التركية» التى ترى أن تقدم الدولة العصرية يبنى على أساس اشتراك أفراد المجتمع فى الجنس واللغة والثقافة أكثر من التأسيس على رابطة الدين . وقد اعتمدت الجمهورية الجديدة على قيام النخبة ذات التعليم الغربى بنقل قيمها وأنماط سلوكها إلى البسطاء من الناس فى شتى أنحاء الدولة، كما اتخذ مصطفى كمال أتاتورك حزمة من المبادئ المستندة إلى مبدأ العلمانية والفصل بشدة بين سلطة الدين والدولة كسبيل لتحديث المجتمع التركى فى أسلوب التغيير الثورى والجذرى وقد سميت هذه المبادئ فيما بعد «بالكمالية » وأصبح الخروج على هذه المبادئ كأنه خروج على الدولة فيما يوجب مقابلته بشدة كما أخذت المؤسسة العسكرية دورًا كبيرًا فى الحفاظ على هذه المبادئ وأصبح لها الحق فى التدخل فى الحياة السياسية التركية حتى أن

مجموعة من الضباط متوسطى الرتب قامت بانقلاب عسكرى ضد «مندريس» زعيم الحزب الديمقراطى الذى أجرى صلحًا مع بعض مظاهر الإسلام عندما تولى السلطة حيث أعاد رفع الأذان باللغة العربية وألغى الحظر على البرامج الدينية وسمح ببناء مساجد جديدة وترميم القديمة منها الأمر الذى اعتبره ضباط الجيش أنه هدم للأسس الكمالية والعلمانية التى نشأوا عليها وتم الحكم بالإعدام على «مندريس».

هكذا يمضى الكتاب فى تصوير الحياة فى تركيا من الناحية السياسية والاجتماعية ورسم ملامح التغيير التى شهدتها ومازالت تشهدها البلاد وتأثرها بالتغيرات والتحولات التى اجتاحت العالم فى العقود الأخيرة من القرن العشرين خاصة وأن تركيا تقع فى قلب منطقة الشرق الأوسط بؤرة الصراعات والأحداث.

وقد اختارت مكتبة الأسرة هذا الكتاب الذى صدرت طبعته الأولى عام ٢٠٠٦ لما له من قيمة فكرية تثرى الحياة الثقافية.

مكتبة الأسرة ٢٠٠٦

•• مقدمـة ••

ترجع فكرة هذا الكتـاب إلى يوم من أيام صـيف عـام ٢٠٠٢ ، وكنت وقـتهـا بتركياوشعـرت أن الوقائع التى كانت تجرى بها تدفع بجانب ما سـبق لى أن عرفته من قراءات تاريخية إلى تدوينها .

وكنت كلما تطلـعت من شرفة البـيت الذى عشت فيـه لأربع سنوات بأنقرة؛ إلى منظر تلك المدينة الكامنة فى هدوء وسط تلال الأناضـول المحيطة بها ؛ أفكر فيـما كان عليه حال هذه الأرض من قبل ،والى أين يتجه سيرها .

وخطرت بذهنى أسـئلة كثيـرة ، أهمها يـتعلق بكيف سأكـتب ومن أى منطلق؟؟ وهل لى أن أسجل الوقائع والأحداث كمؤرخ بدون التاريخ بحياد أو هكذا يحاول، أم أن بالإمكان، بل والأصوب نقل ما يحدث من منظور إدراكى وفهمى له؟؟ .

والحق أننى وجـدت من الصـعوبة الإجـابة عن ذلك التـساؤل ، فـأولاً أنا لست مؤرخًا ولا أستطيع الادعاء بقـدرتى على تدوين وقائع بشكل يجردها قدر الإمكان من المؤثرات والأهواء الشخصـية . ومن جهة أخرى ، فـإن أى نقل للأحداث من منظور ذاتى مفـرط سيعنى تحمـيلها بأحكام تصدر عن شخص غـير محايد بكل تـأكيد؛ لأن إدراكى لها سيكون مختـلطًا ومتأثرًا بتصورات ذاتية عن أسبابها ومـدلولاتها وغاياتها . وكان أن قررت تنحـية الإجابة عن هذه التساؤلات جانبًـا والبدء بالكتابة بالشكل الذى سيتراءى لى .

وللأمانة أجد بعد قراءة لاحقـة لما كتبت،أننى نجحت فى تجنب تقمص دور المؤرخ أو الباحث الأكاديمى لدى تسجيل الوقائع الواردة بهذا الكتاب ، كما تمكنت من توخى الحذر لدى تسجيلها والإشارة اليها .

لكن المهم ؛ من وجـهة نظرى ؛ أننـى دونت الوقائع الواردة بهـذا العمل بمجـرد حدوثها ، وسجلت لدى التـدوين قدرًا كبيرًا من الملابسات التى أدركت علاقـتها بهذه الوقائع . والأهم أننى لـم أستشعـر فى ذلك أى لوم لذاتى أو حتى عـدم ارتياح، بل

على العكس أجد أن جزءًا من قيمة هذا العمل ؛ إذا اعترف لى القارئ بأى قيمة فيه ؛ يكمن فى تدوين وقائع التجربة التى عايشتها الأربع التى أقمت فيها بتركيا بعين المراقب والمهتم ، وليس بعقل المؤرخ والباحث .

وأستسمح القارئ الكريم عذرًا إن وجد فى هذا العمل ما يحمل تقديرات شخصية أو إيحاءات يختص بها صاحبه فى المقام الأول والأخير ،حتى لو وجد فى ذلك ابتعادًا عن دواعى الموضوعية المتبعة والواجبة .

ومن ثم فهذا الكتاب ليس دراسة علمية عـن تركيا أقر بعدم أهليتى لإعدادها وفق قواعدها وأسسها العلمية السـليمة . . وإنما مجرد تسجيل لأحداث ووقائع شاهدتها عن قرب ، وعايشت تطـورها ، وعلمت خلفياتها ومبـرراتها ومقاصـدها . . لا أكثر ولا أقل . وهى تظل فى حدودها قوة الدفع الحقيقية وراء هذا العمل .

قبل ذهـابى لتركـيا قرأت الكثـير عنهـا . . عن السلطنة العـثمـانية وعن تركـيا الجمهورية ، وأقحمت نفسـى فى نقاشات مع القارئين أكثر قدرة ومعرفة منى بالتجربة . وتكونت لدى انطبـاعات شخـصية وآراء ، وجـدت أنه تعين علىّ اخـتبـار صحتـها وسلامتها بأرض الواقع . بعـد وصولى إلى هناك ، رأيت أن من الأسلم التحدث إلى مجرد مراقبين للنظام السياسى التركى والسـياسة الداخلية له على السواء ؛ لاسيما من الأجانب . وكان هدفى من ذلك هـو تحصيل أكبر قـدر من المعروفة من متابعـين غير أتراك لصياغـة إدراكى لهذا البلد وطبائعه ، باعـتبارى ضمن «الآخـرين» قبل الخوض بشأنها مع أهله وأصحابه . وبعد فترة من دراسة اللغة التركية تعرفت خلالها على جزء يسير من ثقافة هذا الشعب ، وثقت فى قـدراتى على التعاطى مع المراقبين الأتراك من أصحاب الشأن .

تحدثت مع كتاب ومفكرين ، ومع صحفـيين كان بعضهم من صانعى الرأى العام هناك ، ومع دبلوماسيين ورسميين من مختلف أجهزة الدولة التركية ، ومع شخصيات حزبيـة من مخـتلف الأحزاب ، ومع أعضـاء بالبرلمان ، والأهم . . . مع أشـخاص عاديين .

وكان ما عرفته من هؤلاء يلقى بنوع من التحدى لقدر المعرفة ، الذى تيسر لى عن تركيا قـبل ذهابى إليها ، وصارحت بعض أبناء ثقـافتى ؛ عن أمور خبرتهـا فى الحياة

السياسية التركية فتبين لى أننا نحمل ؛ فى ثقافتنا العربية ؛ صوراً وانطباعات عن تركيا ترتكز على ذلك النوع من الأفكار الكلية والعامة المستند إلى شواهد منتقاة من أحداث ووقائع . ووجدت أننا بنينا بأنفسنا على هذه الشواهد افتراضات محددة عن هذا البلد فشيدنا صروحًا من الجمود الفكرى عنه ، بل ومن الحركة السياسية تجاهه .

ولست أبالغ إذا قلت إن معظم ما نعرفه عن تركيا ؛ الحديثة على الأقل ؛ إما مغلوط وإما منقوص يرتكز على أفكار نقلت إلينا من «آخرين» ربما عن جهل بحقائق ، أو عن قصد بعدم الدارية بها .

لم يصدر هذا العمل عن رغبة فى مجرد سرد أحداث ووقائع جرت ببلد عشت فيه لأربع سنوات ، وإنما عن اقتناع فى أن تقديم الملابسات التى صاحبتها قد يسهم فى معرفة حقيقتها ، أسبابها ، معانيها ، ونتائجها ، آملاً فى إتاحة ذلك كله لقارئ مهتم . . . وأرجو أن أكون قد وفقت فى ذلك .

تحتل تركيا أهمية كبيرة للشرق والغرب على حد سواء ، وهى تقع جغرافياً وحضارياً على حافة مناطق ،تحفل بعدم استقرار سياسى واجتماعى لأسباب تاريخية توجد تركيا ويوجد الأتراك فى قلبها . ورثت الجمهورية السلطنة العثمانية تلك الإمبراطورية العظيمة ذات المكانة الخاصة فى تاريخ الشرق والغرب . . .والعالم . وإذ كانت الوراثة ثابتة بالنسبة للجميع فى معانيها القانونية بأكثر من المعانى الأخرى السياسية والثقافية ، فإن المسار الذى اتخذته الجمهورية ؛ ربما منذ لحظتها الأولى ؛ واعتبره كثيرون يختلف عن سيرة السلطنة ، كان يحمل بداخله تجليات واضحة عن ارتباط وثيق بين الدولتين . ولإدراكى بأن ما حدث ويحدث بالجمهورية التركية يرجع فى قسم كبير منه إلى ما حدث بالسلطنة ؛ على الأقل فى القرن الأخير من عمرها ؛ فقد رأيت سرد ما وجدته يجسد هذا الارتباط قدر الإمكان .

أطلقت الكمالية التى اعتمدت فلسفة للجمهورية التركية حالة نقاش ممتدة فى المجتمع وداخل دوائر السلطة ، استمرت لعقود طويلة حتى بعد رحيل مصطفى كمال أتاتورك ، تناول بفعل جذرية التحولات التى جرت باسمها كل شيء وأى شيء فى ذلك الوطن الذى انتزعه الرجل لبنى قومه من تحت أنقاض إمبراطورية انهارت واستحق أن يدخل التاريخ من الباب التركى ، ثم انطلق لاعتماد فلسفة جديدة له لا تزال محل

خلاف إلى اليـوم ويستمر النقاش حـولها وحول مـا فعله الرجل ، سـواء من جانب المؤمنين بجدارته وأهليته لـتركيا ، أو من جانب القائلين بأن هذه الكماليـة لم تعد صالحة اليوم .

فى كافة الأحوال ، أجد أن تناول الفكرة لم يعد ممكنًا ؛ للجانبين ؛ من منطلقات تسمح بإمكان العودة لما قبل الكمالية . وسـيظل أى طرح جديد فى تركيا أو أى فلسفة أو مشروع أو تصـور لمستقبل هذا البلد يتأثر بالكمـالية ، ويتعامل معـها، بل عليه أن يحدد موقفه منها .

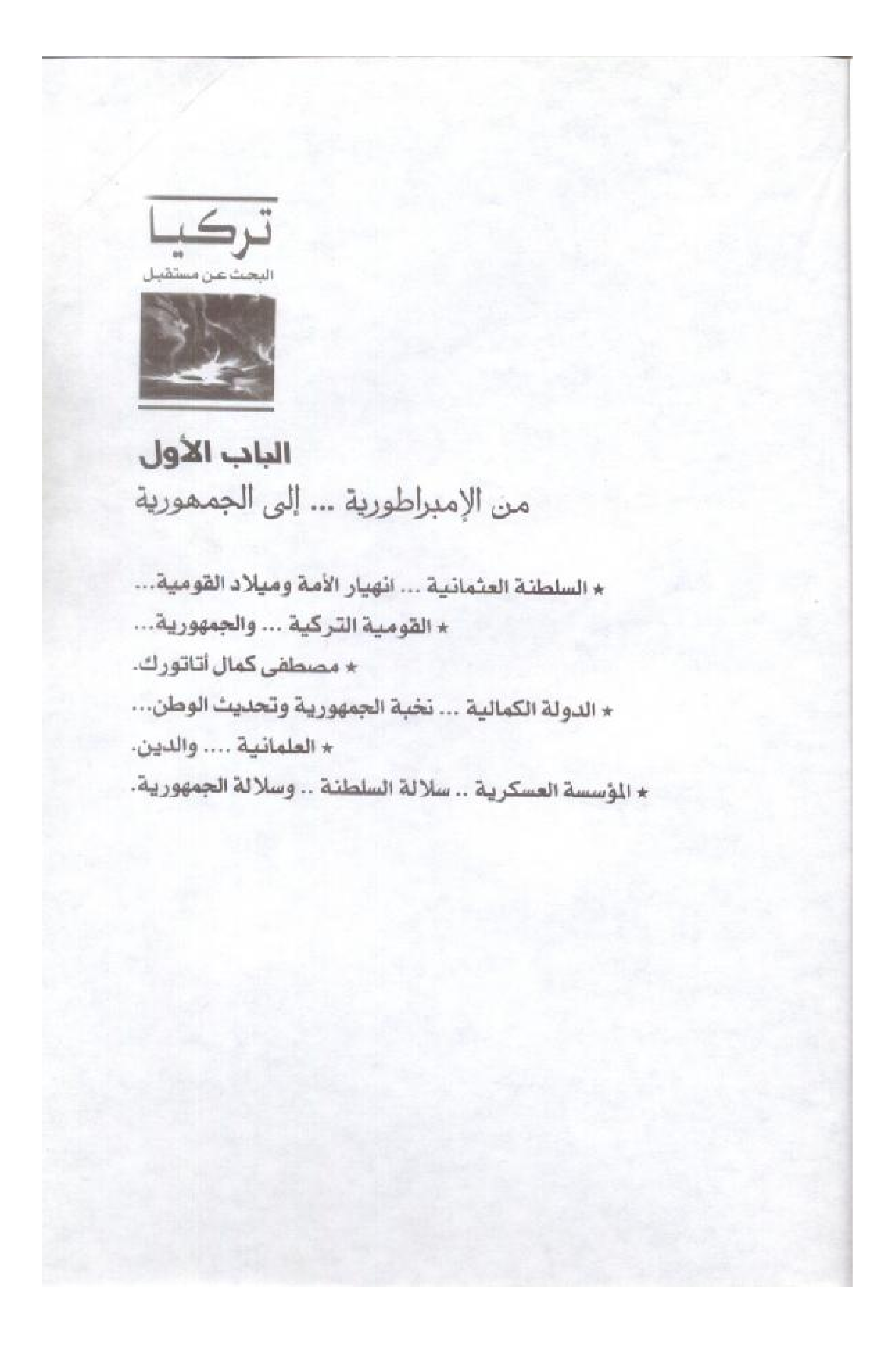
والظاهر فى وضع كهذا أن مـعضلة دور الجيش فى الحيـاة السياسية التـركية تظل سؤالاً تصعب الإجـابة عنه ، فلا يزال من المبكر لأوانه مع كل التطورات التى عـرفها المجتمع التركى ، تناول المسألة بهدف حلها نهائيًا نحو إزالة أو إبعاد هذا الدور. نشأت الجمهورية للأتراك انتـزاعًا من الآخرين بتضحيات الدم ، وحـملت بين جنباتها آخرين من غير الأتراك ، وعُهد بحمايتها لجيشها الذى يرى ؛ ويبدو أن لديه أسانيد فى ذلك؛ أن هذه لجمهورية لا تزال تواجه أخطاراً كثيرة يتعين اليقظة والتحسب لها .

قد يجد القارئ فى هذا العمل ما يعنى العالم العربى. . . أو بعضه على الأقل . .

وقد يجد أن لتـجربة تركيا جـذورًا ترجع إلى عمق التاريخ ، وأن بعضـًا منها لم يحدث فى أرضها ؛ التى سميت هكذا بعد ١٩٢٣ ؛ وانما فى مناطق أخرى حولها. .

وقد يجد أن مـا حدث فى تركيا يمـاثل ما حدث ويحدث فى دول أخرى كـثيرة حـولها وليس ذلك ؛ فى نظـرى ؛ تشابهـًا فى الوقـائع دون سبب بل هو أعـمق من ذلك. .

وإذ أترك الكتاب للقارئ ، لا يفوتنى أن أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنى على إنجاز هذا العمل ، وإلى كل من سمح لى بالتحدث إليه بشأنه ، وإلى كل من شجعنى على المضى فيه ، وإلى ناشره .



الباب الأول

من الإمبراطورية ... إلى الجمهورية

* السلطنة العثمانية ... انهيار الأمة وميلاد القومية...
* القومية التركية ... والجمهورية...
* مصطفى كمال أتاتورك.
* الدولة الكمالية ... نخبة الجمهورية وتحديث الوطن...
* العلمانية .... والدين.
* المؤسسة العسكرية .. سلالة السلطنة .. وسلالة الجمهورية.

السلطة العثمانية ... انهيار الأمة وميلاد القومية

عند النصف الثاني من القرن الثالث عشر ،حضرت إلى الأناضول سلالة آل عثمان إحدى القبائل المسلمة المنتمية لعائلة الأوغوز التركية هرباً من زحف التتار الذين كانوا يقصدون عاصمة الخلافة الاسلامية العباسية بغداد في عام ١٢٥٨ .

وتقول الرواية التاريخية إن القبيلة فوجئت في مسيرها داخل الأناضول بمشهد معركة تجرى أمامها بين جيشين ، وأن زعيمها (ارطغرل بن جوندوز آلب) قرر التدخل لمساعدة الجيش الأضعف الذى كان على وشك الانكسار فنصره، وتبين له بعدها أن قائده هو الأمير علاء الدين أحد الأمراء المحليين في منطقة جنوب شرق بحر مرمرة ، الذى كافأ ارطغرل بالسماح له بالاستقرار في الأرض التي جرت فيها المعركة . ولم يمر وقت طويل حتى كانت القبيلة ؛ بعد وفاة زعيمها وتولى نجله عثمان من بعده ؛ تسيطر على أرض إمارة علاء الدين ذاتها بعد وفاته،وتستخدمها مرتكزاً لحركة توسع باتجاه أوروبا مدفوعة بالرغبة في ممارسة الجهاد.

في المصادر التاريخية ، ليست هناك إشارات واضحة عن زمن محدد لنشأة "إمارة أبناء عثمان" في وقت تناثرت فيه بالأناضول الكثير من الإمارات التركية والتركمانية(١) ، وكل ما عرف أن حدودها كانت في مكان بين مدن بورصة وكوتاهية وايزنيق شرق بحر مرمرة . كذلك ليس هناك من دليل على نشأة الإمارة في زمن "ارطغرل" أو حتى والده "جوندوز آلب" وإنما ترد بالروايات الشعبية المحلية قصص عن "عثمان" وحده ما يشير إلى دوره ومكانته داخل القبيلة وضمن بقية الإمارات المحلية المحيطة بامارته(٢) .

(١) إمارات القرمانين والأورخانيين وغيرهما .

(٢) انظر "الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة" - من إصدارات مركز الأبحاث والعلوم والفنون بإسطنبول ، صفحة ٢٢ .

وظد "عثمان" مكانته وسلطته داخل أرضه فى الأناضول ، واتجه أبناؤه لعبور مضيق الدردنيل للتوسع ونشر الاسلام فيما وراء القسطنطينية فنزل جيشهم فى شبه جزيرة غاليبولى ثم توغلوا فى البلقان واليونان وما وراءهما شمالاً . لم يكن هناك وقتئذ ما يدعو – من وجهة نظر الجهاد – للتوسع باتجاه جنوب الأناضول أو جنوبها الشرقى حيث الإمارات المسلمة فى هذه الأراضى .

بعد ذلك بقرن ونصف تقريباً تمكن محمد الثانى (محمد الفاتح) أحد أعظم سلاطين بنى عثمان من فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ فى خطوة غيرت من مجرى تاريخ العالم حقاً حين تحولت القارة الأوروبية من مجرد مصطلح جغرافى إلى مصطلح سياسى وثقافى وحضارى (٣).

هكذا كان ظهور الأتراك بقوة على مسرح السياسة الدولية فى قلب العالم القديم الذى لم يكن يعرفهم ؛ ولا هم عرفوه ؛ إلا بعد خروجهم فى صورة أفراد أولاً ثم فى صورة جماعات(٤) من مكامنهم فى آسيا الوسطى بعد ؛ وإلى حد كبير بفعل اعتناقهم الإسلام .

فى حقيقة الأمر كان هذا التاريخ مؤثراً فى تكوين الأتراك القومى لاحقاً بعد انهيار السلطنة ، وسنجد أن الأرض التى يعرفها الأتراك ؛ إذا نظروا لأنفسهم هكذا؛ هى التى يعيشون عليها اليوم باسم الجمهورية التركية منذ عام ١٩٢٣، التى انتزعها لهم مصطفى كمال أتاتورك من تداعيات إمبراطورية ظلت تنهار لقرنين من الزمان . وسنجد أن من أهم خصوصياتها سابق وجود الشعب على الدولة . لم تكن أرض تركيا تعرف بهذا الاسم من قبل ، وإنما كانت هذه الأناضول تسمى "أرض الروم" حتى حضر العنصر التركى اليها . وحتى فى زمن العثمانيين فإنها

---

(٣) فى حقيقة الأمر لا تزال تداعيات فتح القسطنطينية هذا قائمة إلى يومنا هذا ، وتظهر عبر تجليات سياسية مختلفة .

(٤) استجلب الخليفة العباسى المعتصم بالله كثيراً من الغلمان الأتراك إلى دار الخلافة ليكونوا بطانة الدولة الجدد بعد نبذ العنصر الفارسى .

لم تكن تشكل وحدة سياسية منفصلة ومحددة وانما مجرد إحدى أيالات دولة ، كان الدين وليس القومية هو الرباط الذى يجمع بين أجناسها وشعوبها(٥)، ولم يجهد العثمانيون الأوائل أنفسهم ؛ وربما لم يكونوا بحاجة ؛ فى البحث عن ملامح الانتماء القومى لتعريف أنفسهم فى مواجهة الآخر ، حين لم تكن خطوط "القومية" من معايير التقسيم والفصل بين الشعوب فى ذلك الزمان .

بالنسبة لأتراك اليوم ؛ يرى كثيرون أن الدولة العثمانية لم تكن "تركية" الهوى أو الهوية ، بل على العكس لم يبد سلاطين آل عثمان على الرغم من أصولهم التركية اهتماماً خاصاً بالعنصر التركى داخل الإمبراطورية ، وأبداً لم يحظ رعايا السلطنة فى الأناضول بمزايا تفوق أو حتى تعادل ما حظى به الآخرون خاصة الأرمن واليونانيين واليهود ، وهم حسب رؤية السلطنة «من أبناء الملل الأخرى»، حين احتلت شخصيات منهم مواقع مؤثرة وقريبة من السلطان فى هياكل الإمبراطورية الإدارية والسياسية والاقتصادية .

فى أواخر نصف عمرها الثانى ، بدأت المؤثرات الخارجية بالظهور داخل السلطنة بتأثير تنامى تفاعلاتها مع الإمبراطوريات الأوروبية العائد بدوره لزيادة مكانة السلطان العثمانى فى السياسة الدولية اعتباراً من القرن السادس عشر والسابع عشر، ثم بتأثير طروحات الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر الذى انعكس فى نشوء حركات ثقافية وفكرية وسياسية بالسلطنة فى أواسط القرن التاسع عشر ، تزامنت مع خطوات إصلاحية جريئة قام بها بعض السلاطين .

ومما لا شك فيه أن السلطان محمود الثانى (١٨٠٨-١٨٣٩) هو الذى يعتبر بحق المدشن الحقيقى للاصلاحات فى السلطنة بسبب اتساع نطاق وأثر الإجراءات

(٥) الأيالة هى وحدة التقسيم العثمانى لولايات الدولة التى اشتملت فى بداياتها على اثنتين : أيالة الأناضول وأيالة الروملى ، ثم بعد التوسع العثمانى فى المنطقة العربية نشأت أيالة خاصة بها ، ثم تم تقسيم الأناضول إلى أيالات أصغر لاعتبارات سياسية وعسكرية . راجع فصل التقسيمات الإدارية فى العهد العثمانى فى كتاب "الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة" - مرجع سبق ذكره .

التي اتخذها واستمرارية روح الإصلاح التي حافظ عليها ؛ فالسلطان الذي ارتقى العرش في سن الثالثة والعشرين خرج يتحسس طريقه بحرص شديد ، وقام بإزاحة "خصوم الإصلاح" من المدنيين والعسكريين على السواء .

في هذه الأثناء ، كانت تجربة محمد على في مصر تجذب الانتباه وتشيد بنموذج يمكن الاحتذاء به ؛ فالوالي الذي نجح في استعادة السلطة من المماليك وفي الإفلات من مواجهة تدخل خارجي كان كفيلاً بالقضاء عليه ، وفي إبعاد أي رقابة عليه من كبار الأعيان المحليين ، أمكنه وضع مصر على طريق التحديث المتواصل الذي أنجز به خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى لحكمه حجماً كبيراً من الاصلاحات فاق كل التوقعات ، وإذ يبدو جلياً قوة جيش محمد على الجديد المسمى بفرق العساكر الجهادية التي نجحت في القضاء على تمرد الوهابيين في شبه الجزيرة العربية (١٨١١-١٨١٨) ثم في إخماد ثورة اليونانيين في بلاد المورة (١٨٢٤-١٨٢٧) لحساب السلطان ، فإن هذا الأخير أصبح يستشعر ضرورات التغيير بأكثر من أي وقت مضى .

في إسطنبول ظهرت المحاولة الأولى لإعادة تنظيم الجيش العثماني على خلفية الهزائم العسكرية التي لقيتها جيوش السلطان من الأصدقاء والأعداء على حد سواء، وعلى خلفية انفصال بعض الولايات الرئيسية. والواقع أن محمود الثاني استرشد بما فعله واليه في مصر الذي بطش بالمماليك ، فقام هو الآخر بسحق قيادة الانكشارية ، وهو ما لم يتمكن منه دون الاعتماد على تفاهم وتأييد طائفة العلماء الدينيين الأكثر تأثيراً في الدولة حتى هذا الوقت(٦).

أنشأ السلطان في يونيو ١٨٢٦ فيلقاً عسكرياً جديداً بعناصر مختارة من كتائب الانكشارية في العاصمة ليكون نواة "الجيش الجديد" ، وإذ يدفع ذلك القرار إلى إعلان الحرس القديم للانكشارية التمرد ، فإن السلطان يرد - مستنداً إلى تأييد

---

(٦) انظر روبير مانتران "تاريخ الدولة العثمانية" الجزء الثاني من الترجمة العربية صفحة ٣٨ - دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٩٢ .

العلماء ومجموعات من الضباط المطالبين بالاصلاح - بأمر المدفعية بقصف مقر ثكنات الانكشارية فى إسطنبول فيُقتل غالبيتهم على الفور ويتعرض الناجون منهم للمطاردة والاعتقال والإعدام . كان المشهد يماثل فى جوانب كثيرة فعلة محمد على باشا مع المماليك فى مذبحة القلعة بمصر ، قبل ذلك بخمس عشرة سنة .

بعدها يتابع محمود الثانى مسيرته ، فتمس إصلاحاته الهياكل الإدارية للدولة التى يعاد تنظيمها على أسس عصرية اعتباراً من عام ١٨٣٠ وبشكل متسق ومستمر بالاعتماد على حالة استقرار نسبى فى منصب الصدارة الأعظم الذى يتولاه رجلان فقط من عام ١٨٢٩ إلى ١٨٣٩(٧) . يجرى تقسيم الحكومة إلى وزارات وإدارات وتتم مراجعة أنشطتها واتخاذ القرارات بشأنها فى مجلس الوزراء ، وفى عام ١٨٣٨ ينشأ مجلس شورى الباب العالى، ويتم إجراء تعداد للسكان ومسح للأراضى بهدف إيجاد توزيع أكثر عدالة للضرائب التى أصبحت تتحدد حسب دخل الفرد ، ويتم فى عام ١٨٣٥ تصنيف الموظفين فى ثلاث فئات : الكوادر المدنية وتتبع الصدر الأعظم ، والكوادر العسكرية وتتبع القائد العام للجيش ، والكوادر الحقوقية / الدينية وتتبع شيخ الاسلام. ويجرى تحديث البحرية وتتأسس مدرسة للطب العسكرى وأخرى للعلوم العسكرية . وفى غضون ثلاثة أعوام يحل محل الجيش العثمانى القديم جيش جديد مدرب تدريباً أوروبياً، بالاعتماد على خبرات روسية وبروسية (ألمانية).

وإذ تضطر السلطنة لخوض حروب داخلية وخارجية مع أعدائها ، فإنها تواجه فى الوقت نفسه بانتفاضات ذات طابع قومى من كثير من الملل والشعوب الواقعة تحت سيطرتها ، ما يدفعها بفعل الانكسارات والهزائم نحو مزيد من الإصلاح الذى أصبح يستلهم من النماذج الأوروبية ، فيتم بعد وفاة السلطان محمود الثانى (أول يوليو ١٨٣٩) الإعلان رسمياً عن فرمان التنظيمات الشهير (أو الخط

(٧) هما : محمد رشيد باشا (١٨٢٩-١٨٣٢) ومحمد أمين رؤوف باشا (١٨٣٢-١٨٣٩) .

الهمايونى) فى ٣ نوفمبر ١٨٣٩[٨] الذى يعتبر نقطة فاصلة فى حياة الإمبراطورية. وسيبدو واضحاً بعد فترة وجيزة أن هذا الفرمان الصادر فى أول عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١) هو ميثاق سلطانى ، يشير للمرة الأولى إلى تساوى جميع رعايا السلطنة فى المواطنة والحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الدين أو الانتماء القومى ، ويدشن لما سمى عهد "التنظيمات" ، الذى يرمز إلى التغيرات الكبرى فى السلطنة طيلة الفترة التالية من القرن التاسع عشر . والحال أن هذه الحركة الإصلاحية الشاملة التى سوف تبلغ أوجها باصدار أول دستور عثمانى فى ١٨٧٦ إنما حاولت الإجابة عن سؤال طرحه السلاطين ورجال حاشيتهم منذ زمن بعيد يتعلق بكيفية إنقاذ السلطنة . وتقدم "التنظيمات" حلاً مقترحاً فى كلمات بسيطة : المركزية الإدارية ، تحديث جهاز الدولة ، أوربة المجتمع ، علمنة التعليم والقانون.

من الآن فصاعداً ، ستشهد السلطنة انفتاحاً هو الأكبر فى تاريخها على الغرب الأوروبى ، الذى كان يعيش فى ذلك الوقت حالة صعود الفكرة القومية . وإذ تبدو السلطنة معنية بهذه الفكرة ؛ بحكم تكوينها متعدد القوميات والأديان والمذاهب وبحكم التحدى الصادر عن بعض منها فى وجه إسطنبول ؛ فإن مقترحها السلطوى المتمثل فى فرمان التنظيمات لن يقدم حلولاً ناجحة تضع حداً لانهيارها ، بل ستمضى السلطنة من أزمة إلى أخرى ، تجتاحها رياح التمرد والانفصال ذات البواعث القومية ، ولن يكون النزاع مع مصر هو الأول فى سلسلة الأزمات والصراعات الخارجية والداخلية ، وسيكون جلياً مع نهايات القرن أن "التنظيمات" لم تكن فقط عهد تجديد ، وإنما مثلت مقدمات للتمزق والانهيار الذى تسارع مع بدايات القرن العشرين . لكن ذلك لا ينفى أن "التنظيمات" ستقدم بفعل ما أحدثته من حركة فى المياه الراكدة رصيداً محفوظاً لمستقبل ليس ببعيد لانبعاث قومية تركية جديدة وخالصة ، ستخرج من قلب عملية الانهيار

(٨) فى الواقع كان السلطان محمود الثانى هو الذى كلف قبل وفاته الصدر الأعظم بإعداد المرسوم .

لتغير مسار ومستقبل أبنائها أولاً ، وشكل خريطة المنطقة التى تعيش فيها ثانياً ، ولتفرض حسابات جديدة ومثيرة فى محيط أوسع .

القومية التركية ...والجمهورية

مما لا شك فيه أن هناك دلائل على أن القومية التركية كانت مطروحة من الناحية الفكرية والسياسية قبل انهيار السلطنة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية فى ١٩٢٣ ؛ عبر إسهامات فكرية للنخبة العثمانية المثقفة كان أبرزها تلك المحاولات التى قام بها كتاب انتموا لحركات سياسية ، مثل : "تركيا الفتاة" و"شباب العثمانيين" و"الوطن" و"جمعية الاتحاد والترقى" . طرح هؤلاء أفكاراً بدت للوهلة الأولى جريئة وغير تقليدية ، وربما غير عملية عن القومية والدين والحرية والديمقراطية ومعانى السيادة ومظاهرها .

وتطورت هذه الطروحات فى فترة شهدت فيها السلطنة أحداثاً جسيمة توالت فى فترة زمنية قصيرة بدءاً من الحرب الروسية العثمانية فى سبعينيات القرن التاسع عشر، وإقرار الدستور العثمانى فى ١٨٧٨(٩)، وحرب البلقان فى أوائل القرن العشرين ثم الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤ فالثورة الشيوعية فى ١٩١٧ ، ثم حرب الاستقلال فى الأناضول من ١٩١٩ حتى نهاية السلطنة ذاتها فى ١٩٢٢ . والشاهد أن تأثيرات هذه الأحداث المتعاقبة على فكر هؤلاء المفكرين كانت كبيرة ومتداخلة بدرجة يمكن معها ملاحظة قدر من التناقض فيما طرحوه من رؤى وفلسفات ، ركزت جميعها على شكل ومضمون الرابطة التى يتعين على السلطة تبينها مع رعاياها إنقاذًا لنفسها .

كانت أولى الفلسفات باسم "الرابطة العثمانية" تشير على السلطنة بصياغة علاقتها وارتباطاتها مع شعوبها ، بعيداً عن النظر لانتماءاتهم الدينية أو العرقية أو المذهبية بحيث يصبح جميع هؤلاء "عثمانيين" يتساوون فى الحقوق والواجبات

---

(٩) جرى إقرار الدستور العثمانى لأول مرة فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى ، وربما رغماً عنه وسمى بعهد المشروطية الأول .

أمـام الدولة بما يمنع مـحـاولات الانشقـاق أو الانفـصـال ، التي تنشب من هذه الأجناس بين الحين والآخر .

وكانت ثانيـة الفلسفات باسم "الرابطة الاسلامـية" رأى أصحابهـا أن السبب الحقيقى فى تدهور أحوال السلطنة هو ابتعـادها عن تطبيق أحكام الاسلام بحذافيره على الملل والشعوب التى تعيش داخل حـدودها ، وأن منع انهيار الدولة يكمن فى العودة لصياغة روابط السلطنة على أساس فكرة "الاتحاد الإسلامى" بين شعوبها.

وكان ثالث الفلسفـات باسم "الرابطة التركية"، التى رأى أصـحابها أن الدول العصرية المتقدمة تبنى على فكرة الدولة / القومية ، التى تتأسس على اشتراك أفراد المجتـمع فى الجنس واللغة والثـقافـة بأكثر من تـأسيسـها على روابط أخـرى مثل الدين، وأنه يتعين الاهتمام فقط ببناء دولة تركية .

من ناحية الموقف من الغرب والإسلام ،ظهر "دعاة التغريب"، الذين رأوا أنه ليس هناك من حضارة غـير الحضارة الأوروبيـة ولابد من الأخذ عنها ، وأن ذلك يقتضى خلق حـالة ذهنية جديدة من خلال نبذ التعلق بالقـيم التقليدية. ورغم أن مفكرين مـثل عبد الله جودت - أحـد أبرز أصحاب هذا الاتجاه - كانـوا يأسفون للفجـوة بين المثقفـين والجماهيـر ، فإنهم اقتـرحوا ردمهـا بغرس مبـادىء الغرب الفكرية عن طريق التـعليم . طرح جودت فى مجلة "اجـتهاد" مـشروعاً كـاملاً لذلك يتـضـمن نشـر أفكار الدفـاع عن حـقـوق المرأة وتبنى الأبجـدية اللاتينيـة والعلمانيـة،ومع ذلك ظل اطاره الفكرى يتحـرك داخل حدود الهـوية العثمـانية، وظلت طروحاته تستهدف انهاضها .

على الجهة المقابلة ،بدا الشـاعر محمد عاكف ، الذى تمتع بشعبـية كبيرة بين الجماهير البـسيطة فى أوائل القرن حين عمل أستاذاً للأدب بجـامعة إسطنبول من أعلى الأصوات الرافضة والناقدة لتغريب المجتـمع. وقد عبر بكتاباته وقصائده عن الانزعاج من الفـجوة بين هذه الجـماهير والمثـقفين الذين رآهم أكـثر استـعداداً ؛

وتسليماً ؛ لتقليد الغرب ونبذ الدين كعقبة في وجه التحديث . نجح عاكف ومعه بعض الكتاب والشعراء من المتأثرين بأفكار وأعمال جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده في مصر في إصدار مجلة عام ١٩٠٨ بإسطنبول باسم "الصراط المستقيم" ، تمتعت بنجاح ملحوظ من ناحية الإقبال الجماهيري ، وانتهجت خطاً فكرياً يستند على أن المشكلة لا تكمن في الإسلام وإنما في الشكل الفاسد بالغ الانحطاط ، الذي انتهت اليه المجتمعات الإسلامية بحكم سيادة البدع والتقليد وبتأثير الطرق الصوفية ، الأمر الذي أفرز - حسبه - إسلاماً جامداً يتعارض مع التفكير العلمي وعاجزاً عن التطور والتكيف مع العصر الحديث ، وبمرور الوقت سيمثل عاكف ومجلته الجناح الأكثر ليبرالية وعصرية في التيار الإسلامي(١٠) .

بين الاتجاهين ، ظهر الاتجاه الثالث المستند إلى "النزعة القومية التركية" قاده علماء اللغة التركية ، واتجه إلى "استكشاف ماضي الأتراك قبل عثمانيتهم" . وارتكز هذا الاتجاه على تأسيس "الجمعية التركية" في أواخر ١٩٠٨ ، التي أصدرت مجلة تعنى باللغة التركية في المقام الأول ، وتُدعم بنشاط كانت تقوم به حركة "تركيا الفتاة" في معقلها الرئيسي في سالونيك من خلال مجلة "الأقلام الشابة" ، ويبرز اسم ضياء جوق آلب مندوب مدينة ديار بكر إلى لجنة الاتحاد والترقي في سالونيك عام ١٩٠٩ ، الذي أصبح المنظر الرئيسي لها ، ومع ذلك فإن كتاباته عكست مسعى للبحث عن هوية جديدة للأتراك ، تحمل قيماً جديدة ليست بالضرورة أوروبية المصدر .

في حقيقة الأمر ، بدا الطرح "العثماني" في زمنه متأخراً بدرجة كبيرة ، وكان الطرح "الإسلامي" نظرياً إلى حد كبير حتى مع وجود من تحمس له(١١)، وكان الطرح "التركي" غير واضح المعالم في سلطنة أقامت نظمها الداخلية وسياساتها الخارجية على الأساس الديني ذي التراث العثماني ، ولكنه مع بدايات

(١٠) انظر " تاريخ الدولة العثمانية " ص ٢٦٢ من الترجمة العربية (مرجع سبق ذكره)
(١١) من أهم من تحمسوا لهذه الفكرة السلطان عبد الحميد الثاني نفسه .

القرن العشـرين وكلما بدا إخفاق السلطنة ظاهراً ، أصـبح الطرح "التركى" يأخذ مساحة أكبر فى التأثير والحركة (١٢) ،مقابل انزواء الحل «العثمانى» و«الإسلامى» .

فى واقع الأمر لم يكن ممكنًا "بعـد التنظيمات" لمن تلقـوا تعليماً دينيـاً صرفا التمتع بالوظائف ؛ والمكانة والتأثير ذاته ؛ التى تمتـعوا بها قبل ذلك وأفسح المجال شيئاً فشيئاً أمام جيـل من المتدربين الجدد على النمط العصرى الغربى، وتعذر عزل تأثيـر هذا التحـديث الذى جرى فى مـؤسسات وهيـاكل الدولة عن الامـتداد إلى مؤسسـة الدين العثمانية فى أواخر الـقرن التاسع عشر ؛ حيث كـان إنشاء مدارس ومعاهد لتخريج الموظفين على الأساس العـصرى الغربى وتأسيس مؤسسات تعمل بقواعـد عصـرية يعنى فى نهايـة المطاف تحجيـماً لدور طائفـة "العلماء والمـشايخ التقليديين" فـى أهم قطاعين تمتعت فيهـما بالنفوذ ، وهما : التـعليم والتشريع . بالفـعل جرى فى ١٩١٦ فى عـهد السلـطنة وإبان الحرب العـالمية الأولى اخـراج صـاحب منصب "شـيخ الاسلام" ؛ أعلى سلطـة دينية فى الدولة (إذا استـثنينا الخليفة السلطان) الذى لازم السلاطين العثمـانيين منذ إرساء دولتهم ؛ من عضوية مجلس الوزراء وعُهد بالحقوق والمسئوليـات التى كانت للمؤسسات الخيرية والمعاهد الدينية إلى مؤسسات أخرى تابعة للـدولة ، كما جرى إدخال تعديلات على قانون الأسرة لتكون أكثر "تقبلاً" من جانب الأوروبيين .

والحـال أنه وإن اتفق بعـض المفكرين(١٣) على طرح مـشـروع أوربة الـسلطنة كأسـاس لتحديثـها ، فقـد بدا هناك انقسام بين من تحـدثوا عن القوميـة وحدها كأساس قـادر على وكاف لأداء المهمة ، ومن أصـروا على أن لهذه الهوية التـركية مكونًا إسلامـيًا راسخًـا لا يمكن نبذه بهذه البـساطة؛ أى تعذر إغـفال حقيـقة أن الأتراك عاشوا لقرون يعرفون أنفسـهم فـقط ضمن حدود الهوية الدينية الإسلامية ،

(١٢) راجع تفصيل الطروحات وغيرها فى :"Ataturk Revolution: A Paradigm of Modernization" - Suna Kili , Is Bankasi Kultur Yayinlari January 2003, P. 101.

(١٣) مثل عبدالله جودت . Abdullah Cevdet

بل رأى البعض أن استبعاد دور الدين كعنصر موحد للهوية القومية التركية يبدو من قبيل المجازفة.

فى ظل هذه الطروحات وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى ، بدا واضحاً أن فكرة القومية وحدها غير قادرة على أن تسود بغير المكون الدينى فيها ، كما أن نخبة السلطنة غير قادرة من جهة أخرى على استشراف حلول لمشكلات المجتمع ، بعيداً عن الهوية الدينية التى كانت حتى هذا الوقت تعنى "العثمانية" ، بل لم يكن راسخاً فى أذهان المفكرين ذلك التقسيم والفصل الواضح بين "الهوية العثمانية المسلمة" و"الهوية التركية القومية" . . لكن الأحداث تكفلت بحسم هذا التجاذب.

قدم إعلان الشريف حسين لما سمى لاحقاً "الثورة العربية الكبرى" على الحكم التركى فى ١٩١٦ ، وتحالفه مع البريطانيين ضد الخلافة رصيداً إضافياً لأصحاب الفكرة القومية فى إسطنبول أزال أى تأييد حظى به طرح "الرابطة العثمانية" أو "الرابطة الإسلامية" كأساس لإنقاذ السلطنة . أصبح من غير الممكن الوثوق فى أو التعويل على قدرة أى من الرابطتين ؛ وخاصة الرابطة الاسلامية فى تحقيق المراد ، فها هم أبناء الدين ذاته يحاربون بعضهم بعضاً .

وإذ تنتهى الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٨ بهزيمة السلطنة وتقسيم ولاياتها العربية بين الحلفاء المنتصرين (بريطانيا وفرنسا) ، واستقطاع أراضٍ أخرى من الأناضول ، فسرعان ما تنشب حركة مقاومة فى هذه الأخيرة تستند إلى الفكرة القومية التركية تتطور إلى حرب تحرير فى الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٢٢ .

فى هذه الحرب انعكس التجاذب بين أفكار ورؤى اصلاح السلطنة فى تداخل دوافع وروح القتال لدى السكان ، الذين حارب بعضهم دفاعاً عن الأمة العثمانية/ المسلمة ؛ فى حين حارب آخرون دفاعاً عن الأرض التركية التى يجرى تمزيقها ومنحها لآخرين .

بعد انتهاء حرب التحرير ، أمكن لقيادتها المنتصرة تقديم صياغات للمجتمع من أجل بناء الدولة الجديدة بدت متحررة ؛ نسبياً وتدريجياً ؛ من الفكرة الدينية وارتكزت على القومية التركية دون المكون العثماني / الإسلامي فيها ، ولن يمر وقت طويل حتى يتضح من المسار ، الذى اتخذته الأمور أن الجناح القومى التركى للنخبة العثمانية قد حسم خياراته بقيادة مصطفى كمال ، نحو اعتماد الرابطة التركية القومية وحدها منهجاً للجمهورية الجديدة .

والشاهد من كل ما سبق أن الخطوات الإصلاحية التى جرت فى العهد الأخير للدولة العثمانية مثلت المقدمات الأولى لعملية التغيير الشاملة والجذرية ، التى أطلقتها النخبة الكمالية بعد ١٩٢٣ فى جمهوريتها الجديدة ، بل واعتبرت ؛ مثلما يصفها البعض ؛ "الأصول العثمانية للكمالية"(١٤).

ومع تسليم كهذا بنشأة القومية التركية بشكل أسبق على نشأة الجمهورية،فإن تجسيد الفكرة فى دولة بكل ما قد يعنيه لم يتحقق إلا بمعاهدة لوزان التى أملتها معادلات جديدة ، فرضها انتصار الأتراك على اليونانيين فى سبتمبر ١٩٢٢ . ومع أن حرب التحرير هذه صاحبها كثير من الآلام والتضحيات التى امتزجت فيها مشاعر القومية بالدوافع الدينية ، فإن ما حدث بعدها ونتائجها من تأسيس الجمهورية مثل انبعاثاً وميلاداً لوطن على الأساس القومى فقط .

كان الفكر القومى الذى تربى فى ظله أولئك الذين أعلنوا الجمهورية يعرف حدود "الأرض التركية" على وجه تقريبى من بين أملاك الدولة العثمانية ، التى يعيشون فيها .. بالنسبة لمصطفى كمال ، كان الرجل يعرف جيداً أين هى أرض الأتراك وأين هى أراضى غيرهم . بدا له ذلك من الوضوح ؛ حسبما كتب بنفسه؛ عندما شاهد إبان إشرافه على سحب وحدات الجيش العثمانى من سوريا فى نهاية

(١٤) انظر المقال الذى يتناول هذا الموضوع لكاتبه Erik Jan Zurcher ، الأستاذ فى جامعة Leiden University بعنوان الأصول العثمانية للكمالية .

الحرب العالمية الأولى مشاعر ترحيب أبداها سكان هذه الأرض "الأخرى" لدخول جيش الجنرال البريطانى اللنبى، ومعه الأمير فيصل بن الحسين "لتحرير الشام من حكم تركى استمر أربعة قرون" . أدرك الرجل وقتها أن الخطوة التالية لهذا "التحرير البريطانى للشام" ستكون "احتلال الأرض التركية فى الأناضول"(١٥) وبالنسبة له كان وجود قطع الاسطول البريطانى فى مضيق البوسفور بإسطنبول لدى انتهاء الحرب يعنى نهاية الإمبراطورية العثمانية بكل مؤسساتها وتراثها بما فى ذلك الخلافة ، وأصبح تأسيس عاصمة جديدة للجمهورية فى قلب الأناضول يحمل مغزى قومياً للدولة الجديدة ، وبدا مصطفى كمال حازماً فى التوجه بقوة نحو اعتماد العلمانية ، ليس فقط فى شكل مؤسسات الحكم والدولة ، وإنما فى العلاقة بين الأفراد داخلها عبر سلسلة قوانين جذرية رآها كثيرون رفضاً للمكون الدينى فى المجتمع .

تطلب بناء الدولة القومية عبر منح المضمون القومى لانتماءات السكان القيام أولاً بقطع خطوط الإمداد التقليدية ، التى كانت تمدهم بمفردات هويتهم وتحدد لهم مسار حركتهم فى المجتمع ،، فكان غلق التكايا والزوايا وحظرها من أهم القرارات التى اتخذها مصطفى كمال أتاتورك .

استتبع ذلك التركيز على مفاهيم ومقولات المساواة التى يمكن أن ترسخ من مفهوم الوحدة لدى جميع السكان ، وفى حين كان من الممكن الاستناد إلى الانتماء الدينى للإسلام فى إظهار هذه الوحدة ، فإن مقتضيات الابتعاد عن ميراث العثمانية انتهى إلى اللجوء إلى البديل الآخر الوحيد ، المتمثل فى الإحياء اللغوى كتعبير عن انتماء الجميع إلى القومية التركية الناشئة .

قال مصطفى كمال لمواطنيه إن أحد أهم أسباب تخلفهم عن اللحاق بركب التقدم الحضارى الذى عرفته بقية الأمم ينحصر فى تأخر إدراكهم للفكرة القومية

(١٥) Patrick Kinross: Ataturk, The Rebirth of a Nation, (Phoenix-UK) p. 124 .

والإيمان بها ، وطلب من علماء اللغة القيام بتنقيح اللغة التركية للخروج بلغة جديدة للجمهورية .

فى حقيقة الأمر ، لم تقتصر «الإصلاحات فى مجال اللغة» على مجرد التحول لكتابة التركية بالحرف اللاتينى بدلاً من الحرف العربى ، بل تعدت ذلك إلى إرساء لغة مختلفة عن اللغة التركية العثمانية ، التى سادت لقرون ، طيلة عهد السلطنة كخليط من الفارسية والعربية والتركية ، واعتُمدت للحوار والتواصل فيما بين النخب المدنية والعسكرية والإدارية لأتراك السلطنة . قدمت العربية لهم لغة الدين والعبادة، فيما كانت الفارسية تمثل لغة الفن والأدب الرفيع والممارسات الدبلوماسية ، بل تعين على التركية - لغة البسطاء فى الأناضول ، لكى تستمر وتحيا فى أى أطر رسمية - أن تقترض ليس فقط ألفاظ ومفردات العربية والفارسية، وإنما كذلك بعض تراكيبهما النحوية . ظلت التركية لغة العامة الأميين، ولم تستخدم فى التدوين إلا بقدر تناغمها وتوافقها مع العربية والفارسية حتى تصبح لغة عثمانية للكتابة والمحادثة فى المدن وفيما بين المتعلمين .وبعد إعلان الجمهورية على الأساس القومى ، كان من المنطقى المضى لاستبعاد «الشوائب الدخيلة» ، وتنقيح اللغة التركية وتطويرها ، بل وتبسيط معانيها للجماهير .

حلت الجمهورية محل إمبراطورية لعبت فيها النخبة العسكرية دائماً الدور الأكبر والأهم . كان مؤسسو الجمهورية الجديدة مجموعة تنتمى لأرفع درجات هذه النخبة ، ومن المثقفين على النمط الغربى بناءً على تعليم ، تلقوه فى وقت كانت فيه أراضى الإمبراطورية ساحة لمؤثرات أوروبية طاغية فى القرن الأخير من عمرها. من جهة أخرى كان التدخل الخارجى فى شئون الإمبراطورية مدعاة لشكوكها ولنقمة نخبتها على الغرب ، بل وعلى الأخطاء المتكررة للسلالة الحاكمة فى إسطنبول ، فنشأت الجمهورية الجديدة تحتفظ ونخبتها بحساسية شديدة تجاه الغرب .

ثمة قدسية يعلمها ويشعر بها الأتراك إزاء هذا الوطن وإزاء مؤسسه ، ترجع إلى أن إنشاءه تم بقوة السلاح في أرض لم تُعرف – من الناحية القانونية والسياسية – من قبل باسم تركيا ؛ الأمر الذي أفرز لدى نخبة الدولة ولدى شعبها – منذ ١٩٢٣ وإلى اليوم – شعوراً دائماً بالخطر واعتقاداً دفيناً بأنها تعيش في محيط عدائي حيث لكل المجاورين لها مطامعه الخاصة .

هناك الأرمن الذين يدعون ملكيتهم لأراض في شرق تركيا ، قائلين إنها تاريخياً تعود اليهم . .

وهناك اليونانيون الذين قاموا باحتلال جزء من أرض الأناضول في الغرب، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، قائلين إنها أراضي الحضارة الهيلينية . .

وهناك كان الاتحاد السوفييتي يمثل هاجساً دفيناً عمره من عمر العداء ، الذي كان بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية . .

وهناك البلغار في الشمال الغربي ، الذين ذبحوا الأتراك انتقاماً من غزو عثماني لبلادهم قبل ٤ قرون . .

وهناك العرب الذين "خدعوا" الأتراك وتحالفوا ضدهم مع بريطانيا ولم يحفظوا جميل الحماية ، التي قُدمت لهم في وجه استعمارهم من الغرب طيلة أربعة قرون ، بل يلعن بعضهم اليوم الذي وجدوا فيه أنفسهم تحت الحكم التركي . .

وهناك الإيرانيون الشيعة الذين لا يحفظ لهم أهل الأناضول السنة أي ود من الناحية الفقهية والنفسية ،والذين حاربتهم الدولة العثمانية مراراً وتكراراً (١٦) وبطشت دائماً بعملائهم الشيعة والعلويين في داخل الأناضول على مدى عمرها . .

---

(١٦) يرى بعض المؤرخين أن السلطان سليم الأول ارتكب خطأً فادحاً ، عندما وقف في حملته على إيران عام ١٥١٤ ، عند تبريز التي دخلها وانتزعها من الصفويين ، وأقام الصلاة في مسجدها على المذهب السني ، ويقول هؤلاء إنه كان بإمكانه القضاء على الشيعة الصفويين ، لو تابع الخوض في قلب فارس .

ثم هناك الكثير والكثير من المشاعر السلبية تجاه الأوروبيين ، الذين ظلوا يفككون الإمبراطورية لمدة قرن كامل ، حتى وصل الأمر إلى احتلالهم لأرض الأناضول..

كانت هذه الظروف عاملاً مساعداً على تقبل المواطن التركى بعد ١٩٢٣ لمقولة مصطفى كمال الشهيرة بأنه " ليس للتركى من صديق سوى التركى " .. بالفعل يشعر العقل التركى الجمعى ؛ والقرار السياسى للدولة ؛ بأن الجمهورية محاصرة بأعداء من كل جانب ، يتربصون بها وينتظرون غفوتها للانقضاض عليها.

لا يبدو على الأتراك نسيانهم أن سياسة الغرب بعد الحرب العالمية الأولى أقرت فى اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠ حق تقرير المصير للأرمن فى شرق الأناضول والحكم الذاتى للأكراد فى جنوبها الشرقى ، واستند إليها - ما لم يهم كثيراً - فى انسلاخ الولايات العربية عن الدولة العثمانية . بالنسبة لهم مزقت الاتفاقية بشكل مهين الأرض التى عاشوا فيها ، ولم تبق للأتراك سوى قطعة صغيرة فى وسطها ، وفى حين لا يروى التاريخ عن وجود دولة للأتراك قبل ١٩٢٣ بالمعنى القومى ، فإن من حقائقه الثابتة كذلك أنهم لم يخضعوا لاحتلال أجنبى (من الغرب) منذ استيطانهم لهذه الأناضول .

من الواضح أن اتفاقية سيفر لم تدفن أبداً فى العقل الباطن التركى ولا يزال يرد ذكرها على لسان مختلف أجنحة النخب والمثقفين ، وحتى المواطن العادى فى مناسبات سياسية وغير سياسية ؛ فاذا ثارت مزاعم للأرمن عن تعرضهم لحرب الإبادة فى عام ١٩١٥ على يد الدولة العثمانية ، تثور لدى الأتراك ذكريات سيفر الأليمة ، واذا تحدث أكراد العراق عن حق تقرير المصير أو الفيدرالية فى داخل العراق ، فذلك بالنسبة للأتراك ليس سوى محاولة للعودة لنصوص سيفر (١٧) .

---

(١٧) المسألة بالنسبة للأتراك أن دولتهم نشأت على أسس اتفاقية لوزان ١٩٢٣ ، التى ألغت مشروطيات اتفاقية سيفر ١٩٢٠ المهينة ؛ بمعنى أن أى استجابة حول تركيا لمطالب مشابهة لتلك التى نصت عليها سيفر ، ستعنى هدماً للوزان وللجمهورية من أساسها ، وذلك أمر يرتبط حتى الآن فى ذهن الأتراك بسياسة الغرب إزاء الأكراد أو الأرمن ، بعبارة أخرى لا يأمن الأتراك أبداً من الناحية النفسية لأية سياسات ، حتى ولو كان مصدرها حلفاؤهم الغربيون قد يشتم منها رائحة إعادة فتح ملف لوزان أو سيفر .

بالنسبة لنخبة الجمهورية وبصرف النظر عن تمازج أو تداخل الدوافع الدينية بالقومية فى حرب التحرير ، فإن هذه الحرب لم تستهدف أبداً إنقاذ الدولة العثمانية التى وقع سلطانها وحكومته وثيقة وفاة الأتراك فى اتفاقية سيفر ، وإنما استهدفت الغاء مشروطيات هذه الاتفاقية واستعادة "الوطن التركى" كاملاً من المحتلين . . إن هذا السلطان هو الذى وقع على فتوى صادرة عن شيخ الإسلام، تقول إن أعضاء الحركة الوطنية فى الأناضول (مصطفى كمال ورفاقه) هم فئة خارجة على الدين ومن المباح قتلهم .!!!

مصطفى كمال أتاتورك :

ولد مصطفى على رضا ؛ هذا هو اسمه الأصلى ؛ بمدينة سالونيكا الساحلية التى تقع على بحر إيجه (باليونان حالياً) فى يوم ما من عام ١٨٨١ لأب يعمل موظفاً بسيطاً فى دائرة الجمارك العثمانية ولأم (زبيدة) كانت بالغة الالتزام فى تديّنها ، وكان هو الابن الوحيد الذى بقى مع شقيقة وحيدة اسمها "مقبولة" على قيد الحياة من خمسة أشقاء وشقيقات . اختار الأب اسم مصطفى لنجله تخليداً لذكرى أخيه الأصغر الذى مات طفلاً .

تزامنت ولادة مصطفى مع ظروف اجتماعية وسياسية فريدة فى مدينة سالونيكا وجوارها . . فى هذه البلدة اجتمعت عبر قرون منذ أن فتحها العثمانيون ثقافات متعددة أهمها الهيلينية اليونانية والمقدونية والسلافية والتركية العثمانية ، وكانت من أولى المناطق التى شهدت أحداث تمرد على الحكم العثمانى بمجرد أن حلت الهزيمة بالسلطنة على يد روسيا القيصرية فى أواخر النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فكانت نشأة مصطفى فيها ذات أثر فى تكوينه لامتلاء المدينة وضواحيها فى ذلك الوقت بمزيج من الأعراق والأديان المعادية للسلطنة .

كان على رضا أفندى رجلاً بسيطاً ، يعمل موظفاً بدائرة الجمارك فى منطقة جبل أوليمبيا ، وتركها بإلحاح بعض معارفه الذين أقنعوه أن بإمكانه جنى ثروة لو

عمل بتجارة الأخشاب التى كانت رائجة وقتئذ هناك . بعد استقالته لم تقدم له التجارة التى شاركه فيها أحد الأصدقاء فى سالونيكا ما كان يتطلع اليه من ربح ، بل واجه خسارة كبيرة عندما جرى إحراق مخازنه على يد عصابات مقدونية، استشرت فى هذه المنطقة آنذاك مستغلة تآكل السلطة المحلية للدولة ، فسعى للعودة للعمل بالحكومة .. لكن طلبه لم يُقبل فانزوى للبطالة والفراغ ، ثم مات بعد مرض دام ثلاثة أعوام .

كانت زبيدة امرأة ذات بأس ورأى ، شديدة الإيمان تمارس العبادات بانتظام ، وكان يحلو لها الحديث عن أصولها التركية الصرفة فى قلب الأناضول ، وتتفاخر فى أوساط الجيران بأن من بين أسلافها وأسلاف عائلة زوجها من حج إلى بيت الله الحرام (١٨) .

أرادت زبيدة أن تكون نشأة نجلها مصطفى على سيرة أسلافه وأجداده حافظاً للقرآن الكريم أو "خوجا"(١٩) فأصرت على إلحاقه بمدرسة لتحفيظ القرآن برغم معارضة والده الذى كان يريد له الالتحاق بإحدى المدارس الحديثة ، التى كانت تبنى فى هذه الأثناء (ضمن فلسفة عهد التنظيمات). ورغم سريان إرادة والدته، فإنه لم يمر وقت طويل حتى تكفل الصبى ذاته بحسم الخلاف حين خاض فى مواجهة مع معلمه ما دفع والده لنقله لمدرسة "شمسى أفندى" الحديثة .

بعد وفاة الأب انتقلت زبيدة وولدها وشقيقته إلى حيث يعيش أخيها "حسين أفندى" بإحدى البلدات الريفية قرب مدينة "لانجازا" (باليونان حالياً) .. كان ذلك مما أحدث تغيراً نوعياً فى حياة الصبى ، الذى أصبح يقضى أوقاته بين المزارع الخضراء ، وما لبث أن طلب من أمه استكمال تعليمه ، وحيث لم يكن هناك من بدائل فى البلدة سوى التعليم الدينى (التركى) أو التعليم المسيحى (اليونانى) فقد

(١٨) كان هؤلاء يسمون فى الثقافة المحلية باسم "حاجى" .
(١٩) تعنى فى اللغة التركية المعلم .

أودعته زبيدة المدرسة التركية ، ولكنه رفض بعد فترة وجيزة الاستمرار بها فأوكلت شأنه لمعلم كان يحضر لتدريســه فى المنزل ، ولكن مصطفى تذمر من طريقته وتمرد عليه .

بعد إلحاح نزلت أمه على رغبته وأعـادته إلى "سالونيكا" ؛ ليقيم بمنزل خالته وليتابع دراســته فى إحدى مدارسها ، ولكنه رفض بعـد فترة الاستمرار فـيها لأن أحد المعلمين صفعه للاشتباه فى تزعمه لمجموعة أشقياء من التلاميذ. حظى الصبى بتعاطف ومساندة جدته فى هذا الموقف ، التى طلبت من أمه الحضور للمدينة لحل مشكلة ابنها بنفسها ؛ خاصة أنه أصبح يلح فى دخول المدرسة العسكرية بسالونيكا متـأثراً بمظهر الزى الـعسكرى لوالد أحـد الجيران ، الذى كـان يعمل ضـابطاً. فى حقيقة الأمر كان مصطفى قد طلب بالفعل من جاره مساعدته فى التقدم لاختبارات المدرسة ، وأخفى ذلك عن والدته حتى اعـلان نتيجة اجتيازه الامـتحان ، وحيث طلب منهـا توقيعـها على أوراق الـتحاقه.. فـإنها رفضـت فى بادىء الأمر ،ثم امتثلت لإرادته بعد الحاح شديد منه .

دخل مـصطفى المدرسة الثـانوية العـسكرية فى سـالونيكا فى ١٨٩٣ وهو ابن الثانية عشـرة ، وبدأت الحياة العسكرية لرجل سيغيـر بعد أقل من ثلاثة عقود من هذا التاريخ مجرى تاريخ وطنه وأوطان كثيرة حوله . بدا واضحاً تميزه وتفوقه على أقرانه بدرجة بالغة فى الانضباط وفى العلوم ، وكان ذلك مما دعا أحد معلميه إلى تسميته باسم "كمال" ، فأصبح من وقتها يدعى "مصطفى كمال" (٢٠).

بعد عامين ،انتقل إلى مدرسة التدريب العسكرى فى "موناستر" (٢١) التى تأثر باقامـته فيهـا بدرجة كبـيرة حين تعرف لأول مـرة من خلالها على مـا يجرى فى

(٢٠) كانت يقصد بالتسمية وصفه بالكمال لتفوقه وانضباطه .
انظر Patrick Kinross "Ataturk: The Rebirth of a Nation" PP. 9-10.
(٢١) تقع على سلسلة من المرتفعات فى منطقة بين اليونان وألبانيا .

العالم. كانت المدرسة مسرحاً لتحزبات أيديولوجية وعرقية وسياسية سائدة في المدينة ،التي كانت تحفل بدورها بالحركة والنشاط السياسي ، فعرف لأول مرة حقيقة كونه "تركيا" وسط بلغار وصرب ويونانيين ومقدونيين . في عام ١٨٩٩ تحول مصطفى كمال لمدرسة المشاة بكلية الحرب في إسطنبول ، وتخرج منها ملازماً في عام ١٩٠٢ إلى مدرسة أركان الحرب التي أنهى دراسته فيها ، وحصل على رتبة نقيب في عام ١٩٠٥ . خلال هذه الفترة حصل بجانب تعليمه العسكرى على جرعات مستديمة من التثقيف السياسي الغربي ، الذى أسهم في صياغة أفكاره وميوله وانتماءاته.

كانت إسطنبول وقتها تنقسم بين عالمين : شرقي وغربي ، وبدا القسم المسلم منها فقيراً مظلماً جامداً فيما بدا قسمها الغربي يتلألأ ، ويحفل بالحركة والنشاط والازدهار . كان المناخ السياسى فى عاصمة السلطنة منفتحاً بفضل الصحف والأحزاب والحركات المختلفة ، ومنعكساً فى قضايا تطرح للنقاش العام الذى أبدى مصطفى كمال اهتماماً بالمشاركة فيه على نطاق محدود مع أصدقائه عن سياسة السلطان عبد الحميد الثانى ، وحركة تركيا الفتاة ، وجمعية الاتحاد والترقى ، وعن حقوق الأفراد وواجبات السلطة ...إلخ ، فأصبح الضابط الصغير يعيش فى مناخ سياسى متشبع بأفكار التغيير .... والثورة التى كانت تقترب من الحدوث.

عاش مصطفى فى شقة صغيرة بحي بايزيد فى اسطنبول واستأجر مع عدد من رفاقه أخرى لعقد لقاءاتهم "السرية" للنقاش لكنه اعتقل وصديق له بعد وشاية من ثالث وتم ايداعهما السجن العسكرى لشهور ، ثم أطلق سراحهما على أن ينقلا للعمل فى مواقع بعيدة عن إسطنبول عقاباً لهما . كان الخيار فى بادىء الأمر سالونيكا ومقدونيا ، لكن مصطفى وجد نفسه وصديقه ينقلان إلى الشام .

بعد فترة أمضياها بين بيروت ودمشق والعقبة والقاهرة ، اشترك مصطفى فى تأسيس جمعية سرية فى سوريا باسم "الوطن" VATAN بعيداً عن قبضة السلطان عبد الحميد الثانى فى إسطنبول ، وذهب إلى سالونيكا خلسة دون إذن

ليؤسس فرعاً لها هناك ليصبح اسمها "الوطن والحرية" Vatan ve Hurriyet وبعد عامين من "مراقبة انضباطه العسكرى" تم ترقيته وجرى نقله إلى رئاسة أركان دمشق ثم انتقل بناء على طلبه إلى رئاسة أركان سالونيكا فى ١٩٠٧ .

بعد ذلك تنقل مصطفى كمال بين أكثر من موقع وبلد ، وأدى بنجاح لافت لنظر رؤسائه كافة المهام التى أوكلت إليه ، وحصل على ترقياته العسكرية حتى رتبة جنرال وعين ملحقاً عسكرياً للبلاط العثمانى لدى بلغاريا عام ١٩١٣ ، فمكث فى صوفيا لمدة عام حين نشبت الحرب العالمية الأولى فعاد إلى إسطنبول.

خلال الحرب أدى أبرع أدواره العسكرية فى ١٩١٥ ، عندما صد هجوماً شنه الحلفاء على القوات العثمانية عند مضيق الدردنيل ،وبرغم تنازعه مع القائد الألمانى للقوات العثمانية فى المعركة فإن الخطة التى وضعها بعد فشل خطة القائد للدفاع عن المضيق هى التى نجحت فى النهاية فى صد الهجوم ،وأنقذت الجيش العثمانى من الهزيمة ، بل وأنقذت عاصمة السلطنة والخلافة حيث كان عبور الحلفاء لهذا المضيق سيعنى مباشرة احتلالهم لإسطنبول . ذاع صيت الرجل عبر أرجاء الدولة وخارجها لدرجة أن قيصر ألمانيا استفسر عند تقديمه اليه باعتباره رئيس الهيئة المرافقة لولى عهد السلطنة - الذى كان يزور ألمانيا عام ١٩١٨ - عما اذا كان هو ذاته مصطفى كمال بطل موقعة الدردنيل أم شخصاً غيره (٢٢).

حلت الهزيمة قاسية بالدولة العثمانية ، واضطرت إلى سحب قواتها قسراً من أملاكها فى المناطق العربية(٢٣) ،واحتل الحلفاء المنتصرون أراضى السلطنة وولاياتها العربية وقسماً من الأناضول وإسطنبول وغيرها . نزل البريطانيون فى إسطنبول وانتزعوا السيادة العثمانية عنها (٢٤)، واقتطع اليونانيون قسماً من غرب الأناضول

(٢٢) انظر Patrick Kinross, "Ataturk: The Rebirth of a Nation" مرجع سبق ذكره ، ص ١١٠ .

(٢٣) الأملاك الوحيدة المتبقية للسلطنة عندما دخلت الحرب العالمية الأولى .

(٢٤) يقال إن مياه الخليج الذهبى المتفرع من البوسفور لم تكن ترى لكثرة السفن التى تقف فيه ، كما يقال إن أحد القواد الغربيين دخل المدينة ممتطياً جواده ، كما دخلها محمد الفاتح قبل ذلك بنحو ٥ قرون .

عند أزمير وما حولها ؛ بحجة أنها فى الأصل أراض يونانية اختلسها الأتراك ، واحتل الإيطاليون مدينة أنطاليا الساحلية على البحر المتوسط ، وتوغل الفرنسيون شمال خط الانتداب على سوريا نحو مدينة عنتاب .

بعد انتهاء الحرب تم احالته للاستيداع ، فأصبح هو وكثيرين غيره من ضباط الجيش العثمانى بلا عمل فعلى ، فعكف على ترتيب أوضاعه المعيشية واشترى بيتاً فى حى "شيشلى" بإسطنبول ونقل والدته لتعيش معه فيه(٢٥).

كانت ظروف ما بعد الحرب تشير بالانهيار فى كل شيء . وقعت حكومة السلطان وثيقة سيفر ١٩٢٠ ، وقبلت بما تضمنته من تقسيم لـ "الوطن التركى" . انتهت الإمبراطورية ومعها الجيش ومعنويات الأتراك من سكان إسطنبول ، وسرت فورة مشاعر فرح غامرة لدى سكانها من الأجانب وخاصة اليونانيين والأرمن الذين أحسوا بأنهم نفضوا عن كاهلهم حكماً إسلاميًا دام لقرون طويلة ، لدرجة أن أتراك عاصمة الخلافة كانوا يتحاشون السير فى الطرقات العامة ؛ لئلا يتعرضون للضرب والإهانة على يد يونانييها .

خلال تلك الأثناء ، نشبت حركة تمرد قومية لدى أقلية يونانية تقطن منطقة شمال الأناضول قرب ساحل البحر الأسود ، أراد أصحابها إنشاء دويلة يونانية باسم بونطوس Pontus . طلب البريطانيون ؛ الذين على الرغم من تعاطفهم مع الفورة القومية اليونانية من حكومة السلطان اتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض النظام فى هذه المنطقة وقمع التمرد ،قبل اتساع نطاقه لتجنب تأثيره على معنويات السكان الأتراك ما قد ينتهى بصدامات عرقية يمكن أن تحرك روح المقاومة . بدا الأمر جاداً للبريطانيين الذين وجهوا تحذيراً للسلطان بأن أسطولهم الموجود فى مياه البوسفور سيتحرك لأداء المهمة إن لم تفعل حكومته.

(٢٥) لا يزال البيت قائماً اليوم كمتحف .

كان الجنرال مصطفى كمال بسجله العسكرى الباهر وسمعته الفائقة خلال الحرب هو الضابط ، الذى اقتُرح اسمه فى أروقة وزارة الدفاع بإسطنبول لأداء المهمة واستدعى بالفعل لتكليفه بها فوافق على الفور ، ليس لإخماد التمرد اليونانى ،وإنما لأداء مهمة أخرى رأى أن تلك هى الفرصة الوحيدة للقيام بها .

طلب من أصدقائه الذين يثق فيهم داخل وزارة الدفاع توسيع النطاق الجغرافى والإدارى للتكليف الصادر له بتعيينه مفتشاً عاماً للجيش فى منطقة التمرد ، وبمنحه ولاية مطلقة على الوحدات العسكرية والمدنية المحلية فى المناطق المجاورة فى داخل الأناضول . . . . . وقد حدث . ذهب إلى هناك ،وفى داخله مشروع التغيير الذى كان يؤمن به ،وبدأ فى التراسل مع خلايا المقاومة الوطنية، التى تناثرت فى الأناضول لتوحيدها ورائه لطرد المحتلين .

فى ١٥ مايو ١٩١٩ نزل ما يقرب من ٢٠ ألف جندى يونانى على ساحل الأناضول الغربى لاحتلال أزمير والتوغل وراءها فى قلب الأناضول ،وفى اليوم التالى ١٦ مايو ١٩١٩ ؛ للمفارقات ؛ كان مصطفى كمال يغادر إسطنبول بحراً متجهاً إلى مدينة صامسون الساحلية على البحر الأسود لبدء «المهمة» . بعد ذلك بثلاثة أعوام كان قد حقق ، ما وصفه ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى بأنه "أخرج أمته من الكفن الذى وضعها فيه الآخرون تمهيداً لدفنها" .

الدولة الكمالية .. نخبة الجمهورية .. وتحديث الوطن :

رغب مصطفى كمال والنخبة التى أنشأت الجمهورية فى تحديث المجتمع التقليدى فى الأناضول ، ولم يكن لذلك أى مرادف لديهم سوى اتباع النموذج الغربى حرفيّاً لا سيما فى مسألة فصل الدين عن الدولة . فهؤلاء الذين عاشوا أواخر عهد السلطنة العثمانية وشهدوا كيف صار انهيارها وثقوا إلى حد كبير فى أن ذلك الفصل هو أجدى السبل لمنع استخدام السلطة الزمنية للدين فى تسيير أمور الدولة ، ولتحرير المجتمع من قيود فرضها عليه تحالف السلطة الزمنية مع السلطة

الدينية. وعليه فقد تبنوا توجهات وممارسات مستوحاة من التجربة الغربية ، رأوا ملاءمتها للمجتمع التركى المحافظ ، باعتبارها كفيلة بتحقيق تقدمه وازدهاره .

خلال هذه العملية قدمت نخبة الجمهورية تعريفات ومضامين جديدة لكل شىء فى حياة الأفراد والمجتمع . كان مصطفى كمال ذكياً بأن عرف أنه ورث عن السلطنة العثمانية مجتمعاً ، ظل أفراده ينظرون لأنفسهم لقرون قبل ١٩٢٣ كمجرد رعايا تابعين لسلطان فى إسطنبول ،هو فى الوقت ذاته خليفة جميع المسلمين أينما كانوا ،و أبداً لم يعرفوا أنفسهم كأتراك ، فأصبح من أول واجباته ونخبة الجمهورية تقديم المضمون القومى للسكان .

اعتمدت الجمهورية الجديدة على قيام النخبة ذات التعليم الغربى بنقل قيمها وأنماط سلوكها إلى البسطاء فى شتى أنحاء الأناضول . فى هذا الإطار خرجت مجموعات من البيروقراطيين ، والمدرسين ، وضباط الجيش لتعليم أهالى القرى والبلدات التركية مبادىء الجمهورية الجديدة ، ولغتها ، وفلسفتها ، ومعنى المواطنة فيها ، ومن هم أصدقاؤها وأعداؤها . . . إلخ .

وثق مصطفى كمال إلى حد مطلق فى أن الغرب ربح معركة التحديث ؛ لأنه استطاع فصل الدين عن الدولة ، وأنه لا سبيل لتحديث المجتمع التركى دون منع ما كان يحدث من استخدام السلطة الزمنية (السلطان العثمانى) للسلطة الدينية (شيخ الاسلام) فى تسيير أمور الدولة وفى الحياة العامة والخاصة للأفراد . وسيبدو من ممارسات نخبة الجمهورية لاحقاً أن المسألة كانت ولاءً أيديولوجياً ذا طابع عملى بحت . فى واقع الأمر ،اعتقد الرجل فى أهمية ترسيخ قيم العقلانية المبنية على العلم كمحور لحركة السلطة الجديدة فى المجتمع متأثراً بالنتائج ، التى وصل اليها المجتمع الغربى بناء على مفهوم الرشادة ، ورأى أن كبح جماح القوى التقليدية ذات المراجع الفكرية البالية هو حجر الزاوية فى بناء المجتمع الجديد وتحديثه ، ومع ذلك فسنجده يؤمن بدرجة أكبر فى أهمية استقلال ارادة الدولة لضمان المحتوى الوطنى لعملية التحديث .

بدا الدليل على "عملية" مصطفى كمال واضحاً ، حين لم يتردد في الأخذ عن قيم الغرب ، علي الرغم من أن هذا الغرب هو الذي كان حتى وقت قريب يحتل أرضه في الأناضول . ولكنه لم يفكر في أن يعتمد لبناء الجمهورية داخلياً قوالب مستوردة من تجربتي النظام الشيوعي أو النظام الرأسمالي ، اللتين سادتا في معظم دول العالم وقتئذ ، وإنما انحاز لمفهوم يستند إلى دور رئيسي للسلطة، ليس فقط في مجرد إدارة المجتمع كما هو ، وإنما في إدارته بهدف تحديثه وفق منهج معين، حدده هو بنفسه كان مفهوم "الدولة" يتوحد فيه مع مفهوم "الأمة التركية".

نشأت الجمهورية (Republicanism) في ١٩٢٣ للتعبير عن ميلاد الأمة التركية الجديدة على الأساس القومي (Nationalism)، وجرى إلغاء منصب الخلافة الإسلامية رمز السيادة العثمانية وإيداع هذه السيادة لدى الشعب ممثلاً في البرلمان (Populism) ، وأصبحت هذه المكونات الثلاثة تمثل مرتكزات الدولة- (Etab-ism) التركية الجديدة التي تسيدت فوق الجميع ، وجرى باسمها تقديم حزمة من المبادىء المستندة إلى مبدأ العلمانية (Laicism) التي استهدفت تنفيذ مشروع لتحديث المجتمع بأسلوب التغيير الثوري والجذري(Reformism- Revolutionism). ومع وفاته في ١٩٣٨ أصبح ما سبق هو المبادىء الستة لما سمى لاحقاً بالكمالية ، التي يعرفها الأتراك ويتحدثون عنها إلى اليوم .

لم تنشأ الكمالية كنظرية متكاملة جرى إطلاقها في المجتمع ، بقدر ما كانت عملية تفاعل مجموعة من الأفكار والتفضيلات المرتبطة برؤية التنمية لواقع السكان آنذاك ، وجدت إلهامها في انحياز فكري عام لدى أتاتورك نحو القيم الغربية مع التطوير المستمر لها طيلة حياة الرجل على رأس الجمهورية حتى وفاته عام ١٩٣٨. خلال حرب التحرير ، تم تعبئة السكان بمقولات "الحرية" و"الوطن التركي" و"الإرادة" و"سيادة الشعب" ، وبعد انتهائها تم التركيز على مقولات "التغيير الجذري" و"عهد الجمهورية" و" العلمانية" . وارتكزت الكمالية دائمًا على

محـورية الدولة وتعزيز قـوتها دائماً وسـمو مكانتهـا فوق الجمـيع، وعلى أولوية مصالحها وقدسـيتها ، سعت ونجحت إلى حد كبير في توظيف مبادئهـا الستة فيما بين بعضها البعض .

في البدايات ، ردد مصطفى كمال إبان تزعمه حرب التـحرير مقولات للتعبير عن أفكار ، وضح فيها التركيز الكبير على مفهومي القومية Nationalism والشعب Populism ربما لاعتبارات عملية تـتعلق بتعبئة السكان في الأناضول ، ولم ير أنه يتعين عليه المجـاهرة بكافة ما يعتقده أساسـاً أو فلسفة للوطن الذى يريده ولا كان يفكر وقتها أن بإمكانه مصارحة رفاق مناضلين ، يموت بعضهم دفاعاً عن السلطان خليفة المسلمين بأن تضحياتهم بأرواحهم ستنتهي بإلغاء السلطنة والخلافة .

إبان عـهده ،سـمح مـصطفى كمـال أتاتورك بإقـامة نصب تـذكارية تخليـداً للجمهورية ومناسباتها وبطولاتها ،وحيث كان كل ذلك يدين بالوجود له ، فإن ما جـرى تشيـيده في الواقع هـو تماثيل للرجل بمختـلف الأشكال والأحجـام تعكس مخـتلف الأدوار والمواقف ،ولا تكاد مدينة أو مـيدان في مدينة أو قـرية تخلو من هذه التماثيل . في المدارس يبدأ الصباح كل يوم بهتاف التلاميذ أمام تمثال نصفي، أو بالحجم الكبير ،لمؤسس الجـمهورية لتحية ذكراه ولقـسم الولاء والعهد بالمحافظة على مبادئه .

بالنسبـة للدولة ونخبـتها ، فإن مـا يجرى ليس فـقط مجرد تخليـد للذكرى والإنجازات ، وإنما حـمايتـها بالقانون الذى يـعاقب بالسجن كل مـن يوجه إهانة لأتاتورك أو يهدم أو يخرب تمثـالاً له . بعد وفاته وقعت حـوادث متكررة لتحطيم تماثيله، ولكن رد الدولة عليها كان حاسماً في إيقافها ، وإلى يومنا هذا يبقى هناك من يحفظ سـيرة الرجل ويمنع المساس بهـا أياً كانت الظروف . في ٢٠٠٤ ثارت دعاوى العقاب ضد أحد نواب الـبرلمان ، عندما قال إنه ينزعج في كل مرة يدخل فيها البرلمان ويشـعر بأنه في جبهة قتال لأنه يواجه في بهـوه بصورة كبيرة لأتاتورك بالزى العسـكرى ، وعلى الفور جاء الرد من الجيش التـركى الذى أصدر بياناً يحقر

فيه ما قاله النائب ويذكره ؛ وجميع النواب وتركيا كلها ؛ بأن الفضل فى وجود البرلمان ذاته يرجع إلى مصطفى كمال(٢٦) .

وللحقيقة ؛ لا ينبغى أن يدعو ذلك للظن بأن مظاهر الاحترام والإجلال التى يبذلها الأتراك للرجل تصدر عنهم قسراً أو لا تعكس تقديراً مماثلاً لمظاهرها ، بل يتم ذلك بشكل طوعى يحمل قدراً كبيراً بل مطلقاً من معانى الحب والوفاء ، وبمعايير كثيرة يعد مصطفى كمال نموذجاً رفيعاً لرجل ، توافرت فيه خصال البطولة والقيادة والرؤية الثاقبة للأمور . . كان متفوقاً منذ صباه على الآخرين وحارب دفاعاً عن السلطنة والخلافة ، ثم حارب لكى يحرر بنى وطنه وقومه فأوجد لأمته رغماً عن الآخرين دولة على خريطة العالم الحديث فيما كان يراد لها الانزواء ، وكان زعيماً بقدر هامة زعماء العالم الكبار فى القرن العشرين إن لم يفوقهم ، وعمل على تحديث المجتمع وتطويره ، وإذا كان البعض يهاجمه فيكفى أنه قاد حركة مقاومة وطنية حرر بها أرضه فى بطولة استثنائية حتى باعتراف ألد أعدائه.

ما يبدو للكثيرين باعثاً للسخرية هو أن ميراث الرجل الذى حطم كثيراً من المحرمات فى سبيل تحرير العقل التركى وإكسابه الثقة فى أن بإمكانه الانضمام إلى مصاف الأمم المتقدمة ، يُفهم ويُمارس ممن يقولون أنهم ورثوه ويحمون ذكراه بشكل يضعه - بشخصه ومقولاته - فى "صندوق المحرمات" .

جرى تقديم كل شيء باسم الكمالية : الثروة والمكانة ، الفكر والعقيدة ، سلطة الدنيا والدين . ظل الأتراك لوقت طويل يستقون مكانتهم المجتمعية بقدر انتساب كل منهم للدولة صاحبة الكمالية وحاميتها ، ولم يكن من المعروف حتى عقد الثمانينيات أن الفرد يمكن ؛ بحد ذاته ؛ أن يكتسب مكانة متميزة فى المجتمع بعيداً عن الدولة . ظلت الدولة أكبر مشتر للإنتاج الزراعى ، وهى مالكة المصانع وصاحبة الإنتاج ، وهى التى تصوغ كتب التعليم ، وتقدم الثقافة والفن، وهى

(٢٦) راجع بيان الجيش الصادر فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ ، والمنشور بصحيفة Sabah فى ٢٠٠٤/١/٩ .

التى تحدد للناس مضامين البرامج الترفيهية التى يستحقونها . . إنها المانحة لكل شيء التى فرضت على الجميع منطق الأب صاحب السلطة المطلقة والصلاحية المطلقة ، تتحمل كل المسئوليات وتتوافر لديها كافة الحلول لكل المشكلات التى تواجه أى مواطن ، وإليها يرجع الفضل فى كل فضيلة ولا يصح أن تنسب إليها أية رذيلة .

بهذه المعانى والممارسات ، أصبحت الجمهورية بمرور الوقت جامعة مانعة : هى للأتراك وليس لغير الأتراك ، هى للعلمانيين التقدميين منهم المؤمنين بالتغيير الجذرى المتواصل وليس لـ "الرجعيين" ، هى للمسلمين ومعهم الأقليات التى حددتها اتفاقية لوزان(٢٧) دون غيرهم من الأقليات الأخرى(٢٨)، وهى للمسلمين من أتباع المذهب الحنفى وليس لغيرهم . . . إلخ .

ليس فى تركيا بحكم العقيدة الكمالية سوى أمة واحدة ووطن واحد وشعب واحد . . سرى ذلك المفهوم فى جميع المواثيق الدستورية والقانونية ،وعاقب القانون كل من خالف ذلك أو كل من رأى غيره . فى مناهج الدراسة وفى الممارسات اليومية فى المدارس ، يقف التلاميذ لتحية العلم التركى ومؤسس الجمهورية وليرددوا مقولته " سعيد أنت أيها التركى أن تكون تركياً" ، "ليس هناك من صديق للتركى غير التركى" . ويعد تاريخ الثورة الكمالية مادة إجبارية فى جميع مراحل التعليم ليعلم النشء "أن من حرر تركيا من المحتلين ووضعها فى مكانها اللائق بين الأمم وأحيا القومية التركية هو مصطفى كمال وثورته " . فى ١٩٧٧ قام اتحاد المعلمين الأتراك بحملة دعائية لإزالة ما رآه "إضافات شوفينية" فى مناهج الدراسة ، وبرغم أن كثيرين فى المجتمع اهتموا بالاستماع لذلك الصوت ، فإنه لم يمض وقت طويل حتى جاء الانقلاب العسكرى فى سبتمبر

(٢٧) حددت الاتفاقية الأقليات فى الجمهورية التركية بالأقليات الدينية ، وكانوا وقتئذ المسيحيين الأرمن والمسيحيين اليونان واليهود .

(٢٨) المقصود بها الأقليات العرقية مثل الأكراد أو غيرهم .

١٩٨٠ ؛ ليحل الاتحاد ويضع بعض قياداته في السجن بتهمة القيام بأنشطة تستهدف تقسيم البلاد !.

يرد كثيرون في تركيا على منتقدى انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد أو منتقدى تدخل العسكر في شئون السياسة بالقول بأن هذه المبادىء السامية كالديمقراطية وحقوق الانسان ، تصلح للتطبيق في دول مثل النرويج والدنمرك وسويسرا ،التي لا تجاور أعداءً كالذين تجاورهم تركيا ، والتي لا يوجد بها من يريد إعادة البلاد للوراء (٢٩). إن هذه الذهنية تتشبع بأفكار عن وجود جيران لتركيا وعملاء في داخلها يريدون إجهاض "الحرية" فيها وزرع بذور الفتنة والانقسام والكراهية داخل المجتمع ، وإذا سمح لهم بنيل مرادهم فإن مبادىء الديمقراطية ستخسر في العالم بأسره وليس في تركيا فقط ، وعلى هذا الغرب أن يشعر بالعرفان للجميل الذى تقدمه تركيا لمبادئه ، بدلاً من الضغط عليها وانتقادها !.

ظلت العلاقة بين الدولة والأفراد في الجمهورية التركية واضحة المعالم والمنطلقات والغايات . من وجهة نظر النخبة يعمل الفرد من أجل الدولة وليس العكس . جرى تقديم تفسيرات لمقولة "الهدف الأسمى ، الذى يبذل من أجله كل شيء" صاغت ولا تزال سياسة تركيا داخليًا وخارجيًا على السواء. تعد الخدمة العسكرية بحكم القانون واجباً مقدساً على كل فرد ذكر ، بصرف النظر عن ظروفه الاجتماعية ،ولا يسمح باستثناءات قد تمليها أية ظروف صحية إلا في أضيق الحدود.

في تركيا توجد الكمالية في كل نواحي الحياة العامة والخاصة ، وهي إلهام وحركة ومبتغى أى شيء . في كثير من السياسات الداخلية والخارجية لمختلف الحكومات ، لا يبدو من البساطة اتخاذ خيارات وقرارات تخالف ميراث الكمالية، وفي كافة الأحاديث العامة في المجتمع لا يزال النقاش قائماً ؛ بوسائل شتى ؛

(٢٩) يرمز هذا "الوراء" إلى ما قبل إعلان الجمهورية في ١٩٢٣ .

حولهـا.. بل حتى فى توجه تركيـا لنيل عضوية الاتحاد الأوروبى . وبـعد أن قام هذا الأخير بوضعها على قائمة الدول المرشحة لعضويته فى عام ١٩٩٩، أشار نص قرار الحكومة التركية بإنشاء "البـرنامج الوطنى التركى المعنى بتأهيل البلاد لعضوية الاتحـاد الأوروبى" إلى أن تركيـــا تنظر لهـذه العـضـوية كـخـطوة جـديدة إلى الأمام، وكحدث "يرسخ الفلسفة المؤسسة لها ولرؤية أتاتورك للجمهورية"(٣٠).

"إن الوطن الذى تم تأسيسه بفـضل عبقرية أتاتورك هو الجمهـورية التركية، والناس الذين أقاموا هذه الجمهورية هم الأتراك، والمكان الذى جرى فيه إقامة هذا الوطن يعرف باسم تركيا، واللغة الرسمية له هى التركية . . . ويتعين على الجميع أن يبدوا قدراً أكبر من الاهتمام بهذه المفـاهيم الأربعة .. إنها ضمانة السلام والثقة والسعـادة فى هذا البلد" . . . . . بهذه الكلمـات قدم سليـمان ديميـريل الرئيس التاسع للجمهورية التركية وصفاً يكاد يكون دقيقاً لتركيا الجمهورية.

العلمانية..والدين:

قبل نشـأة الجمهورية، كـان الدين الإسلامى ومفاهيـمه يترسخـان بطريقة أو بأخرى لدى الأتراك عبـر تراكمات قرون ممتدة، وهو الذى دفع قـبائلهم نحو قلب الدولة الإسلامية فى وسـط العالم القديم وحول حوض البحر المـتوسط اقتراباً من دار خلافـته، وهو الذى جـاهدوا فى سبـيل نشره، وفى الدفاع عـنه فى أزمان تالية، ثم حملوه عثـمانيين إلى أوروبا اعتباراً من القـرن الثالث عشر، وهو الدين الذى ظلت سلطته قائمة باسم الخلافـة الاسلامية عندهم لدى سلطانهم، منذ ضم مصـر للسلطنة مع القرن السادس عـشر(٣١)، وهو الذى يحفظون بقـصر السلطان العثمانى فى إسطنبول متعلقات رسوله الكريم، وهو . . . وهو . . . وهو.

(٣٠) راجع مقدمة البرنامج الصادر فى ٢٤ مارس ٢٠٠١ فى نشرة مجلس الوزراء التركى (الإدارة العامة للصحافة والنشر).

(٣١) سيظل سلاطين آل عثمان يحتفظون باللقب منذ هذا التاريخ حتى إلغاء الخلافة فى ١٩٢٤، بعد إعلان الجمهورية.

فى عهد الجمهورية ، ليس الإسلام بالنسبة للدولة سوى دين الغالبية العظمى لسكانها لا أكثر ولا أقل[٣٢] ،جرى وضعه في حدود اختصاص دائرة حكومية ، تعمل تحت اشراف الدولة باسم "هيئة الشئون الدينية" ، لم يتمتع رئيسها أبداً بالسلطات والصلاحيات التى كانت لشيخ الإسلام فى عهد الدولة العثمانية ، وانما تحددت مهامها حسب مرسوم إنشائها بمتابعة الأمور الدينية فى الجمهورية ، ولالقاء للدين مع الدولة التى لا يصح إلا أن تكون بلا ديانة ولجميع المواطنين. كذلك لن تعنى ديانة غالبية الأتراك بالاسلام أكثر من احتفاظهم كأفراد بمفاهيم روحية معينة موروثة لظروف تاريخية ما ، وسيحظر عليهم من الآن فصاعداً التقدم بأى شكل للتعبير الجمعى عن هذه المفاهيم.

فى الممارسة الفعلية للعلمانية ، أصبحت سطوة الدولة على المجتمع تعنى تحول المبدأ بمعناه القاضى بفصل الدين عن السلطة من عملية تستهدف تحرير المعتقدات الدينية من سيطرة الدولة إلى عملية تستهدف التحرر من هذه المعتقدات، وبدا أن خطوات الجمهورية الكمالية على هذا الصعيد تنتهى بها إلى فرض دين جديد ؛ هو علمانيتها ؛ محل هذه المعتقدات . ومثلما للدين تفسيراته المأخوذة عن أصول وممارسات وتراث يقدمها الفقهاء الدارسين والعلماء لتيسير فهم أحكامه على الناس ، سيكون للدين الجديد للدولة التركية أصوله وممارساته وتراثه ، ولكن ذلك سيُقدّم من نخبة الجمهورية ذات التعليم الغربى ، وسيتضمن ما تراه من شروحات للكمالية وأحكامها ومقاصدها وممارساتها.

وبصرف النظر عما لقيه إعلان الدولة لتعاليمها من ترحيب أو رفض من جانب السكان ،فإن النخبة الكمالية رأت المضى فى تنفيذ بنود إعلانها بنفسها ضماناً لحسن سلوك المواطنين وتهذيباً لأداء الجميع لشعائره ، واعتبرت أنها بذلك تقدم خدمة جليلة للمجتمع بإرشاده للحدود التى تقبل بها للدين .

---

(٣٢) يدين أكثر من ٩٩٪ من الأتراك بالإسلام ، فيما البقية من اليهود وقلة محدودة من المسيحيين .

كانت الدولة حاضرة مع الأفراد فى ممارساتهم الدينية ، وجرى عبر وسائل مختلفة إفهام الناس أن الإسلام الصحيح هو فقط الاسلام السنى حسب المذهب الحنفى ، وأن ممارسته ممكنة فقط فى داخل المسجد ، وليس بأى طريقة وانما وفق ما سيشرحه الإمام الذى يعمل موظفاً لديها . فى الحياة العامة لايمكن أن يشاهد بتركيا من يرتدى هكذا علناً فى الطرقات زى المشايخ التقليديين كالعباءة أو العمامة، وحتى بالنسبة لمن يعملون فى وظيفة الوعظ أو الإمامة ، فإنهم يرتدون هذا الزى داخل جدران المساجد فقط ، ويحظر عليهم بعد أدائهم لإمامة الصلاة التى أضحت "واجباً وظيفياً" الخروج إلى الحياة العامة خارج المساجد ، قبل ودون استبدال ملابسهم .

كذلك يتلقى أئمة المساجد موضوعات الخطب ودروس الوعظ التى يلقونها من هيئه الشئون الدينية ، وغالباً ما تتناول قضايا تثقيفية حياتية بأكثر من اتصالها بمبادىء العقيدة والعبادات وأسس الإيمان والعبر المأخوذة عن روايات السلف الصالح . ومن المقبول ومما يمارس فعلاً تطرق هذه الدروس إلى توعية الناس بأهمية وفضائل الدين والأخلاق الحميدة التى شدد عليها ،ومما يحدث كذلك أن تستخدم منابر المساجد لتوجيه الناس لسلوكيات حياتية تراها الدولة لازمة ، فيتم على سبيل المثال التوعية بفضائل الالتزام بقواعد المرور ؛ لاسيما إذا وقعت الخطبة فى يوم جمعة يتزامن مع إحياء الدولة لأسبوع المرور .

وإذ يجرى تدريس الدين ، كمادة إجبارية فى مدارس الدولة العلمانية اعتباراً من المرحلة الثانوية ، فإن نظرة على مضمون المناهج توضح تناوله من زاوية الدولة وفلسفتها ، حيث يدرّس فى سنوات هذه المرحلة تباعاً أساس فكرة الأديان، ثم البعد الأخلاقى للأديان ، فالبعد الفلسفى للأديان ، مع المرور على العقائد والعبادات "كلما اقتضى الأمر" ، ولا يسمح بتدريس الدين فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية التى يتلقى فيها التلاميذ "تعليماً علمانياً موحداً" حسب القانون . ولكن يتاح التعمق فيه ،ومن منظور محدد لأولئك ، الذين يقررون دخول المدارس

الثانوية الدينية(٣٢) ، التى يتلقون بها دروساً فى اللغة العربية أولاً ثم فى علوم الدين .

وحتى مع ذلك "التسامح" من الدولة ، فإن بدائل التعليم الجامعى أمام خريجى هذه المدارس تقتصر على بديل واحد فقط هو كليات العلوم الدينية المنشأة حسب القانون لتخريج "متخصصين لإلقاء الوعظ فى المساجد" . وحيث المساجد تابعة للدولة شكلاً ومضموناً ، فإن هؤلاء المتخصصين يصبحون معلمين لتعاليم الدولة ورؤيتها للدين .

فى الغرب ، كان الفصل بين الدين والدولة وسيلة ناجعة لإنهاء سيطرة الكنيسة التى تسلطت على عقول الملايين ، وهو ما قاد ضمن عوامل أخرى إلى تحرير المجتمعات الغربية من كهنوت جامد . فى تركيا جرت الأمور بطريقة مختلفة وفريدة إلى حد كبير ،حين اعتبر خلفاء أتاتورك أن كبح جماح المشاعر الدينية للأتراك كفيل بتحقيق النتائج نفسها التى حققها النموذج الغربى ، فجرى باسم ذلك نصب المشانق لكل من اعتبر "إصلاحات الجمهورية" مخالفة للدين.

ويمكن القول بأن من أهم أخطاء مصطفى كمال هو أنه اعتبر عدم الامتثال لأى من إصلاحاته فى أى مجال بمثابة رفض للجمهورية بأكملها ، وإلى الآن تبدو إحدى أهم مشكلات تركيا ،هو أن الدولة لم تدرك أن ما تفعله بممارساتها هو فى واقع الأمر خلق لدين جديد فى المجتمع ، لن يقبل به الناس بهذه البساطة؛ حيث من طبائع الدين كونه من المفاهيم، التى لا يمكن أن تدخل فى حيازة فرد أو جماعة أو مؤسسة ما ؛ لأنه عقيدة فردية وجمعية للناس فى آن . لكن علمانية الدولة التركية التى فرضت بمفاهيم محددة لوقت طويل أضحت تمثل ديناً وقفت الدولة وراءه وواجهت كل من خرج عنه ، وفى حين يترك فى الدين حساب الأفراد على فضائلهم أو خطاياهم لخالقهم بعد انتهاء الحياة على الأرض ، فإن عقاب الدولة للخروج عن دينها كان حاضراً وفوريًا . . . وقاسياً.

(٣٢) مدارس «إمام - خطيب»

في عام ١٩٩٢ وقف أحد نواب البرلمان في المحكمة ؛ لأن أحدهم اتهمه بتهمة إقحام الدين في السياسة مستدلاً على ذلك بترديد النائب للفظ الجلالة "بشكل مفرط ومبالغ فيه" خلال خطاب دعائي سياسي لحزبه أمام حشد عام . قال النائب المتهم في المحكمة ؛ للدفاع عن نفسه ؛ إنه ليس هناك بقانون العقوبات ما ينص على عدد معين من المرات التي يتعين على المرء الالتزام بها لدى ذكر لفظ الجلالة في خطاب عام ، فأطلقت المحكمة سراحه ! .

ومن الممارسات الفريدة في تركيا أن القانون يحظر على الأفراد جمع جلود الأضحية والذبائح أو بيعها ، ويمنح ذلك الحق بما فيه عائد بيع هذه المواد لجمعية تتبع شركة الطيران التركية الحكومية . في عام ١٩٩٨ وبعد إزاحة حكومة الرفاه عن السلطة ، طلبت المؤسسة العسكرية من الحكومة الجديدة تشديد الرقابة على المواطنين في هذه المسألة ؛ لأنها لاحظت تهاوناً في فرض القانون إزاءها مما دفع الحكومة إلى إرسال توجيه للجهات القضائية بتطبيق عقوبة السجن لمدة ستة أشهر لمن يثبت مخالفته لقواعد الدولة ، فيما يتعلق بجلود الأضحية والذبائح !(٣٤) .

ومع ذلك فثمة ممارسات أخرى تدعو للتفكر .. في عام ٢٠٠١ أيدت محكمة النقض التركية إنزال عقوبة السجن لمدة عامين بحق مالك إحدى الصحف لأنه نشر مقالاً لكاتب قال فيه إن زلزال أغسطس ١٩٩٩ - الذي ضرب تركيا وراح ضحيته أكثر من ١٧ ألفاً حسب الإحصائيات الرسمية - كان "رسالة تحذير إلهية" بسبب الابتعاد عن الدين(٣٥)!! . أثارت القضية والحكم نقاشاً فريداً في المجتمع ، تناول في حقيقته مساحة الإيمان في حياة المواطنين ، والفرق بينها وبين التساهل مع مرددي الأفكار الغيبية البعيدة عن حكم العقل . قال البعض إن تسليط الخالق لغضبه على البشر أمر ثابت بحكم نصوص القرآن ،لكن وحيث

(٣٤) انظر صحيفة Turkish Daily News بتاريخ ٥ أبريل ١٩٩٨ .

(٣٥) محمد قوتلولار زعيم "جماعة النور" الإسلامية - انظر الحوار المنشور معه بصحيفة Turkish Daily News بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٠١ ، والصحيفة التي نشر بها ذلك الرأي هي صحيفة ينى أسيا (آسيا الجديدة) .

انقطع الوحى بوفاة الرسول الكريم فليس من حق أحد مهما بلغت مكانته أن يقول للناس إن الآلاف الذين قضوا تحت أنقاض الزلزال ماتوا بسبب غضب الله عليهم. فلماذا يحل الله غضبه على هؤلاء البسطاء وهم مسلمون ؟ ولماذا لايموت سوى قلة من البشر فى زلازل تقع بدول أخرى . إن للكارثة أسبابها العلمية التى تقول إن من ماتوا هم ضحايا غش مقاولى البناء ،وضحايا تهاون السلطات إزاء سلامة المبانى وصلاحيتها للسكن . ليس هناك من شك فى أن ثمة حاجة للوقوف بوجه ، بل وعقاب من يرددون أفكاراً ومقولات فى المجتمع دون سند علمى أو منطقى ، ولا مقصد لها غير تغييب العقل . فى تركيا تولت الدولة ونخبتها هذا الدور حتى على الرغم من درايتها أنه سيوقعها فى مشكلات كثيرة فى المجتمع فيما يتعلق بالدين .

المؤسسة العسكرية: سلالة السلطنة... وسلالة الجمهورية...

يمكن القول أن المكانة المتميزة فى المجتمع والدولة ، التى احتلتها فرق عساكر الانكشارية فى العهد العثمانى هى ذاتها التى احتلتها ؛ من أوجه عديدة ؛ المؤسسة العسكرية فى عهد الجمهورية منذ ١٩٢٣ .

بداية لا ينبغى التغافل عن حقيقة أن إنشاء السلطنة العثمانية وتوسعها الإمبراطورى جرى بقوة السلاح حتى وإن كانت لدوافعه طابعها الدينى . كان أعظم السلاطين هم السلاطين المحاربين ، وطالما احتفظ الجيش العثمانى بتفوقه العسكرى على جيوش القوى الإمبراطورية الأخرى فى العالم ظل عرش آل عثمان قائماً سالماً ، وحين زال هذا التفوق بدأت الإمبراطورية تتهاوى وتنهار .

ومثلما خرجت القيادات العسكرية والإدارية والسياسية للدولة فى عهد السلطنة الأول والأوسط من بين صفوف الجيش وقادته البارزين ، فإن انفتاح ضباط الجيش العثمانى الجديد على التحديث حفظ له فى نهاية الأمر مكانة متميزة فى المجتمع والدولة ؛ فلم يكن من قبيل المصادفات أن يتصدى ضباط منه لمهمة تحرير "الوطن التركى" من الاحتلال بعد الحرب العالمية الأولى .

كان قادة حرب التحرير نخبة من أفضل الضباط ،وعرف عنهم أعلى درجات الكفاءة والانضباط وكذلك الوعى والثقافة . أخذ هؤلاء على عاتقهم مهمة إنقاذ الوطن "التركى" من مشروطيات اتفاقية سيفر ١٩٢٠ بعد فقدان الأمل فى إمكانية إفاقة السلطان من المهانة التى وضع نفسه فيها ، لاسيما وأنه بدا من الصعب اختراق مؤسسة القصر المحيطة به ، التى أصبح من بين أهم أعضائها بعد ١٩١٨ قائد الحامية البريطانية فى إسطنبول(٣٦) .

بعد الجمهورية وبمرور الوقت ، استطاع هؤلاء إرساء نخبة غير عسكرية فى البلاد من عناصر البيروقراطية والمثقفين ، تنحصر مهمتها فى حماية الجمهورية داخلياً ومراقبة سلوك مواطنيها ، فيما لم يتخل الجيش أبداً عن دوره الخارجى المتمثل فى حماية استقلال البلاد ، ولا عن دور آخر داخلى رآه وحدده لنفسه فى قيادة الدولة والمجتمع نحو التحديث .

حسب القانون تجد تدخلات الجيش فى السياسة أساساً شرعياً فى المادة ٣٥ من قانون المهام الداخلية للجيش ، التى تنص على أن من حقه التدخل فى السلطة إذا رأى خطراً على الجمهورية أو على ديمقراطيتها . لذا لم يتجرأ أحد طيلة عمر هذه الجمهورية التى شهدت انقلابات عسكرية ثلاثة على القول - على الأقل من الناحية القانونية - لدى وقوع أى انقلاب بأن تدخل الجيش فى السلطة أمر غير شرعى ، بل أحياناً ما يتقدم السياسيون لتذكير المجتمع بأن للجيش "واجبات دستورية" يقوم بها .

بعد وفاة أتاتورك رأى حماة الدولة العلمانية فى المؤسسة العسكرية أن المواطن التركى لا يمكنه حكم نفسه دون إرشاد ، وأنه يتعين عليهم الأخذ بيده حتى ينضج

(٣٦) حاول مصطفى كمال شخصياً ، قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ، التأثير على ولى عهد السلطنة خلال رفقته له فى زيارة رسمية ، قام بها الأخير إلى ألمانيا فى بدايات ١٩١٨ ؛ وحدثه طيلة الرحلة بالقطار من إسطنبول إلى ميونيخ عن آرائه فيما يحدث ، وعما ينبغى عمله لإنقاذ السلطنة من الانهيار .

ويتمكن من إدارة شئونه بوعى دون الوقوع تحت تأثير "الأعداء فى الخارج والداخل" . . ظلت تلك هى العقلية التى حكمت الجمهورية لزمن طويل، تفترض عدم نضج المدنيين من جهة ، وتثق فى حكمة وقدرة الجيش من جهة أخرى .

بقدر كبير من الحياد والموضوعية ، ليس هناك من شك فى أن عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى يمثل إحدى أكبر المشكلات فى تركيا ، وهو ما يرجعه كثيرون إلى تنافس الأحزاب والشخصيات السياسية التى لا يعنيها على الإطلاق صيانة مصالح البلاد . كذلك يعتبر عدد غير قليل من الأتراك أن طبقة السياسيين هى قدر الشر المسلط عليهم ، وأن الأحزاب تسعى للسلطة لمصالح خاصة بها وبقياداتها بل تمارس الفساد لتحقيق هذه المصالح ، فى حين يعد الجيش "مؤسسة تعمل بنزاهة وإيثار من أجل تركيا" .

بنهاية عقد التسعينيات ،أعلنت المؤسسة العسكرية التركية أن الخطر الأكبر على الجمهورية يتمثل فى الأصولية الإسلامية (بتأثير وصول حزب الرفاه للسلطة الذى اعتبر اختراقاً للدولة العلمانية) ، والانفصال الكردى (بتأثير الحرب التى كان يشنها حزب العمال الكردستانى على الدولة منذ ١٩٨٤) . فى الفترة ذاتها، أظهرت استطلاعات موثوق بها للرأى العام أن نسبة كبيرة من الأتراك ترى أن الخطر على الجمهورية هو ذاته الذى يراه الجيش . قد لا يكون من المصادفات حالة "توحد الذهن" هذه بين المواطنين وبين الجيش ، لا سيما إذا أخذ فى الاعتبار سطوة الدولة ، ونخبتها العسكرية على المجتمع والأفراد عبر مختلف الوسائل ،ولكن الأمر المثير للانتباه أنه وصل فى تركيا إلى الانعكاس فى خيارات المواطنين السياسية حتى بعد ثمانين عاماً من الجمهورية .

"أنا سأمنح صوتى فى الانتخابات لحزب الرفاه ؛ لأنه الوحيد الذى يريد أن يخدم هذا الوطن ولا يريد الوصول للسلطة لممارسة السرقة كالآخرين [(٣٧)] ،

(٣٧) انظر Stephen Kinzer - "Crescent & Star: Turkey Between Two Worlds" Farrar, Straus and Giroux- New York 2001 .

ولاتحسبن أنه سيمضى كما يدعى البعض نحو تطبيق الشريعة الإسلامية فى البلاد لأن فى هذه الدولة من يقدر على منعه من ذلك" كانت هذه العبارة هى رأى أحد المواطنين "العلمانيين" فى تركيا عشية انتخابات ١٩٩٥ ، التى فاز فيها حزب الرفاه بأغلب الأصوات ، وهى تعبر- بصرف النظر عن مدلولاتها الأخرى- عن ثقة كثيرين فى أن الجيش يمثل ضمانة لاستقرار البلاد .

وحيث يؤمن كثير من الأتراك فى وطنية الجيش ونزاهته ، فإن الأخير يحرص بدوره على الاحتفاظ بصورته الناصعة أمام الجماهير ، ولا يترك مناسبة إلا ويعيد فيها التذكير بدوره ومكانته ووظيفته التى لا يتخلى عنها أبداً ؛ بحيث يمكن القول بأن الجيش يهمه - إلى حد كبير - استمرار تلك الحالة من التوحد الذهنى بينه وبين المواطنين دائماً وأبداً .

قال أحد قيادات الجيش ذات مرة : "إن من يريد إضعاف المؤسسة العسكرية التركية يرغب فى حقيقة الأمر فى إضعاف تركيا ، باعتبار الجيش هو جوهر الأمة التركية"(٣٨)، وقال آخر "إن بعض الأوساط ترى فى الجيش العقبة الوحيدة فى وجه تأسيس دولة دينية ، وهى تحاول بث الشقاق بين الدولة والجيش ، ولكنها لن تفلح فى ذلك أبداً . إن هذا الجيش هو جيش الدولة التركية وموجود لحمايتها ولحماية شعبها وحماية المبادىء العلمانية للجمهورية"(٣٩) .

كذلك يجرى إبان الاحتفال بعيد النصر فى ٣٠ أغسطس من كل عام وفى مناسبات أخرى كثيرة ، إعادة تذكير الجميع بدور الجيش ومكانته فى البلاد ، وتعيد القيادات العسكرية لدى تسلمها مسئوليات أو مهام جديدة ، بمن فى ذلك رئيس الأركان ، إسماع جميع المواطنين أن الجيش هو الذى يحمى الجمهورية ويحفظ استقلالها ونظامها العلمانى وديمقراطيتها ، وأنه سيظل يمضى على هذا الطريق .

---

(٣٨) قائد القوات البرية التركية فى تصريح بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٩ ، المرجع صحيفة Sabah .

(٣٩) القائد العام للجيش الثالث ، فى كلمة خلال مناورة فى محافظة أرزروم فى ٢٠٠٤/٢/١٨ ، المرجع وكالة أنباء «إخلاص» .

فى ٣٠ أغسطس عام ٢٠٠٢ تسلم رئيس الأركان الجنرال حلمى أوزكوك مقاليد منصبه ، وردد العبارة [٤٠] ذاتها ، وفى يناير ٢٠٠٣ استضاف عدداً من كبار الصحفيين فى حفل بإحدى دور القوات المسلحة التركية وأعاد التذكير بها ، وفى منتصف أبريل عام ٢٠٠٤ قال إن الجيش لا يسعه تجاهل أية تهديدات للمبادىء العلمانية للجمهورية ولا لسلطة القانون فيها ولا لنظامها الديمقراطى أو وحدة أراضيها . . . وأنه عازم على حماية هذه الأسس إلى الأبد[٤١] .

بعد ثلاثة انقلابات عسكرية فى أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ ، وربما أربعة، إذا ما نُظر لتزعم الجيش حملة ضد حكومة أربكان وإجبارها على تقديم استقالتها فى ١٩٩٧ باعتباره انقلاباً هو الآخر ؛ لا تزال المؤسسة العسكرية تمسك بزمام الأمور فى تركيا ، ولا يزال من الجائز القول بأنها تحفظ مكانتها كنخبة متميزة فى المجتمع والدولة ، وتعد بمعايير كثيرة مؤسسة ذات تقاليد راسخة .

من وجهة نظر كلية وعامة ، ثمة قدر كبير من الحقيقة فى تفوق العسكريين على المدنيين بتركيا فى جوانب كثيرة ، وثمة تفاوت فى الإمكانات بين ضابط برتبة جنرال وتلك التى لدى معظم السياسيين بصرف النظر عن أسباب هذا الوضع ، ويبدو مؤكداً حرص المؤسسة العسكرية على الاحتفاظ بهذا الوضع وترسيخه ولكن عن جدارة واستحقاق ، وليس استناداً إلى امتلاكها للقوة الفعلية فقط .

بداية ،لا يتم القبول فى المدرسة العسكرية فى المرحلة العمرية من ١٤-١٧ عاماً أو فى الكلية العسكرية فى المرحلة العمرية من ١٨-٢١ عاماً إلا للتلاميذ المتفوقين ؛ خصوصاً فى المواد العلمية والمتميزين من ناحية المظهر والسلوك العام. ويتعين على هؤلاء المرور بعدد من الاختبارات ، إضافة إلى النظر والتدقيق فى معايير أخرى لا تتعلق بذواتهم ، وإنما بعائلاتهم مثل وظيفة الأب ، سلوكه العام والوظيفى ، الانتماء السياسى. . . .إلخ . ويكفى مجرد الاشتباه فى صلة أو

(٤٠) راجع تصريحات أوزكوك المنشورة فى صحيفة Hurriyet بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٣١ .
(٤١) انظر التصريحات بصحيفة Milliyet ١٤ أبريل ٢٠٠٤ .

تعاطف أو انتماء أحد الأقرباء ؛ حتى ولو كان بعيد القرابة ؛ بجماعات يسارية أو إسلامية لرفض قبول التلميذ ذى الصلة به بالمدارس أو الكليات العسكرية . بعد القبول يجرى إفهام التلميذ أن عليه الشعور بالتفوق والتميز عن الآخرين لمجرد وجوده ضمن أعضاء "جيش أتاتورك الذى يحمى الوطن" .

بالنسبة لنوع التعليم ، يتلقى الدارس بالمدرسة العسكرية ذات العلوم والمناهج التى يتلقاها قرينه "المدنى" ، بالإضافة إلى التدريب البدنى المكثف والعلوم العسكرية الأولية ، لكن الأهم أنه يتلقى نوعاً من الدروس السياسية تمثل حوالى ٢٠٪ من إجمالى ما يتلقاه(٤٢) تركز على ميراث مصطفى كمال أتاتورك، ودوره فى إنشاء الجمهورية ومبادئه التى يتولى الجيش حمايتها .

وتتولى المؤسسة العسكرية إدارة شئونها بنفسها ، ولا تسمح على الإطلاق بأن يتدخل السياسيون فى أمورها ، ويتم وفقاً لقواعد بالغة الانضباط - بالمعنى الواسع المتضمن الالتزام الفكرى بالعلمانية - ترقية الضباط إلى المرتبة الأعلى، ولا يصل أحدهم لموقع قيادى قبل المرور بأكثر من اختبار لكفاءته العسكرية وولائه للكمالية؛ الأمر الذى يقرره المجلس العسكرى الأعلى الذى يتم بمعرفته تغيير القيادات العسكرية العليا والمناصب ، ويقدم ذلك لرئيس الوزراء للتوقيع عليه فى صمت .

بالنسبة للمؤسسة العسكرية ، لا يصح أن يسلك أحد الضباط أو حتى أحد الجنود سلوكاً مما اعتاده عامة الناس ولا ينبغى لأى منهم أن يقيس الأمور بمقاييس المدنيين ، ويبدو مترسخاً لدى قيادات هذه المؤسسة ؛ بعد حياة حافلة كهذه ؛ الاعتقاد بأنها تؤدى مهمة سامية من أجل هذا الوطن محورها حماية مبادىء أتاتورك ، وهو ما يتم نقله كموروث ذهنى بوفاء شديد للمستويات الأصغر من الضباط ، من خلال عمليات التثقيف السياسى المتواصلة ، التى تركز على أنه

(٤٢) حوالى ١٦٠ ساعة من إجمالى ٩٦٠ ساعة فى العام الدراسى .

"ليس للتركى صديق غيـر التركى" ، وعلى أن "الجندى التركى أفضل الجنود فى العالم لمجرد أنه تركى" وعلى هوية تركيا الغربية وقـدسية هدف الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبى ؛ لأن مصطفى كمال أراد ذلك .

بالمعـاييـر السيـاسـية ؛ غـيـر تلك التى لدى الأوروبيين ؛ وعلى الرغم من وضعيته المتـميزة يبدو الجيش فى تركيا مؤسســة "واعية" بمصالح البلاد على الأقل من منظوره الذاتى . وأبداً لم يحـتفظ الجـنرالات بالسلطة بعد أى من الانقـلابات التى قاموا بهـا ، وغاية مرادهم هو حمـاية الجمهورية مما يتصـورونه أخطاراً تحيق بها . ومن الظاهر أن الجيش فى تركيـا لا يريد أبداً أن يحكم البلاد بنفسه ، ولكنه يتطلع ربما لوضع يـستطيع فـيه أن يثق فى حكم المدنيين ضمن إطار يـلتزم بالمبادىء الراسخة للجمهورية بما لا يدفعه للتدخل بين الحين والآخر .

من ناحيـة تكمن المشكلة بالنـسبة لتركـيا - وربما للغـرب - فى أن تدخلات الجيش فى السلطة ؛ حتى وإن كان من المتعذر وصمـها بعدم الشرعية ، تمثل إعاقة أكيـدة لمسار الديمـقراطية ، التى يحـرص الجمـيع عليها بما فـى ذلك الجيش ذاته لاسيـما أنه يريد أن تصنف تركيـا ضمن معسكر "الـغرب المتقدم" . ومن ناحـية أخـرى ، تكمن المشكلـة لآخريـن فى أن الجـيش لا يرى ؛ أو لا يريد أن يرى ؛ حقيـقة وجود مؤسسـات يمكنها ضمان تسـيير أمور البلاد" وفق المبـادىء الراسخة للجمهورية" ، وأنه يعـتبر تحديد هذه المبادىء مهمـة تخصه وحده ؛ لأن ذلك هو ميراث أتاتورك الذى عهد بحمايته للجنرالات .

وتعبيـراً عن السأم من ذلك الوضع يتحين بعض الـسياسيين الفـرصة لمحاولة إظهار رغبته فى رد الجيش لحدود ثكناته ، ولكن حـتى التصريح بأمر كهذا لا يمر فى تركيـا بهذه السهـولة . بعد فتـرة من الإطاحة بحكومة الرفـاه ، واجه رئيس الوزراء التركى ، مـسعـود يلمظ ، ضغوطاً شـديدة لأنه قال إن الحـالة السياسـية الداخليـة التى أدت لتدخـل الجيش فى السلطة فـى يونيو ١٩٩٧ انتـهت ، وليس

هناك ما يدعو إلى استمرار مراقبة الجيش للأوضاع المدنية أو لتدخله فى السياسة(٤٣).

ليس دقيقاً القول أن المؤسسة العسكرية التى قامت بانقلابات عسكرية ثلاث مرات لم تستطع فى عام ١٩٩٧ القيام بما اعتادت عليه ، والانقلاب على حكومة حزب الرفاه وتسلم السلطة على الرغم من أن سياسات هذه الحكومة ؛ بالنسبة للجيش ؛ فاقت كل الحدود والخطوط الحمراء ، وقدمت من الأسباب ما يفوق بكثير تلك التى قدمتها سياسات حكومات سابقة انقلب عليها الجيش وأزاحها عن السلطة . لكن قراءة متأنية لسلوك المؤسسة العسكرية فى هذه الأزمة يشير إلى أنها تحلت بقدر بالغ من الحكمة بالامتناع عن التدخل المباشر لإزاحة حكومة منتخبة ولجأت للتخفى وراء "سواتر مدنية" ، فتزعمت حملة تحريض نجحت فى نهاية المطاف فى دفع الحكومة للاستقالة فى يونيو ١٩٩٧ بطريقة وصفها أربكان ذاته بأنها "تنفق والديمقراطية"(٤٤) .

ربما لا يصلح ذلك للقول بأن عهد تدخل الجيش فى السياسة قد ولى فى تركيا، فتلك مقولة غير قابلة للطرح ويدحضها واقع واضح للعيان ، ولكن بكل تأكيد يبدو أن ما ولّى فى تركيا هو عهد انقلابات الجيش ضد الحكومات ، وذلك بكل تأكيد أمر يختلف عن "التدخل فى السياسة" . فبعيداً عن مراقبة الداخل والخارج يتحرك الجيش فى المجتمع والدولة من منطلق عقائدى ويبدو فى كثير من خطواته مستقلاً ومنفصلاً عن المؤسسات الأخرى ، بل تفوق اهتماماته حدود

(٤٣) أبقت رئاسة الأركان حتى بعد الإطاحة باربكان فى يونيو ١٩٩٧ على "مجموعة العمل الغربية" ، وهى وحدة داخلية أنشأتها لدى تولى أربكان السلطة فى يونيو ١٩٩٦ لمراقبة سياسة حكومته، قدمت لقيادة المؤسسة العسكرية التقارير التى استندت إليها فى اتخاذ قرار الضغط للإطاحة بها. راجع تفاصيل ذلك فى القسم الخاص بالإسلام السياسى من هذا الكتاب .

(٤٤) راجع تصريحات أربكان فى المؤتمر الصحفى الذى أعلن فيه استقالة حكومته بجميع الصحف التركية فى أول يوليو ١٩٩٧ .

شئونه الخاصة حيث كثيراً ما يحدد موقفه ورؤيته لما يجرى داخليًا وخارجيًا ،من خلال إصدار بيانات أو إطلاق تصريحات عامة(٤٥) .

في يونيو ٢٠٠٢ وإبان الجدل المحتدم حول ضرورة الغاء عقوبة الاعدام وكذا السماح بالبث الاذاعى والتيفزيونى باللغة الكردية ، وإبداء المرونة فى مسألة قبرص كشروط يتعين الوفاء بها لعضوية الاتحاد الأوروبى ، أصدر الجيش بياناً لتوضيح موقفه مما يثار من آراء نفى فيه ما تردد عن موافقته على تقديم تنازلات للاتحاد الأوروبى فى هذه المسائل (٤٦).

ومن بين أهم الأدوار التى يقوم بها الجيش التركى داخليًا وخارجيًا دفع البلاد باتجاه الغرب اتساقاً مع تعاليم الكمالية التى يحميها ، وليس ذلك مما يعنى أن الجنرالات المسكين بمقاليد الأمور يؤمنون بالغرب ، أو يرون أنه ينبغى المضى نحوه بأى ثمن ، وإنما يعنيهم فقط سيادة توجهات العلمانية الغربية المتفقة وأمن الجمهورية التى تركها لهم مصطفى كمال ، لكن المشكلة تكمن فى أنهم لايصدقون من يقول لهم إن مجرد لعبهم لدور فى الحياة العامة ،حتى وإن كان فى صالح دفع البلاد للغرب يعد مما يتعارض مع الهدف الذى يسعون اليه .

ذات مرة ، انتقد أحد الجنرالات من يرددون أن الجيش يمثل عقبة أمام عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى قائلاً : "إن الجيش التركى هو موطن التحديث فى البلاد، وهو الذى وضعها على طريق الغرب ، ومن غير المعقول أن يكون عقبة أمامها فى الإصلاح لأنه فى الواقع مصدر كل الإصلاحات التى تجرى فيها"، ثم هاجم منتقدى الكمالية ، وقال دفاعاً عنها "إنها ذروة التحديث وجوهره فى المجتمع وعلى من يروجون غير ذلك الانتباه إلى أنهم يساعدون بنشر هذه الأفكار

(٤٥) تمول المؤسسة العسكرية عقد مؤتمرات عن القضايا الاستراتيجية التى تهم تركيا ، كما تقف وراء مراكز للدراسات تبحث فى هذه القضايا .

(٤٦) بيان الجيش منشور فى صحيفة " Hurriyet يوم ٢٠٠٢/٦/٦ .

أولئك الذين يريدون حرمان تركيا من الأمن والاستقلال والديمقراطية" (٤٧).

داخليًا ، يعد الجنرالات أكثر الحافظين لسيرة وذكرى وصورة مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك ،ولا يقبلون أى تطاول عليه أو على مبادئه ، التى يعنى زوالها؛ بالنسبة لهم ؛ انهيار كل شىء فى البلاد . فى ديسمبر ٢٠٠٣ ذكرت إحدى الصحف أن الجنرالات لفتوا انتباه رئيس الوزراء أردوغان إلى استشعارهم تنامى الاتجاهات الأصولية فى البلاد ، مشيرين إلى أن بعض أعضاء حزبه الحاكم يستخدمون مسعى تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى ، وما يتطلبه من إصلاحات ديمقراطية فى البلاد بشكل يوحى للناس بأن كمال أتاتورك كان ضد الديمقراطية ، وأن ما يجرى فى حقيقة الأمر هو إصلاحات للجمهورية التى أنشأها ، وذلك يعد أمراً غير مقبول (٤٨).

فى بدايات عام ٢٠٠٤ ، أصدر الجيش بياناً للرد على تصريح لأحد نواب الحزب الحاكم بالبرلمان ، قال فيه إنه ينزعج كلما دخل مبنى البرلمان من الصورة الموضوعة فى بهوه لأتاتورك بزيه العسكرى بالحجم الكبير" . قال الجيش فى بيانه إنه لا يجب نسيان أن الفضل فى وجود البرلمان ذاته يرجع إلى كمال أتاتورك(٤٩).

إذا أريد التحديد ، يمكن القول بأن كثيراً من المحرمات قد انتهت . لم يعد من الممكن الاستمرار فى فرض قيود على الحديث عن قضايا من قبيل العلمانية، أو المسألة العلوية ، أو الأكراد ، أو قبرص ، أو حتى دور الجيش فى السلطة، وبدت معظم المحرمات تنهار تباعاً وبقيت على القائمة مسألة واحدة . . لا يبدو أن هناك مخرجًا لها هى مسألة الدين وحدوده فى المجتمع والحياة العامة .

لا يزال يشعر الجيش بحساسية مفرطة إزاء أى شيء ، يستهدف تحويل البلاد إلى أرض ينتشر فيها التطرف الاسلامى باستخدام أية ذريعة ، حتى ولو كانت

(٤٧) راجع تصريحات قائد القوات البرية فى ٢٠٠٢/٩/٢٩ – سبق الإشارة إليها .
(٤٨) انظر صحيفة Hurriyet فى ٢٠٠٣/١٢/٥
(٤٩) أشير للواقعة سابقاً ورؤى إيرادها فى هذا السياق لدلالاتها ، صدر البيان فى أول يناير ٢٠٠٤ .

الديمقراطية، ويجد ذلك بواعثه فى الخشية من انقياد الناس فى بلد لا يزال يموج بمشكلات الفقر والجهل وراء شعارات خادعة قد تنتهى بأن تصبح تركيا دولة يحكمها نظام اسلامى مثلما حدث فى إيران (٥٠) . فى سبتمبر ١٩٩٩ ، دعا رئيس الأركان الصحفيين للتحدث عن رد الجيش على الانتقادات ، التى وجهت له بسبب الفشل فى التعامل مع كارثة الزلزال الذى ضرب البلاد فى ١٧ أغسطس ١٩٩٩ ، لكنه وجد نفسه يتطرق إلى دور الجيش فى مواجهة ما أسماه الأصولية الإسلامية فى تركيا فقال : "إن أربعة فقط من التوصيات الثمانى عشرة ، التى صدرت فى ٢٨ فبراير ١٩٩٧ تم تنفيذها من قبل الحكومة فيما لا يبدو أن هناك ما يشير إلى تنفيذ بقية التوصيات ، وثمة من يقولون إن عملية ٢٨ فبراير قد انتهت! إن ما يسمى بـ ٢٨ فبراير هو عملية بدأت فى حقيقة الأمر فى ١٩٢٣ بإنشاء الجمهورية التركية وهى تعنى ومن وقتها إلى الآن بمواجهة القوى الرجعية . إننا فى الجيش نقبل بدورنا المواجه لهذه القوى ، وستستمر عملية ٢٨ فبراير فى البلاد لمدة مائة أو حتى ألف عام إذا اقتضى الأمر" (٥١).

من جهتهم ، يرى المثقفون الأتراك أن ترديد مقولات كهذه يحمل مغالطة كبيرة من قبل الجيش ؛ فليس كل من يريد ممارسة إسلامه بحرية فى تركيا يرغب فى تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية ، كما لا يجب أن نغفل عن أن تطبيقها لم يحدث فى بلد الا بتغيير جذرى وثورى فى نظامه السياسى ، وليس ذلك حال تركيا ، ولا يجب أن يظن بأنه الخطر الحقيقى عليها .

فى مايو ٢٠٠٤ ، أصدرت المؤسسة العسكرية بياناً طالبت فيه البرلمان بعدم تمرير مشروع قانون جديد للتعليم ؛ لأنه يتيح لخريجى مدارس "إمام - خطيب"

(٥٠) يبدو إطلاق مخاوف كهذه تسطيحاً للأمور إلى حد كبير .

(٥١) انظر تفاصيل المؤتمر الصحفى للجنرال حسين كيفريكوغلو ، المنشورة فى صحيفة Sabah بتاريخ ١٩٩٩/٩/٤ . وللتوضيح ، فإن ٢٨ فبراير ١٩٩٧ هو تاريخ انعقاد اجتماع مجلس الأمن القومى التركى ، الذى واجه فيه العسكر رئيس الوزراء اربكان بهواجسهم ، وأجبروه على التوقيع على ١٨ توصية بإجراءات محددة ، يتعين على حكومته القيام بها لمحاصرة المد الأصولى فى تركيا .

الالتحاق بمختلف الكليات والمعاهد بالجامعات التركية وليس فقط كليات العلوم الإلهية ، التي تدرس الشريعة . رأى الجيش أن الأمر من شأنه تخريج دفعات من التكنوقراط المهندسين والأطباء والموظفين . . .إلخ ،من ذوى الميول الدينية الراسخة؛ مما قد يقوض مستقبلاً الأساس العلماني للدولة ، واستند فى بيانه إلى أن النظام المقترح يخالف القانون الذى يسمح لخريجى هذه المدارس الدينية الالتحاق فقط بكليات العلوم الدينية ؛ بهدف توفير متخصصين فى علوم الدين لسد حاجة المجتمع.

فى الانفصال الكردى ، لا يزال الجيش يقف بالمرصاد لأية محاولة تستهدف - فى رأيه - الوصول إلى حالة نظرية تسمى "ديمقراطية تركيا" ، لا يرى فيها سوى التمهيد لتقسيم البلاد فى ظل وجود ملايين من الأكراد فيها. ويبدو ما يدفع الجيش للاعتقاد فى ذلك هو تلك التجربة المريرة من الحرب ، التى تعين عليه خوضها داخل البلاد ، والتى كلفتها وكلفته خسائر بشرية ومالية باهظة ضد عناصر حزب العمال الكردستانى اعتباراً من ١٩٨٤ . ومع انتهاء حقبة منها بالقبض على زعيم الحزب عبد الله أوجلان فى أوائل عام ١٩٩٩؛ فمن الصعب القول بأن من الممكن انزواء هذا الهاجس فى عقل المؤسسة العسكرية التركية ؛ حامية الجمهورية الكمالية وديمقراطيتها ؛ فى ظل ما يحدث فى جارتها العراق منذ بدايات التسعينيات بتداعيات حرب الخليج ، التى أعقبها تمتع أكراده بوضع شبه استقلالى فى شماله حتى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكريًا وازاحة نظام الرئيس السابق صدام حسين عام ٢٠٠٣ ؛ الأمر الذى أتاح لهؤلاء الأكراد فرصة تاريخية قد تنتهى بحصولهم على دولة مستقلة فى شمال العراق ، وما قد يعنيه ذلك لأكراد تركيا التى هى حسب اتفاقية لوزان "جمهورية للأتراك" .

فى بداية القرن الواحد والعشرين وبعد ثمانين عاماً من الجمهورية ومع التغيرات ، التى شهدها العالم بصفة عامة والمجتمع التركى بصفة خاصة خلال العقدين الأخيرين ، ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن المؤسسة العسكرية التركية قد تغيرت

هى الأخرى . أصبح الجنرالات يتقبلون اليوم ؛ بل ويتفهمون ؛ أن يحدث فى تركيا ما لم يمكن قبول مجرد سماعه قبل عشرين عاماً ، ويبدو من الأمور العادية أن يجرى على صفحات الجرائد . . وفى مختلف وسائل الإعلام وفى الحياة العامة نقاش عن دور الجيش فى السياسة ،حتى ولو بطريقة غير مرضية لهم، وعن انتهاكات عناصره لحقوق الإنسان فى جنوب شرق البلاد الكردى ، وعن الخطأ الذى ارتكبته تركيا باجتياح قبرص فى ١٩٧٤ ، وعن القوانين المقيدة لحق التعبير عن الرأى التى ترد بدستور عام ١٩٨٢ الصادر عن سلطة الانقلاب العسكرى الثالث، وعن حقوق الأفراد فى مواجهة الدولة. . .إلخ. جرت كل التطورات والتداعيات تحت أعين الجيش ، وفى بعض الجوانب برعايته خلال العقدين الماضيين وبشكل تراكمى أضاف إلى التجربة الديمقراطية فى تركيا دون قطعها بانقلاب عسكرى ، اعتاد الأتراك فى ضوء السوابق انتظاره كل عشر سنوات .

لأسباب كثيرة لم تعد المعادلة بين الجيش والمدنيين فى تركيا ذاتها التى كانت من قبل ، وثمة تغيرات عميقة فى داخل التجربة التركية ، طالت الجانبين ومست كثيراً من القواعد والأسس التقليدية للعلاقة بينهما ، ومثلما يمكن القطع بلاشك أن الديمقراطية التركية تطورت للأفضل خلال هذين العقدين ،فإن التغيرات التى طرأت هى الأخرى على الجيش وعلى قياداته ، إضافة إلى التغيرات التى ظهرت فى محيط تركيا الاقليمى والدولى انعكست على كافة عناصر الدولة الكمالية وفى قلبها دور المؤسسة العسكرية فيها .

فى إحدى المرات ، تحدث رئيس أركان الجيش التركى ، فقال "إنه ربما يكون للعسكر اعتراضات على بعض سياسات الحكومة أو بعض سلوكيات أفراد، ينتمون اليها لكن ذلك مما يمكن حله دائماً بطرق كثيرة غير المواجهة" ، وحيا من يصفونه بالشخص "الديمقراطى" قائلاً إنه سعيد وفخور بهذا الوصف، ثم شدد على أن الجيش لم يعد يفكر فى القيام بانقلاب عسكرى، بل إنه كرئيس للأركان

"لايسمح حتى بأن يتم التفوه بكلمة انقلاب فى أى مبنى تابع للجيش فى البلاد"(٥٢).

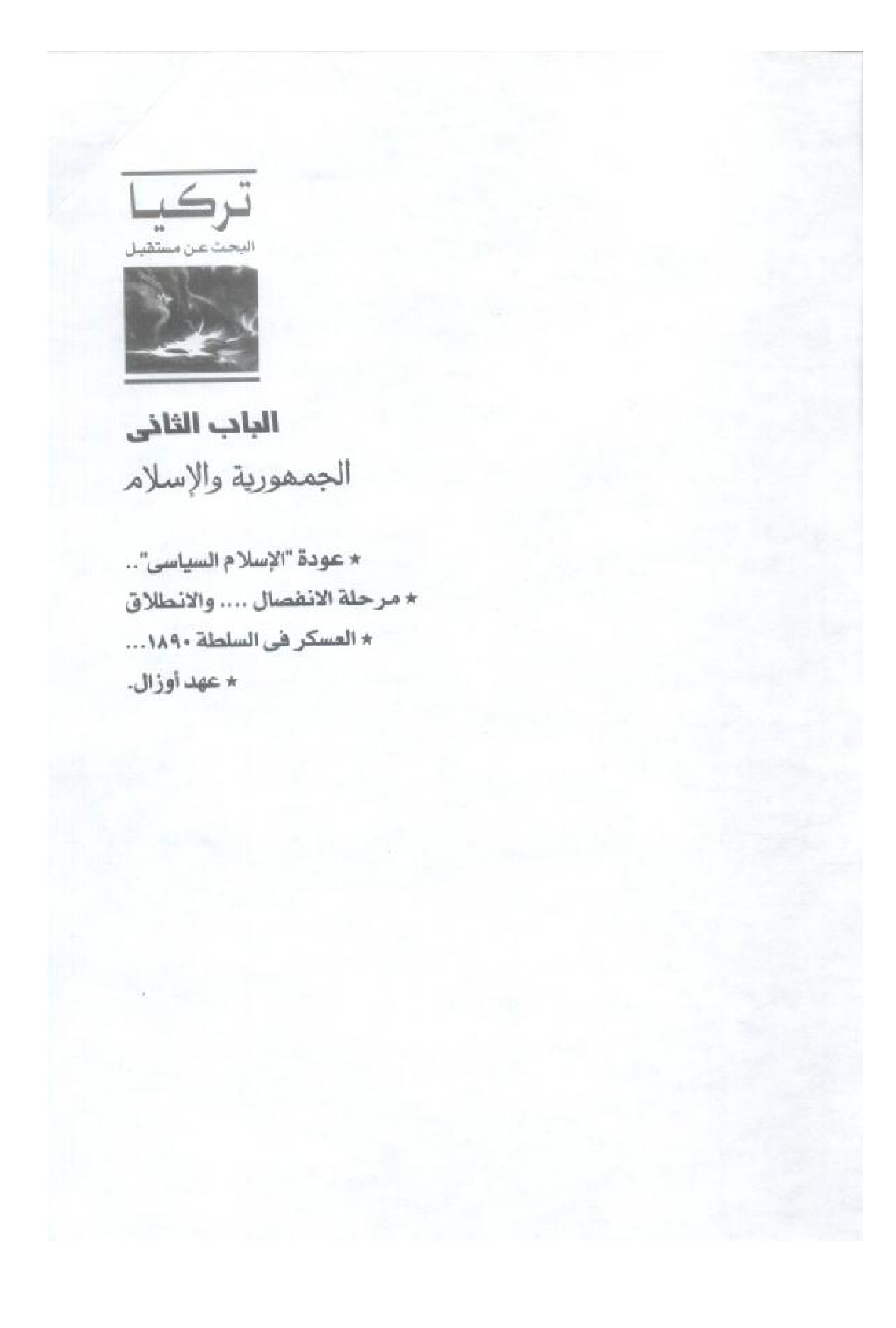
لا يرجع الفضل وحده فى ذلك لإنجازات الديمقراطية التركية ، ولا لضغط قد يمثله مسعى تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى على المؤسسة العسكرية ، التى يصبح مطلوب منها صمتاً فى مسائل السياسة ، بل يجب الإقرار هنا بأن التغير يرجع فى جانب منه لذلك الوعى الذى تتحلى به هذه المؤسسة وقيادتها القادرة على أن تفهم كيف تغير الواقع المحلى داخل تركيا ، وفى جوارها الإقليمى ، وعلى الساحة الدولية ، وأن ذلك يتطلب منها التغير هى الأخرى ، إذا أرادت أن تظل بحق فى طليعة هذا الوطن .

بالفعل ثمة مشاهد تدلل على أن المؤسسة العسكرية التركية لم تعد تمارس السلطة فى شتى ميادينها ، وعلى سبيل المثال .. فإنها امتنعت - رغم مكانتها ودورها ورغم حيوية المسألة بالنسبة لها - عن التدخل وإجبار الحكومة المدنية على اتخاذ قرار بالاشتراك فى الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ ، بل فضلت الانزواء وترك مهمة التفاوض السياسى للسياسيين مع كافة الاغراءات العسكرية والمادية ، التى لوح بها الأمريكيون لأصدقائهم العسكريين فى أنقرة .

ربما يكون دخول تركيا عضوية الاتحاد الأوروبى هو العامل الأهم فى انزواء الجيش عن الحياة السياسية بالكامل ،ولكن ذلك لا يبدو من الممكن الحكم عليه اليوم ، ولا حتى لحظة انضمام تركيا فعليًا للاتحاد . . . إذا حدث . وثمة أبعاد أبلغ عمقاً وأثراً على تركيا ومحيطها الإقليمى على وجه الخصوص ، ترتبط باستمرار دور المؤسسة العسكرية ومكانتها فى داخل البلاد ، وتفوق تأثيرات هذا على مسألة بحجم مسعى تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى ،التى تبدو فى كثير من الأحيان فرضية نظرية بحتة .

(٥٢) انظر تصريحات الجنرال حلمى أوزكوك ، المنشورة بصحيفة Sabah ، فى ٢٧ مايو ٢٠٠٤ .

ليس هناك من شك فى أن الفضل فى تحرير الأناضول وإنشاء الوطن التركى فى ١٩٢٣ يرجع- بدرجة كبيرة - لبراعة وبطولة مجموعة من ضباط الجيش العثمانى الذين شكلوا سلالة متميزة فى السلطنة ، وقد لا يكون مما يخالف الحقيقة القول بأن استمرار بقاء هذا الوطن القومى وأمانه يرتبطان- إلى حد كبير- بقوة ومكانة جيشه، ومثلما لعب عسكر السلطنة دوراً رئيسياً فى حمايتها وحماية سلالتها العثمانية ، فإن عسكر الجمهورية يلعبون دوراً يكاد يكون متطابقاً فى حماية "سلالتها الكمالية" .



الباب الثانى

الجمهورية والإسلام

* عودة "الإسلام السياسى"..
* مرحلة الانفصال .... والانطلاق
* العسكر فى السلطة ١٨٩٠...
* عهد أوزال.

عودة الإسلام السياسى

يحلو لكثيرين ؛ فى تركيا وخارجها ؛ النظر إلى وتفسير ما شهدته الكمالية من تراجع بعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك فى نوفمبر ١٩٣٨ برده إلى تصاعد ظاهرة "الاسلام السياسى" داخليًا ، بالطريقة التى عرفتها مجتمعات أخرى ، ولكن ذلك يبدو توصيفاً سطحيًا للحالة التركية .

ففى الواقع ثمة اختلافات عدة بين ملابسات وخلفيات السياسة المحلية فى تركيا وتلك فى الدول والمجتمعات المشابهة ، ترجع فى حقيقتها إلى اختلاف ظروف نشأة الجمهورية التركية وتكوينها السياسى عن نشأة وتكوين غيرها من الدول . ومع كل ما يقال عن "انتكاسة الكمالية" اعتباراً من ١٩٤٥ - وفى ذلك قدر ما من الصحة - فإنه لا ينبغى أن يقود إلى الاعتقاد بأن الكمالية فى تركيا فى طريقها إلى الانهيار ولا إلى اعتبار خفوتها أحياناً يرجع بهذه البساطة إلى تصاعد "ظاهرة اسلامية" فى تركيا بالمعنى الذى جرى فى دول أخرى .

والشاهد أن ما حدث فى تركيا اعتباراً من وفاة مؤسس الجمهورية حتى يومنا هذا ،هو محاولات من أصحاب الاتجاهات المحافظة ؛ تتقدم أحياناً وتتراجع أحياناً أخرى ؛ لاستعادة المساحة التى انتزعتها الدولة الكمالية منهم من الحركة الثقافية والدينية والسياسية فى المجتمع . وبالتدقيق فى التطورات ، التى شهدتها التجربة التركية بكافة مدلولاتها لا يمكن الادعاء بأن هذه المحاولات تمضى فى مسار متسق أو منظم بالدرجة التى يتصورها البعض ، ولا بأنها تستهدف تحقيق أهداف من التى يظن كثيرون أنها أهداف "الحركات الاسلامية" فى أى مجتمع أو دولة مسلمة مثل إقامة حكم الشريعة الاسلامية ، فليس هذا مما يريده غالبية الأتراك ، ولا هو مما يثق أصحاب هذه الاتجاهات المحافظة فى أن بالإمكان تحقيقه فى بلد مثل تركيا .

وللتدليل على عدم صحة إطلاق لفظ "الاسلام السياسى" لتوصيف ما شهده مسار التجربة التركية بعد ١٩٤٥ من تغيرات ، نورد أنه ليس ببرامج أى من الأحزاب التى يشار اليها ضمن هذا المفهوم أى "فلسفة اسلامية" تستقى طروحاتها من مراجع السلف وأئمة الدين لتوصيف ذاتها أو للتقديم لحركتها فى المجتمع ، بل لا يقدم الأساس القانونى الذى تمضى فيه الحياة السياسية التركية؛ والمرتبط بدوره بظروف إنشاء الجمهورية ؛ ما يمكن أن يتيح لفرد أو جماعة الارتكاز فى طروحات سياسية على الدين وأحكامه . كذلك لم يحدث أن طالب حزب فى تركيا بتطبيق الشريعة الإسلامية فى البلاد بصرف النظر عن تعذر ذلك فعلياً ولم يحدث أن تمكن أحد ؛ فرداً كان أو مؤسسة ؛ من المجاهرة بآراء سياسية ذات مراجع دينية ، دون التعرض للنقد والعقاب .

لذا . . لكى يكون الحديث عن هذا "الإسلام السياسى" فى تركيا مفهوماً وقبل النظر إلى الواقع الحالى يجدر استرجاع بعض الجوانب التاريخية فى مسيرة التجربة التركية .

لدى قيام الجمهورية التركية فى ١٩٢٣ ؛ ولظروف نشأتها ؛ لم تكن أسس وفلسفة النظام الجديد بتفسيره الفريد للعلمانية ، تسمح بقدر - ولو يسير - من الممارسات الدينية بأنماطها التقليدية ، التى ترسخت فى عقل ووجدان السكان فى الأناضول عبر قرون ممتدة قبلها . وإذ سارت هذه الجمهورية نحو فصل الدين عن الدولة ؛ أو هكذا أعلنت ؛ فإنها لم تقبل بأن تستمر البنى التقليدية فى المجتمع وخصوصاً فروعها الدينية البالية بالتحكم فى حياة المواطن التركى ، الذى منحته وصفة مبسطة تقدم له تعريفاً جديداً لذاته : إنه تركى فقط ، وعليه أن يفخر بذلك، وأن يتطلع للغرب باعتباره نموذجاً للتقدم المنشود ، وعليه لكى يكون مواطناً صالحاً الوثوق فى الدولة الجديدة العصرية ، وله أن يقطع كل الصلات مع ماضٍ . .لم يقدم له شيئاً بل أوصله لحالة مزرية سمحت للآخرين بالتطاول عليه .

على الجانب العملى ، تحركت الدولة بمنهج واضح وبخطوات راسخة ، فعقب إعلان الجمهورية فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ ألغيت الخلافة الإسلامية[١] ، وجرى حظر كافة الطرق الدينية والتكايا والزوايا ، وألغيت الألقاب المذهبية[٢]، وكذا المحاكم الشرعية حيث اعتمد القانون المدنى ، الذى استوحيت مبادئه من القانون السويسرى[٣] ،وتم إنشاء مؤسسة للشئون للدينية[٤] لإدارة كل ما يتعلق بأمور الدين ، بدلاً من سلطة شيخ الإسلام (المفتى) فى العهد العثمانى ، وجرى حظر الدروس الدينية فى المدارس بموجب قانون توحيد التدريس .

ورأى مصطفى كمال بعد ذلك أن بإمكانه العمل لمحو رموز ، اعتبرها تنتمى للماضى فحظر العمامة والطربوش فى زى الرجال[٥] ،واعتمد الأبجدية اللاتينية للغة التركية بدلاً من الحرف العربى[٦] ،وأقر التقويم الميلادى بدلاً من الهجرى[٧]، وألغى عطلة يوم الجمعة لتصبح يومى السبت والأحد . وفى تعديل دستورى لاحق عام ١٩٢٨ ، أزيلت المادة التى تشير إلى أن الإسلام هو دين الدولة ، ثم صدر قانون ينظم اسم العائلة (الكنية) ، فى ٢١ يوليو ١٩٣٤ ، دعا المواطنين إلى تسمية أنفسهم من جديد ، ثم أقرت العلمانية بالدستور فى ٥ فبراير ١٩٣٧ .

جرى ترسيخ هوية المواطن التركى وفق هذه الحدود الجديدة وحدها ؛ الأمر الذى اقتضى مواجهة حاسمة مع كل من رأى - حتى لنفسه وليس فقط للدولة - هوية مختلفة ، وكذلك مع كل من حاول إضافة عناصر جديدة لهذه الهوية لاتتفق مع ولا تقبل بها الجمهورية الكمالية ، بل وحتى مع كل من نصح

---

(١) فى ٣ مارس ١٩٢٤ .
(٢) فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٣) فى ١٧ فبراير ١٩٢٦ .
(٤) فى ٣ مارس ١٩٢٤ .
(٥) بقانون صدر فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٦) بقانون اعتمده البرلمان فى ١ نوفمبر ١٩٢٨ .
(٧) فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ .

واضعى هذه الهوية الجديدة بأنهم غافلون عن تراث الأتراك وتقاليدهم المرتبطة بالدين .

بطبيعة الحال ،جرى التركيز على سيادة مفردات الهوية الجديدة فى المراكز الحضرية أولاً ، وتُرك للنخب المرتبطة بالدولة الترويج لها فى البلدات والقرى والمناطق النائية البعيدة . ومع الإقرار بأن تلك كانت مهمة صعبة خصوصاً فى بداية عهد الجمهورية ، فلا ينبغى الإقلال من شأن هذه المحاولات التى نجحت إلى حد كبير فى إخراج المجتمع التركى عن البنى التقليدية التى عاش فيها لقرون، ودفعه للدخول إلى دائرة المجتمع العصرى بمظاهر غربية .

من الناحية الفعلية كانت صعوبة المهمة تكمن فى أن ما طرحه مؤسس الجمهورية هو استبدال للهوية الجديدة بالهوية التقليدية للأتراك ، وتقديم عناوين وشعارات لأناس ، نظروا لأنفسهم على مدى قرون طويلة كرعايا للسلطان خليفة المسلمين فى إسطنبول ، وأبداً لم يدركوا ذواتهم وفقاً لمعانى المواطنة Citizenship فى دولة تنشأ على الأساس القومى .

أعلنت الدولة عبر كثير من الإجراءات والقوانين هوية جديدة للمجتمع ، وأقرتها ضمن فلسفة الحزب ، الذى أسسه مصطفى كمال أتاتورك باسم حزب الشعب الجمهورى(٨)، وأبدت إصراراً على حمايتها ورعايتها فأنزلت غضبها على كل من عارضها ،فكان أن منحت المجتمع بسلوكها هذا قاموساً جديداً تضمن تعاليمها ، وعوقب كل من قرأ غيره أو رفض الالتزام بما ورد فيه .

كان من الأمور العادية أن يرى المواطنون المشانق تنصب - فى أول عهد الجمهورية - لمحاسبة أولئك المتهمين بخيانتها وخيانة مبادئها . ولا يزال يستذكر الأتراك إلى اليوم كيف اعتمد عصمت اينونو ؛ رفيق حرب الاستقلال ورئيس الوزراء فى عهد الجمهورية الذى أدار شئون البلاد وحده فى السنوات الأخيرة من

(٨) خاصة اعتباراً من مؤتمر الحزب عام ١٩٣١ .

حياة أتاتورك ؛ على شبكة من العملاء السريين انتشرت فى كافة أنحاء البلاد بشكل ، بدا مشابهاً لممارسات إرث عثمانى قديم حتى عهد السلطان عبد الحميد الثانى [٩] .

بالفعل قمعت الدولة بشدة كافة الحركات الرافضة لما سمى بـ "إصلاحات أتاتورك" ، التى اتخذت طابعاً دينيًا محافظاً فى التعبير عن موقفها ، وأطلق على البعض منها صفات ، أريد من خلالها ضمان عدم تجاوب الجماهير معها ؛ فأحداث عام ١٩٢٥ التى سميت بثورة الشيخ سعيد الكردى ، قدمت للناس بهذا الاسم ؛ لكى يسهل على النظام حشد مواطنيه ضدها كحركة انفصالية "تريد تقسيم الوطن فى مهده" ، فيما يراها كثيرون - اليوم ومن قبل - انتفاضة مراجع دينية تقليدية ، ضد ما اعتبروه هدماً تقوم به الجمهورية الجديدة لأسس المجتمع الدينية وتراثه[١٠] .

ومن ثم فقد أصبحت ممارسة الدين والإعلان عن الانتماء للقيم الدينية المحافظة أو حتى ترديد ذلك علناً غير ممكنة فى الجمهورية ، ولو فى حدودها البسيطة ، وانطوى السكان خوفاً من الدولة على معتقداتهم ، وتعين لإخراجها للعلن الانتظار حتى مات كمال أتاتورك فى نوفمبر ١٩٣٨ ، بل ولما بعد ذلك التاريخ .

بعده تولى عصمت إينونو رئاسة الجمهورية ، الذى رأى بعد انقضاء سنوات الحرب العالمية الثانية أن بإمكان البلاد قطع خطوة إضافية نحو الغرب ، فأعلن فى ١٩٤٥ تطبيق نظام التعددية الحزبية بعد مرحلة حكم الحزب الواحد ، حزب أتاتورك ، حزب الشعب الجمهورى ، التى دامت لعشرين عاماً .

فى هذه الأجواء تأسس الحزب الديمقراطى - كحزب يمين وسط - بزعامة

(٩) تميز عهد السلطان عبد الحميد الثانى بتشديد قبضة مركز السلطنة على أطرافها ، عبر وسائل متعددة ، منها : إنشاء خط سكة حديد إسطنبول - الحجاز ، وإنشاء شبكة ممتدة من خدمة البريد والبرق ، وكذا العملاء السريين .

(١٠) كان الشيخ زعيماً نقشبنديا .

عدنان مندريس ابن أحد العائلات من أصحاب الممتلكات الزراعية الكبيرة فى غرب البلاد ولقى قدراً فورياً ويعتد به من التأييد ؛ الأمر الذى دفع إينونو إلى اتخاذ قرار بإجراء انتخابات مبكرة فى ١٩٤٦ لمحاولة سحب البساط من تحت أقدام الحزب الديمقراطى ،ولكن النتائج أثبتت خطأ حساباته حين قدمت هذه الانتخابات لمندريس ٦١ مقعداً بالبرلمان ، بعد ستة أشهر فقط من تأسيس حزبه.

فى التجربة العملية استفاد الحزب الديمقراطى ؛ واستفادت معه القوى المحافظة؛ من مناخ "الانفتاح السياسى الليبرالى" الجديد فى البلاد الذى دشنه إينونو بخطوة إطلاق التعددية ، والذى أصبح يمارس بالفعل بوجود حزبين فى البرلمان. فى حملته الانتخابية فى الانتخابات التالية عام ١٩٥٠ ، أعلن مندريس بجرأة أن "المرحلة الكمالية انتهت بتأسيس الجمهورية" . . وبرغم إيجابياتها ، فإنه لايمكن التغافل عن أكبر سلبياتها المتمثلة فى تجاهل "الجوانب الروحية" فى المجتمع. فى حقيقة الأمر كان غياب القيادة التاريخية ممثلة فى شخص أتاتورك ما يدفع حزب الشعب الجمهورى أملاً فى الاحتفاظ بالسلطة لمحاولة الانفتاح هو الآخر على القوى المحافظة والتقليدية فى المجتمع ، فسعت حكومته ؛ لا سيما بعد ١٩٤٥ ؛ نحو اتخاذ خطوات بدت مستغربة إلى حد ما مثل: محاولاته إعادة تقديم مبادىء العلمانية بتفسيرات وشروحات مرنة ، وتأسيس كلية للعلوم الدينية بجامعة أنقرة ، وإدخال الدين مادة اختيارية فى مدارس المرحلة الابتدائية ، بل أعلن الحزب الحاكم فى مؤتمره عام ١٩٤٧ أن "الدين غذاء روحى للمجتمع" ماكان شعاراً يتعذر إطلاقه ببساطة هكذا خلال عهد أتاتورك (١١).

على الرغم من هذه المحاولات ، كان حزب مندريس ينجح على الجهة المقابلة فى جذب انتباه وتأييد المواطنين بفعل الوعود ، التى قطعها بتخفيف قبضة الدولة

---

(١١) انظر "محمد نور الدين : قبعة وعمامة... مدخل إلى الحركات الإسلامية فى تركيا" ، دار النهار ببيروت (ص ٢١) .

على الأفـراد ، وكان ذلك يعنى للسكان المحـافظين على امـتداد الأناضول إبـعاد سلطة الدولة عن التدخل فـى شئونهم الخاصـة بقمع مظاهر تقاليـدهم وممارساتهم الدينية .

لم يكن بسطاء الناس يشعرون - بعد ثلاثين عاماً من انهيار السـلطنة العثمانية- أن هذه الجمهورية الجديدة قدمت لهم شيئاً يستحق العرفان والتبجيل والولاء ، بل بدت ممارسات نخبتها معهم تماثل إلى حد كبير ممارسات القمع ، التى كانت تحدث فى الدول الشيوعـية "الكافرة"(١٢) . كان مما اعتاد عليـه سكان القرى رؤية قوات الأمن تعاقبهم جـميعاً ، إذا فشل أحد المزارعـين فى دفع الضرائب للدولة ؛ وكان رجال البيـروقراطية الذين حمّلتـهم الجمهورية مـسئولية تحديث المجـتمع يسلكون سلوكاً اجتماعيًا ، يدلل على أن الانتماء النخبوى هو للحصول على الامتيازات ، وليس لأداء دور فى هذا المجتمع مثلما أراد مصطفى كمال (١٣).

بجـانب هؤلاء البسطاء ، اتجـه كبـار ملاك الأراضى الزراعـية الزراعـية بدورهم نـحو مندريس لرفضـهم بعض سياسـات إينونو ، لاسيمـا قراره فى عام ١٩٤٦ بتـأميم الأرض الزراعيـة وتحديد الملكية بحدود اعـتبروها ضيـقة ، وهو الموقف ذاته الذى اتخذته طبقة التجار من إينونو ، الذى فـرض ضريبة الثروة فى زمن الحرب العالمية الثانية .

إضافة للفئات السابقة ؛ فبالنسبة لكثيرين من المواطنين أو "الجنود المجهولين" الذين بذلوا التضحيات فى حرب الاستقلال ، كان مصطفى كمال عبقرياً لأنه قدم لهم وطناً ودولة ، لكن نخبـته من بعده بدت لا تقدم لهـم شيئاً ، وكل ما فـعلته أنها اقتطعت من ثرواتهم لحسابها ، وأخذت من مكانة الأفراد لصالح الدولة ، بل وقيدت حرياتهم ، وانشغلت فقط بمراقبة تصرفاتهم الدينية!!(١٤).

(١٢) تتداخل الشيوعية مع الإلحاد إلى حد كبير فى ذهن المواطن التركى .

(١٣) انظر . Nicole Pope and Hugh Pope "Turkey Unveiled: A History of Modern Turkey" PP. 86-87

(١٤) المرجع السابق .

وعلى الرغم من محاولات حزب الشعب الجمهورى المشار إليها ،استطاع الحزب الديمقراطى هزيمته فى انتخابات ١٩٥٠ ، وأصبح لمندريس ٤٠٨ نائباً بالبرلمان، وقُذف بالحزب الذى أسسه أتاتورك إلى خارج السلطة فى صدمة ،لم يقدر على الإفاقة منها قبل زمن طويل.(١٥)

مرحلة الانفصال والانطلاق

أجرى مندريس صلحاً مع مظاهر الإسلام فى تركيا ، فأعاد رفع الآذان باللغة العربية بعد أن كان يرفع باللغة التركية ، وألغى الحظر المفروض على البرامج الدينية فى الإذاعة وعلى تلاوة القرآن فيها ، وأعاد منح تراخيص بناء مساجد جديدة ، وسمح بترميم الموجود منها ، كما أقر بشجاعة نادرة تدريس الدين فى المرحلة الاعدادية ، وأضفى الصبغة القانونية على مدارس "إمام - خطيب"(١٦)

مع تأثير ما سبق على هوية المجتمع - دون الدولة - لا ينبغى الاعتقاد فى أن منطلقات مندريس فى ذلك كانت دينية بحتة ، بل بذل الرجل لحماية العلمانية قدراً كبيراً من الوفاء ، ولم يسمح بأن تكسب القوى السياسية المستندة فكريًا على طروحات دينية مساحة من حرية الحركة استغلالاً للمناخ والظروف الجديدة . قام مندريس فى الخمسينيات بحل أحزاب جرى تأسيسها على أسس دينية ، وقدم كتاب وفلاسفة دينيين للمحاكمة ، واتبع الشدة فى رعاية والحفاظ على تماثيل كمال أتاتورك المنتشرة فى الجمهورية ، التى كان البعض منها قد تعرض ليد الهدم والتكسير بعد وفاته .

وإذ يستمر عهد مندريس لعقد كامل من الزمان من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ ، فإنه ينتهى نهاية مأساوية بوقوع أول انقلاب عسكرى فى تاريخ الجمهورية ، حين

---

(١٥) حين حضر للسلطة لأول مرة بعد ذلك بطريق الانتخابات على يد زعيمه الجديد بولنت إيجيفيت فى ١٩٧٣ .

(١٦) مدارس التعليم الدينى قبل المرحلة الجامعية .

استولى الجيش على السلطة يوم ٢٧ مايو ١٩٦٠ ، يقوده مجموعة من الضباط(١٧) من متوسطى الرتب ، الذين رأوا وقتئذ أن مندريس يهدم أسس الكمالية والعلمانية التى نشأوا عليهـا ،وأن قياداتهم فى المؤسسة العسكرية من الجنرالات يبدون قدراً كبيراً من التسامح غير المبرر مع حكومته .

تم تشكيل لجنة "الوحـدة الوطنيـة" برئاسـة قائد الـقوات البـرية(١٨) ، الذى أصبح رئيساً للجمهورية وللحكومة حتى أجريت انتخـابات جديدة فى ١٥ أكتوبر ١٩٦١ وفق دستور جديد للبلاد ، تم إعداده بفلسفة جديدة ، صدر بعد الاستفتاء عليه فـى ٩ يوليو ١٩٦١ . وجرى تقـديم رئيس الوزراء مندريس وبعض أعـضاء حكومته للمـحكمة التى أدانتهم ، فتم تنفيذ حكم الإعـدام بحقه وبحق اثنين من وزرائه (١٩).

هكذا انتهى عـقد الخمسـينيات فى تركيـا بإعدام من أجرى صلحـاً مع الهوية الدينية للمجتمع ، وأتاح للدين مظهره العام وليس الفردى . ومع أن أعداء عدنان مندريس اعتبروا مـا حدث فى ١٩٦٠ يعيد البلاد بوفاء لعهـد الجمهورية الأول ، فلن يمر وقت طويل حتى يتضح لهم أن المسألة أكبر من "سياسة مندريس" ، وأن الاتجاهات المحافظة لن تصبح من الآن فصاعداً قـيد الأسر الكمالى ، بل ستمضى لتكون أحد عناصر اللعبة فى تركيا .

أعاد الجـيش السلطة للمـدنيين فى ١٩٦١ ، فـانخرط أصـحاب الـتوجـهات المحافظة من أتباع مندريس فى عضوية حزب جـديد باسم "حزب العدالة" ، اعتبر نفسه امتداداً للحـزب الديمقراطى ، وصار زعيمه (الثانى) سليمـان ديميريل رئيساً للوزراء عـام ١٩٦٥ . . وأصـبح منذ هذا التـاريخ رمزاً من رمـوز النظام الحـزبى والسياسة التركـية ، وظلت التوجهات المحافظة طيلة الستينيـات تحفظ لنفسها مكاناً

(١٧) بغير قيادة رئيس الأركان أو جنرالات الجيش ، وهو ما لا تفهمه السياسة التركية إلى الآن .
(١٨) الفريق أول جمال جورسيل .
(١٩) تم ذلك فى ١٦-١٧ سبتمبر ١٩٦٧ ، بجزيرة امرالى ، والوزيران هما : وزير الخارجية فطين رشدى زورلو ، ووزير المالية حسن بولاتقان .

فى النظام السياسى وفى السلطة وتضغط لانتزاع مزيد من الحقوق "الدينية" من الدولة . وبات واضحاً أن سياسة مندريس أتاحت لهذه العناصر عبر تخفيف قبضة الدولة العلمانية على المجتمع أرضية جديدة فى الحياة العامة بل والسياسية ، لاسيما فى ظل الدستور الليبرالى الجديد .

كان القائمون بالانقلاب مجموعة من أعضاء النخبة العسكرية ، التى نشأت على مبادىء علمانية صارمة فى العهد الأول للجمهورية ، ولم تتسامح مع ما فعله مندريس بهذه المبادىء ، وبدت بعد أن "صححت مسار الجمهورية" عازمة على ترسيخ القيم العلمانية بطابعها الغربى فى تركيا ، من خلال إتاحة قدر أكبر من الحريات المدنية وليس الدينية . فى هذه الأجواء ، تم تأسيس المنظمات المهنية والاتحادات النقابية والطلابية وغيرها من منظمات المجتمع المدنى ؛ الأمر الذى راقبه الاتجاه التقليدى المحافظ فى السياسة التركية واستطاع الاستفادة منه .

وللمفارقات ، فإن التزام العهد الجديد بتركيا - فى ستينيات القرن العشرين - بمكافحة الشيوعية والوقوف بوجه الاتحاد السوفييتى ، وتعزيز اندماج تركيا فى حلف شمال الأطلسى ، الذى كانت قد انضمت إليه فى ١٩٥٢ أدى فى نهاية المطاف إلى توسيع مجال حركة الأفراد فى المجتمع ؛ لترسيخ قيم الحريات المتسقة مع الغرب، فشدد الدستور الجديد على "حرية العبادة والتنظيم ونشر الأفكار المتعلقة بالايمان والدين" ، بل وجرى السماح بإعادة البحث والتنقيب فى تاريخ الأتراك لدرجة الإشارة بالمجد إلى "تركيا العثمانية" .

من جهة أخرى ، كانت البلاد تشهد حركة هجرة كبيرة من الريف إلى المدن بفعل انخراط الدولة فى عملية التصنيع ، وجلبت هذه الحركة لسكان الحضر أنماطاً من القيم المحافظة لسكان الريف ، كما أدى التوسع فى التعليم - لاسيما بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة - إلى ايجاد فئات جديدة من المتعلمين من ذوى القيم المحافظة ما أضاف إلى مساحة تقبل المواطن والناخب التركى لطروحات، تنبع من هذه القيم وتتفق معها .

فى أواخر الستينيات ، رفض سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة إدراج نجم الدين أربكان على قائمة مرشحي الحزب في الانتخابات ، فخاضها هذا الأخير مستقلاً عن مدينة قونية ، وفاز بعضوية البرلمان مما شجعه على التفكير فى تأسيس حزب يجمع ويعبر عن الاتجاهات المحافظة بصورة مباشرة ، دونما التداخل مع اتجاهات يمين الوسط ، التي كان يمثلها حزب العدالة ومن قبله الحزب الديمقراطي.

بالفعل تأسس عام ١٩٧٠ "حزب النظام الوطنى" بزعامة أربكان ، وسيتضح بعد فترة أن الحدث رغم بساطته سيعد أحد أهم التطورات فى السياسة التركية منذ نشأة الجمهورية . وسيمضى أربكان بحزبه هذا متخطياً كافة العقبات والصعوبات التى وضعتها الدولة العلمانية ومؤسساتها أمامه . كان تأسيس الحزب مؤثراً فيمن عرفوا بأعضاء "الجناح الدينى" فى حزب العدالة ، الذين رأوا الانسلاخ عن ديميريل والانضمام لأربكان ، باعتباره المعبر الحقيقى عنهم وعن أفكارهم ، وحذا حذوهم فى ذلك إلى حد ما قسم من المتعاطفين من قوى اليمين القومى فى تركيا . قبل ذلك كانت العناصر المحافظة (والإسلامية) فى تركيا تنخرط، إما فى مجموعات داخل أحزاب أو تتحرك خارج النظام السياسى بأكمله وبشكل غير علنى. من الآن فصاعداً لن يكون "الإسلام السياسى" مجرد ظاهرة مجتمعية أو جناح فى حزب بل سيكون له حزبه المنفصل ،وسيظل حاضراً بشكل دائم فى السياسة التركية . أصبح للحزب الجديد ثلاثة نواب فى البرلمان، هم : أربكان ونائبان من المستقلين ، انضما له بعد تأسيس الحزب .

فى واقع الأمر لم يستمر ذلك الوضع طويلاً ؛حيث جاء الانقلاب العسكرى الثانى فى ١٩٧١[٢٠] ، الذى جرى بعده وبضغوط منه حظر حزب النظام الوطنى عبر حكم من المحكمة الدستورية[٢١] ، استندت فيه إلى انتهاكه لمبادىء العلمانية الواردة بالدستور .

---

(٢٠) وقع فى شكل تحذير وجهته القيادة العسكرية إلى الحكومة ، يوم ١٢ مارس ١٩٧١ .
(٢١) فى ٢٠ مايو ١٩٧١ .

بعودة الحياة البرلمانية ، أسس أربكان حزب الخلاص الوطنى فى أكتوبر ١٩٧٢ ، وخاض به انتخابات العام التالى فحصل على ١١,٨٪ من الأصوات ، أتاحت له ٤٨ مقعداً بالبرلمان من إجمالى ٤٥٠ مقعداً . ساهم فى هذه النتيجة إلى حد كبير حجم الدعم الذى تلقاه من جماعتين محافظتين (غير رسميتين بالقطع) هما النقشبندية والنورسية(٢٢) ، اللتين اعتبرتا النتيجة انتصاراً لهما لم يحدث فى الجمهورية من قبل.

على أن الأهم هو أن أيّا من الحزبين الكبيرين الآخرين : حزب الشعب الجمهورى (اليسارى) وحزب العدالة (يمين الوسط) ؛ استطاع الحصول فى هذه الانتخابات على نسبة تمكنه من تشكيل الحكومة بمفردهما ، ومن ثم أصبح أربكان بمثابة الشريك المفروض على أى منهما إذا أراد تشكيل الحكومة دون غريمه الآخر ، وبالفعل ضم ائتلاف ١٩٧٣ حزبا الشعب الجمهورى بزعيمه الجديد بولنت إيجيفيت ، والخلاص الوطنى بزعامة أربكان . فى حقيقة الأمر ، رأى إيجيفيت فى تحالفه مع أربكان السبيل الوحيد لعودة الحزب للسلطة بعد خروجه منها عام ١٩٥٠ فأصبح أربكان نائباً لرئيس الوزراء ، واحتفظ لحزبه بعدد من "الوزارات الأساسية" ، التى كان من أهمها الداخلية والعدل والصناعة .

خلال فترة حكم الائتلاف ، بدا لأربكان صوت مسموع فى قرارات الحكومة التى حرص رئيسها على إرضائه فوافق - على سبيل المثال - على تمرير قانون قضى بمساواة مدارس «إمام - خطيب» (المدارس الدينية) بالمدارس الثانوية العادية فى نظام التعليم التركى ، وسمح للحاصلين على شهاداتها بالتقدم لمختلف الجامعات التركية شأنهم شأن خريجى مدارس "التعليم العلمانى" . وكان ذلك مما أضاف إلى شعبية أربكان فى أوساط الاتجاهات المحافظة والدينية وبين الفئات البسيطة والفقيرة ، وأدى القرار إلى تنامى عدد مدارس « إمام - خطيب» ، وتنامى

(٢٢) تنتشر الجماعتان وغيرهما فى الأناضول منذ زمن بعيد ، ولا يزال لهما وجود قوى ، ولكن غير ظاهر فى الحياة السياسية التركية .

أعداد طلابها الذين ستخرج من بينهم بعد ذلك قيادات سياسية تركية ، تتولى مناصب رفيعة بمن فيها رئيس وزراء الدولة العلمانية[٢٣] .

من المنظور العام أصبح واضحاً أن لشراكة أربكان وحزبه فى الحكومة مردوداً إيجابيًا على "الإسلام السياسى" فى تركيا ، انعكس فى تعزيز مساحة التأييد التى يحظى بها فى الرأى العام ، وعندما سقطت حكومة إيجيفيت فى عام ١٩٧٤ وجرى تكليف حزب العدالة اليمينى (بزعامة سليمان ديميريل) بتشكيل حكومة جديدة ،فإنه لم يستطع ذلك دون الائتلاف مع أربكان ؛ للحصول على ثقة البرلمان، وتولى أربكان منصب نائب رئيس الوزراء كذلك ، واحتفظ لحزبه ببعض الوزارات المهمة .

بعد انهيارها ،دخل أربكان فى ائتلاف جديد بزعامة ديميريل أيضاً بناء على نتائج انتخابات يونيو ١٩٧٧ ، ثم تولى حزب الشعب الجمهورى تشكيل حكومة فى يناير ١٩٧٨ ، انهارت بعد فقدان الأغلبية فى البرلمان بسبب نتائج انتخابات تكميلية جرت فى أكتوبر ١٩٧٩ ، نجح فيها حزب العدالة من جديد ، فقام ديميريل بتشكيل آخر حكومة خلت من أربكان قبل الانقلاب العسكرى الثالث، الذى وقع فى ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ .

هكذا مضت السبعينيات تضيف إلى رصيد ومساحة التيار المحافظ فى السياسة التركية لعدة أسباب ، منها : تأثر المناخ الداخلى فى تركيا خلال هذا العقد بانعكاسات المد اليسارى العام فى الغرب والعالم بشكل ؛ أتاح الفرصة لاستمرار وتمدد نجم الدين أربكان وحزبه فى المجتمع برضاء الدولة ، لكن الأمر ما لبث بنهاية العقد أن وصل إلى حالة استقطاب سياسى حادة بين الجماعات اليسارية واليمينية القومية على وجه الخصوص ، تفجرت بشكل مؤلم فى مواجهات دموية يومية ، كانت تجرى فى الجامعات والمدارس والطرقات العامة ووسائل المواصلات،

(٢٣) تخرج رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركى الحالى من هذه المدارس .

بين أنصار الشيوعية ومجموعات اليمين القومى المتطرفة، وهو الوضع الذى استدعى تدخل الجيش .

العسكر فى السلطة

فى الرابعة فجر ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ تحركت الآليات العسكرية للتحكم والسيطرة على المواقع الرئيسية فى البلاد لإنهاء الفوضى . كان رئيس الأركان الجنرال ، كنعان إيفرين ، زعيم الانقلاب يتصور أنه سيتعين على الوحدات المنفذة قتال الجماعات اليسارية على وجه الخصوص ، ولكن ذلك لم يحدث . استسلمت جميع القيادات السياسية المدنية بهدوء للعسكر ، واتصل بولنت ايجيفيت زعيم المعارضة وقتئذ تليفونياً بمقر رئاسة أركان الجيش ، قائلاً إن آليات عسكرية تقف أمام منزله ، واستفسر عما اذا كان الجيش يقوم بانقلاب على السلطة ؟؟ وعندما تلقى الإجابة بنعم ، سأل سؤاله التالى ؛ والأهم ؛ عن هوية ورتبة القائمين بالعملية ؟. بعد ذلك روى بنفسه أنه ارتاح لمعرفة أن رئيس الأركان شخصياً هو الذى يتزعم الانقلاب وليس أى مستوى أدنى . كانت تجربة انقلاب ١٩٦٠ الذى قام به مجموعة ضباط دون المستوى القيادى ، بل ودون موافقة قادة المؤسسة العسكرية لاتزال ماثلة فى الذاكرة السياسية التركية ، التى لم تفهم بحق لماذا وقع(٢٤).

استسلم رئيس الوزراء سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة ، وكذلك نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه ؛ وبولنت إيجيفيت زعيم حزب اليسار الديمقراطى، ولم يتم العثور على آلب أصلان توركيش ، زعيم حزب الحركة القومية ، الذى اختبأ لفترة ثم استسلم طواعية بعد يومين استجابة لتحذير ، وجهه له رئيس الأركان شخصيًا عبر الاذاعة .

قال البيان الأول للانقلاب إن الجيش "تسلم السلطة وفقاً للقانون الذى يجيز له ذلك لحماية الجمهورية" . . . وأن هدفه يتمثل فى "استعادة النظام وإزالة

---

(٢٤) "Turkey Unveiled: A History of Modern Turkey" , P. 141'. مرجع سبق ذكره .

العقبات التى تقف أمام الديمقراطية" ، وجرت إقالة الحكومة وحل البرلمان وفرض حظر تجول فى البلاد ومنع مغادرتها ، وأعلنت الأحكام العرفية .

حسبما يقول الأتراك الذين عاصروا تلك الأيام ؛ تنفس معظم الناس الصعداء بوقوع الانقلاب قائلين "أخيراً تدخل الجيش" . استقبل مدير أمن أنقرة وقيادات الشرطة ضباط الجيش ، الذين حضروا إليه قائلاً "فليحم الله الأمة"(٢٥) وانخفضت إن لم يكن توقفت عمليات القتل المتبادل فى الشوارع بين الجماعات اليمينية واليسارية .

شكل إيفرين مجلساً للأمن القومى ، كان جميع أعضائه من العسكر ، وأعاد العمل بدستور ١٩٦١ ذى القيم الديمقراطية ، ولكن بعد إضافة مادة ، تقول إنه لايمكن اعتبار أى من قرارات مجلس الأمن القومى ؛ الذى يترأسه ؛ غير دستورية .

كان إيفرين ضابطاً فى الثالثة والستين من عمره لدى وقوع الانقلاب ، ابنًا لأسرة تركية رحلت من البلقان قبيل نهاية الدولة العثمانية . . كان أبوه مفتشاً بدائرة الديون العثمانية ،هاجر من مقدونيا إلى الأناضول ، وكانت والدته من أتراك بلغاريا المهاجرين للجمهورية الجديدة بعد ١٩٢٣ . انضم للكلية العسكرية بعد طفولة يتذكر منها قصص حرب تحرير البلاد من المحتلين اليونانيين فى أزمير، وما حولها حيث أقامت عائلته لفترة . . كان يؤمن كعسكرى محترف بأقصى درجات الانضباط اللازمة لتحقيق أى إنجاز . . عمل ضمن الكتيبة التركية، التى حاربت إلى جانب الأمريكيين فى الحرب الكورية أوائل الخمسينيات وقال عن التجربة إنه أدهشه إعلاء الأمريكيين لشأن الحياة ،ويقال إنه ربما لذلك كان أول رئيس أركان فى تركيا يتخذ قراراً بتحمل الجيش التركى نفقات اعادة رفات الجنود، الذين تذهب أرواحهم فى سبيل الوطن ؛ فى أى مكان إلى حيث ذويهم .

(٢٥) Turkey Unveiled P. 142. ، المرجع السابق نفسه .

واعتبر إيفرين أن فرض تنفيذ عقوبة الاعدام بعد الانقلاب كان هو السلاح الوحيد الذى قضى على عمليات القتل السياسى الفوضوية فى الشوارع التركية . قال للمجموعة العسكرية المنفذة للانقلاب قبل تحركها إنه لو حدث أن مات أحدهم، فإن جميع أعضاء الجماعة السياسية أو الحزب المسئول عن ذلك سيُقتادون لإطلاق النار عليهم فى ميدان عام ، وخلال عهد سلطة الانقلاب (١٩٨٠ - ١٩٨٢) وقع على ٢٥ مرسوماً بتنفيذ أحكام للإعدام ، جرى تنفيذ آخرها فى ١٩٨٤ (٢٦).

كان رجلاً صارماً بدرجة بالغة ، يحاسب نفسه قبل الآخرين ويختار كلماته قبل أن يتحدث ، ويقف بسيارته كأى مواطن عادى فى إشارات المرور ، كما كان يبدى اهتماماً كبيراً ؛ من الناحية الأخلاقية ؛ بمسألة شرعية احتفاظه بالسلطة وليس اغتصابه لها ، وكان مع ذلك ليبراليًا فى الفكر ، أجاز حق الإجهاض وهدد لاجئين أفغان مقيمين بتركيا بإعادتهم إلى بلادهم ، إن لم يسمحوا لنسائهم بالتعلم، وينسب له فضل اتخاذ أول قرار بإرسال معرض للفن التركى إلى خارج البلاد فى وقت كان منطق الأمور فى تركيا القومية ، يقول إن "كنوز تركيا الثقافية العظيمة قد تسرق إذا ذهبت خارج الوطن ، وعلى من يرغب فى رؤيتها الحضور إلى تركيا بنفسه" ، فسمح إيفرين بسفر معرض للسلطان العثمانى سليمان القانونى، عادت جميع قطعه بسلام إلى تركيا بعد انتهائه دون مشكلة .

رغم مظاهر وأبهة السلطة ، كان إيفرين يعيش حياة بسيطة بها قدر كبير من الالتزام والجلد ، وعرف عنه أنه ضابط ظل يأكل طعامه فى مطبخ منزله طيلة عشرين عاماً على مائدة من "الفورمايكا" ، وأنه كان يسهر وهو قائد الانقلاب الممسك بزمام البلاد على راحة زوجته ، خارج غرفة نومها كجندى حراسة وقت قضائها فترة نقاهة ، بعد إصابتها بأزمة قلبية.

(٢٦) لم يحدث بعد ذلك فى تركيا أن جرى تنفيذ عقوبة الإعدام .

أمسك إيفرين بالسلطة بقوة لكنه مارسها بالتشاور مع زملائه العسكر أعضاء مجلس الأمن القومى الذى شكله وكان ينفذ آراءهم حتى لو تعارضت مع آرائه إذا حظيت بتأييد الأغلبية . لم يحتفظ لنفسه سوى بحق التحدث إلى المواطنين والرأى العام دون الآخرين ، من منطلق قواعد الانضباط (العسكرى) خاصة أن تجربة فوضى انقلاب عام ١٩٦٠ كانت حاضرة فى ذهنه . استطاع بسيرته تحويل دوره من قائد انقلاب عسكرى يحكم البلاد بناء على حيازته للقوة إلى رئيس للجمهورية لمدة ٧ سنوات(٢٧) . . وبعد تقاعده فى ١٩٨٩ قضى ما تبقى من حياته يمارس هواية الرسم فى مجمع سكنى خاص بالجنرالات المتقاعدين على البحر المتوسط . اليوم لا يتذكر كثيرون كنعان إيفرين ولا يغفرون له فعلته فى ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، لكن قليلين هم الذين يدركون أن الفضل الحقيقى فيما سمى بتحولات الثمانينيات، التى أطلقها رئيس وزرائه تورجوت أوزال(٢٨) يرجع للحماية التى وفرها له إيفرين .

كان العسكر يحضرون للانقلاب منذ ما قبل عام ١٩٨٠ ، وكانوا يعدون لتنفيذ استراتيجية جديدة لتركيا ، رأوا أن أولى مقتضياتها يتمثل فى تغيير دستور ١٩٦١ الذى منح حقوقاً "أكثر مما ينبغى" للمواطنين لم تجن البلاد منها سوى المتاعب . شكلت سلطة الانقلاب جمعية دستورية ضمت ١٦٠ خبيراً من خبراء القانون والأكاديميين المتخصصين جرى اختيار كل واحد منهم من قبل الجيش ومحافظى الأقاليم ، وبعد إعداد مسودة الدستور الجديد ، أدخل إيفرين عليه بعض التعديلات(٢٩) .

---

(٢٧) من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٩ .

(٢٨) رئيس وزراء تركيا بعد إعادة الديمقراطية فى عهد ايفرين ، الذى دشن سياسة الانفتاح مثلما سيرد تفصيله لاحقاً .

(٢٩) جرى إلغاء مادة اقترحها معدو الدستور ، تعتمد نظام المجلسين بالبرلمان ، بناء على نصيحة معاونيه، الذين رأوا ذلك زحاماً لا فائدة منه . وجرت إضافة مادة تمنع ملاحقة أو اتهام القائمين بالانقلاب أو المنفذين لأحكام سلطته .

نص الدستور على كل شيء حصراً ، وحدد كيفية اختيار القيادات بدءاً من صغار وكبار الموظفين حتى رئيس الجمهورية مروراً برئيس الوزراء والوزراء ، وأنشأ مجلساً للتعليم لإدارة العملية التعليمية في إطار علماني صارم ، وتم صياغة جميع المواد بقدر بالغ من التفصيل ، وفي كل عبارة وردت به ، يستطيع المرء أن يلمح أنه وضع لتجنب تكرار ما حدث في تركيا من فوضى خلال السبعينيات . حسبما يرى كثيرون ، فإن ما منحه الدستور من حقوق في مادة من المواد أخذه بأخرى . . نص على حق الأفراد في الحياة ، ولكن "ليس في الحالات التي تضطر فيها الدولة أو أحد أجهزتها للدفاع عن نفسها" ، وقد كانت كثيرة . . ونص على حرية الاعتقاد والرأي . . لكنه نص كذلك على "عدم قانونية الحماية المقدمة لأفكار مناهضة أو معادية للمصالح القومية للدولة" (٣٠).

ربما كان يسيراً إبعاد السياسيين عن السلطة ، ولكن ترتيب البيت كان أكثر صعوبة. بعد شهر ، أطلقت سلطة الانقلاب سراح إيجيفيت وديميريل ، فيما قدمت أربكان وتوركيش للمحاكمة ، وتم تكليف أحد الجنرالات المتقاعدين من أصدقاء إيفرين بتشكيل أول حكومة بعد الانقلاب . عندها بدأ السياسيون ينظرون للانقلاب على أنه الدورة العسكرية التي تحل بالبلاد كل عشر سنوات وأنه لامجال أمامه إلا إعادة الحكم المدني ، الذي بدأت بوادره بتشكيل حكومة جديدة. وقام بعضهم بالتدخل في عمل اللجنة المكلفة كتابة دستور جديد للبلاد بشكل ، أدى إلى انقسامها في بعض الأحيان ؛ الأمر الذي أغضب إيفرين فقرر حل الأحزاب وأصدر قائمة ضمت ٧٢٣ من الشخصيات السياسية ، التي فرض عليها حظر العمل السياسي لمدد تراوحت بين خمس إلى عشر سنوات .

في حقيقة الأمر ، كان إيفرين مخطئاً بالظن أنه ينهي بقرار كهذا حياة السياسيين في تركيا . بعد عقد من القرار ، كان هؤلاء يتولون مناصب رئاسة الوزراء والدولة في تركيا ، فيما كان هو قد رحل في هدوء .

(٣٠) كان تعريف أو تحديد هذه المصالح يتم بشكل فضفاض دائماً .

قال تعليقاً على ذلك بعد تقاعده إنه ارتكب وزملاؤه الجنرالات خطأ كبيراً بأن قادوا الحمل إلى السوق لذبحه ، ثم وجدوا أنفسهم بعد ذلك يقدمون لحمه للآخرين . لم يكن إيفرين يدرك أن السياسيين الأتراك بدهائهم سيستمرون فيما سيكون هو حالة عرضية في تاريخ تركيا واعتقد فى أن جمع مؤيدين حول حزب وقيادة سياسية لا يعنى الكثير . قال لجنرال من أصدقائه كان يحدثه عن نيته فى إنشاء حزب سياسى "أن هذا الأمر ليس كبناء كتيبة أو بناء جيش ، فلن يمكنك فى يوم ما أن تصرخ فى وجه أعضاء الحزب : انتباه .. لكى يقفوا أمامك ويستمعوا إليك ويمتثلون لأوامرك .... وستنتهى يوماً بأن تجد نفسك فقدت كل شىء" .

عهد أوزال

شكل إيفرين حزبين أحدهما على اليمين والآخر على اليسار ، تزعم كل منهما جنرال سابق ، وسمح بتشكيل حزب ثالث تزعمه تورجوت أوزال نائب رئيس الوزراء المدنى فى حكومة الانقلاب ، ولم يتصور أن هذا الأخير هو الذى سيلقى تأييد الناخبين فى انتخابات ١٩٨٣ ، التى كانت نتيجتها تعنى رفض ما قام به العسكر برغم كل شىء .

وفق الدستور الجديد ،جرى إنشاء مجلس الأمن القومى التركى يضم فى عضويته رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الداخلية والدفاع والخارجية إلى جانب رئيس الأركان ونوابه وقادة الأسلحة . كانت صلاحيات المجلس أساسية من وجهة نظر العسكر لحماية العلمانية والجمهورية ، أو بالأدق لتجنب تدهور الأمور على يد الحكومات بما قد يضطر الجيش فى النهاية إلى التدخل . يجتمع المجلس مرة كل شهر(٣١) برئاسة رئيس الجمهورية لمناقشة مختلف القضايا الداخلية

(٣١) أصبح الاجتماع يعقد مرة كل شهرين ويمثل الجانب العسكرى فيه ، من خلال رئيس الأركان فقط، اعتباراً من عام ٢٠٠٤ .

والخارجية ،ويصدر بشأنهـا "توصيات" لأجهزة الدولة(٣٢) هى فى حقيقتها أوامر واجبة التنفيذ .

وعلى الرغم مما قـامت به سلطة الانقـلاب العـسكرى فـيمـا يتـعلق بكبت الحريات والممارسـات الديمقراطية ، فإنـها ساهمت - وبما دون أن تدرى - فى تدشين أسس مـرحلة جديدة تماماً فى السـياسة التـركية . رأى العـسكر ملامح تفكك المجتمع التركى من ناحية القيم الروحـية والأخلاقية ، ولـم يجدوا أمامهم إلا الدين وسيلة لاستـرجاع تماسك البناء القيمى فى المجـتمع ، فجرى التـركيز على دور الدين فى الحياة الشخصيـة والعامة على السـواء . وعندما بدا ذلك فى جوهره مـوحياً بالتعـارض مع الأسس الكمالية للجـمهورية التى يفـترض أنهم يحمـونها رأوا إعادة تقديم الكـمالية للمواطنين بـشكل جديد به قدر كبـير من التصالح مع الدين .

فى هذا المناخ ، كانت سلـطة الانقلاب هى التى أعادت تدريس الدين كـمادة إجبارية فى المدارس مـا كان يكفل تقديم مفاهيـم دينية ترتضيها الدولة للتـلاميذ، لاسيما وأنـها اعتقدت فى أن تصاعـد نشاط وتطرف الجماعات اليسـارية فى تركيا خلال السبعينيـات يرتبط بالشيوعية والالحاد والاتحاد السوفـييتى وأن زيادة "الجرعة الدينيـة" للشباب لتنـشئتـه بشكل رافض للفكر الشـيوعى من شأنه تجنيب البلاد الخوض مجدداً فى حلقة مد يسارى مماثلة . أصبح شعار المرحلة هو أنه ليس هناك تناقضاً بين أن يكون المواطن التـركى علمانياً يفخر بانتمائه للأمـة التركية ، ويؤمن بالجمهـورية ، وينظر للغرب كنموذج ، ويثق فى الدولة الكمـالية ،وبين أن يكون مسلماً صالحاً فى الوقت ذاته (٣٣).

(٣٢) هى عادة ملاحظات من الجيش للحكومة واجبة الأخذ فى الاعتبار والتنفيذ .

(٣٣) يرى البعض أن ما فعلته سلطة الانقلاب العسكرى كان فى حقيقته ؛ إذا ما جرى تقييمه اليوم ؛ هو مواجهة تصاعد المد اليسارى فى البلاد ، عبر إطلاق قوى الإسلام السياسى من عقالها ، ما أضاف إلى تركيا مشكلة ، بدلاً من حل تلك التى وقع الانقلاب لحلها .

فى عام ١٩٨٢ أعيدت بناء على الدستور الحياة الحزبية ، فسُمح بتكوين الأحزاب السياسية لكن وجود الزعامات السياسية المخضرمة فى الحظر ، الذى فرضته سلطة الانقلاب أدى إلى نجاح الحزب ، الذى تأسس على يد مدنى .... تورجوت أوزال زعيم حزب "الوطن الأم"(٣٤).

أصبح أوزال رئيساً للوزراء بأصوات غالبية الناخبين ، الذين رأوا فيه المخرج الوحيد من قبضة العسكر . وخرج الرجل فى ظل المناخ المتسامح مع الدين ليتحدى "المقدسات العلمانية" التى سار عليها أسلافه فذهب لأداء صلاة الجمعة فى المسجد علناً وأمام عدسات التليفزيون والمصورين ، كما ذهب لأداء مناسك الحج، ودأب على استضافة سفراء الدول الاسلامية بأنقرة على مائدة إفطار فى شهر رمضان من كل عام ، وطرح على رئيس الجمهورية رفع أسبقية رئيس هيئة الشئون الدينية فى مراسم الدولة .

ولد تورجوت أوزال فى ١٣ أكتوبر ١٩٢٧ لعائلة من الطبقة المتوسطة فى ولاية مالاطيا(٣٥) ،كان أبوه ذا أصول تركية/ عربية/ كردية متداخلة ، وكانت أمه تنتمى لإحدى العائلات التركمانية ، التى استقرت على ضفاف نهر الفرات داخل الأناضول. تلقى والده تعليماً بإحدى المدارس الدينية فى العهد العثمانى قبل انهيار السلطنة ، وأصبح معلماً بعيد إنشاء الجمهورية ، ثم عمل موظفاً بالبنك الزراعى ما أوجب عليه التنقل بين فروع البنك فى مختلف الأقاليم. حسبما يروى المقربون كان ذلك مؤثراً فى أبنائه ومنهم تورجوت الذى قضى فترة صباه يتنقل مع الأسرة فى أكثر من مكان ، فتعرف على هوية الناس "الحقيقية" بعيداً عن المؤثرات الرسمية للدولة الكمالية .

---

(٣٤) إلى جانبه نشأ ، حزبان ثانويان بدفع النظام العسكرى لاستكمال الشكل الديمقراطى للتجربة، ولكنهما لم يحصلا على نسبة كبيرة من الأصوات فى انتخابات ١٩٨٣ .

(٣٥) جنوب شرق أنقرة التى كانت تحد ، قبل واقعة مرج دابق ١٥١٦ ، حدود دولة المماليك فى مصر مع دولة العثمانيين فى الأناضول .

درس تورجوت بجامعة إسطنبول الفنية ، إحدى أرقى الجامعات التركية[٣٦] ، وعمل فور تخرجه منها عام ١٩٥٠ بمعهد الدراسات الكهربائية فى أنقرة ، الذى أوفده لدراسات متقدمة بالولايات المتحدة فتعرض لمؤثرات أحدثت نوعاً من التغيير فى أفكاره وآرائه. لدى عودته ، تدرج بسرعة فى مناصبه بالحكومة واستفاد من صلة زمالة قديمة بالجامعة مع سليمان ديميريل ، والذى كان وقتها رئيساً للوزراء، فعُين فى ١٩٦٧ رئيساً لهيئة تخطيط الدولة فقادها بحنكة بالغة وأدخل اليها نظام الحوافز فى العمل الذى كان قد عرفه خلال إقامته فى الولايات المتحدة .

بعد سقوط حكومة ديميريل بوقوع الانقلاب العسكرى الثانى فى ١٩٧١ ، عاد أوزال للولايات المتحدة ليعمل خبيراً بالبنك الدولى لحساب أحد مشروعات التعدين والصناعة . قال أحد زملائه الغربيين الذى شاركه غرفة العمل إنه كان ينسحب من الاجتماعات للذهاب إلى الصلاة ، التى كان يلتزم بأدائها فى أوقاتها كل يوم . عن هذه الفترة من حياته يقول شقيقه كوركوت أوزال[٣٧] أن الحياة فى الغرب أكدت لتورجوت أن شيئاً ما من الخطأ يعيش فيه الأتراك ، وأن الإيمان لا يمكن أن يكون معوقاً للتقدم . قال تورجوت فى سخرية لكاتب سيرته لاحقاً أنه لم يتعلم فى نشأته كيف يمارس الصلاة ، وأن كبار الموظفين المدنيين كانوا يهتمون فى بداية عهد الجمهورية بإحياء مناسباتها المختلفة بالاحتفال الراقص على الطريقة الغربية ؛ لأنها "الطريقة العصرية للاحتفال" !!!

عاد أوزال لتركيا فى ١٩٧٣ وعمل فى القطاع الخاص كمنسق عام لإحدى المؤسسات الاقتصادية[٣٨] البازغة ثم حاول تجربة حظه فى السياسة بخوض انتخابات عام ١٩٧٧ على قائمة حزب الخلاص الوطنى (تحت زعامة نجم الدين أربكان!!) لكنه فشل . مع نهاية السبعينيات عينه سليمان ديميريل رئيس الوزراء وقتئذ مستشاراً اقتصاديًا للحكومة ، وكلفه بإيجاد حل لمشكلات الاقتصاد التركى

(٣٦) تخرج منها كذلك نجم الدين أربكان وسليمان ديميريل .
(٣٧) الذى كان من رفاق نجم الدين أربكان ، وأحد أبرز أعضاء أحزابه ، وأهمها حزب الرفاه .
(٣٨) مؤسسة Sabanci إحدى أكبر الإمبراطوريات الاقتصادية التركية حالياً .

التى كانت بالغة التفاقم حينها ، فكان وراء ما عرف بقرارات ٢٤ يناير ١٩٨٠ التقشفية . طلبت المؤسسة العسكرية من الحكومة من يشرح لها مضمون القرارات وأهدافها لارتباط آثارها على الأمن الداخلى ، فأوفده ديميريل للتحدث إلى العسكر فلفت أنظار الجنرالات إليه الذين كان من بينهم رئيس الأركان إيفرين . بعد عام من الانقلاب العسكرى فى ١٩٨٠ ، دعاه هذا الأخير للعمل فى حكومة الانقلاب الأولى مسئولاً عن الاقتصاد .

كان تورجوت أوزال ينتمى لنوع آخر من النخبة التركية ، التى كانت تتسيد البلاد حتى ذلك الوقت ، والتى كانت أصول معظمها ترجع لمنطقة البلقان ، فيما انتمى هو للأناضول وحمل معه قيمها وتقاليدها المحافظة . إضافة إلى ما أكسبته الحياة فى الغرب من ثقة واحترام لهذه القيم . قال إن حزبه (الوطن الأم) يمثل جميع الأتراك على اختلاف مآربهم السياسية ، وأبدى عزماً على استيعاب مختلف التوجهات السياسية ، وعلى وجه الخصوص الأربعة الرئيسية ، منها : يمين الوسط - يسار الوسط - اليمين القومى - اليمين المحافظ (أو من يسمون بالإسلاميين) . لكنه تلقى التأييد الأكبر بلا شك من تلك الكتلة الضخمة من اليمين المحافظ ويمين الوسط أو بالأصح من الجماهير التى أيدت عدنان مندريس فى الخمسينيات وديميريل فى الستينيات .

لدى تفكيره فى إنشاء الحزب ، كان يدرك أن لأحزاب الجمهورية التركية أصولاً ثابتة ترجع إلى جناحين داخل جمعية الاتحاد والترقى التى تسيدت السياسة فى أواخر العهد العثمانى : الجناح القومى اليسارى فى جهة الذى أنشأ الجمهورية فى ١٩٢٣ ويمثله حزب الشعب الجمهورى ، والجناح اليمينى فى جهة أخرى ويمثله الحزب الديمقراطى (مندريس) ثم حزب العدالة (ديميريل) . ورأى أن مكانه الطبيعى ؛ كأناضولى ؛ يكمن فى أن يكون امتداداً للجناح الثانى . عندما عُرض عليه منصب نائب رئيس الوزراء فى حكومة الانقلاب ، أجرى اتصالاً بديميريل لاستشارته ، الذى شجعه على قبول المنصب لأن ذلك من "الصالح العام" ، ثم قاطعه عندما علم بنيته إنشاء حزب جديد ، وحرض كثيراً من

الشخصيات المقربة ؛ لكى تحجب تأييدها عنه ؛ لأنه رأى أوزال يستغل حالة الحظر السياسى التى يمر بها ومع ذلك انتهى الأمر بفوزه فى الانتخابات(٣٩) .

خاض أوزال انتخابات ١٩٨٣ ، ونجح فيها بشكل لم يتوقعه أصدقاؤه ولا أعداؤه على السواء ، فحصل على ٤٥,١٪ من الأصوات ، وهو خاضها فى واقع الأمر دون منافسة حقيقية لوجود زعماء السياسة التركية المخضرمين فى الحظر . لم يجد الناخب التركى ، الذى كان متعطشاً لعودة المدنيين للسلطة غير أوزال لانتخابه، لاسيما وأن الحزبين المنافسين له فيها كانا من صنيع سلطة الانقلاب العسكرى .

يروى كثيرون أن حديثه ؛ وهو رئيساً للوزراء ؛ كان يجرى فى عبارات بسيطة محددة الهدف على عكس إيجيفيت اليسارى الذى يتحدث دائماً أحاديث المثقفين، وكذا أربكان اليمينى المحافظ ، الذى يجهد مستمعيه فى محاورات جدلية مطولة لساعات قبل الوصول إلى جوهر ما يريد .

عُرف عنه عشقه للمنتجات التكنولوجية الأمريكية ، وكان يصطحب أحفاده لقضاء يوم الإجازة بأحد مراكز الألعاب الالكترونية ، التى بدأت تنتشر بتركيا فى الثمانينيات ، بل وكان يمارس اللعب قبلهم ، وبلغ ولعه بهذه المنتجات أنه كان يفرد وقتاً فى زياراته للولايات المتحدة كرئيس للوزراء للتجول فى محال التكنولوجيا الأمريكية ؛ للتعرف على أحدث ما أنتجته .

أطلق تغييرات جذرية فى المجتمع التركى سياسيًا واقتصاديًا ، لاتزال تعيش تركيا حتى اليوم تداعياتها الإيجابية والسلبية على السواء . خلق القطاع الخاص التركى ، وأرسى له دعائم فى بلد سار وفق منطق سيطرة الدولة على الاقتصاد وعلى السياسة وعلى كل شىء . قام باصلاحات ادارية جوهرية أو على الأقل سعى اليها فدمج الكادرات الوظيفية فى ١٥٠ كادراً بعد أن كانت قد وصلت

(٣٩) بمرشحين لم يكن يعرف عدداً كبيراً منهم ، بل إنه عين وزيرين فى وزارته فى ١٩٨٣ لم يكن قد التقى بهم من قبل .

إلى ٣٥ ألفاً ، وأصدر تشريعات فى مجال تنظيم حركة تداول النقد الأجنبى،جرى شرحها مبسطة فى ١٥ صفحة ، بعد أن كان القانون القديم فى ٧٥ صفحة .

أتاح أوزال المبادرة الفردية فى الاقتصاد والسياسة ، فخلق مساراً موازياً للدولة اعتمد عليه كثيراً فى كافة المجالات خاصة الاقتصادية . . أعلن مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" فى الاقتصاد وفى السياسة ، وأعطى حريات للفرد فى مجتمع لم يكن يعول على دور الفرد ، ليس فقط منذ عهد الجمهورية ، وإنما لقرون قبلها بحكم تكوينه النفسى والاجتماعى والثقافى . قال معاونوه إنه كان يتصل بنفسه بصغار الموظفين يطلب إليهم شرح ما يقترحونه من اجراءات فى ممارسة بدت جديدة ، وعكس ما عرفته بيروقراطية الدولة التركية .

استطاع أوزال إقناع رئيس الجمهورية برفع الحظر عن سفر المواطنين للخارج، الذى كان يعارضه إيفرين بحجة أنه سيخرج العملة الصعبة من البلاد . كانت حيازة أقل كمية من النقد الأجنبى جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس، فأصبح لدى الأتراك حسابات بالعملة الصعبة فى البنوك ، وخرجوا لتحرير الشيكات المصرفية علناً فى الطرقات ، ربما حتى قبل إصدار الدولة لقانون الشيك!! .

وافق أوزال على منح رخص لمحال وأنشطة ، كان يعلم أن أصحابها من تجار "السوق السوداء" وهو ما اعترض عليه إيفرين من منطلقات أخلاقية ، لكنه أقنعه بأن ذلك من قواعد التغيير الذى يتعين أن يفسح مجالاً للجميع دون تمييز . كان المجتمع يتعطش لهذا النوع من الحرية ، التى فجرها أوزال بشكل بدا فوضوياً وغير منظم فى كثير من الأحيان .

أبدى أوزال اهتماماً بتدعيم العلاقات مع الدول العربية ، ليس لانتماءاته الفكرية أو الثقافية أو الدينية ، وإنما لحسابات أملتها تطلعات عملية بحتة استهدفت استغلال ثروات تفجرت فى هذه الدول بفعل البترول بنهاية السبعينيات، فاستطاع

أن يوجد مجالاً لشركات المقاولات التركية للعمل فى ليبيا والعراق والسعودية ودول الخليج، وعرفت المنتجات الغذائية التركية طريقها إلى هذه الأسواق واستغل بشكل عبقرى وقوع تركيا على طريق النقل البرى من أوروبا إلى منطقة الخليج مروراً بالعراق للعب دور وسيط التجارة ؛ خاصة فى ضوء ارتفاع تكلفة النقل البحرى عبر الخليج بسبب الحرب العراقية الإيرانية طيلة الثمانينيات، فانتهى الأمر بأن أصبح أسطول النقل البرى التركى الأكبر على مستوى أوروبا بأكملها .

ارتفعت الصادرات التركية من ٢,٩ مليار دولار فى ١٩٨٠ إلى ٢١,٦ مليار دولار فى ١٩٩٥ ، ولكن الواردات ارتفعت كذلك من ٧,٩ مليار دولار إلى ٣٥,١٩ مليار . واتخذ النمو بشكل عام منحى تصاعدياً بمعدل ٥٪ سنوياً وفقاً للإحصائيات الرسمية منذ الثمانينيات ، وانتهى إنفاق الدولة الضخم على الاستثمار فى الصناعة وحل محله تركيز فى الإنفاق على الخدمات والبنية الأساسية، فجرى تخصيص موازنات ضخمة لبناء شبكة ممتدة من الطرق ومحطات توليد الطاقة وخدمات الهاتف والكهرباء والغاز الطبيعى . مع حلول ١٩٨٧ كانت ضغوط التضخم أقوى من سياسة الحكومة فوصل معدله إلى ٤٠٪، ولم يستطع أوزال أن يبرر ذلك سوى بالقول أنه من الظواهر ، التى عادة ما تصاحب عملية النمو فى أى اقتصاد .

من الناحية السياسية وعلى الرغم من كل التحفظات ، رأت قيادة الدولة ممثلة فى أوزال وفيما يطرحه علاجاً ؛ ولو بظاهر الأمور ؛ لتوترات كادت أن تعصف بالجمهورية وباستقرارها ، واستطاع هو بحنكته إدارة علاقاته وتسيير أموره بنجاح مع المؤسسة العسكرية . . وعد قادة انقلاب ١٩٨٠ بأنه لن يتعرض لهم بعد تقاعدهم وأوفى بوعده ، وقبل فى بداية عهده الوقوف فى مراسم الدولة تالياً لجميع جنرالات الانقلاب ، وتعين عليه التغاضى عن ممارسات بعض وزراء حكومته الذين كانوا يصغون لتعليمات إيفرين أكثر من تعليماته بصفته رئيساً

للوزراء ، لكنه لقن العسكريين درساً حين أبلغ قائد القوات البرية بأنه سيرفض توصية المجلس العسكري بتعيينه رئيساً للأركان(٤٠) .

في نهاية الثمانينيات ، رأى أوزال أن "أسطورته الشخصية" تمكنه من المضي في طموحه ليكون رئيساً للجمهورية وقام بترشيح نفسه للمنصب ونجح بالفعل بتصويت البرلمان في ٣١/١٠/١٩٨٩ ، فأصبح الرئيس الثامن للجمهورية بعد كنعان إيفرين الذي كان قد قضى سبع سنوات في منصبه منذ ١٩٨٢(٤١) .

تولى يلدريم أق بولوط رئاسة الحزب ورئاسة الوزراء بعد أوزال ، ولكن لم يمض سوى عامين على ذلك التاريخ حتى انزوت أسطورة "الوطن الأم" ، وخسر في انتخابات عام ١٩٩١ مقابل سليمان ديميريل الذي كان قد أسس حزب "الطريق القويم" بعد خروجه من الحظر السياسي ، وأصبح بذلك رئيساً للوزراء يعمل مع أوزال رئيس الجمهورية ، الذي كان مساعداً له قبل سنوات قليلة .

يرى كثيرون في تركيا أن الاستقرار كان عنواناً للمرحلة الأولى من حكمه التي انتهت في ١٩٨٩ ، ورغم أن الدستور منح السلطة الحقيقة لرئيس الحكومة وأبقى على مجرد دور شكلي لرئيس الجمهورية ، فإن أوزال استطاع بقوة شخصيته وزعامته وشعبيته أن يلقي بظله على الحكم في تركيا في رئاسة الوزراء وفي رئاسة الجمهورية ، حتى في ظل وجود ديميريل الزعيم المخضرم رئيساً للوزراء (٤٢).

---

(٤٠) ظل العهد العسكري في تركيا قائماً من الناحية القانونية حتى انتخابات ١٩٨٣ ، ولكن سيطرة الجيش على الأمور من خلال مجلس الأمن القومي استمرت دائماً حتى مع تنحي كنعان إيفرين عن رئاسة الدولة في نهاية الثمانينيات .

(٤١) تولى إيفرين المنصب دون انتخاب ، وإنما بناء على نتائج الاستفتاء على دستور ١٩٨٢ الذي كانت موافقة الشعب عليه تعني موافقته في الوقت نفسه على تولي ايفرين قائد الانقلاب العسكري رئاسة الدولة .

(٤٢) يذكر أن رئيس أركان الجيش قدم له استقالته عندما اختلفا على السياسة التركية حيال العراق بعد غزوه الكويت .. وهو الخلاف الذي لم يكن أحد في تركيا يجرؤ على أن يفكر لحظة في أن نهايته ستكون غير استقالة رئيس الجمهورية وليس رئيس الأركان .

فى الواقع لم تمض الأمور بين الرجلين دائماً فى يسر وثمة عدد من الوقائع تشير لشقاق على قمة السلطة فى تركيا خلال هذه الفترة ، ولا يزال يستذكر البعض أن ديميريل رئيس الوزراء لم يكن يكلف نفسه فى الاجتماعات الرسمية عناء الوقوف كالآخرين لحظة دخول أوزال رئيس الجمهورية إلى قاعة الاجتماع . كان الأتراك يرون ذلك ويستغربون "أخلاق عهد الانفتاح" ويأسفون على الوطن، ومثلما قال أحدهم "مع كل سقطة من السياسيين بمن فيهم أوزال الذى يتحمل المسئولية الأكبر فى ذلك ، كانت تسقط قيمة من قيم هذا المجتمع المحافظ" .

لتقييم تجربة أوزال ، يقال إنه لاجراء معاملة فى بنك ما ؛ قبل عهده ؛ كان يتعين على صاحبها الانتظار لحين توقيع خمسة موظفين على أوراقها حتى ولو كانت معاملة بسيطة لا تتعدى مجرد سحب ليرة واحدة ، ، أما بعده فقد أمكن لجميع المواطنين سحب الأموال من خلال أجهزة السحب الآلى المثبتة خارج مقار البنوك وفى أماكن كثيرة أخرى . . ومع ذلك فإذا قرر أحدهم- إلى اليوم- الدخول إلى البنك للغرض ذاته ، سيتعين عليه الانتظار لحين توقيع الموظفين الخمسة! بعبارة أخرى يرى كثيرون أن الرجل لم يدخل تغييرات حقيقية على المجتمع التركى ولا حتى من ناحية الاقتصاد ، وإنما خلق مساراً موازياً للقطاع الخاص أتاح له العمل بحرية وبقواعد غير مقيدة كالتى تعمل بها أجهزة الحكومة ، التى لم يزعج نفسه أبداً بأمر إصلاحها وتطويرها . مع مرور الوقت ما لبث الفساد المستشرى فى أجهزة الحكومة أن انتقل للقطاع الخاص ، الذى اعتمد عليه حيث لم يساعده على النمو والازدهار فى واقع الأمر ، سوى فى مناقصات الدولة وأعمالها وإنفاقها ومواردها ، ومحاسيبها.

فيما يتعلق بالظاهرة الإسلامية فى تركيا أتاحت ممارسات أوزال فى معظمها فرصاً بالغة ليس فقط لنمو المشاعر الدينية ، وإنما لنمو الإسلام السياسى . سمح أوزال لأول مرة فى تركيا بحق تأسيس بنوك ومؤسسات مالية تمارس العمل المصرفى على أسس اسلامية دون فوائد بنكية ، باعتبار ذلك من ضمن حريات

العمل الخاص . وسعى إلى تشريع مرسوم يقضى بإطالة تنورة تلميذات المدارس؛ مما دعا رئيس الجمهورية إلى لفت انتباهه بأن ذلك ربما يشجع الانتماءات الدينية فى البلاد بما يهدد النظام العلمانى ! .

ربما يصح أن يقال إن تجربة تركيا فى عهد أوزال انعكست بإيجابياتها وسلبياتها لاحقاً ، وربما من الصحيح أن الأتراك يحملونه اليوم مسئولية انفجار ذلك الحجم الضخم من المشكلات والتناقضات التى أفرزتها سياساته ، وبدأت تأخذ شكلاً ظاهراً وسلبياً مع أوائل عقد التسعينيات مما سمح بعد وفاة الرجل لقوى سياسية على رأسها حزب الرفاه بزعامة أربكان باستغلال التشوهات الاجتماعية الناجمة عنها ، وتوظيفها بنجاح مذهل فى خطاب سياسى ، وصل به إلى السلطة بعد سنتين فقط من وفاة أوزال .

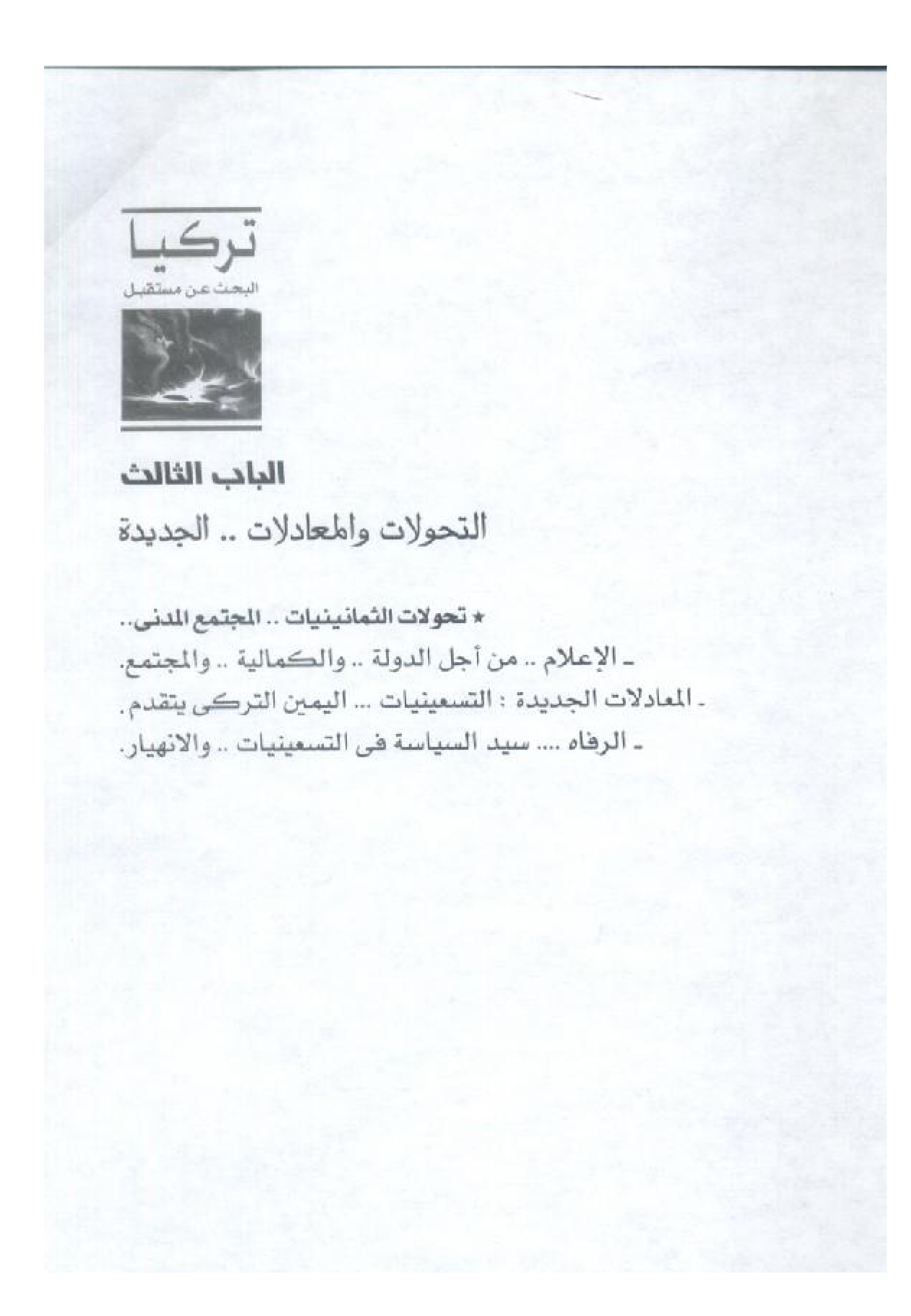
فى مناخ الانفتاح جرى بشكل يتحسر عليه الأتراك اليوم ، وخاصة الجيل القديم منهم ، تمرير الكثير من المحرمات الأخلاقية مثل الرشوة . تورط رئيس الوزراء نفسه ذات مرة بأن تفوه بما معناه أن على الناس تفهم أسباب الموظف الذى يمد يده للرشوة ، والذى اعتبر أنه "يدبر أمره" ، وكانت تلك فى حقيقة الأمر دعوة للجميع من أجل "تدبير أمورهم" (٤٣) . لا يزال يعتبره كثير من الأتراك المسئول الأول عن انهيار وتحلل القيم المحافظة التي نشأوا فى ظلها . ويتفق كثيرون فى أن الممارسات الشخصية له كانت من أبرز سلبياته ؛ خاصة سماحه بتدخل زوجته فى شئون الدولة والحكم فى كافة الأمور بطريقة استفزازية لم تعهدها السياسة التركية من قبل . . وقد وصل الأمر ذروته بأن تقدم بترشيحها؛ بناء على إلحاحها ؛ لرئاسة شعبة الحزب فى إسطنبول الأمر الذى أدى إلى شقاق ومواجهة بينه وبين أقطاب الحزب . بعد رحيله وقف أبناؤه متهمين بالفساد أمام المحاكم التركية .

---

(٤٣) كانت عبارته تقول "إن موظفى يعرف أمره" . "Memurum isini biliyor".

فى نهاية عـهده كـان واضحاً أن أوزال ربما نجح كـقائد طائرة فى الإقـلاع بها لكنه بدا غير قادر على الهبوط بسلام ، وهو ما لم يقدر عليه كذلك كل من تولوا قـيادة الحـزب من بعـده .. حـصل الحزب فى انتـخـابات ١٩٩١ على ٢٤٪ من الأصـوات فيـما حـصل حـزب ديميريل على ٢٧,٤٪ واسـتطاع تشكيل حكومـة بالتحالف مع أحد الأحزاب اليسارية ، وبدأ عهد جديد فى البلاد .

فى ١٧ أبريل ١٩٩٣ توفى "فـجأة" ، فـى أنقرة ، تورجـوت أوزال الرئيس الثامن للجمهورية .



الباب الثالث

التحولات والمعادلات .. الجديدة

* تحولات الثمانينيات .. المجتمع المدنى..

- الإعلام .. من أجل الدولة .. والكمالية .. والمجتمع.
- المعادلات الجديدة : التسعينيات ... اليمين التركى يتقدم.
- الرفاه .... سيد السياسة فى التسعينيات .. والانهيار.

تحولات الثمانينيات.. المجتمع المدنى..

فى النظم الديمقراطية ؛ العريقة منها على وجه الخصوص يوجد ما يسمى بمنظمات المجتمع المدنى التى هى جمعيات وتنظيمات ، ينخرط فيها الأفراد لتشكيل وتنظيم حركتهم داخل المجتمع . فى تركيا يختلف الأمر الى حد ما حيث لا يعد المجتمع المدنى متأصلاً بالدرجة التى تعرفها المجتمعات الغربية ، فلا هو ظهر فى وقت ظهوره نفسه فى الغرب ، ولا سُمح له بالتطور مثلما حدث فى الغرب ، سواء فى تركيا العثمانية أو فى تركيا الجمهورية .

وإذا أمكن القول أن الجمهورية التركية نشأت فى ١٩٢٣ على أنقاض الدولة العثمانية بالمعنى المادى والقانونى فإنها ؛ على النقيض ؛ نشأت كامتداد لها بمعان كثيرة أخرى ؛ ذلك أن الثقافة السياسية فى تركيا العثمانية تتماثل الى حد كبير مع تلك التى سادت فى الجمهورية .

لا شك أن الأتراك ينتمون لعقلية وتراث النظام الجماعى القبلى الذى يعلى مكانة الأب فوق العائلة ، وفى الحياة السياسية يسمح بتسيد السلطة على الأفراد. كان للإمبراطورية العثمانية سلطتها القوية على المجتمع عبر مستويات متدرجة من القمة إلى القاع ،ولم ينحصر دور البلاط العثمانى فى مجرد "إدارة الأمور دون التدخل فيها" فالثقافة التى حملها سلاطين آل عثمان كانت تعلى دائماً شأن الدولة، ولم يكن للفرد دور فى الحياة العامة إلا بقدر انتسابه أو قربه من هذه الجماعة / العائلة ، التى أصبحت تجلس على عرش إمبراطورية مترامية الأطراف، بل لعب البلاط إلى جانب كونه مركزاً للقرار السياسى فى الإمبراطورية دوراً محورياً فى الحياة العلمية والفكرية والأدبية ، وحتى فى الفن والموسيقى فى الدولة (١) . إن من ينظر الى قصر TOPKAPI الذى شيده السلطان العظيم محمد

(١) ليس غريباً أن يكون أفضل المبدعين فى الفن والموسيقى ممن حظوا برعاية السلطان شخصياً ، أو ممن عملوا فى بلاطه .

الثانى بعد فتح القسطنطينية ليكون مقراً لحكمه وسكنه ، لابد وأنه سيدرك على الفور - من مبانيه وتقسيماته الإدارية ومن تفاصيل سير الحياة اليومية داخله ، بل ومن منظور حجمه ومساحته - طبيعة الدور الذى كان يقوم به هذا القصر فى المجتمع فى كل شىء .

ثمة من يرجع نشأة المجتمع المدنى فى تركيا إلى "فرمان التنظيمات" الذى مع كونه أساس التحديث ، فإنه لم يظهر كتطور أو استجابة لعملية تفاعل فى المجتمع ذاته ، وإنما أطلق بقرار فوقى من السلطان كردة فعل لضغوط أوضاع مرتبطة الى حد كبير بالسلطة ومركزها داخلياً وخارجياً .

ومع ذلك كان بذر البذور الأولى للتحديث فى ١٨٣٩ ، هكذا ، يعنى تمرير مفاهيم الانفتاح الواسع على الغرب من أبواب الإمبراطورية فى إسطنبول، واستتبع ذلك تأسيس جمعيات ومؤسسات يمكن أن تنسب فى هذا الزمان إلى مفهوم وثقافة مجتمع مدنى ، بدأ "يحاول الاستغراب" اقتداءً بالغرب ، وفى كافة الأحوال ظل التطور مرتبطاً فى مداه بسعة صدر السلطة والسلطان الذى اعتبر نشاط هذا المجتمع المدنى يخصم من سلطته ومركزه ، وتشهد الحوادث على محاولات قمعية من السلطان عبد الحميد الثانى للتطور فى هذا الاتجاه .

فى عهد الجمهورية كانت حقيقة تأسيسها على يد ضابط من النخبة العثمانية مؤثراً فى تطور المسار السياسى للنظام الذى وضعه لها . . كان مصطفى كمال أوتوقراطياً عثمانياً بالمعنى الحرفى للكلمة ، وكانت التغيرات التى شهدها المجتمع التركى بعد ١٩٢٣ تبدو نابعة من عقل ورؤية رجل ، لم يعرف أو يشهد ممارسات ديمقراطية فى المجتمع الذى عاش ونشأ فيه حتى مع تلقيه نوعاً من الثقافة الغربية . لم ينظر مصطفى كمال للمجتمع على أنه يتكون من أفراد لهم تاريخ وميراث ثقافى معين ، وإنما فرض تغييرات جذرية عليهم دون الأخذ فى الاعتبار كثيراً مما يمليه هذا التاريخ والميراث ، واستخدم فى سبيل ذلك

أجهزة الدولة عبر ممارسات أوتوقراطية ، بدت تنتمي لتقاليد السلطة العثمانية ولاتختلف عنها.

إن أحد مرتكزات الكمالية الستة وهى الشعوبية Populism شددت على التكوين الواحد للنسيج الاجتماعى فى تركيا الجمهورية "دون طبقات .. ودون تمييز" . ودعا ما قاله أتاتورك من أن الدولة "تخدم جميع قطاعات المجتمع ولاتعترف بالاختلافات بين الطبقات"(٢) النخبة من بعده للنظر بقدر من النفور لفكرة التنوع داخل المجتمع ، وبقدر من العداء إذا ظن مواطنو الجمهورية أنهم أفراد وعملوا وفقاً لذلك . واعتباراً من ١٩٢٣ ستكون الديمقراطية محصورة فى داخل حزب الشعب الجمهورى الحاكم ، بل وداخل مجموعة مقربة من زعيمه .

بعد التحرير حاول بعض رفاق السلاح طرح رؤى مختلفة ، وقاموا فى مناخ "الحرية" فى العهد الجمهورى بإنشاء حزب باسم الحزب الديمقراطى التقدمى فى عام ١٩٢٤ عاش الخمسة أشهر فقط ، وواجه بعدها قراراً من الدولة بحظره ومحاكمة قياداته أمام محكمة طوارىء(٣) . إلى جانب ذلك كان فى حل الجمعيات الدينية والمدنية فى البلاد التى كانت تأسست فى أواخر العهد العثمانى وضع لنشاط الأفراد والمجتمع خارج إطار الدولة قيد الجمود لفترة طويلة تالية .. لم يسمح لأحد بالتجمع أو تنظيم جمعيات ومؤسسات غير تلك ، التى أعلنت عنها الدولة ودعت الأفراد للانضمام إليها أو الاهتمام بها .

كان مشروع مصطفى كمال التحديثى الغربى يجرى تنفيذه بقوة الدولة ومؤسساتها وجيشها ونخبتها ، ومع أنه لم يكن من المتصور أن يكون جميع هؤلاء

---

(٢) أكد مصطفى كمال هذا المعنى فى أكثر من مناسبة . انظر الجزء الختامى من كلمته أمام البرلمان التركى فى ١ نوفمبر ١٩٣٧ – المرجع : The Ataturk Revolution: The Paradigm of Modernization, Suna Kili, Turkiye Is Bankasi Kultur Yayinlari, P. 323. .

(٣) كان زعيم الحزب اللواء كاظم قره بكير أحد أعضاء الخلية الأولى للمقاومة ، التى انتصر بها مصطفى كمال فى حرب التحرير .

متفقين على رؤيته لهذه الجمهورية الوليدة ، فإنه بدا مصمماً على إدارتها وتوجيهها بعيداً عن رغبات الأفراد ، ولم يسمح أبداً حتى للحزب الذى تزعمه ولا للمؤسسة السياسية والبيروقراطية التى أنشأها بالعمل بوحى من المشاركة مع الأفراد أو وفق رؤاهم .

بعد فترة ربما شعر مؤسس الجمهورية بوطأة ما فعله فى المجتمع ، فأوعز فى عام ١٩٣٠ إلى أحد رفاق السلاح القدامى بتشكيل حزب جديد "لنقد الحكومة وليس النظام" ، الذى كان يمثل له ما يقرب من الملكية الشخصية التى يجب منع الآخرين أياً كانوا من الاقتراب منها وإيذائها ،فيما كانت الحكومة مجموعة ممارسات قد تصيب وقد تخطىء . تأسس الحزب المعارض الجديد(٤) بهدف توجيه سهام النقد الى الحكومة(٥) وليس إلى الجمهورية ، وحيث اتضح عدم تسامح السلطة مع التجربة الجديدة لأكثر من خمسة أشهر ، فإن مؤسسى الحزب قاموا بحله من تلقاء أنفسهم . فى ١٩٣٨ كانت وفاة آتاتورك مدعاة لتخفيف قبضة الدولة على المجتمع ، ولكن تطوراً كبيراً فى اتجاه تنمية المجتمع المدنى لم يحدث فى عهد خليفته عصمت اينونو ، إلا بعد اقرار هذا الأخير لنظام التعدد الحزبى فى تركيا فى عام ١٩٤٥ .

وبالتأكيد كانت خطوة كهذه تعنى للمواطن التركى وللمثقفين على وجه الخصوص أن الدولة تعلن استعدادها "قبول الآخر" فى المجتمع ، والسماح له بالكشف عن نفسه ،والعمل الى جانب مؤسساتها وحزبها حزب الشعب الجمهورى . مثلما يصف بعض الأتراك اليوم ، كان التحول نحو الديمقراطية التعددية على النمط الغربى فى ١٩٤٥ يشابه إلى حد كبير إعلان الحريات الثانى، الذى صدر عن السلطان عبد الحميد الثانى بضغط من حكومة "الاتحاد والترقى"

(٤) باسم الحزب الجمهورى الحر .

(٥) تزعم الحكومة عصمت اينونو أحد أقرب الأشخاص إلى مصطفى كمال ، والذى تولى رئاسة الجمهورية من بعده .

فى عام ١٩٠٨[٦] مع الاختلاف الجذرى فى التطور السياسى بتركيا بين العهدين العثمانى والجمهورى. وكان يحمل فى مضمونه فى منتصف القرن العشرين إمكانات واعدة للمجتمع والأفراد فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ، وخاصة الحق فى إنشاء المؤسسات والجمعيات اسوة بما يحدث فى الغرب ، ولكن مسيرة الديمقراطية التركية ذاتها خلال فترة الخمسينيات فى ظل حكم مندريس لم تسمح لهذه الإمكانات بالخروج إلى الواقع بدرجة كبيرة . كانت سياسات الحزب الداخلية والخارجية تبدو فى ظاهرها للكثيرين بالمجتمع ، وخصوصاً نخبته "العلمانية" ، هى عين الارتداد على مبادىء الجمهورية الكمالية.

نظر حزب الشعب الجمهورى لما قام به مندريس من إعادة تدريس الدين إجبارياً بالمدارس واستئناف منح تراخيص كان قد أوقفها لبناء المساجد .. وغير ذلك ، بطريقة بالغت فى التشكيك بمصداقية الحكومة ونواياها . وأدى ذلك الى أداء دور معارضة ترتكز على الخلاف الأيديولوجى وليس السياسى ، مثلما كان الحال فى عهد أتاتورك بحيث أصبح مندريس "عدو الجمهورية ومبادئها" فيما بدا اينونو ، أحد مؤسسيها ، الحريص على استمرارها بروحها الأصلية وعلى إعادتها لأمجاد عهدها الأول .

لكن الأهم هو أن النخبة التركية لم تكن فى الأساس بقرارها اعتماد التعددية الحزبية فى البلاد تفعل ذلك لإيمانها بفضائل هذا النظام السياسى لتركيا، أو بضرورة إتاحة الفرصة للأفراد والمجتمع للتعبير عن "الرأى الآخر" ، وإنما كان القرار مدفوعاً باعتبارات براجماتية بحتة ذات صلة بالوضع الدولى بعد الحرب العالمية الثانية تطلبت إعلان انتماء تركيا للمعسكر الغربى ؛ تمهيداً لطلب مساعدته فى وجه نوايا غير طيبة بدأت تلوح من الجار السوفييتى فى الشرق . كان اينونو ونخبة الجمهورية المتأثرين بذكريات العداء العثمانى مع روسيا القيصرية يريدون

(٦) سمى بعهد المشروطية الثانى ، حيث كان عهد المشروطية الأول هو إعلان الدستور العثمانى فى ١٨٧٨ .

إفهام موسكو أن تركيا الجمهورية ليست مجالاً حيوياً للنفوذ الشيوعي، الذى امتد فى شرق أوروبا بعد ١٩٤٥ ، وأن الغرب هو وجهتها فى السياسة الخارجية والداخلية كذلك باعتماد نظام التعددية الحزبية على النمط الغربى .

ولهذه الاعتبارات لم تحظ تجربة الخمسينيات بحرص كاف من النخبة على ممارسات تعددية ذات مضمون حقيقى داخلياً . ووصلت الجمهورية إلى نهاية العقد الرابع من عمرها ولم تعرف ديمقراطيتها ، التى أصبحت "تعددية على النمط الغربى" أى تطوير لمفهوم المجتمع المدنى على غرار الغرب ، ولم يحرص الحزب الجمهورى ؛ وكذا الحزب الديمقراطى الحاكم إلى حد ما ؛ على التجربة بما يسمح لها بالتماسك والتطور والتدعيم من خلال دور مؤسسات المجتمع المدنى وتنظيماته، وكان أن جرى قطع التجربة بأكملها بالانقلاب العسكرى الأول فى ٢٧ مايو ١٩٦٠ .

قامت سلطة الانقلاب بدعوة المتخصصين لتقديم دستور جديد للبلاد ، كتب بوحى من الدستور الألمانى وأفسح مجالاً لاستمرار التجربة بأن دعا إلى تأسيس الأحزاب والتنظيمات المهنيه والنقابية وغيرها . من وجهة نظر المجتمع المدنى، ورغم أن دستور ١٩٦١ كان دافعاً لإنشاء منظماته ،فإن تلك اليسارية منها على وجه الخصوص هى التى حظيت بدعم ومساندة الدولة والنظام والحكومة ، وسُمح لها بمساحة فعلية من العمل بحرية أكبر من التى أتيحت لغيرها(٧) . أسهم الدستور فى ظل هذا المناخ فى نشأة منظمات مهنية ، أصبحت بعد فترة تعلن آراءها فى المسائل السياسية(٨) ، وجرى تأسيس اتحادات طلابية وتنظيمات للشباب فى الجامعات ، وبدأت الحركة تدب فى المجتمع وتبشر بآفاق واسعة .

---

(٧) ربما لحقيقة أن الانقلاب وقع لإزاحة حكومة يمينية .

(٨) من أهم التنظيمات التى نشأت فى تلك الفترة : رابطة الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك ، المعروفة باسم توسياد ، TUSIAD .

على أن نشاط الأفراد والمؤسسات هذا طيلة عقد الستينيات عكس الاختلافات الحادة داخل المجتمع وبين الأفراد على أسس أيديولوجية ؛ فتكوين الجمعيات ومجالس إدارتها جرى على أساس الولاء للعلمانية والموقف منها ودخلت الأحزاب على الخط لتدعيم تنظيمات موالية لأفكارها وطروحاتها ، فأصبح المجتمع المدنى مسرحاً تمارس عليه الانقسامات والمنافسات السياسية بين الأحزاب بدرجة من الإفراط انعكست على المجتمع واستقراره ، بل وعلى حياة المواطنين الأمر الذى دفع الجيش خصوصاً مع تنامى الاتجاهات الشيوعية ، داخل هذه الاتحادات والمنظمات للقيام بالانقلاب العسكرى الثانى فى الجمهورية عام ١٩٧١ .

لم تفعل سلطة الانقلاب الثانى ما فعلته سابقتها من محاكمة السياسيين وإعدامهم ولم تحل البرلمان ، وإنما أبقت عليه ودعته إلى تدعيم فلسفة الدولة الكمالية والتدخل لوضع حد لنشاط الجماعات المتطرفة اليسارية واليمينية وخاصة تنظيمات الشباب عبر تعديل الدستور بإلغاء بعض التشريعات ، التى تمنح هذه الفعاليات والأنشطة قدراً اعتبرته كريماً من الحرية جرى إساءة استغلاله .

على عكس ما فعله انقلاب ١٩٦٠ من إتاحة الفرصة للتنظيمات اليسارية للعمل ولتدعيم الكمالية ،كان انقلاب ١٩٧١ موجهاً بالدرجة الأولى لكبح هذه التنظيمات خاصة بين تجمعات ومنظمات الشباب واتحادات الطلاب . . . . . لتدعيم الكمالية كذلك . والشاهد أن ما قام به من ممارسات اقتطع من الديمقراطية ولم يعززها من منظور المجتمع المدنى ، وكان خطوة إضافية على طريق تقييد الحريات والحقوق المدنية للمجتمع والأفراد . ويبدو أن ما تم اتخاذه بناء على توجيه سلطة الانقلاب لم يكن كافياً لإرضاء المؤسسة العسكرية ، التى رأت بعد عشر سنوات لاحقة أن عليها التدخل بالانقلاب الثالث لإعادة "ضبط الأمور" .

وقع الانقلاب فى ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ وخلال السنوات الأربع التالية جرى احتجاز ١٧٨,٥٦٥ ألفاً من المواطنين ، اتهم منهم رسمياً ٦٤,٥٠٥ ألفاً ، جرت إدانة ٤١,٧٢٧ ألفاً منهم ، فيما صدر حكم الإعدام فى ٣٢٦ شخصاً منهم كانوا

فى معظمهم ينتمون لجماعات وأحزاب يسارية ، وتم إسقاط الجنسية التركية عن حوالى ١٥ ألفاً من الناشطين المدنيين والمثقفين الذين تركوا البلاد بعد وقوع الانقلاب (٩).

أبدت سلطة الانقلاب نوعاً من الحسم فى الاجابة عن سؤال ، كان لا يزال يطرح فى الجمهورية منذ نشأتها عن حدود الحريات الفردية فى مواجهة الدولة وفلسفتها وتقاليدها . وتمثلت هذه الإجابة فى إصدار دستور ١٩٨٢ الذى يعتبره معظم الأتراك - إن لم يكن جميعهم - أسوأ دستور فى عهد الجمهورية ، فيما يتعلق بحريات الأفراد والحقوق المدنية والسياسية . سمحت أحكامه بقيود تجنباً لتكرار انفلات الأوضاع على النحو الذى كان فى الستينيات والسبعينيات حسب وجهة نظر الجيش. وفقاً لمواده لا يحق إنشاء منظمة أو جمعية على أساس دينى أو طبقى أو جهوى ، ولا يحق للمؤسسات العامة أن تنخرط فى أى نشاط سياسى. حتى عام ١٩٩٩ ، جرى إغلاق ٣٠ منظمة غير حكومية ، ونظرت المحاكم فى ٣٨٧ قضية ، اتهم فيها أفراد أو جمعيات بتهمة "التحريض السياسى" سواء من المنظور الدينى أو الكردى (١٠) . بمعايير المجتمع المدنى، كان الدستور عدواً للفرد وحريته وحركته ودوره بصرف النظر عن متطلبات "الديمقراطية على النمط الغربى" ، وأصبح أفراد الجمهورية فى حدود شئونهم الخاصة ، فيما لاتزال يد الدولة مطلقة بعد ستين عاماً من الجمهورية وبحكم الدستور .

على الرغم من ذلك وربما على غير إرادة واضعى هذا الدستور ، فإن التجربة الديمقراطية التركية ستمضى منذ عهد الثمانينيات نحو آفاق أكبر بكثير من التى حددها لها هذا الدستور ، بفعل التجربة الليبرالية التى أطلقها تورجوت أوزال بعد تأسيسه حزب الوطن الأم ونجاحه فى انتخابات عام ١٩٨٣ .

(٩) انظر نشرة Human Rights Watch فى ١٩٩٨ .

(١٠) انظر تقرير منظمة "الدفاع عن المظلومين" عن عام ٢٠٠٠ . MAZLUM-DER, 2000 Rapor

كان للمناخ الليبرالى السياسى والاقتصادى الذى أتاحه أوزال انعكاس أكيد على مفهوم المجتمع المدنى فى تركيا ، الذى أتيح له العمل والنمو بشيء من الحرية فى الممارسة العملية . ولم تصل المضايقات الممكن تصورها من جانب الدولة تجاه هذه المنظمات لدرجة الخطر مثلاً فى أغلب الأحيان ، بل ساد مناخ أتاح نشأة جمعيات فى جنوب شرق البلاد الكردى وفى اسطنبول وفى مختلف أرجاء الجمهورية ، قامت بتوعية الأفراد بحقوقهم الديمقراطية ونشر قيم حقوق الإنسان، كما نشأت جمعيات طالبت بإنهاء سيطرة السلطة على عقول الأفراد، أتاح لها مناخ أوزال مساحة وصلت إلى حد التطاول على الدولة .

ليس هناك من تفسير لكيفية حدوث ذلك فى إطار دستور سلطوى لا يؤمن بحريات الأفراد ، سوى فى أن تركيز الدولة / النخبة واهتمامها لم يكن ليعارض هذا التطور ، وإنما وجده مساعداً إلى حد ما فى المهمة التى وقع الانقلاب لأدائها، وهى حماية المجتمع التركى من خطر التطرف الشيوعى والتطرف القومى على السواء .

كذلك ليس هناك من إجابة عن السؤال الذى يبحث فى كيفية قيام أوزال بإطلاق وممارسة انفتاح سياسى فى ظل سلطة عسكرية ودستور ، لم يفسحا مكاناً كبيراً للديمقراطية ، بل لم تتسبب سياسات أوزال فى مشكلات خلال عهده أو على الأقل فى المرحلة الأولى لهذا العهد ، وسارت الأمور بشيء من السلاسة بينه وبين العسكر ؛ لأن إيفرين بدا متفهماً لأهمية تخفيف قبضة الدولة على المجتمع من جهة وجاذبية سياسات أوزال الاقتصادية التى بدت براقة وجديدة ومبتكرة لمجتمع لم يعهد مثلها من قبل . باختصار ، حظى مفهوم المجتمع المدنى بدفعات إيجابية متتالية منها الداخلى ومنها الخارجى ؛ ربما بمحض الصدفة ؛ مما ساعد كثيراً من منظماته على النشوء والاستقرار والنمو خلال عقد الثمانينيات .

كان من مهمات الانقلاب العسكرى الثالث ما اقتضى إعادة تعريف مفهوم المواطنة التركية القومية بشكل ، يضمن لها مصالحة ما مع الهوية الدينية المحافظة

لأبناء هذا الوطن . إن الشعائر الدينية التى ظهر أوزال يؤديها أمام المواطنين لغرض ما كانت تعنى ؛ وتزامنت مع ؛ تخفيف قبضة الدولة عن منظمات المجتمع المدنى المحافظة (أو الإسلامية) ، التى انتشرت وأصبحت تعمل دون خشية حظر أو عقاب كانت تتوقعه من الدولة دائماً .

فى عام ١٩٩١ ، ألغى أوزال بعض مواد قانون العقوبات (١٦٣ و١٤١ و١٤٢) ، التى كانت تعاقب بالاعتقال كل من يقوم بالدعاية الدينية أو اليسارية المتطرفة وكل من يقوم بإنشاء تجمعات على أساس "أفكار هدامة" ، وكان ذلك عاملاً مساعداً ومطمئناً لمنظمات المجتمع المدنى خصوصاً الدينية منها(١١) . فى الواقع لم يستطع الرجل القيام بخطوة كهذه فى ظل دستور ١٩٨٢ إلا بعد تشديد العقوبة الواردة بقانون مكافحة الإرهاب حيث كان إلغاء المواد الثلاث مدعاة لقلق المؤسسة العسكرية ، التى كانت تخوض حرباً مع حزب العمال الكردستانى فى ذلك الوقت .

إلى جانب هذه التطورات الداخلية التى كانت تدفع باتجاه تدعيم التجربة ، ثمة تطورات خارجية ساعدت بدورها فى هذا الاتجاه ؛ ربما بقدر أكبر وأهم من الاعتبارات الداخلية ؛ وانعكست فى تحديد مسار تجربة المجتمع المدنى فى تركيا فى عقد التسعينيات التالى .

كان فى تقدم تركيا رسمياً فى ١٩٨٧ بطلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى (أو الجماعة الأوروبية فى ذلك الوقت) وإعلانها قبول ولاية أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من العوامل المساعدة إلى أقصى درجة فى تطور المجتمع المدنى . أصبح يتعين على الدولة إبداء قدر أكبر من التعقل فى معالجة الاختلالات وتناقضات "التجربة الديمقراطية على النمط الغربى" بغير طريق التدخل فى السلطة ، الذى اعتاد عليه الجيش ودون قمع المعارضين الأسلاميين والأكراد،

(١١) انعكس ذلك الإجراء فى عودة قادة أحزاب شيوعية سابقة فى تركيا للوطن من منفاهم الاختيارى بالخارج .

وأحدث ذلك تحولاً جذريًا فى عقلية الدولة تجاه أفرادها ، فظهرت دلائل على تسامحها مع حريات المواطنين، وإلا فطريقهم إلى فضحها عالمياً واضح وقريب، بل وواجب التنفيذ داخل تركيا فى حالة صدور حكم من المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان بصدد واقعة ما . ومنذ هذا التاريخ ، لم يعد من الممكن الاستمرار فى كبت حريات الأفراد وحقوقهم دون دفع الثمن .

كذلك كان انهيار الاتحاد السوفييتى السابق فى ١٩٩١ ، يمثل انتصاراً للفكرة الغربية القائمة على المبادرة الفردية والمستندة إلى حقوق وحريات الأفراد ومسئولية الدولة لخدمتهم ، وهزيمة بالمقابل للنموذج الشيوعى المستند إلى سيادة الدولة وإلى وظيفة الفرد فى خدمتها . وطيلة أربعة عقود كاملة من عمر التحالف الأطلنطى لم يستطع حلفاء تركيا الغربيين ؛ خاصة من الأوروبيين النظر إلى تركيا من منظور مدى اتفاقها وتناغمها مع "نموذج الديمقراطية الغربية" التى تقول إنها مقصد وغاية فلسفتها ، وإنما طغت اعتبارات تلاقى مصالح أمنية داخل الحلف حجبت أى نقد لتركيا باعتبار مكانتها الاستراتيجية بحكم موقعها كدولة على الخط الأمامى للمواجهة مع الاتحاد السوفييتى والشيوعية .

بعد ١٩٩١ اكتسبت الفكرة الغربية المستندة إلى الفرد مجالاً واسعاً فى القارة الأوروبية ، وأصبحت أوروبا الجديدة التى ستترسخ سياسياً بمعاهدة ماستريخت تنظر للأنظمة السياسية ، داخل وخارج القارة من منظور مساحة الحريات ، التى يتمتع بها الأفراد فيها . بهذه المقاييس بدت تركيا نموذجاً بالغ السوء وظهر فى الأفق جولات من التوتر فى العلاقة بين أنقرة وبين قسم كبير من شركائها فى التحالف الأطلنطى(١٢) . وحيث لم ترغب تركيا فى تعقيدات إضافية مع أوروبا التى تسعى للاندماج كلية معها .. فإن هذا الوضع تحول إلى عامل مساعد لدفع ثقافة المجتمع المدنى وتشجيع إسهام الأفراد فى منظماته وأنشطته ، بل أصبحت

(١٢) انظر تفصيلات ذلك فى قسم لاحق من هذا الكتاب .

الدولة التركية تعتقد فى أن إتاحة مزيد من المجال للمجتمع المدنى سيخدم مسعاها، وسيساعدها فى تقديم نفسها كدولة ديمقراطية ، يمارس فيها الأفراد حقوقهم الكاملة مثلما يحدث فى الديمقراطيات الغربية .

ومع تحركات بالفعل فى هذا الاتجاه ؛ لم يمض وقت طويل حتى وضح أن الدولة الكمالية غير قادرة على منع تركيزها ومراقبتها لمؤسسات بعينها ؛ لأن الدفعة التى حظيت بها بعض هذه المؤسسات جاءت من الخارج وعبر قنوات بعيدة عن أجهزة الدولة ، فاستحقت المراقبة والارتياب الذى أضاف إليهما احتكاك بعض المنظمات التركية بمثيلاتها فى الدول الأوروبية بفعل مناخ الانفتاح .

أدى الوضع الى أن تحتمى منظمات المجتمع المدنى وتستنصر فى علاقتها مع الدولة التركية بالاتحاد الأوروبى ، مستغلة مسعى تركيا للانضمام اليه باعتباره السبيل الناجح ؛ إن لم يكن الوحيد ؛ لاستمرار وجودها ومتابعة نشاطها حيث لايوثق أبداً فى تسامح قد ترجع الدولة الكمالية عنه فى أية لحظة. فى هذه الفترة كانت التنظيمات المنتمية للتيار الإسلامى هى الأكثر نشاطاً ، وحيث لم يصدق القائمون أن الدولة التركية يمكن أن تكون بهذا القدر من المثالية والبساطة والتسامح لفترة طويلة ، فان قسماً كبيراً منها اتجه - قبل قطع التجربة المتوقع فى أى وقت ولأى سبب - إلى التعاون مع ومن خلال عباءة سياسية أشمل فى تيار الإسلام السياسى برمزه حزب الرفاه ، وانخرطوا على نطاق واسع ، وفى سباق مع الزمن فى أنشطة بالمناطق الريفية وعلى أطراف المدن ، تستهدف تأهيل سكانها سياسياً ونفسياً لتقديم الدعم اللازم مستقبلاً لزعيم الحزب نجم الدين أربكان فى معركة قادمة مع الدولة .

من غير الدقيق القول ؛ مع كل ما سبق ؛ بأن منظمات المجتمع المدنى المنتمية للتيار المحافظ (أو الاسلامى) كانت الأولى قبل غيرها فى اكتساب مساحة العمل المطلوبة استغلالاً للمناخ الليبرالى الجديد فى تركيا ، وإنما ظهرت هي الأكثر نشاطاً لأن المواطن التركى شعر بها أكثر من غيرها حيث كان مجرد ظهورها أمراً جديداً

وغريباً عليه ، كما ساعد التركيز الفائق الذى ما لبث أن وجهته الدولة الكمالية لها دون غيرها على تعرف المجتمع عليها وعلى مقاصدها وأنشطتها وطروحاتها التى كانت سياسية وأيديولوجية .

على أن الملابسات ستوضح بعد فترة بسيطة أن الأمر ليس بهذه السهولة . كان نشاط هذه الفئة من المنظمات فى مجمله يمثل فورة حقيقية فى المجتمع ستنعكس على التيار السياسى المحافظ (أو الإسلامى) ،الذى تنتمى اليه بوصول حزب الرفاه للسلطة فى انتخابات ١٩٩٥ ، وسيصبح آربكان مديناً لهذه المنظمات ولجهود أعضائها الذين شرحوا للسكان فلسفته على أكمل وجه .

أدى الانتصار السياسى الى بروز قرون استشعار الدولة العلمانية ، التى سرعان ما واجهت أربكان وحزبه والمؤسسات التى تنتمى لفلسفته . بعد عام من حكومة الرفاه خرج الحزب من السلطة وجرت ملاحقة التنظيمات المنتسبة إلى تياره، وأصبح من الجائز القول بأن ميراث الدولة وتقاليدها العلمانية لم تسمح بأن تسهم تجربة المجتمع المدنى فى الثمانينيات فى تدعيم الديمقراطية بطريقة تتعارض مع الكمالية.

لم تتمكن الدولة من أن تبدى تسامحاً مع منظمات وأفراد ، تصوروا أن المناخ موات للقيام بنشاط يمكنه التركيز على مسائل العقيدة والحريات الدينية، وكان التسامح قاصراً على الشأن الكردى ولأسبابه الخاصة ، وكان من غير الممكن أن يسمح الجيش - وهو يرى انتصارات حزب الرفاه فى الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤ ثم فى الانتخابات العامة عام ١٩٩٥ - بمزيد من اللعب على هذا الوتر الحساس فى البلاد . من وجهة نظره كانت تجربة حزب الرفاه فى الحكم (١٩٩٦/ ١٩٩٧) كارثية بكل ما فى الكلمة من معنى ، واقتضت تدخلاً حاسماً لإنهائها ، ولم يهتم بانعكاسات ذلك التدخل على مفهوم المجتمع المدنى أو نشاطه أو صورة تركيا فى الغرب أو أى شيء آخر .. كانت الجمهورية ونخبتها ومبادئها موضع اختبار مصدره "مجرد حزب سياسى" ، وكان القرار واضحاً ، وتمثل فيما يعرف بعملية

٢٨ فبراير ١٩٩٧ (١٣) التى تبعتها عملية متواصلة لرصد وتفكيك بعض المنظمات ، التى انتسبت لحزب الرفاه وحكومته ، والتى كانت تتهيأ لزيادة نشاطها فى كافة أرجاء البلاد .

على الجهة المقابلة ، شجعت الدولة التركية بعد عام ١٩٩١ منظمات المجتمع المدنى المهتمة بالمسألة الكردية للعمل فى بعض القضايا ، لسببين رئيسيين :

الأول : أن المشكلة الكردية ذاتها كانت تشهد مع منتصف التسعينيات تفاقم حالة المواجهة العسكرية الحادة بين الدولة والجيش من جهة وعناصر حزب العمال الكردستانى من جهة أخرى(١٤)، وكان تسليط الضوء عليها بدرجة بسيطة من «الموضوعية» يصب حتماً فى صالح الدولة ؛ لأنه كان يجرد الانفصاليين من قضيتهم، ويظهر مسئوليتهم عن معاناة السكان الأبرياء وضحاياهم من هذه الحرب(١٥) .

الثانى : أن المشكلة كانت تجد اهتماماً فى الغرب وفى أوروبا على وجه التحديد لاعتبارات عديدة ، وسيكون إظهار اهتمام الدولة التركية بها ما يفيد سمعة البلاد وصورتها "الديمقراطية" .

اليوم ، قليلون هم الذين يرون أن الجيش أنقذ البلاد بتدخله ضد أربكان من خطر العودة للوراء الذى كان يمثله حزب الرفاه وحكومته ، وكثيرون هم الذين يرون أن خطوة الجيش هذه أساءت إلى التجربة الديمقراطية التركية إساءة بالغة . كان التدخل يدفع كثيراً من مؤسسات المجتمع المدنى ، إن لم يكن جميعها،

---

(١٣) قائمة من المطالب قدمتها المؤسسة العسكرية لحكومة أربكان فى اجتماع مجلس الأمن القومى فى ذلك التاريخ ؛ لمواجهة تنامى الأنشطة الدينية فى البلاد ، والتى بعدم استجابة الحكومة وتنفيذها قادت بما وصف بانقلاب سلمى هادىء ، انتهى بتقديم الحكومة استقالتها فى يونيو ١٩٩٧ .

(١٤) بدأت بإعلان الحزب الكفاح المسلح ضد الدولة التركية فى ١٩٨٤ .

(١٥) لا تزال تستخدم الدولة الأسلوب ذاته ، فتردد الإحصائيات الرسمية أن ضحايا الحرب بلغوا ما يقرب من ٣٥ ألف شخص من السكان .

للتوقف وإعادة تقييم التجربة ، وبدأ البعض مراجعة حساباته وملفاته بعد ٢٨ فبراير ١٩٩٧ ورأى حذف ما قد تتضمنه برامج المنظمات ، التى يقودها من جوانب يمكن أن يعتبرها الجيش "شائكة" فيعاقب عليها مثلما عاقب الرفاه .

بدا ما فعله الجيش يقول للكثيرين إن الدفاع عن صالح الأفراد وحقوقهم فى المجتمع لا يعنيه فى شىء ، ولن يكون سابقاً على مصالح الدولة وفلسفتها . وأن هذه المنظمات لم تكن لتنشأ أو تعمل لو لم تكن الدولة ؛ والجيش ؛ مضطرين للقبول بذلك أو بالأحرى ، لو لم يكن هناك سبب خارجى يتعلق باعتبارات الاقتداء بالغرب "مظهريًا" ضمن مسعى الجمهورية نحو أوروبا . بالفعل سنجد أن الدولة التركية تستثنى من عقابها منظمات تنتسب للكمالية، وتتحرك ضمن فلسفة الدولة وبمساندة مؤسساتها ومراكز سلطتها العلمانية ، حتى وإن بدا أنها تنتمى بشكل عام لتيار المجتمع المدنى المدافع عن الديمقراطية وحقوق الأفراد والحريات كقضية عامة فى المجتمع .

حتى اليوم ؛ من بين المراقبة التى تمارسها الدولة على هذه التنظيمات لاتزال المراقبة وثيقة وشديدة على التنظيمات المحافظة ، منذ إزاحة حكومة الرفاه عن السلطة فى ١٩٩٧ . ترى الدولة أن الخطر الحقيقى عليها يكمن فى تنامى "تنظيمات الإحياء الإسلامى" فى البلاد فيما "خطر" بقية التنظيمات هامشياً ، بل يمكن تطويعها واستغلالها لحساب الدولة .

فى مايو ١٩٩٨ وبعد الإطاحة بحكومة الرفاه بعشرة أشهر ، طالبت محكمة أمن الدولة فى أنقرة بإغلاق رابطة رجال الأعمال المستقلين المعروفة اختصاراً باسم MUSIAD التى تضم صغار ومتوسطى رجال الأعمال المتمركزين على امتداد الأناضول ، والمنتمين الى التيار المحافظ فى السياسة التركية(١٦) . استندت الدعوى التى صدر الحكم بناء عليها إلى خطاب ، كان رئيس الرابطة قد ألقاه فى أكتوبر

---

(١٦) انظر صحيفة Milliyet فى ١٩٩٨/٥/٢٤ .

١٩٩٧ انتقد فيه قرار الحكومة التى تولت السلطة بعد الرفاه(١٧) ، الذى قضى بمد فترة التعليم الأساسى المحظور فيها تدريس الدين من خمس إلى ثمانى سنوات بحيث تشمل المرحلة الاعدادية وليس فقط الابتدائية ، معتبراً أنه سيقدم للمجتمع أجيالاً "لا تعرف دينها" . وصل الأمر بالرجل الذى كان يعبر عن مرارة قطاع كبير من الأتراك للقول أنه "حتى البريطانيين واليونانيين الذين احتلوا قسماً من البلاد بعد الحرب العالمية الأولى لم يتجرأوا على فعل ذلك "!!.

كانت مرحلة التعليم الأساسى تنتهى بنهاية الدراسة الابتدائية ، ولا تتضمن أى مضمون دينى على أن يتاح للتلاميذ بعدها الاختيار بين متابعة الدراسة فى مدارس إعدادية وثانوية "علمانية" تقدم تعليماً دينياً مبتسراً ، وبين الالتحاق بمدارس "إمام - خطيب" التى تقدم تعليماً دينياً متعمقاً . لاحظت الدولة أن معظم كوادر الرفاه التى قام الحزب وهو فى السلطة بتعيينها من خريجى مدارس «إمام- خطيب» . وتبين لها اتجاه أعداد تلاميذ هذه المدارس للتصاعد ، وعندما أفاقت على تلك "الظاهرة" وبحثت فى أسبابها ، تبين لها أن دخول التلاميذ لهذه المدارس لا يعكس اراداتهم وإنما إرادة أولياء أمورهم الذين يرون تعويض نقص المضمون الدينى لأبنائهم خلال التعليم الأساسى عبر إلحاقهم بمدارس « إمام - خطيب» فى أول فرصة. ورأت الدولة أن الاختيار قد يكون باتجاه المدارس العلمانية، إذا أعطيت للتلاميذ فرصته ، فقررت مد فترة التعليم الأساسى الذى يحقق بالنسبة لها ميزتين أساسيتين :

الأول : أن التلاميذ سيتلقون تعليماً موحداً ، يخلو من المواد الدينية لفترة أطول من صباهم ، حتى إتمام المرحلة الإعدادية .

الثانى : أنهم قد يبدون مقاومة وهم فى سن متقدمة نسبياً من الصبا ، إذا حاول آباؤهم الحاقهم بمدارس « إمام - خطيب» ، وسيتجه تفضيلهم ، لاعتبارات

(١٧) حكومة مسعود يلمظ الائتلافية .

نفسية تتعلق بميول الشباب ، إلى الالتحاق بالمدارس العلمانية (١٨).

صدر القرار من البرلمان بتأييد ٢٧٧ صوتاً مقابل معارضة ٢٤٢ آخرين ؛ مما دلل على حالة الاستقطاب التى كانت تسود فى إحدى أهم مؤسسات الديمقراطية، وتم بناء عليه إغلاق مدارس "إمام-خطيب" الإعدادية ، التى أصبحت مخالفة للقانون الجديد ، الذى أصبح يحظر كذلك على من أتم مرحلة التعليم الأساسى لثمانى سنوات حضور دورات تدريس القرآن الكريم ، التى تنظمها وزارة التعليم(١٩).

من أوجه كثيرة ، كان وصول الرفاه للسلطة يدق ناقوس الخطر لدى منظمات المجتمع المدنى "العلمانية" ، التى وجهت اللوم فى ذلك إلى الدولة ذاتها وفشلها فى تعزيز "القيم المدنية" فى المجتمع من خلال إطلاق الحريات . كان صوت رابطة اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال TUSIAD المرموقة التى تضم كبار رجال الأعمال من المرتبطين بالغرب عالياً ، حين نشرت فى بدايات عام ١٩٩٧ تقريراً مطولاً ينتقد أوضاع الديمقراطية فى البلاد ، ويصور انتصار الرفاه كتعبير عن الاحتجاج على الدولة ونظامها ، ودعا التقرير إلى معالجة نواقص الديمقراطية التركية عبر منح الأفراد حقوقهم فى الاعتقاد ، والتفكير ، والتعبير ، بل ومنح الأكراد حق التعلم باللغة الكردية . كان التقرير استثنائياً فى نقده للدولة التركية، ومضى يقدم وصفة علاج وصلت إلى حد التوصية بإلغاء مؤسسة مجلس الأمن القومى ، التى تضم القيادات العسكرية إلى جانب المدنية وتسيير أمور البلاد ، وكذا إلغاء تقديم المدنيين لمحاكمات عسكرية ، بل وإخضاع العسكر للسلطة المدنية.

---

(١٨) لا يعرف اذا كان القرار حقق مراده ، ولكن الأكيد أن قراراً مكملاً له لمحاصرة تنامى التعليم الدينى فى تركيا كان فعالاً ، والذى تمثل فى سحب اعتراف تركيا بالشهادات الصادرة عن جامعة الأزهر ؛ حيث لاحظت الدولة أن نسبة كبيرة من كوادر الرفاه تخرجت منها .

(١٩) تم فى ١٩٩٩ إلغاء الحظر الأخير ، وسمح لمن أتم خمس سنوات من التعليم الأساسى تلقى هذه الدروس ؛ شريطة أن يكون قد بلغ الثانية عشرة من عمره .

رغم انتماء الرابطة للجناح العلمانى فى رجال الأعمال الأتراك ، فإن جواب الدولة على التقرير كان شافياً حيث لم يمض وقت طويل على صدوره ، حتى استدعت رئاسة الأركان التركية رئيس الرابطة من اسطنبول لمقرها فى أنقرة ولايعرف الى اليوم ما الذى سمعه الرجل هناك ، ولكن الثابت أنه قدم استقالته بعدها ، وتولى أخر رئاستها بذل جهداً حثيثاً لابقاء أنشطتها وآرائها فى حدود دائرة اهتمامها المباشر (٢٠).

على أن مسلك الدولة هذا عاكسه "ظاهرة طبيعية" ، أسهمت إلى حد مذهل فيما يمكن اعتباره تطويراً لمسار التجربة الديمقراطية من منظور المجتمع المدنى . . . هى زلزال عام ١٩٩٩ .

فى ١٧ أغسطس ١٩٩٩ استيقظت تركيا على وقع زلزال مدمر ضرب منطقة شرق بحر مرمرة بقوة ٧,٤ على مقياس ريختر ، كان له إلى جانب الخسائر الهائلة فى الأرواح التى بلغت حسب الإحصائيات الرسمية ما يقرب من ١٧ ألف قتيل وأضعاف أضعافهم من الجرحى وما يقرب من نصف مليون مشرد ، انعكاسات إيجابية على مسيرة المجتمع المدنى فى تركيا .

بدت استجابة الحكومة التركية ومؤسسات الدولة ، بما فيها الجيش ، ضعيفة ومتثاقلة ولم تفلح فى إنقاذ كثير من الضحايا أو الأحياء من تحت الأنقاض . مقابل ذلك الفشل انتشرت منظمات المجتمع المدنى فى موقع الكارثة ، وقدمت للمشردين كل أنواع المساعدة الممكنة من الطعام والدواء وحتى الخدمات التعليمية الطارئة . . ولكن ما لفت انتباه الدولة هو الاجتماع المشترك ، الذى استطاعت عدة منظمات تنظيمه بهدف تنسيق جهودها ، فيما بينها فى ظل فوضى عارمة وقررت فيه انشاء وحدة باسم "مركز التنسيق المدنى" استخدمت موجة هوائية

---

(٢٠) انظر Marvine Howe in "Turkey Today, A Nation Divided Over Islam's Revival". Westview Press 2000, P. 126-127 .

لمحطة إذاعة محلية فى المنطقة ؛ لبث أخبار الموقف واحتياجات سكان المنطقة لكافة أنحاء الجمهورية طلباً للمساعدة .

لاقت المنظمات نقداً وهجوماً من قبل الحكومة لنشاطها هذا ، واتهم وزير الصحة إحداها بعدم القيام بعمل حقيقى للمساعدة ، وإنما باستغلال المأساة لمجرد الدعاية لنفسها ، وقامت الدولة بتجميد أرصدة هذه المنظمة وكذا الأرصدة الشخصية لقياداتها بالبنوك ؛ بحجة "ضمان تقديم المساعدات المالية عبر الطرق الشرعية" ، واتضح لاحقًا أنه تم فى خضم تلك العلمية تجميد أرصدة مالية لمنظمات أخرى ،لم تكن لها علاقة بالزلزال ولا قدمت مساعدات لضحاياه ، وإنما واجهت فى ذلك عقاباً من الدولة لانتمائها للتيار المحافظ (أو الإسلامى)(٢١) . بعدها طلبت الدولة من كل المنظمات الخيرية التقدم لتسجيل نفسها والمساعدات التى تقدمها لضحايا الزلزال لاعتبارات "تنظيمية وتنسيقية" ، وإلا فلن يسمح لها بالعمل فى هذا المكان(٢٢) .

بعد الزلزال بأسبوعين ، جاء رد المجتمع المدنى على الدولة التركية ممثلاً فى نداء نشر بكل الصحف تقريباً حمل اسم أكثر من ١٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدنى ، طالب الحكومة بعدم التمسك بمركزية العمل فى تقديم المساعدات لضحايا الزلزال ؛ لأن ذلك أمر شكلى فى ظروف استثنائية كارثية ، وطالب كذلك بتقديم الشكر والعرفان بالجميل للمنظمات الخيرية على القيام بعملها النبيل بدلاً من الهجوم عليها ومحاصرتها(٢٣) . وبرغم رمزية الخطوة فإنها كانت تمثل مؤشراً على أن ثقافة المجتمع المدنى فى تركيا أصبحت موجودة وتدرك أن الدولة هى العدو المباشر والحقيقى لها .

(٢١) اتهمت منظمة MAZLUM-DER الدولة بالتحفظ على أرصدتها ، فى حين لم تفعل ذلك لمنظمات "كمالية" مفضلة لديها .

(٢٢) رأى كثيرون أن تلك محاولة من الدولة لضمان عدم قيام هذه المنظمات بتقديم مساعداتها، مصحوبة برسالة سياسية ما ؛ خاصة من المنظمات المحافظة الإسلامية .

(٢٣) راجع البيان المنشور فى صحيفة "Hurriyet" .

على الرغم من المواجهة ، كانت الدولة هى الرابحة على المدى الطويل ، ولم تمر عدة أشهر حتى انحصر الغضب العام إزاءها ، وتمكنت مؤسساتها وأجهزتها من وضع يدها على كل مواقع تنسيق المساعدات ، التى قدمت لضحايا الزلزال فأجبرت المنظمات التى أنشأتها والعاملين بها على ترك أدواتهم وخيامهم وشحنات الأدوية التى حصلوا عليها من التبرعات وتسليمها لموظفى مؤسسة الهلال الأحمر التركى "شبه الرسمية" .

واللافت للنظر أن منظمات المجتمع المدنى ، على كثرتها ؛ لم تتجه بعد ذلك لمواصلة المعركة التى نشبت مع الدولة بمناسبة وقوع الزلزال ، وكان مما كشف هشاشتها أن بعضها لم يشعر بعد انتهاء ظرف طارىء ، جمعه بالبعض الآخر أن للجميع قضية مشتركة ، هى ترسيخ أقدام المجتمع المدنى ، بل على العكس سرت حالة شك وارتياب من المنظمات القريبة من الدولة تجاه منظمات "التيار المحافظ" . . فكانت النتيجة خسارة الجميع !.

مرة أخرى ، كانت الدولة تؤكد أنها تسيد على الكل حتى باستغلال كارثة مثل زلزال ١٩٩٩ ، وانتهزت لإثبات هذا الواقع فرصة وقوع زلزال لاحق فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٩ بمنطقة قريبة من موقع الزلزال الأول ، حين أجرت كل عمليات الإنقاذ تحت سيطرتها بالكامل . . أصبح المكسب الحقيقى وربما الوحيد يتمثل فى أن ١٧ أغسطس ١٩٩٩ ، كان مناسبة أولى لا تزال باقية فى الذاكرة التركية . . . ذاكرة الأفراد والمنظمات . . توحى بما يشبه الرمز لحالة العطش للخروج، بل والانفلات بعيداً عن سيطرة الدولة .

فى تركيا لم تتخلف الدولة يوماً عن حصار الأفراد . . فى بداية عهد الجمهورية وحتى الخمسينيات واجهت كل ما يتعلق بالأكراد ، وفى الستينيات والسبعينيات واجهت المنظمات اليسارية ، وفى الثمانينيات سمحت للمنظمات الإسلامية بالعمل ثم عاقبتها فى التسعينيات .

بدا واضحاً أن نشأة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى جرت فى البداية وبقيت دائماً ضمن حدود الفلسفة الكمالية للدولة ، التى لا يسمح بالخروج عنها، ويبدو عدم انشغال قطاعات كبيرة فى المجتمع بمعارضة المبادىء الكمالية عاملاً مساعداً على استمرار تسلط الدولة على حركة منظمات المجتمع المدنى ، بل يجد التشكيك ، الذى تبديه الدولة إزاءها بدعوى تهديد وحدة الجمهورية ونظامها العلمانى قبولاً فى أغلب الأحيان من المجتمع .

ويبدو صحيحاً أن الانقلابات العسكرية الثلاثة على السلطة جرت فى جوهرها لحسم صراع بين الدولة والأفراد حول حدود حرياتهم فى مواجهتها ، ومع استمرار "الديمقراطية التركية" دون قطعها بتدخل عسكرى منذ ١٩٨٠ على غرار ما كان يحدث كل عشر سنوات ، ومع كل ما حدث فى واقعة الزلزال ، فإن منظمات المجتمع المدنى التركية لم تستطع البناء على التجربة وصيانتها فى إطار جماعى ، وكان التصنيف بل والانقسام الأيديولوجى فيما بينها يفيد الدولة فى التعامل مع جميعها حتى أصبح كل منها يعمل فى دائرته الضيقة ، وإذا واجهته المشكلات فهى خاصة به وليس بالآخرين ، وعليه أن يبحث وحده وليس معهم عن حلول لها . . . . إذا سمح له .

رغم ذلك ، لا تزال محاولات الأفراد والمؤسسات فى مواجهة الدولة تجرى لدفعها نحو التغيير ونبذ المنطق الأبوى ، واعتماد فلسفة المشاركة مع المجتمع . من جهة منظمات المجتمع المدنى ذاتها ، تتطلع أنظار كثيرة ومنذ ١٩٩٧ نحو الاتحاد الأوروبى بأكثر من ذى قبل باعتباره المخلّص الوحيد للديمقراطية التركية من عثراتها غير المبررة ، وتنعقد عليه الآمال فى قبول تركيا عضواً به حتى تنتهى فصول مريرة من "ديمقراطية الدولة" ، لا يبدو هناك أى سبيل آخر لإنهائها .

أصبحت منظمات من تلك التى نشأت ضمن مفهوم الدولة وتطورت بدعمها ومساندتها ، مثل TUSIAD ، تدعو الآن سلطة الدولة إلى إعادة تفسير الكمالية ومبادئها والسماح بشىء من الفهم والاستيعاب للتنوعات العرقية والإثنية فى تركيا

بل وإعطائها حقوقاً فى سبيل تطور الديمقراطية سعياً نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى . فى فبراير ٢٠٠١ ، تعرضت تركيا لأزمة اقتصادية عنيفة ثارت بمناسبتها مطالبات عديدة بالاصلاح الاقتصادى ، ولكن كان من بين الأصوات كذلك من طالبوا بتغيير تركيبة النظام السياسى كله الذى يغفل دور وأهمية الأفراد. ورغم تأييد اتحادTUSIAD لبرنامج الاصلاح الاقتصادى الذى اعتمدته الدولة بالتعاون مع صندوق النقد الدولى لانقاذ البلاد من الانهيار ، فإن رئيس الاتحاد قال كذلك أنه "لم يعد مقبولاً تحول الدولة لتطبيق فلسفة اقتصادية جديدة، دون الإفصاح للمجتمع عن الأسباب التى تدعوها لذلك .. لقد انتهى العصر ، الذى كان يُتوقع فيه كل شىء من الدولة"(٢٤) .

إلى اليوم ، لا يزال مفهوم المجتمع المدنى غير مترسخ فى تركيا لأسباب هيكلية ترتبط بموروثات الثقافة الجمعية لهذا المجتمع ، ولأسباب أخرى تتعلق بضغوط الدولة عليه . فى عام ١٩٩٧ أظهر إحصاء للرأى العام ، أنه من بين كل عشرة أشخاص فى تركيا ثمة تسعة منهم لا يثقون ببعضهم البعض(٢٥) ، ويبدو ذلك من ميراث "الدولة القوية"(٢٦) .

فى المحصلة الأخيرة ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن هذا الميراث مأخوذ عن الدولة العثمانية ، فالشاهد أن للجمهورية الكمالية تقاليدها السلطوية الراسخة منذ اللحظة الأولى لميلادها ، ومن المبكر القول أنها انزوت بتجربة ثمانين عاماً من عمر الجمهورية ، منها ستون عاماً من "الديمقراطية التعددية على النمط الغربى" .

من المفارقات أن الجانبين بانتظار حسم عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبى . . . منظمات المجتمع المدنى والدولة التى تقف لها بالمرصاد ،ولا يبدو ممكناً القول بأن

---

(٢٤) راجع الإعلان الذى نوقش فى الدورة ٣٢ للمجلس العام للاتحاد فى يناير ٢٠٠٢ ، انظر كذلك Turkish Daily News بتاريخ ٢٦/١/٢٠٠٢ .

(٢٥) المصدر ، Turkish Value Survey 1997 .

(٢٦) يعتبر كثيرون أن ذلك المؤشر ضرورى لإرساء ثقافة المجتمع المدنى لدى أى مجتمع .

آليات الديمقراطية التركية الذاتية دون الخارج تستطيع وحدها أن تبقى وتدفع منظمات ، بل ومفهوم مجتمع مدنى لأسباب ثقافية وسياسية وتاريخية كثيرة. ولايبدو لتجربة حقيقية لمجتمع مدنى فى تركيا إمكانة التحقق دون الاعتراف لتنظيماته بكاملها ، وعلى الأخص تنظيمات التيار المحافظ (الإسلامى) بالوجود والعمل الحر. ولا يبدو ممكناً ضمان استمرار علاقة ودية وعصرية متسامحة لتنظيمات ومفهوم المجتمع المدنى مع الدولة ، دون وقبل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى .

الإعلام ..... من أجل الدولة ... والكمالية .... والمجتمع .

من الممكن الادعاء بأن مناخ الحرية السياسية والاقتصادية الذى دشنه عهد أوزال فى السياسة التركية فى الثمانينيات ، أفرز ظواهر إيجابية إلى حد ما فى التسعينيات ، من بينها ما اتصل بحرية الاعلام والصحافة .

بعد أن ظل الملايين فى تركيا لسبعين عاماً يشاهدون قناة تليفزيونية حكومية وحيدة ، تقدم لهم ما تريده الدولة ،جرى فى عام ١٩٩٣ السماح بالملكية الخاصة للقنوات الإذاعية والتليفزيونية[٢٧] .اليوم ثمة عدد كبير من محطات الاذاعة يصل الى أكثر من ٤٠ محطة قومية و ١١٠ إقليمية و ١٠٠٠ محلية ، وبعد أن بدأ البث التليفزيونى عام ١٩٦٨ بقناة وحيدة مملوكة للدولة ، أصبح العدد يربو اليوم على ٢٠٠ قناة تتنافس على جذب المواطن لمشاهدتها ،ليس فقط لتوعيته وتثقيفه واطلاعه على ما يجرى فى المجتمع ، بقدر ما هو للكسب المادى عبر الأرباح التى تجنيها من دعاية تقدمها للشركات الإنتاجية والخدمية .

وتتنوع القنوات فى تركيا حسب برامج البث ما بين الترفيهية والأيديولوجية والإخبارية ، وساهمت جميعها فى أن تنقل للمواطن تفاصيل كل شيء حوله فى المجتمع ، فأضافت لوعيه كثير .. ولكنها بجانب ذلك بدلت كثيراً من قيمه

(٢٧) بموجب تعديل دستورى ، أنهى احتكار الدولة فى هذا الصدد .

ومثالياته بل وحتى مفردات اللغة التى يستخدمها فى حياته اليومية ،حتى صار يقال إن فورة الإعلام الخاص فى تركيا أخرجت المجتمع من حدوده "المحافظة" فى كافة المجالات .

من منظور السياسة ، أسهمت مساحة الحرية التى تمتعت بها هذه القنوات فى أن تلعب دوراً رئيسياً فى صياغة تفضيلات المواطنين . وآرائهم ، حتى أصبحت تشكل مع الوقت مركز قوة فى المجتمع ، يمكنه الضغط فى أى اتجاه بما فى ذلك الضغط على الدولة ذاتها . وحيث للحرية دائماً سلبياتها ، فقد انعكس التجاذب بين القوى السياسية فى البلاد على العمل الفنى فى مجال الإعلام ، فأصبح يوجد قنوات لليمين وأخرى لليسار ، قنوات علمانية تقدمية وأخرى تقليدية محافظة . . . . . إلخ .

فى السابق كان الإعلام يمضى بسيطرة الدولة وضمن حدود فلسفتها الكمالية، وظل ما يقدمه يحمل فى معظمه ؛ بطبيعة الحال ؛ مضامين "غربية" لكونه إحدى الوسائل التى استخدمتها النخبة فى التأثير وتوجيه المواطنين ، كان مما اعتاده الناس فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين الاستماع إلى مطربيهم المحليين ينشدون الأغانى الغربية الشهيرة بلغاتها الأصلية ، وتعرض السكان لبرامج وثائقية عديدة عن تاريخ الغرب وحضارته ، وحتى الفن المنقول على الشاشة فإنه كان يعرض أنماط سلوك الشريحة "العلمانية" فى المجتمع بأكثر من تعبيره عن واقع غالبية السكان المحافظ .

كل ذلك دفع لاحقًا القنوات الخاصة - ربما عن قصد - الى التركيز فيما تقدمه على عناصر الهوية الوطنية التركية ومكوناتها الذاتية ، وعلى جوانب ثقافية فى حياة الأتراك ظلت مهملة منذ نشأة الجمهورية ؛ لأنها حسب نخبتها لم تتناغم مع الوجهة الغربية للدولة . على سبيل المثال تمكن الفولكلور التركى بتجلياته المختلفة من احتلال مساحة لا بأس بها فى بث القنوات التليفزيونية الخاصة ، مما شجع

على إطلاق حركة تنقيب تبحث فى الهوية الثقافية الوطنية البعيدة عن التغريب (٢٨).

على أن الأهم هو ما كان من استجابة القنوات الخاصة لتداعيات التطور الاجتماعى والسياسى بتركيا ، التى صاحبت ظهورها فى التسعينيات من خلال تناول موضوعات وقضايا ،لم يكن من الممكن التعرض لها إعلامياً فى عهد سيطرة الدولة . واستطاعت هذه القنوات لفت الأنظار ؛ مثلاً ؛ إلى بؤس حياة السكان فى جنوب شرق البلاد (الكردى) بطريقة كشفت للمواطنين جوانب ظلت خافية عليهم لفترة طويلة ، وكذا إلى قيمة الكنوز الثقافية والإنسانية لسكان شرق وشمال الأناضول المحافظين ، وتراجعت الصور العاكسة لحياة السكان فى وسط وغرب البلاد الأكثر عصرية ، التى ظلت تحتكر مساحة إعلامية كبيرة ، باعتبار المنطقتين مركز السكان واستقرار "الأتراك" فى جمهورية لوزان التى لا تعرف أقليات عرقية أخرى والأهم مركز النشاط الاقتصادى للدولة.

فى السياسة الداخلية مثلاً، ينسب كثيرون الفضل للإعلام وقنواته الخاصة فى تقديم السيدة تانسو تشيلر للجماهير ، من أستاذة لعلم الاقتصاد بالجامعة الى زعيمة حزب سياسى بحجم حزب «الطريق القويم» ، أحد أهم الأحزاب التركية الذى تولت قيادته بعد تولى زعيمه المخضرم سليمان ديميريل منصب رئيس الجمهورية ، إثر وفاة تورجوت أوزال فى ١٩٩٣ . لم يكن لدى كثير من المواطنين فكرة واضحة عن السيدة التى كانت وجهاً معروفاً للنخبة فقط حتى ذلك الوقت ، لاسيما أنه سبق لها العمل مستشارة الشئون الاقتصادية لرئيس الوزراء. انضمت تشيلر إلى حزب «الطريق القويم» بناء على طلب ديميريل شخصياً ، الذى ساعد فى صعودها السريع داخل الحزب فأصبحت وزيرة فى الحكومة التى شكلها فى بداية التسعينيات ، ثم قدمها لتتولى زعامة الحزب بعده فأصبحت رئيسة للوزراء .

(٢٨) انظر Turkish Transformation: New Century New Challenges. The Eothen Press page128

كانت قوة الصورة والدعـاية التى قدمها الإعلام خاصة فى التـليفزيون من العوامل الرئيسيـة التى ساعدتها فى مسـيرة الصعود هذه . . . . ثم فى مسيـرة الهبوط لاحقاً .

من الناحيـة القانونية يشـرف "المجلس الأعلى للإذاعة والتليـفزيون" ، الذى تأسس عام ١٩٩٣ (٢٩) على كافة القنوات الإذاعـية والتليفزيونية العـامة والخاصة ويجوز له فرض جـزاءات عليها ؛ إذا رأى مخـالفتها لقوانين الـبث قد تصل لحد إيقاف البث لـيـوم أو لعدة أيام . ويبدو وضـعاً كهـذا يدفع مؤسســات الإعلام ؛ لاسيمـا الخاصة - إلى استـجداء عطف الدولة اتقاء شرّها لأن إيـقاف بث إحدى القنوات سيؤدى إلى إحجـام شركات الدعاية عن التعامل معهـا ، والتوجه لأخرى تكون "أكثر انضباطاً" وغير مهددة بالحرمان .

ومع هذه القواعد والممارسات ، فالشاهد أن "إمبراطوريات الإعلام" فى تركيا تلعب بناء على هذا الوضع أدواراً لحســاب الدولة وأحياناً ضدها فى عـلاقة خارج حدود الإطار القانونى بينهما . فقبل إصدار المحكمة الدستورية لحكمها عام ١٩٩٨ بإغلاق «حزب الرفـاه» وحظر العمل السياسى على زعيمـه أربكان وبعض رفاقه ، كان الكثير من القنوات التليفزيونية الخـاصة الموالية للدولة يعرض تسجيلات لخطب قديمة ألقاها قادته ورد بها عبارات ضد الدولة ونظامها العلمانى، ما بدا "تكليفاً" من الدولة للاعلام الخاص بتمهيد الرأى العام لقرار المحكمة . ومع ذلك يبقى أهم دور لعبه الإعـلام ؛ ولا يزال ؛ هو ما يقوم به من كشف المستـور بالمجتمع بما فى ذلك نواقص وسيئات الدولة .

فى نوفـمبـر ١٩٩٦ وقع بالقرب من بلدة "صـوصرلوك" فى شـمال غـرب البلاد، حادث سير كان من المفتـرض أن يمضى كأى حادث مثله . . ولكن الإعلام بكشفه ملابساته الحقيقية للمواطنين أوضح أموراً ذات أبعاد خطيرة عن حقيقة فساد

(٢٩) والمعروف اختصاراً باسم RTUK . Radio ve Televizyon Ust Kurumu

الدولة ومؤسساتها بشكل لم يكن فى الحسبان . كان ضحايا الحادث أربعة أشخاص فى سيارة واحدة هم أحد زعماء المافيا التركية ، وصديقته ، ومسئول كبير فى الشرطة ، وأحد زعامات الانفصال الكردى . كما وُجد بالسيارة كذلك حقيبة صغيرة بها عدد كبير من بطاقات الهوية حديثة الإصدار موقعة من وزير الداخلية ، ولكن دون بيانات مدونة بها لأى أشخاص!! . أثار الحادث أسئلة كثيرة أهمها السؤال المتعلق بالسبب الذى جمع هؤلاء فى سيارة واحدة ؟ مسئول فى الشرطة مع زعيم انفصال كردى ؟ وكيف تصدر بطاقات هوية دون بيانات ؟ . قال وزير الداخلية فى محاولة للخروج من المأزق إن بطاقات الهوية تصدر بتوقيعه ، ولكن ذلك لا يعنى أنه يوقعها فعلياً ، بل يوضع ذلك التوقيع باسمه بحكم سلطته واختصاصه .

وعلى الفور ، كانت وسائل الاعلام تنشر أبعاد الحادث وألقت بأسئلة تعين على الدولة التركية الإجابة عنها . . . ولكنها لم تستطع ، فكان الأمر فضيحة سياسية أثارت ولا تزال استفسارات عن علاقة الدولة التركية بالمافيا المتداخلة مع الحرب المسلحة ضد حزب العمال الكردستانى . قاد الإعلام الخاص ومنظمات المجتمع المدنى نقمة المجتمع والأفراد على الدولة بهذه المناسبة . . وتم تسيير مظاهرات حاشدة بشكل استثنائى طيلة شهر لاحق على الواقعة عرضها الإعلام لحظة بلحظة ،ونقل على نطاق واسع دعوة صدرت عن منظمات للمجتمع المدنى، طالبت المواطنين بإطفاء إضاءة بيوتهم كل يوم فى وقت محدد تعبيراً عن الاحتجاج فى حملة باسم "دقيقة ظلام من أجل مستقبل مضىء" . . . . فعل الناس ذلك فيما بدت الدولة التى عجزت عن تقديم تفسير للواقعة الخاسر الأكبر منها .

إبان زلزال أغسطس ١٩٩٩ ،قام الإعلام بدور انعكس لاحقاً على مسيرة "الديمقراطية التركية" ،حين جرى تسليط الأضواء بشكل فاضح على فشل الحكومة فى مواجهة الموقف ، فكان مما أضاف إلى نقمة الملايين عليها وعلى مؤسساتها وأجهزتها . . تابع الأتراك أحداث الزلزال من قنوات التليفزيون

الخاصـة- وليس الحكوميـة - التى كانت تكشف وتبـين لهم الحقـائق المجردة . عرفوا من الإعلام الخـاص أن معظم المبانى انهار للتهاون فى إرسـاء قواعد بنائها والتـدليس عبـر الرشـاوى والعمـولات ، وعرفـوا منه أن البناء جـرى فى بلدة بتصريح من سلطات حكومـية ، تجاهلت تقارير المتخصـصين بأن حزام الزلازل العالمى يمر بها ، ويتطلب أى بناء فيها اشتراطات خاصة ، وعرفوا كذلك أنه لم يكن لدى الحكومة خطة طوارىء برغم تحذيرات مبكـرة عن احتمال وقوع زلزال فى المنطقـة ، وأنه ليس بالصندوق الحكـومى المخصص لدعـم ضحـايا الزلازل سوى بضع دولارات ؛ لأن السـياسيين «اضطروا» لإنفـاق مخصصـاته فى أمور أخرى غير معلومة .

كان من المفهوم أن ممارسات الغش والرشاوى هى أسوأ ما ورثته تركيا من عهد الحرية الاقتصـادية ، التى أطلقها أوزال . . ولكن ما بدا غير مـفهوم وقت الزلزال هو تصـــريحات وزير الـصحة التركى الذى رفض عـروض المســاعدة الخارجـية قائلاً الخارجية : "إن تركـيا العظيمة قادرة على مواجهة الكـارثة ولا تحتاج لمساعدة الآخرين»(٣٠) . كان الضـحايا يمـوتون فيـما كـان رئيس الجمـهورية - سليـمان ديميريل وقتئذ - يعلق على الفاجعة قائلاً إنها "إرادة الله" ! .

وكان الأتراك يسمـعون من الإعلام عن وصول فرق المسـاعـدة الأجنبية ، ومن بينها فريق يونانى ينتشل الأحياء من تحت الأنقاض . وسمعوا قسيساً أرثوذكسياً فى اليونان يعلن اسـتعداده لاستـضافة الأطفال المـشردين بسبب الزلزال فى كنيسـته، وفتحهـا لمائة فصل دراسى لمتابعة هؤلاء تعليمـهـم لحين تحـسن الأوضاع (٣١) ،فيما يسمـعون وزير الصحـة التركى يدعوهم لعـدم تلقى تبرعـات الدم من اليونانين أو الأرمن لأنها «دماء الأعداء»!!

(٣٠) راجع تصريحات الوزير التركى فى صحيفه Hurriyet التركية يوم ١٩٩٩/٨/٢٢ .
(٣١) راجع حديث القسيس اليونانى ببلدة Pyrgos ، التى تبعد عن أثينا حوالى ٣٢٠ كم جنوباً الى شبكة NET التليفزيونية المحلية يوم ١٩٩٩/٨/٢٢ .

كان وجـود اليونانيـين على الأرض التركـية فى هذه الظروف وردود أفعالهم مدعاة للتفكير من قبل الأتراك . . . أليس هؤلاء هم من قالت الدولة التركية عنهم العـدو التاريخى الذى يريد النيـل من الجمـهورية ؟؟ ألم تقل الدولة أنه لاصـديق للتركى فى هذا العالم غير التركى ؟ .

بدت واقعـة صوصرلوك والزلزال من بعـدها تشعران الأتراك بأن الدولة تفـقد شرعيتها ومـصداقيتها بينهم ، فأصبحت عارية ومـثلما قال أحدهم انهارت الدولة الأب Devlet Baba أحد أهم المقـدسات ، التى عاش الأتراك يؤمنون بها لثـمانين عـامـاً ، الدولة أب الجـميع وراعيـة الجـميع التى يوجـد لديهـا حلول لكافـة المشكلات(٣٢).

من حـيث النطاق والاهتمـامـات والتأثيـر ؛ مر الإعـلام التـركى بأكثـر من مرحلة . . فى البـداية بقى مقيـداً بسيطرة الدولة واحـتكارها البث ، فاستـمر يردد تعاليم الكماليـة للمجتمع ، وبعد انفتـاح الثمانينيات انطلق للتحـرر من سيطرتها بصدور قـانون أتاح للقطاع الخـاص تأسيس مـحطات إذاعية وقـنوات تليفزيـونية وصحف خاصة على نطاق واسع ، فلعب دوراً فى إشباع رغبات المجتمع الذى بدا أكثر انقساماً من النواحى السياسية والاقتـصادية والثقافية والنفسية بحكم الانفتاح، ومع ذلك ظل التركيز دائماً على الشأن الداخلى التركى ، ولم يتعداه لما يحدث فى العالم إلا بقدر انعكاس أية تطورات خارجية على الداخل .

اعتباراً من النصف الثانى من التسـعينيات ، استطاع الإعلام التركى الخاص - وإلى حد مـا الحكومى - التجاوب مع مـا فرضتـه تداعيات ظـاهرة العولمة ،التى قـادتها التطورات الهـائلة فى تكنولوجـيـا الاتصالات والمعلومـات ، مما أدى الى الخروج بنـطاق اهتمـاماته من حدود الـشأن الداخلى الى آفـاق خارجـية أوسع ، أتاحت للمواطنين صوراً وأفكاراً أدق عما يحدث فى العالم الخارجى .

---

(٣٢) انظر ص ٥٦ من فصل الكاتب Heath W. Lowry بعنوان Betwixt and Between فى كتاب Turkey's Transformation and American Policy مرجع سبق ذكره

والواقع أن تطوراً كهذا تصادف فى زمنه مع أحداث فى المحيط الإقليمى لتركيا، كانت فيه الدولة والأفراد على حد سواء معنيين بها بشكل أو بآخر . أصبحت قضايا مثل البوسنة والشيشان والعراق والشرق الأوسط تفرض نفسها، وتنعكس فى مساحة بث إعلامية أكبر اعتباراً من منتصف العقد الأخير من القرن العشرين . ودفع ذلك الإعلام الخاص وقنواته مع بدايات القرن الواحد والعشرين الى الخروج لإنشاء مكاتب تمثيل له فى دول البلقان والقوقاز والشرق الأوسط ، فى حين كان الاهتمام يقتصر فى السابق على عواصم الغرب . كان ذلك فى واقع الأمر استجابة لحقيقة تنامى اهتمام المواطن التركى بهذه القضايا وتحوله عن المتابعة الجبرية التى كان يوليها للغرب وشئونه ، وليس لسبب غير أن الدولة أملتها عليه فى زمن احتكار الإعلام . ومع ذلك ورغم تلك التطورات ؛ وبجانبها؛ ظل الإعلام فى مجمله يعنى بقضايا الدولة والداخل التركى ؛ خاصة أنها كثيرة وكبيرة فى الوقت نفسه .

بتطور مناخ الاقتصاد الحر منذ نهاية الثمانينيات ، تحولت الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة إلى الخوض فى ساحة الإعلام لأهداف تجارية بالأساس سرعان ما اكتسبت صبغة سياسية . قام كثير من هذه الشركات بشراء الشبكات التليفزيونية والصحف والمجلات ومحطات الاذاعة ، وحدثت بعد فترة عمليات اندماج فيما بينها ؛ بحيث أصبح يوجد بنهاية التسعينيات احتكارات كبيرة وواضحة فى مجال الاعلام تتداخل مع احتكارات ومصالح أخرى فى المجال الاقتصادى والتجارى كانت الدولة ومؤسساتها تمتلك بعضاً منها . وبجانب احتفاظها بكثير من وسائل السيطرة – منحاً ومنعاً – على الجميع فإن الوضع انتهى إلى وجود حرص دائم من أصحاب هذه الاحتكارات على تأمين أنفسهم ومصالحهم مع الدولة ، عبر نسج شبكة علاقات وتحالفات معقدة معها ومع نخبتها ، بل وتمتعوا بقدرة فذة على تغيير هذه التحالفات بسرعة فى حالة تغير أشخاص النخبة .

من جانبها ؛ سعت الدولة إلى استغلال إمبراطوريات الإعلام الخاص ، ويتجلى ذلك واضحاً بدرجة أكبر فى كل مرة تحدث فيها الانتخابات ؛حيث تتجنب مؤسسات الإعلام والاحتكارات الاقتصادية التابعة لها إيذاء فرص مرشحى حزب يُظن أنه سيجلس فى السلطة قريباً . على سبيل المثال تستحوذ مجموعة دوغان Dogan Group على ٨٠٪ من الصحف التركية (بمعيار التوزيع) ، ولقربها من حزب العدالة والتنمية الحاكم - حالياً - يستطيع المرء أن يلمح بالصحف الصادرة عنها نبرة موالية للحكومة وفلسفتها ، ربما لا تقدر هذه الأخيرة على المجاهرة بها فى كل المناسبات ،بشكل رسمى تجنباً لمشكلات مع دوائر أخرى بالسلطة .

والشاهد أن كل ما سبق جرى بمساعدة الإعلام الخاص ومساحة الحرية ، التى تتمتع بها ، والتى من المؤكد أنها ستمضى فى التأثير نحو إحداث مزيد من التحولات فى المجتمع التركى وفى أكثر من اتجاه .

المعادلات الجديدة :التسعينيات .. اليمين التركى يتقدم..

إذا كان من المفهوم فى النظم الديمقراطية أن تنعكس الميول السياسية للناخبين فى توزيع الأصوات فيما بين الأحزاب فى أية انتخابات ، فإن الحال فى تركيا يشير إلى أن هذه الميول ظلت جامدة لا تتغير - الى حد كبير - على مدى عمر الجمهورية .

ربما يجد ذلك أسبابه فى طبيعة النظام السياسى التركى ، وتمحور كافة مكوناته وفلسفته ومؤسساته حول العلمانية والكمالية ، ما أدى إلى نشأة الأحزاب التركية حول هذا المفهوم ، وإلى تقديم الطروحات انطلاقاً منه ، وإلى توجيه الناخبين لتفضيلاتهم فيما بينها ؛ استناداً إلى موقفها من العلمانية الكمالية أولاً وأخيراً .

ظلت السياسة التركية بعد التعددية فى ١٩٤٥ تعيش عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات أسيرة التنافس بين تيارين رئيسيين ، يعبر أحدهما عن

يمين الوسط من خلال الحزب الديمقراطى بزعامة مندريس ، ومن بعده حزب العدالة بزعامة ديميريل ، فيما يعبر الثانى عن يسار الوسط من خلال حزب الشعب الجمهورى بزعامة عصمت اينونو ، ومن بعده حزب اليسار الديمقراطى بزعامة ايجيفيت(٣٣) ، وبقى المزاج السياسى للناخب التركى يتأرجح بين هذين التيارين مع وجود غير محسوس لأحزاب أقصى اليمين وأقصى اليسار وغيرها .

فى الثمانينيات ، كان من أهم تداعيات الحظر الذى فرضته سلطة الانقلاب العسكرى الثالث على الأحزاب ، هو تغيير الخريطة الحزبية التقليدية فى تركيا بشكل جذرى وصارخ . شهدت جبهة يمين الوسط حالة تفتت ، فخرج عنها حزبان : الطريق القويم بزعامة ديميريل ثم تشيللر ، والوطن الأم بزعامة تورجوت أوزال ثم مسعود يلمظ ، كما شهدت جبهة يسار الوسط حالة تفتت مماثلة فخرج عنها هى الأخرى حزبان : الشعب الجمهورى بزعامة دينيز بايقال ، واليسار الديمقراطى بزعامة بولنت ايجيفيت .

مع نهاية الثمانينيات ، حدث مزيد من التفتت فى المشهد السياسى على جبهة اليمين ، فخرج حزبان من أقصى اليمين بقوة وثبات الى مقدمة الصفوف، هما حزب الحركة القومية بزعامة ألب أصلان توركيش ومن بعده دولت بهشلى، وحزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان . . أما على جبهة اليسار ، فقد تعذر خروج أحزاب من أقصى اليسار حيث لا يوجد تقليدياً أى رصيد جماهيرى لـ "الشيوعية" بين غالبية جماهير السكان المحافظين أولاً ، كما أن انهيار الكتلة السوفييتية فى هذه الفترة انعكس سلباً على قوى اليسار فى العالم وفى تركيا كذلك، إضافة إلى أن ظروف وخصوصيات مسيرة الديمقراطية التركية المرتبطة دائماً بالكمالية استدعت فى ذلك الوقت تفضيلاً من النخبة الحاكمة ، نحو "مزيد من التصالح مع الاسلام وقواه على اليمين" .

---

(٣٣) مع بقاء حزب الشعب الجمهورى فى هذا الجانب ، وإن كان ذلك بدرجة أقل .

وبشكل عام يمكن القول بأن الديمقراطية التركية عادة ما تأتى إلى السلطة بأحزاب يمين الوسط ، التى توجه معظم الناخبين الأتراك بطبيعتهم المحافظة إلى تأييدهم لها بأكثر من أحزاب يسار الوسط .. كان ذلك هو الوضع منذ رفع احتكار السلطة فى ١٩٤٥ وطيلة أربعة عقود تالية . وحتى فى الحالات التى تولت فيها السلطة أحزاب يسارية ؛ سواء وحدها أو فى ائتلاف ؛ فإن ذلك جرى إما لظروف استثنائية كانت أحزاب يمين الوسط تمر بها ، أو بفعل تدخل صريح من الدولة ومؤسساتها .... وهكذا :

* بعد وفاة مؤسس الجمهورية كمال أتاتورك فى نوفمبر ١٩٣٨ بسبعة أعوام، أطلق خليفته عصمت إينونو نظام التعدد الحزبى ، وفى أول انتخابات عام ١٩٤٦ فاز حزب يمينى (الحزب الديمقراطى بزعامة عدنان مندريس) بعدد ٦١ مقعداً بالبرلمان .
* فى انتخابات عام ١٩٥٠ ، فاز حزب مندريس بعدد ٤٠٨ مقاعد بالبرلمان، وخسر حزب الشعب الجمهورى السلطة ، على الرغم من أنه خاضها وفى يده - نظرياً وواقعياً - كل ميراث وإنجازات المرحلة الكمالية التى يكفى أنها أنشأت الجمهورية .
* فى عام ١٩٥٥ ، أعاد الناخبون التصويت للحزب الديمقراطى ، فاستمر مندريس فى السلطة .
* فى عام ١٩٦٥ ، وفى أول انتخابات تجرى فى تركيا بعد الانقلاب العسكرى الأول (١٩٦٠) ، أعطى الناخبون أصواتهم لحزب العدالة ، الذى تأسس معتبراً نفسه امتداداً للحزب الديمقراطى .
* فى ١٩٨٣ ، كذلك فإنه وفى أول انتخابات تجرى بعد الانقلاب العسكرى الثالث (١٩٨٠) ، أعطى الناخبون أصواتهم لحزب الوطن الأم (اليمينى) بزعامة تورجوت أوزال ، الذى حصل على ٤٥,١٪ من الأصوات .

* في ١٩٩١ ، وبعد خفوت عهد تورجوت أوزال والوطن الأم في البلاد ، انتخب الأتراك حزب الطريق القويم الذى تزعمه سليمان ديميريل .

وحتى حين تمكن حزب الشعب الجمهورى من الحصول على النسبة الأكبر من أصوات الناخبين في انتخابات عام ١٩٧٣ ، فإنه لم يستطع تشكيل الحكومة بمفرده وإنما كان عليه الائتلاف مع حزب الخلاص الوطنى (اليمينى) بزعامة نجم الدين أربكان .

في التسعينيات ، شهدت الخريطة تحولاً جديداً تمثل في تزايد المساحة ، التى بدأ تيار أقصى اليمين في تركيا يحتلها بحزبيه الحركة القومية والرفاه :

* في الانتخابات المحلية التى جرت عام ١٩٨٩ ، حصل الحزبان على ١٠,٨٪ من الأصوات (كان للرفاه منها ٩,٨٪ فيما كان للحركة القومية ١٪) .

* في الانتخابات العامة التى جرت في ١٩٩١ ، حصل الحزبان على نسبة ١٦,٩٪ من الأصوات[٣٤] .

* في الانتخابات المحلية في ٢٧ مارس ١٩٩٤ ، حصل الحزبان على نسبة ٢٨,٢٨٪ من الأصوات (كان للرفاه منها ١٨,٩٪ فيما كان للحركة القومية ٨,٠٣٪) .

* في الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٥ ، حصل الحزبان على ٢٩,٥٦٪ من الأصوات (حصل الرفاه على ٢١,٣٨٪ فيما حصل الحركة القومية على ٨,١٨٪) .

* في الانتخابات العامة في أبريل ١٩٩٩[٣٥] حصل الحزبان على ٣٤,٥٧٪ من الأصوات (حصل حزب الفضيلة وريث حزب الرفاه على ١٥٪ فيما حصل الحركة القومية على ١٨,١٪) .

---

(٣٤) أجريت معها الانتخابات المحلية كذلك .
(٣٥) أجريت معها الانتخابات المحلية كذلك .

بعبارة أخرى ، أصاب التغير فى نمط التصويت ربع الناخبين الأتراك عبر عقد التسعينيات وحده فبينما أعطى عشرة أشخاص من كل مائة شخص أصواتهم لأحزاب أقصى اليمين فى عام ١٩٨٩ ، فإن خمسة وثلاثين شخصاً من كل مائة أعطوا أصواتهم لهذه الأحزاب فى عام ١٩٩٩ . لكن المثير أن ذلك التطور تزامن مع انخفاض الأصوات التى ذهبت لحزبى يمين الوسط الرئيسيين (الطريق القويم والوطن الأم) ولحزبى يسار الوسط الرئيسيين (الشعب الجمهورى واليسار الديمقراطى) فى ذاتها ، الفترة وبشكل يدعو للاستغراب إذا عرف أن هذه الأحزاب الأربعة حصلت إجمالاً على :

* نسبة ٨٢,٥٤٪ فى الانتخابات العامة فى ١٩٩١ .
* نسبة ٦٤,١٩٪ فى الانتخابات العامة فى ١٩٩٥ .
* نسبة ٥٦,٤٪ فى الانتخابات العامة فى ١٩٩٩ .

كذلك كان حزبا يمين الوسط ؛ الطريق القويم والوطن الأم ؛ أكبر الخاسرين فى عقد التسعينيات الذى بين بدايته ونهايته :

* انخفض التأييد لحزب الطريق القويم من ٢٧,٠٣٪ فى انتخابات ١٩٩١ الى ١٢,٥٪ فى انتخابات ١٩٩٩ (ثم الى ٩,٥٪ فى انتخابات ٢٠٠٢).
* انخفض التأييد لحزب الوطن الأم من ٢٤,٠١٪ فى انتخابات ١٩٩١ الى ١٣,٣٪ فى انتخابات ١٩٩٩ (ثم الى ٥,٥٪ فى انتخابات ٢٠٠٢) .

جرى ذلك كله فى ١٠ سنوات فقط ، وأحدث انقلاباً فى الخريطة الحزبية والسياسية التركية أو بالأصح عكس الانقلاب الذى حدث فى المجتمع التركى خلال الثمانينيات بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة .

إن النظرة المدققة للأرقام السابقة ستشير الى أن حزبى أقصى اليمين: الحركة القومية والرفاه ، استطاعا جذب أصوات كانت تذهب تقليدياً لحزبى يمين

الوسط، الوطن الأم والطريق القـويم ، ولكن ذلك ليس مـن الأمور التى كـانت لتحدث بصفة آلية وإنما جرى لظروف خاصة وتكاد تكون استثنائيه .

الرفاه.....سيد السياسة في التسعينيات ..والانهيار

فى ١٩ يوليو ١٩٨٣ تأسس حزب الرفاه بتوجيه من نجم الدين أربكان ، الذى كان يقـضى فترة الحظر السيـاسى ، وخاض انتخابات عـام ١٩٨٧ فلم يحصل إلا على نسبة ٧,٢٪ ، ثم خاض انتخـابات ١٩٨٩ فارتفعت النسـبة إلى ٩,٨٪ ، ثم زادت فى انتخابات عـام ١٩٩١ التى خاضها بالتـحالف مع حزب الحركة القـومية فحصلا معاً على ١٦,٧٪ . كان الاتجاه ظاهراً يشير الى صعود تأييد الرفاه لكن ما كان لافتاً للنظـر هو ارتفاع نسبة التأييد فى اسطنبـول على وجه الخصوص ، دون غيـرها من المدن والبلدات والقرى ، الأمر الذى دعـا الحزب وقيادته الى مـحاولة فهـمه حـيث لم يكن عـادياً أن يلقى أربكان تأييـداً فى اسطنبول التى هى المركـز الحضارى الأهم والأقدم والأعـرق فى البلاد سواء فى العهد العثـمانى أو فى عهد الجمهورية ، ومعقل الاتجاهات والحياة "العلمانية" .

والحق أن وفاة أوزال أحدثت تحـولات جذرية فى الخريطة الحزبية التـركية . . كان حزبه الوطن الأم لدى نشأته فى ١٩٨٣ بمثابة مظلة ، كبيرة انضوت تحتها كافة الاتجاهات السـياسية فى البـلاد خاصة مع غـياب الزعامات التـاريخية المخضـرمة للأحزاب التـقليدية . كذلك كـان الرجل ؛ بشخصـيته الفـذة ؛ قادراً على إدارة التناقض والصراع بين مـختلف أجنحة حـزبه بحنكة وبراعة فائقـة ، وكذلك على إدارة الأمور فى الدولة .

مع عودة الزعامات المخضرمة لممارسـة العمل السياسى اعتباراً من عام ١٩٨٧ وتأسيس بـعضهم أحـزاباً جديدة مـثل الطريق القويم بزعـامة ديميـريل ، وتزعم البعض أحـزابًا قائمـة بالفعل مـثل الرفاه الذى تزعمـه نجم الدين أربكان(٣٦)، بدا

(٣٦) تأسس الرفاه فى ١٩٨٣ بزعامة رفاق لأربكان .

انفراد أوزال بالساحة يتزعزع الى حد ما ،و لكن أسطورته مع ذلك ظلت تحفظ له مكانتـه فى مـوقع رئيس الجـمـهوريـة فى حيـن تُرك الحزب والحكـومة لقـيـادة متواضعة[٣٧] سرعان ما تهاوت بضربات سليمان ديميريل العائد من الحظر .

على أن وفاة أوزال فى ١٩٩٣ وانتـهاء قيادة حـزبه إلى يد مسعـود يلمظ كان نقطة تحول فى حياة الحزب ومسيرة يمين الوسط ، بل ومسيرة الديمقراطية التركية. قدم بعض كـبار الأعضاء استـقالاتهم ، فأضعـفوا شوكة الحـزب وخرج منهم من ذهب الى أحزاب أخرى :

خرج من عباءة الـوطن الأم بعض المنتمين لجناح يمين الوسط فيـه ، فانضموا لحزب يمين الوسط الآخر . . الطريق القويم بزعامة تشيللر .

وخرج من عباءته بعض المنتمين للجناح اليمـينى القومى فيه ، فانضموا لحزب الحركة القومية بزعامة دولت بهشلى .

وخرج من عـباءته المنتمـون للجناح اليمينى المحـافظ (الاسلامى) ،فانضـموا لحزب الرفاه بزعامة أربكان .

فقـد حزب الوطن الأم فى فتـرة بسيطة قدراً غـير بسيط مـن قوته وتكامله ، وأضافت تلك الانشقاقات إلى رصيد الأحـزاب الأخرى المنافسة ، وأصبحت قوى اليمين ؛ الكتلة الأكبر للناخبين ؛ منقـسمة بين عدد من الأحزاب على أساس غير أيديولوجى فى جوهره. واذا ما أضيف لذلك التطور حـالة التشرذم والضعف التى كان اليسار التركى قـد بدأ بالدخول فيها[٣٨] فإن الصورة بمختلف عناصرها كانت تنذر بمرحلة جديدة للديمـقراطية التـركية ، خاضت فـيه بالفعل لعقـد تال بأكمله تحت عنوان "الرفاه" .

---

(٣٧) يلدريم أكبولوط .

(٣٨) لاعتبارات خاصة بأحزابه وأخرى ذات صلة بانهيار الاتحاد السوفييتى فى ١٩٩١ .

كان التطور السياسى والاجتماعى فى تركيا منذ الستينيات يسهمان من خلال انتشار التعليم فى ظهور طبقة متوسطة جديدة لها أصول ريفية محافظة ، وتختلف قيمها وتطلعاتها عن الطبقة المتوسطة القديمة . وبناء عليه قام الرفاه بحشد وتركيز جهده فى اسطنبول ، اعتباراً من نهاية الثمانينيات ، واستهدف جذب تأييد هذه الطبقة الجديدة المتعلمة والتى كان جناح منها قد تلقى تعليمه بمدارس "امام - خطيب" الدينية ، ولديه تطلعات اقتصادية واجتماعية وسياسية يرى فى الرفاه وسيلة لتحقيقها .

من جهة أخرى كان للآثار السلبية التى صاحبت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عهد أوزال انعكاسات ايجابية على حزب أربكان وساعدته على استقطاب كثير من "ضحايا الانفتاح" ، لا سيما ممن نزحوا من الريف إلى المدينة اما للبحث عن فرص عمل فى عهد الانفتاح أو هرباً من حرب الدولة ضد حزب العمال الكردستانى فى ذلك الوقت(٣٩) لأسباب كثيرة لم تقدر هذه الفئات على تحمل أعباء الحياة داخل المدينة ، فى إسطنبول أو غيرها من المدن الكبرى ، من مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية والنفسية كذلك وآثروا ؛ أو اضطروا ؛ للاستقرار على أطرافها الخارجية .

وحيث شهدت تجربة الانفتاح تراجعًا فى سيطرة الدولة على الاقتصاد وعلى المجتمع عموماً ، وحيث غابت قدرتها فى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية عبر الضمان الاجتماعى وسياسات الصحة والاسكان والخدمات الأخرى ، فقد انتهى الأمر بخلق فجوة متسعة بين الأغنياء والفقراء ، بدت أكثر وضوحاً فى المدن الرئيسية التى شهدت سلوكيات ، كانت فى مظاهرها غريبة وجديدة على المجتمع التركى المحافظ (٤٠).

على الجهة المقابلة ، أدت الحرية الاقتصادية الى ظهور فئات جديدة من أصحاب الأعمال نما بعضهم فى المراكز الريفية والحضرية المنتشرة فى الأناضول

(٣٩) نشبت هذه الحرب الداخلية فى ١٩٨٤ بإعلان الحزب الكفاح المسلح ضد الدولة التركية .

(٤٠) المرجع Islamist Mobilization in Turkey: A Study in Vernacular Politics, page 125

بقيمه المحافظة ، فيما توجه البعض الى المدن الرئيسية الكبيرة بحثاً عن فرص أكبر في التوسع والنمو ، وإذ لم تستطع الدولة في معظم الحالات استيعاب هذه "الاضافات الحضرية" للمجتمع ،فإن فشلها تجاوز أبعاده الاقتصادية المباشرة إلى أبعاد اجتماعية وسياسية ؛ خاصة و أن هذه الإضافات الجديدة كانت من طبقات متعلمة تعيش على أطراف المدن وليس في قلبها .

حسب الإحصاءات كان نصف سكان المدن التركية في الثمانينيات يعيشون في تجمعات سكنية "عشوائية" ، جرى تشييدها بعيداً عن حدود تخطيط المدينة وعن أعين السلطة . في إسطنبول وحدها كان ٧٠٪ من سكان المدينة يعيشون في تجمعات كهذه على أطرافه[(٤١)] ، ولم يكن ذلك تحدياً لشيء بقدر ما كان تحدياً للدولة الكمالية ذاتها ومشروعها "التحديثي" الذي ينشد العدالة الاجتماعية . أصبحت إسطنبول تنقسم بين عالمين : أحدهما ظاهر للجميع والآخر خفي يُعرف بإسطنبول "الأخرى" ، ونشأت في هذه التجمعات ثقافة جديدة أو بالأحرى أشباه ثقافة امتزجت فيها المبادىء الكمالية بالقيم المحافظة مع الفقر الاقتصادي والاجتماعي ، إلى جانب القهر النفسي والسياسي .

رأت القطاعات التي وجدت نفسها خارج المعادلة التي دشنها أوزال بفضل "التحرير" ؛ ومعظمهم من الطبقة المتوسطة المتعلمة الجديدة ومن صغار رجال الأعمال ذوي الأصول المحافظة ؛ جاذبية في حزب الرفاه وطروحاته ؛ التي أكدت العدل ومكافحة الفقر والضمان الاجتماعي وغيرها من المبادىء والحلول ، التي تقدم لطرحها وشرحها كوادر مثقفة واعية احتفظت في سلوكياتها الشخصية بمسافة أبعدتها عن مظاهر سلوك أخرى للأغنياء كان المجتمع يستنكرها . بعد فترة بدا واضحاً أن الرفاه كان أسرع الأحزاب التركية نحو مخاطبة هذه الفئات الخاسرة في عملية التحرير الاقتصادي ، وظهر الحزب وكوادره على صلة بروابط وثيقة من

(٤١) I slamist Mabilization in Turkey : Astudy in Vernacalar Politics صفحة ٥ .

القاعدة بهـذه المجموعات الجديدة ، التى وجدته قـريباً اليها ومعبراً عن انـتماءاتها المحافظة بجانب ما أظهره من مشاعر ومبادرات فعالة للتضامن مع مشكلاتها .

فى حقيقـة الأمر ، دعم الحزب فى ذلك مساعدات ماليـة تلقاها من شركات ومؤسـسـات اقتصـادية خاصة تنتـمى لما سمى برأس المال الأخضـر التى استطاعت تكوين نفسـها وترسيخ أقدامـها فى النشاط الاقـتصادى خلال ثمـانينيات أوزال ، وجـرى بفضل الشـبكة التى أقـامتـهـا توظيف الآلاف من أبناء الطبـقة المتـوسطة الجديدة. كان المناخ فى مـضمونه يقدم إطاراً جيداً لنمو القطـاع التجارى البازغ فى الأناضول والذى جرى تدعيمه دائماً وبإصرار عبر إسهامات مالية ونقدية هائلة من الأتراك العـاملين بالخارج فى أوروبا وفى الدول العـربية ؛ بهـدف تمويل شـركات اقتـصادية عمـلاقة تأسست على منطـق الانتماء الواحـد لذات التيار السـياسى ، فأصـبح له مرافقه وشـركاته فى شتى المجـالات الصناعية والخـدمية والتزم أتبـاعه بالتعامل معها دون غيرها بيعاً وشراءً (٤٢).

كان من أبرز مظاهر حـركة هذه الفئـات الجديدة تأسيس جـمعيـة فى ٥ مايو ١٩٩٠ باسم رابطة الصناعيين ورجال الأعـمال المستقلين (MUSIAD) التى ضمت صغـار ومتـوسطى رجـال الأعمـال المنتمـين الى القوة الجـديدة البازغـة من قلب الأناضول المحافظ(٤٣) ، واعتبرت الخطوة لمواجهة رابطة الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك (TUSIAD) التى سبق أن تـأسست فى ١٩٧١ لتضم كـبار الصناعـيين فى أسطنبـول على وجه الخـصوص المنتـمين والمـدافعـين عن توجه تركـيا العلمـانى والغربى. بالنسـبة للرفاه ، كـان دعم الرابطة الأناضوليـة حيوياً فى مـساندته وفى مـسيرة صـعوده التاليـة فى التسـعينيـات حتى اقتنـاص السلطة فى انتخـابات عام ١٩٩٥ ، التى حصل فيها على نسبـة ٢١,٣٪ من الأصوات ، متفوقاً للمرة الأولى على بقية الأحزاب التى خاضتها .

(٤٢) تمثل شركة KOMBASSAN القابضة أفضل مثال لذلك ومجموعة البركة ومحال YIMPAS.
(٤٣) الذين أسموا أنفسهم فى الثمانينيات نمور الأناضول .

استخدم أربكان اقترابات اجتماعية مبتكرة وحلولاً قدمتها مجموعات ومؤسسات وجهات خيرية تنتمى للحزب ، وتم تقديم حزمة مساعدات عينية من أجل تيسير الحياة على المهمشين اجتماعياً واقتصادياً ، كان من بينها المسكن الرخيص لطالب الجامعة وفرص العمل المقبولة للخريجين منهم ، الذين كانوا لاينتظرون بعد التخرج سوى الانضمام لجيش البطالة المتزايد كل عام ؛ حيث لم تستطع الدولة استيعابهم فى وظائف بسبب الأزمات الاقتصادية المتعاقبة . جرى كذلك تقديم "قروض حسنة" لأصحاب المحال التجارية وصغار التجار ورجال الأعمال ، ونشطت كوادر نسائية تنتسب للرفاه لمساعدة الأمهات والأرامل والنساء بوجه عام على مواجهة مشكلات التكيف الاجتماعى وأعباء الحياة الاقتصادية .

والحال أن الرفاه استوعب الى جانب هذه الفئات ؛ بسبب اقتراباته العملية نحوها ؛ قطاعات من الناخبين دأبت من قبل على تأيد أحزاب أخرى لأسباب أيديولوجية . واذا كان من المفهوم لاعتبارات كثيرة تلقيه تأييد ناخبين من يمين الوسط واليمين القومى ، فإن ما بدا مستغرباً تلقيه تعاطف ناخبين من اليسار !.

بالنسبة لليمين ؛ فبعد التصدع الذى شهده حزب الوطن الأم فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بفعل ظهور حزب الطريق القويم ، فإن المسار الذى اتخذه هذا الأخير بعد تولى زعيمه ديميريل منصب رئيس الجمهورية وخلافة تانسو تشيلر له أسهم فى تعزيز مركز الرفاه . خرجت السيدة تشيلر لقيادة الحزب ومنافسة الوطن الأم وكانت ؛ فى البداية وبكافة المعايير ؛ تمثل ظاهرة جديدة على المجتمع التركى ، الذى لم يعهد أن يرى امرأة تقف لتخطب بحماس أمام حشود الجماهير . كان لوسائل الاعلام وشبكات التليفزيون الخاصة التى سمح أوزال بتأسيسها دور فى تقديمها للمجتمع ، فى هيئة زعيمة حزب بحجم الطريق القويم، ترث قيادته من أحد أكبر السياسيين المخضرمين فى تركيا . وظهرت تشيلر على الساحة كأول امرأة فى تركيا تخوض عالم السياسة .. من قمته . ووجد

الأتراك فى الأمر تجـربة جديدة تومىء فـى أحد مدلولاتهـا لانتمـاء تركيـا للغرب المتقدم والعصرى ، الذى يمكن أن تصل فيه المرأة الى أرفع المناصب(٤٤) ، وبدا أن الجمـيع يتحـمس للتجـربة لدرجة أن الرجـال فى القرى تحدثوا عـن أن زوجاتهم أجبروهم على التصويت للسيدة تشيلر فى الانتخابات !!!.

على أن التجربة العملية أوضحت قبل أن يمضى وقت طويل خسارة من راهن على تشيلر ؛ حـيث لم يخلو عهدها القـصير والمتـقطع فى بداية التسعـينيات من فضائح الفساد المالى والإدارى لدرجة يمكن مـعها القول أنه سيمضى وقت طويل، قبل أن يقـرر الناخب التركى إعطاء صـوته فى انتخابات عـامة مرة أخـرى لحزب تتزعـمه امرأة لكى تكون رئيـسة وزراء . . . . . وهكذا تعرض حـزبا يمين الوسط لضربة طالت التيار نفسه بأكثر مما طالتهما كحزبين .

بالنسبة لليســار ؛ فان أحزابه تلقت ضربات متتالية كـان أولاها مراجعة الدولة لفلسفتها العلمانية بعد وقـوع الانقلاب العسكرى الثالث فى ١٩٨٠ والتحول نحو "تعزيز القيم الروحيـة فى المجتمع" وما تبعه من خروج الفعـاليات الدينية للعمل العام والسـياسى والاقتصـادى والاعلامى فى عهـد أوزال . ثم كان ثانيها انهـيار الاتحاد السوفيـيتى فى ١٩٩١ وما تبعه من تصدع اليســار على المستوى العالمى وفى تركيا .

داخل الدولة الكماليـة كان اليســار هو الحصن التقـليدى للطبقـة المتوسطة فى الدفاع ضد غـياب العدالة الاجتماعـية وحظيت أحزابه بتأييد هذه الطبـقة وكذلك الطبقـة العاملة التى ظهرت بسـبب التصنيع ، لكنه اتسم بخـصوصيـات ذاتية فى التجربة التـركية . ولم يكن الانتماء لليـسار فى تركيا يعنى سوى تأييد الجـمهورية والعلمـانية ،ولا يقـتضى الأمـر من أحزابه كـالحال فى الغـرب تقديم طـروحات للناخـبين تبنى عـلى الفكر الاشتـراكى أو الشـيوعى ؛ لأن المجـتمع التـركى ذى

(٤٤) سرى هذا الميل لدى الطبقتين المتوسطة والعليا ،واستطاعا ترويجه بوسائل شتى لدى الجماهير فى الريف .

الأغلبيـة "المحافظة" لن يقبلهـا ، ومن ثم فإن اليسـاريين فى تركيـا هم المطالبون بالحفاظ على علمانية البلاد ليس أكثر ولا أقل .

بالنسبة للرفـاه ، كان لافتاً للنظر قدرته على كسب تأييـد أصحاب الاتجاهات اليسـارية "العلمانيـة" من بين أوساط الطبقـة العاملة ، الذين رأوا فـيه الأمل فى انتشالهم من حالة التهميش التى وصلوا اليها بسبب الانفتاح كذلك . وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب اليسارية الأخرى استخدمت شعارات "شعبوية" فى محاولة لجذبهم فقد ثبت ، فى بدايات التسعينيـات عند اشتراكها فى ائتلاف السلطة ، أنها لم تتقدم بحلـول ناجحة لمشكلاتهم ، ولا اهتمت بانتـهاج سياسات تعـيد التوازن والعدالة للمـجتمع ، كـما لم تتقـدم لإحداث أى تغييـر ولو بسيط فى كثـير من المفاهيم القهرية السائدة فى الدولة العلمانية أو على صعيد حقوق الإنسان وحريات الأفراد ، مع أنه من المفتـرض أن اليسار هو أكثـر القوى السياسيـة دفاعاً عن هذه المبادىء .

بالمقابل ، تقدم الرفاه فى التسعينيـات يحمل رايات العدل الاجتماعى والمساواة التى يفترض أن تحملها أحـزاب اليسار التركية(٤٥) ، فاستطاع لظروف استثنائية أن ينتزع منها تأييد بعض جماهيرها وناخبيها .

فى المحصلة الأخيرة بدا الرفاه قوة جديدة فتية ، تتحرك إلى الأمام فى ثبات.

بنظرة استـرجاعية لتطور مـسيرة اربكان يمكن القـول أن حزبه الأول(٤٦) كان إطاراً يجمع زمـرة بسيطة من أصـحاب الاتجاهات المحـافظة والتقليديـة الدينية فى

---

(٤٥) هناك من يرى فى تركيا أن الدولة هى التى سمحت بتنامى الإسلام السياسى هكذا بعد انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ ، الذى قام بالتضييق على الأحزاب والتنظيمات اليسارية بدعوى "حماية القيم الأخلاقية للمجتمع التركى" . ويضيف هؤلاء أن الدولة دفعت ثمن سياستها هذه لاحقاً ، عندما تبين لها أن هذا الإسلام السياسى سيعيد البلاد إلى الوراء بالانقلاب على الرفاه فى ١٩٩٧ . إن صح ذلك التقدير ، فهذه هى لعبة السياسة فى تركيا وتبديل الأدوار ، الذى يحدث بين اليمين واليسار .

(٤٦) حزب النظام الوطنى .

المجتمع التركى التى أثرت عليها عملية التصنيع فى الخمسينيات والستينيات ، فى حين كان حزبه الثانى[47] يستند إلى مجموعات أكبر من سكان الريف والمراكز الحضرية شبه المتطورة وبعض المدن فى الأناضول بهوية أكثر وضوحاً بحكم مساحة التأييد الأكبر ، التى نالها فى انتخابات السبعينيات واشتراكه فى السلطة . أما حزبه الثالث ؛ الرفاه ؛ فقد مثل ظاهرة متفردة إلى حد كبير ، ليس فقط من منظور قاعدة المؤيدين والأتباع ، الذين أصبحوا يتشكلون من أعضاء الطبقة المتوسطة فى مدن رئيسية بما فيها اسطنبول الى جانب القاعدة التقليدية فى المراكز الريفية والحضرية ، وانما أيضاً من منظور طروحاته التى أصبحت أكثر تكاملاً وجرأة ، وفى شكل مشروع أريد تنفيذه على مستوى الدولة التركية ككل ، وبعد أن كان اربكان يتحسس طريقه خلسة فى السيتينات ، أصبح يقود «تيار الواقع الاجتماعى / السياسى» فى تركيا فى التسعينيات .

فى ١٩٩٣ وضع أربكان فلسفة حزبه الجديدة فى إطار نظرى ، أسماه "النظام العادل" استخلص فيه ؛ كما يقول ؛مزايا النظامين الاشتراكى والرأسمالى دون سلبياتهما ، وعبر عن ذلك فى عبارات بسيطة لاقت رواجاً جماهيرياً بأنه "نظام ضد الربا وليس ضد الربح . . . ضد الاحتكار وليس ضد المنافسة الحرة . . ضد التخطيط المركزى وليس ضد العدالة الاجتماعية" .

فى حين رأى حزب النظام الوطنى أنه ينبغى حماية الطبقات الفقيرة من التداعيات السلبية لعملية التصنيع ، وفى حين اعتبر حزب الخلاص الوطنى الذى اشترك فى الحكم أن عملية التصنيع تمثل ضرورة من أجل الاستقلال الذاتى ، طرح الرفاه فكرة "النظام العادل" الشاملة .

ظهرت قوة الرفاه لأول مرة فى الانتخابات المحلية فى عام ١٩٩٤ حين تمكن من اقتناص ٦ من بين ١٥ بلدية رئيسية فى تركيا ، من بينها : أنقرة العاصمة

---

(٤٧) حزب الخلاص الوطنى .

وإسطنبول أكبر المراكز الحضرية ، إلى جانب بلديات مدن أخرى عبر الأناضول، حرص الرفاه على إدارة "بلدياته" بطريقة تسهم فى زيادة قاعدة مؤيديه فى تركيا على المدى البعيد . وبسيطرته على بلديتى أنقرة وإسطنبول أدرك أنه يعمل ويتعامل مع طبقة معينة فى المجتمع التركى ،لا تشاركه الفكر أو الانتماء السياسى ، بل ولديها تحفظات وهواجس كثيرة تجاهه . ومع ذلك كانت تجربة الرفاه فى البلديات خصوصاً فى اسطنبول ناجحة بكل المقاييس ، بفضل إدارة عمدتها "رجب طيب أردوغان" . فمع وجود تحفظات من دوائر ومؤسسات علمانية تسيطر وتتسيد فى المدينة الأكبر فى تركيا ، لم يستطع السكان فيها على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم إلا أن يقروا بأن المحافظ الشاب ذى الأربعين عاماً حقق نجاحاً لم يحققه سابقوه(٤٨) .

كان الجميع ، بمن فى ذلك معارضو الرفاه ، ينظرون بإعجاب لأداء المحافظ وتصميمه على الحفاظ على "رئات المدينة" المتمثلة فى مساحاتها الخضراء . أبدى اهتماماً بزرع مئات الأشجار ، ووقف أمام شركة كانت تسعى لإزالة جزء من غابة لبناء مبنى سكنى لجامعة داخل أسوارها ، و أقام دعوى أمام القضاء ضد الجامعة وخسرها . . و لكنه ربح الجماهير .

كان النشاط الفعال لبلدية الرفاه فى إسطنبول يجرى تحت شعار سياسى يقول " خدمة الشعب . . خدمة الحق" . . أصبح المواطن العادى قادراً على أن يلمس واقعاً جديداً ، يقول إن البلديات أصبحت أكثر نزاهة وخالية من الفساد فى عهد الرفاه ، بعد أن كانت مرتعاً للرشاوى والانحرافات .

بدا واضحاً أن الحملة الاعلامية التى أدارها الرفاه بنجاح قبيل الانتخابات وضعت من قبل متخصصين فى الترويج السياسى . . جرى استخدام قنوات تليفزيونية خاصة ومجلات وصحف ووسائل إعلام ، من أجل تغيير الصورة التى

---

(٤٨) كان رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء الحالى هو الفائز بمنصب محافظ إسطنبول ، فيما فاز مليح جوكشك بمنصب محافظ أنقرة وإلى اليوم .

رسمت فى أذهان الملايين عن الإسلام ، والتى دفعت بعض السيدات بعد انتصار الرفاه فى انتخابات ١٩٩٥ إلى تصدر الحملة المعارضة له ؛ خوفاً من أن يفرض عليهن ارتداء الحجاب !! . ظهر مؤيدو ومروجو وناخبو الرفاه فى عملية الدعاية أشخاصاً من الذين يقابلهم أى مواطن فى حياته اليومية ، من كافة الأعمار ومن مختلف المهن ، أناساً عاديين وليسوا بلحىً طويلة أو وجوه مقبضة ينتمون فى مظهرهم لعهد الجاهلية ، كما تصور البعض ، بل ظهرت ملصقات دعائية تبرز شخصاً فى زى رجل أعمال أنيق يحمل حقيبة أعماله ، ويشير الى موقع بلدية إسطنبول التى كان يديرها الرفاه على الإنترنت . . كان ذلك جديداً ولافتاً للجماهير (٤٩).

تجنبت دعاية الرفاه استخدام عبارات دينية أو حزبية قائمة على فكرة التضامن الإسلامى ، وإنما طرح لمعالجة مشكلات ذات طابع اجتماعى واقتصادى حلول اجتماعية واقتصادية مبتكرة قائمة على التفكير العلمى ، بدت منطقية ومقبولة من الجماهير ، الذين كانت تجربة جميع الأحزاب الأخرى واضحة أمامهم تشير بالفشل الذريع ، فيما كان الرفاه يمثل وعداً جديداً ، وبأن هناك ما يدعو لتصديقه بمجرد النظر لإدارته للبلديات ، التى حكمها فى السنة السابقة وخاصة بلدية إسطنبول

حصل الرفاه على نسبة ٢١,٣٪ من الأصوات متقدماً على كافة الأحزاب ، وأصبح له ١٥٨ نائباً بالبرلمان ، وكانت نتائج الانتخابات المحلية والعامة فى سنتين متتاليتين ربما بأكبر مما يحتمل النظام السياسى التركى ، فأحدث الانتصار ردة فعل ضخمة فى الوسط السياسى التركى وفى المجتمع ، ومن وقتها تتكتل القوى والمنظمات ذات الولاء المطلق للعلمانية لمحاصرة استشراء نفوذ الإسلاميين فى البلاد .

(٤٩) المرجع Islamist Mobilization in Turkey.

قيل إن البعض حزم حقائبه وقتها استعداداً لمغادرة البلاد قبل أن تتحول الى النموذج الإيرانى !! وقيل إن مواجهات وقعت بعد الانتخابات تطاول فيها البعض فى إسطنبول على سيدات لا ترتدين الحجاب . منع عمدة المدينة تقديم المشروبات الكحولية فى المرافق العامة التى تملكها وتديرها البلدية ، وجرت محاولات لتفرقة الرجال عن النساء فى وسائل النقل العام .

كانت ممارسات كهذه تجرى بدافع نشوة انتصار "الإسلاميين" فى الدولة العلمانية بالوسائل الديمقراطية ، ولكنها بدت من جهة أخرى تحدياً سافراً للمبادىء الكمالية . فى واقع الأمر لم تحظ هذه الممارسات بتأييد الرأى العام ، بل وعارضها بعض أعضاء الرفاه البارزين مما كان مؤشراً على وجود تباينات داخل الحزب تكفل الزمن بالكشف عنها لاحقاً بدرجة صارخة بل ومؤلمة(٥٠) . فى أنقرة تم تسيير أول مظاهرة للنساء فى عهد الجمهورية اللاتى خرجن يرفعن لافتات كتب عليها "لا للشريعة" . . . دون أن يكون هناك من دعا لفرضها !

من وجهة نظر العلمانيين ، ثمة ثلاثة أسباب رئيسية لنتائج التصويت التى أحضرت حزب الرفاه للسلطة فى البلاد ، هى : رفض الناخبين لفساد الحكومات التى تولت قبل الرفاه ، وجاذبية الشعارات الدينية التى استخدمها الحزب وتأثيرها على البسطاء ، و شراء الرفاه لأصوات الناخبين من خلال معونات قدمتها مؤسسات "رأس المال الأخضر" لبعض الفئات .

ربما فى ذلك قدر من الصحة ، مع أهمية الإشارة الى أن مسألة شراء الأصوات هذه تمثل بالفعل إحدى الممارسات المعروفة فى السياسة التركية قبيل كل انتخابات ، وثمة من يتحدثون عن أن تورجوت أوزال سمح بإصدار شيكات بمبالغ نقدية تدفع لاحقاً للمؤيدين فى حالة فوز حزبه فى الانتخابات . أما فيما يتعلق

(٥٠) من خلال انقسام حزب الفضيلة وريث حزب الرفاه إلى مجموعتين ، وانشقاق إحداها فى ٢٠٠١ لتكوين حزب العدالة والتنمية ، راجع القسم الخاص فى هذا الكتاب عن الحزبين .

بجاذبية الشعارات الدينية التى طرحها الرفاه ، فقد أوضحت دراسات لاحقة أن ٤١٪ من الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الرفاه اعتبروا أنفسهم من "العلمانيين" .

فى حقيقة الأمر ، ومن وجهة نظر عامة ، كان أداء الرفاه العملى فى البلديات الى جانب الدعاية التى قام بها الحزب من أهم العوامل ، التى جذبت ثقة الناخب التركى إليه فى الانتخابات العامة فى ١٩٩٥ ، وأثرت على تفضيلاته ساعة الحسم. فالشاهد أن صعود الرفاه فى الحياة السياسية التركية مثّل ظاهرة بكل المعايير فهناك تفسيرات واقعية لها ذات أبعاد مختلفة ، من أهمها : أسلوب التنظيم الجيد للحزب والتماسك فيما بين فروعه ومركزه ، إلى جانب التفاهم الذى ساد بين مختلف مستوياته وكوادره ، والدعم المالى القوى الذى حظى به هو وتنظيماته وأنشطته من جانب مؤسسات مالية ضخمة ، إضافة إلى عملية دعاية سياسية معقدة لم تستخدم فقط وسائل الإعلام ، وإنما أسلوب الدعاية المباشرة التى يقوم بها أفراد فى مناطق سكنهم ونشاطهم الاقتصادى والاجتماعى .

بخلاف ذلك ، كانت هناك أسباب من خارج الرفاه ساعدته على هذا الصعود التاريخى ، من أهمها : تنامى الإحياء الإسلامى فى تركيا اعتباراً من منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات ، والذى وجد رصيده فى فلسفة كانت وراء سياسات أوزال فى عقد الثمانينيات . كان أداء أوزال لصلاة الجمعة فى المسجد وعلناً أمام عدسات الكاميرات يمثل رسالة واضحة للمواطن التركى بأن الدولة لن تعاقب - من الآن - على خروج مظاهر الدين الى الحياة العامة ، وانعكس ذلك التطور فى أجلى صوره بين أوساط الشباب وفى الجامعات التركية .

أضف الى ذلك فهم الدولة التركية وممارستها ذاتها لنظامها العلمانى ، منذ نشأة الجمهورية فى ١٩٢٣ ، وخصوصاً إزاء مسألة الدين ومعارضة قطاعات كبيرة من المجتمع لتلك الممارسات .

كذلك كان هناك الفساد الذى عرفته الأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى فى تركيا وتنامى شعور الرأى العام ضدها ؛ لأنه أصبح واقعاً يومياً فى الحياة التركية

قيل إن البعض حزم حقائبه وقتها استعداداً لمغادرة البلاد قبل أن تتحول الى النموذج الإيرانى !! وقيل إن مواجهات وقعت بعد الانتخابات تطاول فيها البعض فى إسطنبول على سيدات لا ترتدين الحجاب . منع عمدة المدينة تقديم المشروبات الكحولية فى المرافق العامة التى تملكها وتديرها البلدية ، وجرت محاولات لتفرقة الرجال عن النساء فى وسائل النقل العام .

كانت ممارسات كهذه تجرى بدافع نشوة انتصار "الإسلاميين" فى الدولة العلمانية بالوسائل الديمقراطية ، ولكنها بدت من جهة أخرى تحدياً سافراً للمبادىء الكمالية . فى واقع الأمر لم تحظ هذه الممارسات بتأييد الرأى العام ، بل وعارضها بعض أعضاء الرفاه البارزين مما كان مؤشراً على وجود تباينات داخل الحزب تكفل الزمن بالكشف عنها لاحقاً بدرجة صارخة بل ومؤلمة(٥٠) . فى أنقرة تم تسيير أول مظاهرة للنساء فى عهد الجمهورية اللاتى خرجن يرفعن لافتات كتب عليها "لا للشريعة" . . . دون أن يكون هناك من دعا لفرضها !

من وجهة نظر العلمانيين ، ثمة ثلاثة أسباب رئيسية لنتائج التصويت التى أحضرت حزب الرفاه للسلطة فى البلاد ، هى : رفض الناخبين لفساد الحكومات التى تولت قبل الرفاه ، وجاذبية الشعارات الدينية التى استخدمها الحزب وتأثيرها على البسطاء ، و شراء الرفاه لأصوات الناخبين من خلال معونات قدمتها مؤسسات "رأس المال الأخضر" لبعض الفئات .

ربما فى ذلك قدر من الصحة ، مع أهمية الإشارة الى أن مسألة شراء الأصوات هذه تمثل بالفعل إحدى الممارسات المعروفة فى السياسة التركية قبيل كل انتخابات ، وثمة من يتحدثون عن أن تورجوت أوزال سمح بإصدار شيكات بمبالغ نقدية تدفع لاحقاً للمؤيدين فى حالة فوز حزبه فى الانتخابات . أما فيما يتعلق

(٥٠) من خلال انقسام حزب الفضيلة وريث حزب الرفاه إلى مجموعتين ، وانشقاق إحداها فى ٢٠٠١ لتكوين حزب العدالة والتنمية ، راجع القسم الخاص فى هذا الكتاب عن الحزبين .

بجاذبية الشعارات الدينية التى طرحها الرفاه ، فقد أوضحت دراسات لاحقة أن ٤١٪ من الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الرفاه اعتبروا أنفسهم من "العلمانيين" .

فى حقيقة الأمر ، ومن وجهة نظر عامة ، كان أداء الرفاه العملى فى البلديات الى جانب الدعاية التى قام بها الحزب من أهم العوامل ، التى جذبت ثقة الناخب التركى إليه فى الانتخابات العامة فى ١٩٩٥ ، وأثرت على تفضيلاته ساعة الحسم. فالشاهد أن صعود الرفاه فى الحياة السياسية التركية مثّل ظاهرة بكل المعايير فهناك تفسيرات واقعية لها ذات أبعاد مختلفة ، من أهمها : أسلوب التنظيم الجيد للحزب والتماسك فيما بين فروعه ومركزه ، إلى جانب التفاهم الذى ساد بين مختلف مستوياته وكوادره ، والدعم المالى القوى الذى حظى به هو وتنظيماته وأنشطته من جانب مؤسسات مالية ضخمة ، إضافة إلى عملية دعاية سياسية معقدة لم تستخدم فقط وسائل الإعلام ، وإنما أسلوب الدعاية المباشرة التى يقوم بها أفراد فى مناطق سكنهم ونشاطهم الاقتصادى والاجتماعى .

بخلاف ذلك ، كانت هناك أسباب من خارج الرفاه ساعدته على هذا الصعود التاريخى ، من أهمها : تنامى الإحياء الإسلامى فى تركيا اعتباراً من منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات ، والذى وجد رصيده فى فلسفة كانت وراء سياسات أوزال فى عقد الثمانينيات . كان أداء أوزال لصلاة الجمعة فى المسجد وعلناً أمام عدسات الكاميرات يمثل رسالة واضحة للمواطن التركى بأن الدولة لن تعاقب - من الآن - على خروج مظاهر الدين الى الحياة العامة ، وانعكس ذلك التطور فى أجلى صوره بين أوساط الشباب وفى الجامعات التركية .

أضف الى ذلك فهم الدولة التركية وممارستها ذاتها لنظامها العلمانى ، منذ نشأة الجمهورية فى ١٩٢٣ ، وخصوصاً إزاء مسألة الدين ومعارضة قطاعات كبيرة من المجتمع لتلك الممارسات .

كذلك كان هناك الفساد الذى عرفته الأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى فى تركيا وتنامى شعور الرأى العام ضدها ؛ لأنه أصبح واقعاً يومياً فى الحياة التركية

وعلى كل المستويات فى داخل جهاز الدولة وخارجها من دواوين الحكومة الى القطاع الخاص ، وأصبح النظام بالكامل يقوم على الفساد ، بل إن القضاء لم يقم بدوره فى مواجهته وانما كان مؤسسة تابعة لمراكز السلطة العلمانية تسلطها على من تشاء من المعارضين . انتبه المجتمع إلى أن القضاء لم يستطع أن يحمى دعاة حقوق الإنسان ، الذين طالبوا بمساحة أكبر من حرية الرأى ، ولم يكمل تحقيقات نزيهة للوصول الى أحكام تعاقب الفساد والمفسدين ، وكانت المحصلة النهائية تقول إنه لا يوجد من يحمى حقوق الأفراد بقدر ولو بسيط من العدل .

وكان هناك أيضاً خسارة قوى يمين الوسط لقواعدها بمرور الوقت ، والذى بدا واضحاً مع نهاية الثمانينيات وطيلة عقد التسعينيات ، حين تحولت أحزابها الوطن الأم والطريق القويم من حركة تعبر عن وتتحرك من أجل الديمقراطية التركية إلى مجموعة من المصالح المرتبطة بالسلطة ، بل تحول الحزبان إلى التنافس على أساس شخصى بحت ، رغم أنهما يعبران نظرياً عن الأفكار نفسها (٥١).

فى السياسة الخارجية ، طرح الرفاه قبل وصوله للحكم شعارات لاقت اهتمام الجماهير الرافضة ، وإن لم تكن مقنعة لكل من فكر فيها بتمعن مثل رفض الانتماء الغربى لتركيا . قال أربكان أنه سيمزق ، إذا وصل للسلطة ، تلك الوثيقة المسماة الاتحاد الجمركى بين تركيا وأوروبا ، وسيسحب تركيا من عضوية الناتو(٥٢)، ورفض بالفعل بعد توليه السلطة التعامل مع صندوق النقد الدولى ، فلم يطلب قرضاً منه . كان ذلك مما يلقى صدى لدى قطاعات كثيرة فى المجتمع، كانت تؤمن بأن استنزاف الغرب لتركيا هو أحد أسباب التدهور الاقتصادى للبلاد. تم التركيز على الهوية الإسلامية لتركيا وماضيها العثمانى المجيد ، فذهب فى أولى زياراته الخارجية برغم التحذيرات إلى ايران وليبيا ؛ حيث وقف رئيسها القذافى

---

(٥١) من المفارقات هنا أن حزب الوطن الأم عارض إبرام اتفاق الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبى، الذى طرحه حزب الطريق القويم ، على الرغم من أن الحزب الأول هو من أقوى الساعين لانضمام تركيا كاملة لعضوية الاتحاد الأوروبى .

(٥٢) لم يفعل ذلك بالتأكيد .

معه فى مؤتمر صحفى يرحب به باعتباره عضواً فى "التنظيم العالمى الذى يتزعمه"، ثم تابع فتحدث عن أخطاء تركيا العلمانية من البداية إلى النهاية داعياً إلى إنشاء "الأمة الكردية" .

قال أربكان إنه لو كان مصطفى كمال حياً لانضم للرفاه لأنه الحزب العلمانى الحقيقى فى البلاد !!!. وتم عرض تسجيل مصور له بقناة تليفزيونية يدعو فيه المواطنين للتبرع لهذه القناة بالأموال لأنها "قناة مجاهدة"(٥٣) ،وسعى لتعديل مواعيد العمل خلال شهر رمضان لتتناسب مع موعد الإفطار ، كما حاول نقل قضاة إلى مناطق نائية ، وإحلال قضاة أقرب لمبادئه محلهم ؛ بهدف إصدار أحكام قضائية أكثر تناغماً مع المبادىء الاسلامية خاصة فى مجال الأسرة(٥٤) ، ولم يعتمد وهو فى الحكم على أفراد الحراسة الأمنية المعينين له من قبل الأجهزة المختصة بالدولة ؛ لأن هناك من أقنعه بأنهم سيكونون "جواسيس عليه" ومضى فى تحركاته الرسمية يحيط به حراس من شباب الحزب ، فبدا زعيماً لقبيلة وليس رئيساً لوزراء دولة" .

دعا خلال توليه المنصب زعماء بعض الطرق الدينية إلى حفل إفطار رمضانى، وكانت الدولة قد حظرت هذه الطرق قبل ذلك بسبعين عاماً ، ومع القبول بوجود البعض منها متخفياً دون أى نشاط علنى ، فإن دعوتهم من قبل رئيس وزراء الدولة العلمانية بدا أمراً به الكثير جداً من التحدى . ونظم احتفالية فى فبراير ١٩٩٧ بمناسبة يوم القدس ببلدة قرب أنقرة ، حضرها السفير الإيرانى الذى ألقى كلمة دعا فيها تركيا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية (٥٥).

(٥٣) قال فى الرسالة "إنه لا يمكن لدولة أن تؤسس دون تليفزيون ، ومن الصعوبة أن تعمل دون تليفزيون إن التليفزيون يماثل الطائرة أو الدبابة .. إن هذا هو معنى المال الذى ستوجهونه للتليفزيون رقم ٧ . انظر صحيفة Turkish Daily New بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٤ .

(٥٤) لكن ذلك لم ينجح بسبب إيقاف مجلس الدولة لهذا الإجراء .

(٥٥) بلدة سنجان .

دونما الخوض فى إيجابيات وسلبيات تجربة الرفاه فى الحكم ، يجمع كثيرون فى تركيا اليوم على أنه كان حاداً فى سياساته وحركته خلال توليه السلطة ، على الرغم من المهادنة والتوجهات البراجماتية البحتة التى اتبعها فى المسائل الخارجية . لم يمس الحزب فى السلطة علاقة تركيا بالغرب عموماً ، ولم يتعرض لالتزاماتها الدولية ومنها حلف الناتو على عكس ما وعد ، ولا تأثرت علاقات تركيا بإسرائيل، بل شهدت فترة حكمه توقيع اتفاق التعاون العسكرى بينهما ، الذى صدق عليه باعتباره رئيساً للوزراء .

كان أربكان فى حقيقة الأمر منشغلاً بدعم وحماية الفعاليات الإسلامية ، مما وضعه تحت مراقبة المؤسسات العلمانية فى الدولة خاصة المؤسسة العسكرية ، التى اعتبرت مجرد وصوله للحكم يمثل كارثة فى الجمهورية الكمالية فراقبت سياسة حكومته ، بل وسلوكيات وزرائه وكبار الموظفين الذين اختارهم للمواقع القيادية بالجهاز الإدارى ، واضطلع بهذا الدور وحدة أنشأها الجيش خصيصاً لذلك بمقر رئاسة الأركان ، باسم "مجموعة العمل الغربية" (٥٦).

فى اليوم التالى لاحتفالية القدس ، قام الجيش بأولى خطواته المضادة فانتهز فرصة انتقال وحدة دبابات من موقع لآخر وأمرها بالدخول الى قلب المدينة لمجرد السير فيها ثم الخروج منها . كان ذلك يحمل رسالة لأربكان بأن المواجهة باتت مكشوفة بينه وبين حماة الدولة العلمانية ، وأن عليه ترتيب أوراقه قبل الاجتماع التالى لمجلس الأمن القومى ، موقع المواجهة .

فى ٢٨ فبراير ١٩٩٧ عقد اجتماع مجلس الأمن القومى الأشهر فى تركيا على الاطلاق .. حضر القادة العسكريون يحملون ملفات ضخمة تحوى الدلائل والبراهين على "مخالفات حكومة الرفاه" ، فطرحوها على رئيس الوزراء وواجهوه بها . دام النقاش لمدة سبع ساعات وانتهى ببيان ، وقعه جميع أعضاء

---

(٥٦) Bati Calismayi Grubu.

المجلس ، بما فيهم أربكان وشريكة ائتلافه تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم، تضمن ثمانية عشرة "توصية" حددها الجيش ، وأجبر الحكومة على توقيع يلزمها بتنفيذها لإنهاء "الحالة الأصولية" فى البلاد .

كان من بين القائمة مد فترة التعليم الإلزامى لتصبح ثمانى سنوات بدلاً من خمس ، ومراقبة مصادر تمويل المؤسسات الأهلية الدينية ، وحظر تعيين المعروفين بالانتماء للأصوليين فى جهاز الدولة الإدارى ، والتشدد فى تطبيق قانون الزى الذى يحظر ارتداء الحجاب فى دواوين الحكومة ، ومنع تعيين أى من العناصر العسكرية ، التى يفصلها الجيش لأسباب تتعلق بانتماءاتها الدينية المتطرفة فى البلديات .

مثلما كان واضحاً فى الاجتماع دقة معلومات المؤسسة العسكرية عما يجرى فى الدولة بجانب استعدادها الوقوف بوجه الرفاه ، كان واضحاً كذلك أن أربكان لن يمكنه تنفيذ أى من التوصيات الصادرة عن مجلس الأمن القومى لأنها فوق طاقته ، وسيعنى الامتثال لها تهديد مكانته أمام قاعدته الانتخابية .. كان ذلك يعنى أن المعركة ستكون حول بقاء الحكومة ذاتها .

على الفور بدأت الحملة التى قادتها المؤسسة العسكرية من وراء ستار ضد أربكان بمشاركة مؤسسات اقتصادية وإعلامية وأكاديميين ، خرجوا للرأى العام للتعبير عن رفضهم لسياسات الحكومة ، التى "باتت تهدد نظام البلاد ووحدتها" . فى أواخر أبريل ١٩٩٧ نشرت رئاسة الأركان التركية تقريراً عن مفهوم الأمن القومى التركى الجديد ، وضع "الخطر الأصولى الرجعى"(٥٧) خطراً أولاً على تركيا قبل خطر الانفصال الكردى الذى دأب على تصدر القائمة لعقود(٥٨) . تبع ذلك نشر أسماء المؤسسات الاقتصادية والشركات ، التى يتلقى الرفاه دعماً مالياً

---

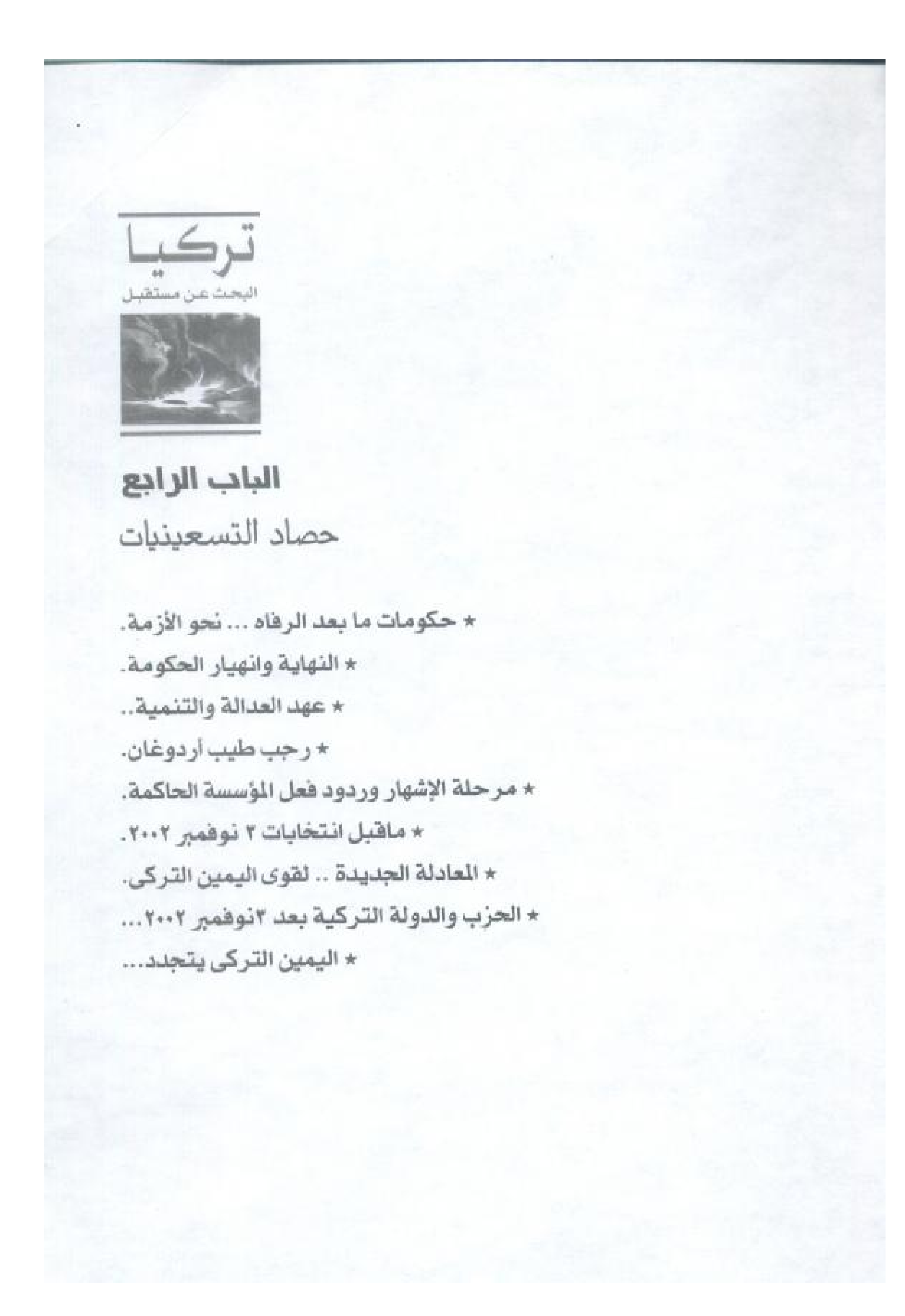
(٥٧) الذى يعنى الارتداد إلى ما قبل الجمهورية .

(٥٨) انظر : محمد نور الدين فى "تركيا .. الجمهورية الحائرة – مقاربات فى الدين والسياسة والعلاقات الخارجية" ص ١٠٠ ، صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق – بيروت ، ١٩٩٨ .

منها والتى طُلب من المواطنين مقاطعتها ، ثم نُشر بيان عن الحالة الدينية فى البلاد أشار الى ازدياد طلاب مدارس «إمام - خطيب» بشكل خطر ، وإلى أنه مع حلول عام ٢٠٠٥ سيكون عدد المتخرجين منها حوالى ٧ مالاين مواطن .

توجت الحملة بالضغط على بعض أعضاء حزب الطريق القويم شريك الائتلاف الحكومى للانشقاق عنه ،ومن ثم خفض عدد مقاعد الحكومة بالبرلمان، وهذا ما حدث بالفعل وانتهى بأن أصبح للحزب فى منتصف يوليو ١٩٩٧ عدد ٩٥ نائباً فيما كان له يوم تشكيل البرلمان عقب انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ عدد ١٣٥ نائباً ، الأمر الذى أفقد الحكومة الائتلافية أغلبيتها البرلمانية ، واضطرها للاستقالة فى ١٨ يونيو ١٩٩٧ .

بهذه الاستقالة ، كانت تركيا تطوى صفحة رئيسية للإسلام السياسى فيها، ولكنها كانت تطوى كذلك واحدة من صفحات الديمقراطية التركية بأكملها .



الباب الرابع

حصاد التسعينيات

* حكومات ما بعد الرفاه ... نحو الأزمة.
* النهاية وانهيار الحكومة.
* عهد العدالة والتنمية..
* رجب طيب أردوغان.
* مرحلة الإشهار وردود فعل المؤسسة الحاكمة.
* ماقبل انتخابات ٣ نوفمبر ٢٠٠٢.
* المعادلة الجديدة .. لقوى اليمين التركى.
* الحزب والدولة التركية بعد ٣نوفمبر ٢٠٠٢...
* اليمين التركى يتجدد...

حكومات ما بعد الرفاه ... نحو الأزمة

بعد استقالة حكومة ائتلاف «الرفاه / الطريق القويم» فى نهاية يونيو ١٩٩٧، قام سليمان ديميريل رئيس الجمهورية بتكليف مسعود يلمظ زعيم حزب «الوطن الأم» بتشكيل حكومة جديدة . كانت تركيا بحاجة لالتقاط الأنفاس والخروج من مناخ مواجهة ساد فى عهد أربكان القصير ، بين حماة العلمانية فى الدولة وبين الرفاه .

شكل يلمظ حكومته فى ظل رعاية ورقابة من المؤسسة العسكرية ، التى كانت فى أوج انتباهها للحالة الداخلية فى البلاد بعد تجربة الرفاه فى الحكم ، وامتثل لكل ما طُلب منه أملاً فى إنهاء تربصها وحاول أحياناً التملص من المراقبة ، فقال بعد فترة قصيرة من توليه السلطة إن الحالة التى سادت خلال حكومة الرفاه / الطريق القويم قد انتهت ، ومن ثم ليس هناك ما يدعو لاستمرار مراقبة المؤسسة العسكرية وتدخلها فى الأمور السياسية الداخلية بالبلاد . بالنسبة للجيش كانت "الحالة الدينية" متوهجة فى البلاد ويتعين مواجهتها بكل قوة وحزم ولو رغم أنف السياسيين . ولم يكن هناك مجال للتهاون فى أى من توصيات مجلس الأمن القومى . وتطلب الأمر استمرار «مجموعة العمل الغربية» .

طالب مجلس الأمن القومى أجهزة الحكومة بالاجتهاد فى مراقبة عمل عدد من محطات الاذاعة والتليفزيون "الاسلامية" ، التى ذكر تقرير المجلس أن ٥٢٠٠ جريدة ومجلة محلية ، و١٢٤ محطة إذاعية ، إضافة إلى ٤١ قناة تليفزيونية منها تنخرط فى عملية "دعاية متطرفة"(١) . بعدها بعدة أشهر كشف رئيس الوزراء مسعود يلمظ عن وجود وحدات تفتيش خاصة فى كل مدينة فى تركيا بهدف مراقبة محطات الإذاعة والتليفزيون المشتبه فى دعمها للإسلاميين (٢) .

---

(١) راجع بيان المجلس فى التاريخ المشار إليه .

(٢) انظر تصريحات يلمظ فى ١٩٩٨/٣/٢٥ بصحيفة Sabah.

كان من الصعب على الجيش الوثوق في الحكومة ؛ أية حكومة ؛ في هذه الأثناء وفي ظل هذه الظروف ، وشرع العسكر في "تطهير" صفوف مؤسستهم مما اعتبروه اختراقات حدثت بها من جانب العناصر الدينية "المتشددة" . وتم بقرارات من المجلس العسكرى الأعلى فصل عسكريين من الضباط وما دون ذلك بدعوى "انتماءاتهم المتطرفة" . ورأى الجيش أن جهده في ذلك لن يكتمل دون "تطهير" مواز للسلطة المدنية ، وبدا عازماً على دفع الحكومة لكي تحذو حذوه في كافة مرافق الدولة وجهازها البيروقراطى ، بصرف النظر عن آراء يلمظ الذى كان يقدم استقالته بعد عام ونصف من تشكيل حكومته . بل وصل الأمر إلى مطالبة الجهاز القضائى بتطهير نفسه كذلك ؛ مما أثار اعتراضات وزير العدل الذى رفض آراء الجيش واعتبر "نزاهة مؤسسته فوق كل الشبهات" .

تم تكليف بولنت ايجيفيت زعيم حزب اليسار الديمقراطى بتشكيل حكومة انتقالية ، تحددت مهمتها الأولى بالتحضير لإجراء انتخابات مبكرة في البلاد ، وهو ما جرى في أبريل ١٩٩٩ ، وحصل ايجيفيت فيها على أكثر الأصوات فقام بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة من ثلاثة أحزاب : اليسار الديمقراطى زعيم الائتلاف ، والحركة القومية ممثل تيار اليمين القومى ، والوطن الأم ممثل تيار يمين الوسط (٣).

على الرغم من أن الحكومة بدت تجمع أطيافاً متنوعة ؛ ومتناقضة في الوقت ذاته ؛ فإن برنامجها الجديد كان واضحاً في عدة أمور ، أهمها : القيام بإصلاح اقتصادى وفق توصيات صندوق النقد الدولى لتركيا ، واستمرار متابعة مسعى البلاد للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبى ، ومحاولة استعادة تماسك السلطة الحكومية وسيطرتها على مؤسسات الدولة ، بما يضمن تسكين هواجس المؤسسة العسكرية لإبعاد تدخلاتها في السياسة قدر الإمكان .

---

(٣) الذى كانت جماهيره قد فقدت الثقة في حزب الطريق القويم ، بزعامة تانسو تشيلر ، لاشتراكها في الائتلاف الحكومى السابق مع أربكان .

فى معظم المهام ، تمكنت الحكومة من تحقيق نتائج طيبة ، لا سيما فى مجال الإصلاح الاقتصادى لدرجة أنها اعتبرت الأكثر التزاماً به بين حكومات عقد التسعينيات على الاطلاق . وتلقى مسعى تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى دفعة للأمام باتخاذ قمة هلسنكى فى ديسمبر ١٩٩٩ قراراً بوضع تركيا على قائمة الدول المرشحة لعضويته ؛ الأمر الذى فرض بشكل تلقائى الإسراع فى اعتماد وتنفيذ إصلاحات سياسية وتشريعية واسعة لتلبية اشتراطات العضوية المسماة بمعايير كوبنهاجن . كما تجاوبت الحكومة مع مطلب المؤسسة العسكرية بتشديد الرقابة على "الفعاليات الدينية" فى المجتمع ، والتى انتشر بعضها بفضل أربكان فى مختلف الأجهزة البيروقراطية .

بعد عام فى السلطة سرعان ما بدأت المشكلات التى كان أكثرها إثارة للجدل قرب انقضاء فترة ولاية الرئيس ديميريل فى رئاسة الجمهورية ، وضرورة البحث عن شخص للمنصب .

للوهلة الأولى بدا الأمر عسيراً على الدولة التركية ؛ ربما دون مبرر . اتفق شركاء الائتلاف على أن أفضل البدائل هو الحفاظ على "الاستقرار" الحالى ، الذى أمكن التوصل اليه بعد فترة مواجهات اعتباراً من وفاة أوزال فى ١٩٩٣ ومن ثم تقدمت الحكومة للبرلمان بطلب لتجديد ولاية الرئيس ديميريل ، لكنها فشلت فى ذلك . فطُرح إجراء تعديل دستورى ، يقضى بتعديل مدة الرئاسة لتصبح خمس سنوات بدلاً من سبع بحيث يمكن اعتبار الرئيس ديميريل وكأنه أمضى ولايته الأولى وعامين من ولايه ثانية يتبقى له فيها ثلاث سنوات . و لكن البرلمان رفض ذلك التعديل ؛ الأمر الذى فتح الطريق لبديل وحيد ، هو البحث عن اسم جديد لهذا المنصب .

كان واضحاً أن هذه المحاولات تعكس إدراك الفرقاء السياسيين بصعوبة حسم المسألة فيما بينهم والتوصل لتوافق فى الآراء حول اسم المرشح للمنصب ،لا سيما من داخل أحزاب الائتلاف التى كانت مع كافة مظاهر الوفاق لا تتفق فيما بينها من

حيث المبادىء والفكر والأيديولوجية . وعلى الرغم من براعة إيـجيفيت فى تسيير أمور الائتلاف ، فلم يكن من اليسير التغافل عن حجم التناقضات بداخله من جهة وفيما بينه وبين بقية الأحزاب فى الساحة الـسياسية ، التى كان البعض منها يحتل مقاعد يعتد بها من كتلة المعارضة بالبرلمان ، ومن ثم لا يبدو نجاح سياسة الحكومة بوضعيتها هذه ممكناً دون مساعدة من الآخرين .

كذلك لم تكن المؤسسة العسكرية المتذمرة والتى تـستشعر فشل النظام السياسى بالبـلاد بعيـدة عن كل شىء وكان يهـمـها وجـود شخص فى منصب الرئاسـة لا يختلف عليه ولا يتسبب فى إضافة مزيد من التناقضات والمشكلات .

باقتـراب موعـد نهاية ولاية الرئيس ديمـيريل فى أبريل ٢٠٠٠ ، ظهـر ميل لاختيار اسم من خارج الملعب السياسى لضمان توافق أحزاب الائتلاف الحاكم عليه من جهة ، وعدم اعتراض الأحزاب الأخرى الممثلة بالبرلمان من جهة أخرى ، فبرز اسم رئيس المحكمة الدستورية ؛ أحمد نجدت سيزر ؛ مرشحاً للمنصب .

بالفعل تقدم الائتلاف فى ٢٤ أبريل ٢٠٠٠ بترشـيح الرجل رسمياً ، وجرت عمليـة الانتخـاب بالبرلمان فى ٥ مـايو ٢٠٠٠ ، وأصبح سـيزر الرئيس العـاشر للجمهورية التركية .

حضر سـيزر للمنصب لا يحمل أى خبـرة أو تجربة سياسيـة بحجم تلك التى كانت لديميريل أو أوزال قبله ، و لكنه كان يتمتع كقاض بمكانة شخصية وقانونية، رأى أن من الممكن ممارسة مهامه الجديدة كرئيس لـلجمهورية انطلاقاً منها واستناداً إليها ، خرج يسلك فى حياته الخاصة سلوك المواطن العادى ، فشاهده الناس يرتاد المحال هو وزوجته دون حـراسة ليشترى احتـياجاته بنفسه ، وقام بصـرف الحاشية التى تتحرك حول موكبه الرسـمى فى العاصـمة ، مكتفياً بالحد الأدنى من المرافقين والحراسة ، الأمر الذى لاقى إعجاب المواطن البسيط بسرعة بحيث استطاع الرئيس الجديد أن يجنى شعـبية إعلاميـة ودعائية فى وقت قصـير نسبياً ، مـهد بها لرسم صورة مختلفة للمنصب عن الصور السـابقة .

قال سيزر علناً إنه ينبغى تعديل الدستـور للحد من الصلاحيات الفائقة لرئيس الجمـهورية . . كانت تركـيا فى الأصل من دول النظام البـرلمانى الذى يتولى فـيه رئيس الوزراء السلطة الفعلية لحكم الـبلاد ، فيما يترك لرئيس الجـمهورية عدد من المهام المراسمية والشكلية والدستورية المكملة . ورغم ذلك الوضع "الملىء بالقيود" فقـد استطاع الرئيـسان اللذان سـبقـاه ؛ ديميريـل ومن قبله أوزال ؛ القـيام بدور سيـاسى بارز فى الحياة السـياسيـة ، يفوق حدود المراسم والشكليـات استناداً إلى خبرتهما وعملهما بالسياسة لفترة طويلة .

من جهتهم بدا الـسياسيون فى الحكومة والأحزاب لا يسـتحسنون أداء الرئيس الذى يولى اهتمامه ويشغل باله ؛ حسبـما رأوا ؛ بسلوكيات شكلية لا تقدم حلولاً حقيقية لمشكلات البلاد . وأثارهم بدرجة ما تناول الرئيس للمسـائل المطروحة عليه من منطلق قانونى بحت ، دون الأخذ فى الاعتبار الأبعاد السـياسية لها .

بعد شهر من توليه منصبه ، رفض سيزر التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا بالجامعات التركية اقـترحها عليه مجلس التعليم الأعلى (٤)، وفى الشهر الذى تلاه رفض وضع توقيعه على قرار من الحكومة يقضى بفصل مئات من الموظفين المدنيين من عملهم بحجة اتهامهم بالانتماء لجـماعات أصولية وأخرى انفصالية(٥) . وبرغم إيمانه وانحيازه الشديد للمبادىء العلمانـية لم يقبل الرئيس التوقيع على قرار كهذا لأنه رآه مخالفاً للقانون .

مع بدايات أغـسطس ٢٠٠٠ بدأ تلبد الـغيـوم بين الرئيس والحكومة . قـال رئيس الوزراء إن الرئيس سـيزر رفض تحـديد مـوعد لمقـابلته للنقـاش حول قـرار للحكومة رفـض التوقيع عليـه . أصدرت رئاسة الجـمهورية بـياناً يكذّب ذلك ، ويشيـر إلى أن الرئيس كان خارج العاصـمة فى اليوم الذى اقتـرحه رئيس الوزراء

(٤) يقوم رئيس الجمهورية بتعيين أعضاء مجلس التعليم الأعلى ، كما تلزم موافقته للتعيين فى المناصب القيادية بالجامعات.

(٥) تلك هى التسمية التى تطلق على الإسلاميين والأكراد .

للزيارة (٦) . بعدهــا بيومين قــال رئيس الوزراء إن الرئيس حــادثه هاتفيــاً وحدد له موعداً لمقــابلته للتحدث بشأن القرار وأنه ســيسعى جاهداً لإقناعه بالتــوقيع عليه . وتم اللقاء بالفعل ، ولكن الرئيس لم يبــدّل موقفه ورفض التوقيع للــمرة الثانية ؛ الأمر الذى اضطر الحكومة لتغيير وجهتــها والمجازفة بالتقدم للبرلمان للتصويت على القرار ، لكنها فــعلت وهى ناقمة على الرئيس لدرجة أن إيجيفــيت صرح بأنه قد يتقدم بطلب لتعديل الدستور للتقليل من صلاحيات رئيس الجمهورية (٧) .

وقعت الأزمات التالية سريعاً بين الجانبين حين رفض رئيس الجمهورية التوقيع على مرسوم حكومى ، يقــضى بخصخصة ثــلاثة بنوك حكومية (٨) ، وكذا حين أعاد للبــرلمان قراراً مررته الحكومــة يقضى بمنح عفــو جزئى عمــا يقرب من نصف أعداد المحبوسين فى السجون التركية (٩)، وحين أعاد مرسوماً حكومياً يسمح بدفن أحد القيادات الدينية فى ساحة مسجد السليمانية بإسطنبول (١٠) .

كان ذلك مما أثار الحكومة التى اتهمته بالازدواجية ، وواجهته بأنه سبق له التوقيع على مرسوم بدفن شــقيق للرئيس الراحل تورجوت أوزال فى مدفن خــاص، فأصدر الرئيس بياناً أوضح فيه أن هذا المرسوم جاءه بعد إتمام عملية الدفن ، وأنه رأى احتراماً للمتوفى التوقيع عليه لتجنب إعادة فتح القبر ونقل الجثمان إلى مكان آخر .

فى افتتاح الدورة البرلمانيــة الجديدة فى أكتوبر ٢٠٠٠ ، ألقى الرئيس خطابه الســياسى الشــامل الأول ، وتحدث فــيه عن الحــاجة لإدخــال تعديلات جــذرية

(٦) انظر بيان رئاسة الجمهورية التركية فى ١١ أغسطس ٢٠٠٠ .
(٧) انظر تصريحات إيجيفيت فى صحيفة Milliyet بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٧.
(٨) فى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠ .
(٩) تقضى القواعد التركية بحق الرئيس فى رفض التصديق على قرار من البرلمان وإعادته إليه ، فإذا رأى البرلمان تمريره للمرة الثانية ببنوده نفسها ، دون تغيير ، يلزم لذلك أغلبية ثلثى المقاعد ، وعندها يصبح الرئيس مضطراً للتوقيع على القرار .
(١٠) أسعد كوصان أحد زعماء الطريقة النقشبندية المؤثرة فى تركيا ، والذى لقى مصرعه فى حادث سيارة بأستراليا (٢٠٠١/٢/٨).

قال سيزر علناً إنه ينبغى تعديل الدستور للحد من الصلاحيات الفائقة لرئيس الجمهورية .. كانت تركيا فى الأصل من دول النظام البرلمانى الذى يتولى فيه رئيس الوزراء السلطة الفعلية لحكم البلاد ، فيما يترك لرئيس الجمهورية عدد من المهام المراسمية والشكلية والدستورية المكملة . ورغم ذلك الوضع "المليء بالقيود" فقد استطاع الرئيسان اللذان سبقاه ؛ ديميريل ومن قبله أوزال ؛ القيام بدور سياسى بارز فى الحياة السياسية ، يفوق حدود المراسم والشكليات استناداً إلى خبرتهما وعملهما بالسياسة لفترة طويلة .

من جهتهم بدا السياسيون فى الحكومة والأحزاب لا يستحسنون أداء الرئيس الذى يولى اهتمامه ويشغل باله ؛ حسبما رأوا ؛ بسلوكيات شكلية لا تقدم حلولاً حقيقية لمشكلات البلاد . وأثارهم بدرجة ما تناول الرئيس للمسائل المطروحة عليه من منطلق قانونى بحت ، دون الأخذ فى الاعتبار الأبعاد السياسية لها .

بعد شهر من توليه منصبه ، رفض سيزر التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا بالجامعات التركية اقترحها عليه مجلس التعليم الأعلى (٤)، وفى الشهر الذى تلاه رفض وضع توقيعه على قرار من الحكومة يقضى بفصل مئات من الموظفين المدنيين من عملهم بحجة اتهامهم بالانتماء لجماعات أصولية وأخرى انفصالية(٥) . وبرغم إيمانه وانحيازه الشديد للمبادىء العلمانية لم يقبل الرئيس التوقيع على قرار كهذا لأنه رآه مخالفاً للقانون .

مع بدايات أغسطس ٢٠٠٠ بدأ تلبد الغيوم بين الرئيس والحكومة . قال رئيس الوزراء إن الرئيس سيزر رفض تحديد موعد لمقابلته للنقاش حول قرار للحكومة رفض التوقيع عليه . أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً يكذّب ذلك ، ويشير إلى أن الرئيس كان خارج العاصمة فى اليوم الذى اقترحه رئيس الوزراء

---

(٤) يقوم رئيس الجمهورية بتعيين أعضاء مجلس التعليم الأعلى ، كما تلزم موافقته للتعيين فى المناصب القيادية بالجامعات.

(٥) تلك هى التسمية التى تطلق على الإسلاميين والأكراد .

للزيارة (٦) . بعدهـا بيومين قـال رئيس الوزراء إن الرئيس حـادثه هاتفيـاً وحدد له موعداً لمقـابلته للتحدث بشأن القرار وأنه سـيسعى جاهداً لإقناعه بالتـوقيع عليه . وتم اللقاء بالفعل ، ولكن الرئيس لم يبـدّل موقفه ورفض التوقيع للـمرة الثانية ؛ الأمر الذى اضطر الحكومة لتغيير وجهتـها والمجازفة بالتقدم للبرلمان للتصويت على القرار ، لكنها فـعلت وهى ناقمة على الرئيس لدرجة أن إيجيفـيت صرح بأنه قد يتقدم بطلب لتعديل الدستور للتقليل من صلاحيات رئيس الجمهورية (٧) .

وقعت الأزمات التالية سريعاً بين الجانبين حين رفض رئيس الجمهورية التوقيع على مرسوم حكومى ، يقـضى بخصخصة ثـلاثة بنوك حكومية (٨) ، وكذا حين أعاد للبـرلمان قراراً مررته الحكومـة يقضى بمنح عفـو جزئى عمـا يقرب من نصف أعداد المحبوسين فى السجون التركية (٩)، وحين أعاد مرسوماً حكومياً يسمح بدفن أحد القيادات الدينية فى ساحة مسجد السليمانية بإسطنبول (١٠) .

كان ذلك مما أثار الحكومة التى اتهمته بالازدواجية ، وواجهته بأنه سبق له التوقيع على مرسوم بدفن شـقيق للرئيس الراحل تورجوت أوزال فى مدفن خـاص، فأصدر الرئيس بياناً أوضح فيه أن هذا المرسوم جاءه بعد إتمام عملية الدفن ، وأنه رأى احتراماً للمتوفى التوقيع عليه لتجنب إعادة فتح القبر ونقل الجثمان إلى مكان آخر.

فى افتتاح الدورة البرلمانيـة الجديدة فى أكتوبر ٢٠٠٠ ، ألقى الرئيس خطابه السـياسى الشـامل الأول ، وتحدث فـيه عن الحـاجة لإدخـال تعديلات جـذرية

(٦) انظر بيان رئاسة الجمهورية التركية فى ١١ أغسطس ٢٠٠٠ .

(٧) انظر تصريحات إيجيفيت فى صحيفة Milliyet بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٧.

(٨) فى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠ .

(٩) تقضى القواعد التركية بحق الرئيس فى رفض التصديق على قرار من البرلمان وإعادته إليه ، فإذا رأى البرلمان تمريره للمرة الثانية ببنوده نفسها ، دون تغيير ، يلزم لذلك أغلبية ثلثى المقاعد ، وعندها يصبح الرئيس مضطراً للتوقيع على القرار .

(١٠) أسعد كوصان أحد زعماء الطريقة النقشبندية المؤثرة فى تركيا ، والذى لقى مصرعه فى حادث سيارة بأستراليا (٢٠٠١/٢/٨).

بدستور البلاد بغية الإصلاح بما يتفق ومبادىء الحرية والتعددية والمشاركة ، وبدأ يشدد على ممارسة العمل واتخاذ القرارات بوحى من قواعد العدل والإنصاف ، التى مارسها قاضياً طيلة حياته فلم ينظر إلى الجوانب السياسية للقرارات التى تعرض عليه .

كانت الوقائع ؛ برغم عدم أهمية بعضها ؛ تشير لحالة صدام بين الرئيس والحكومة ، لكن ما فجرها إلى العلن هو ذلك المرسوم ، الذى أصدره الرئيس فى ١٦ فبراير ٢٠٠١ بتكليف هيئة تفتيش الدولة بالتحقيق فى فضائح فساد بالبنوك. أفقد ذلك إيجيفيت طاقة تحمله فخرج ليصف القرار بالغريب وغير المنطقى ، متسائلاً عن صحة وإمكانة تكليف جهة بالتحقيق مع جهة هى بدورها سلطة تحقيق فى الدولة فى هذا المجال !! .

بعدها بثلاثة أيام ، حلّ موعد الاجتماع الشهرى لمجلس الأمن القومى ، الذى بدا أنه سيكون ساحة مواجهة . حضر إيجيفيت للاجتماع متأخراً ١٥ دقيقة - على غير عادته - فما كان من الرئيس إلا أن لفت انتباهه بحزم إلى ضرورة الانضباط والالتزام بالحضور فى الوقت المحدد . ثم وجه انتقادات بالغة للطريقة التى يدير بها إيجيفيت الأمور وأعمال الحكومة والتى تتستر على الفساد فى الدولة. قاطعه إيجيفيت مشيراً إلى أن قرارات الحكومة تتفق وصلاحياتها وفقاً للدستور ، فرفع الرئيس الدستور الذى كان بحوزته قائلاً إنه يعلم ما به جيداً ثم وضعه على طاولة الاجتماع وأزاحه باتجاه رئيس الوزراء . قام إيجيفيت على الفور وخرج من الاجتماع الذى انتهى بهذه الطريقة ولدى مغادرته مقر الرئاسة ، واجه الصحافة التى كانت تنتظر بالخارج قائلاً إن الرئيس "تجاوز معه حدود الأدب فى الحديث والسلوك ، وأنه لن يتحدث إليه حتى يتلقى اعتذاراً منه" .

سرى ما دار بالاجتماع - إلى جانب تصريحات رئيس الوزراء - عبر البلاد بسرعة مذهلة ، ليحدث تداعيات سلبية بشكل فورى على الاقتصاد . بدأ فى

اليوم ذاته انهيار الأسواق المالية التى تتصف بطبعها فى تركيا بحساسية مفرطة للتقلبات السياسية لكثرة تشكيل وسقوط الحكومات فى التسعينيات وعدم القدرة على التنبؤ بأحوال البلاد السياسية والاقتصادية على المدى البعيد . وزاد الطين بلة تصريح نائب رئيس الوزراء حسام الدين أوزقان ، الذى دعا فيه الرئيس سيزر لاستذكار أن الفضل فى توليه منصبه يرجع لإيجيفيت والحكومة التى يعترض اليوم على سياستها وقراراتها !!! .

ارتفعت أسعار الفائدة بشكل جنونى خلال ساعات لتصل إلى ٧٦٠٪ ، وارتفع سعر الدولار لإقبال المواطنين على شرائه تأميناً لأنفسهم ؛ الأمر الذى دعا البنك المركزى التركى إلى ضخ خمسة مليارات من الدولارات بالأسواق فى ظرف أربع ساعات فقط . خسر مؤشر بورصة إسطنبول ١٤٪ من قيمته فى يوم واحد، وخرجت من البلاد ودائع مالية بقيمة ما بين ٤ إلى ٥ مليار دولار فى اليوم ذاته، فى اليوم التالى للواقعة كان المواطن التركى قد فقد ثلث قدرته الشرائية(١١) .

قبل ذلك كانت تركيا قد تعرضت فى نوفمبر ٢٠٠٠ لأزمة اقتصادية "بسيطة وطارئة" لعدم التناغم بين الحكومة والرئيس ، ولم يمض شهران إلا وكانت تتعرض لأسوأ أزمة اقتصادية شهدتها فى العقدين الأخيرين ، للسبب ذاته .

بصرف النظر عن الحملة التى شنتها مختلف الأحزاب التركية ، وانتقدت فيها موقف الحكومة إزاء الرئيس ومطالبة البعض لها بالاستقالة ، فإن سيزر ظهر معبراً ومجسداً لشعور كثير من المواطنين بالنقمة على الفساد الحكومى فى إدارة الدولة ومرافقها ، وعزز من تأييدهم له مظاهر السلوك البسيطة التى عرفت عنه بعد توليه منصبه . كان الأتراك يرون أن مصائبهم ترجع فى القدر الأكبر منها إلى فساد السلطة والسياسيين ، ورأوا فى الرئيس الجديد شخصاً فى قمة الدولة ينحاز لجانبهم فأيدوه .

(١١) بحساب قيمة العملة المحلية مقابل الدولار .

بدت المشكلة فى حقيقة الأمر تتعلق بفقدان الحكومة للشعبية والتأييد فى الشارع التركى . بعد عقد ونصف ، أفرز الانفتاح الاقتصادى الذى أطلقه أوزال حالة تداخل فيما بين السياسة والاقتصاد بشكل لم تعرفه تركيا من قبل ، وبقدر كبير من السلبيات خاصة فى القطاع المالى . واستدعت حالة التشرذم السياسى فيما بين الأحزاب فى عقد التسعينيات ، وعدم قدرة أى منها على جذب تأييد الناخبين وتشكيل حكومة حزب واحد ظهور ممارسات كسب الأصوات عبر الشراء بالمال والوعد به . وكانت بنوك القطاع الخاص ؛ بل والحكومى ؛ تقدم قروضاً لمشروعات على أساس الانتماء السياسى لأصحابها ، وليس على أساس الاستحقاق والجدوى المدعمة بالمستندات . وكثيراً ما تدخّل السياسيون والبرلمانيون لتأمين منح البنوك تسهيلات مالية كبيرة لشخص ما حتى دون سند لمجرد أهميته وقت الانتخابات . بل كثيراً ما تدخل هؤلاء لتوفير الحماية من الإجراءات القانونية لمن فقد القدرة على السداد لدرجة توجيه أوامر للبنك المركزى بالرأفة مع البنوك والقروض المتعثرة ، على اعتبار أن تلك "سياسة الحكومة" .

وحيث لم يكن هناك من وسيلة لدى البنك المركزى لتغطية العجز المالى ، فقد لجأ للحكومة التى رأت الحل فى طبع مزيد من البنكنوت دون غطاء ؛ الأمر الذى فاقم من معدلات التضخم عبر سنوات التسعينيات بدرجة مذهلة ، وانعكس بالدرجة الأولى على حياة محدودى الدخل .

بعبارة أخرى ، كان المواطن التركى البسيط يتحمل فى نفقات معيشته اليومية التى أصبحت فوق طاقته وزر أغنياء وفاسدين مرتبطين بالسلطة استدانوا الملايين والمليارات ولم يسددوها ، وكانت الدولة تحمى انغماس فئة قليلة فى ترف الحياة مقابل بؤس تحول إلى كابوس اجتماعى يعيشه ملايين المواطنين يومياً .. ثم إلى كابوس سياسى ستعيشه هى معهم لاحقاً .

حاولت الحكومة بعد وقوع الأزمة البحث عن حلول سريعة وجذرية ، فرأت أن تعهد بالمسئولية إلى شخص من خارج المعادلة السياسية والحزبية فى تركيا

فاستدعت مواطنها كمال درويش الذى كان يعمل وقتئذ نائباً لرئيس البنك الدولى فكلفته بمنصب وزير الاقتصاد (١٢) ، ووقعت قرضها الأكبر مع صندوق النقد الدولى بقيمة ١٦ مليار دولار لانتشالها من الأزمة .

اقتصادياً ، امتثلت الحكومة لتنفيذ مشروطيات القرض التى استلزمت خصخصة بنوك ومؤسسات كثيرة تابعة للدولة والقطاع العام ، وتم تسريح آلاف العمال ، وفُرضت موازنة تقشف صارمة فى الإنفاق العام تسببت فى مشكلات كبيرة لانعكاسها على مختلف قطاعات اقتصاد كان حال الفوضى السياسية ظاهراً عليه . فى ٢٠٠١ كان معدل الانفاق الحكومى قد وصل إلى نسبة ٤٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، فيما كان يقف فى عام ١٩٩١ عند حدود ١٤٪ . وخلال العامين السابقين للأزمة تعرض ما بين ١٠- ١٥ بنكاً خاصاً فى تركيا إما للإغلاق أو للوضع تحت الرقابة الحكومية ؛ لأن أصحابها كانوا يمولون مشروعات لا تتوافر فيها الجدوى الاقتصادية . وكان ثمة ٢,٥ مليون موظف يعملون بالدولة والقطاع العام فيما لم يكن الأمر بحاجة إلى هذا العدد الضخم . وكانت نسبة ٤٥٪ من السكان تشتغل بالزراعة والأنشطة المكملة لها ،فيما كان الإنتاج الزراعى التركى يقل عن متوسطه فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ، التى لايعمل بهذا النشاط بدولها سوى نسبة بين ٣٪ - ٤٪ من السكان!!! .

من الناحية السياسية ، كان قبول مشروطيات صندوق النقد الدولى وتنفيذها يفرغ سياسة الائتلاف الحكومى من مضمونها الاجتماعى ، ويؤثر بالدرجة الأولى على زعيمه حزب اليسار الديمقراطى الذى يفترض أنه الأكثر حرصاً من غيره على هذا المضمون المتناغم ، مع طروحاته الأيديولوجية وشعاراته عن العدالة والمساواة .

وعلى الرغم من محاولات حزب الحركة القومية شريك الائتلاف الحاكم تزعم حملة مضادة لسياسات الوزير كمال درويش "المنفذ الأمين لتعليمات صندوق النقد الدولى" من منطلق تعاطف الحزب مع الوضع السيء ، الذى وصلت اليه حال

---

(١٢) يعمل حالياً مديراً لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة United Nation Development Program UNDP .

القاعدة الجماهيرية ، فإن دوريش أمكنه تحصين مركزه ومتابعة برنامجه استناداً لدعم ومساندة رئيس الوزراء إيجيفيت حتى مع دراية هذا الأخير بمدى قسوة البرنامج وتأثيره على المجتمع .

تم تصفية ما يقرب من ٤٠ ألف شركة كانت فى معظمها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأغلق عدد من البنوك ، وفقد حوالى ١,٥ مليون وظائفهم بالدولة والقطاع العام والخاص ، كان منهم ٤٠ ألفاً بالقطاع المصرفى والبنوك التى جرى تصفيتها أو دمجها بأخرى . بحساب متوسط عدد أفراد الأسرة كان ذلك يعنى أن نسبة لا تقل عن ١٠٪ من المواطنين لم يعد لها أى دخل تنفق منه على احتياجاتها المعيشية .

قفزت أسعار السلع والخدمات إلى الضعف بل والضعفين فى زمن قياسى لم يتجاوز بضعة أسابيع ، وانعكس برنامج التقشف الاقتصادى على القطاع الخاص الذى اضطر بدوره للتخلص من نصف العمالة لديه . خرج كثيرون إلى مجتمع البطالة ، فطرق بعضهم أبواب الاتحادات النقابية والمهنية للضغط على الحكومة؛ لإعادة تشغيلهم أو لإيجاد فرص عمل بديلة ، فيما اتجه البعض الآخر للهجرة إلى مدن أخرى وخاصة إسطنبول بحثاً عن فرص عمل ، كما تضاعفت أعداد المواطنين المنتظرين أمام أبواب السفارات الأوروبية طلباً للسفر أو الهجرة .

خلال الأشهر التالية لوقوع الأزمة ، اتضح للأتراك كثير من الحقائق عن حالهم وعن دولتهم والحكومة التى تتولى إدارة البلاد . وكان فى معظمه مما يضيف إلى سخطهم ويفقد الحكومة وزعماء الأحزاب السياسية مصداقيتهم أمام الرأى العام حتى مع محاولات لتدارك الوضع . فى أغسطس ٢٠٠١ أظهر استطلاع موثوق به للرأى أن ثمة ٤٠٪ من السكان يشعرون بالضيق ، فيما كان ١٠٪ يتوقعون انفجاراً اجتماعياً فى البلاد .. وبدا أن تركيا مقبلة على فترة عسيرة من تاريخها(١٣) .

(١٣) أجرت الاستطلاع مؤسسة ANAR المرموقة .. راجع نتائجه المنشورة فى صحيفة Turkish Daily News بتاريخ ٢٠٠١/٩/٤ .

وسرعان ما اتجهت الأمور نحو أزمة جديدة ، أطلقتها مفاجأة تعرض رئيس الوزراء إيجيفيت لأزمة صحية قاسية فى ١٧ مايو ٢٠٠٢ ، نقل على أثرها للعلاج فى إحدى مستشفيات العاصمة أنقرة ، التى مكث فيها عشرة أيام شهدت تفاقم الخلافات والتناقضات فيما بين شركاء ائتلاف ، ولم يكد يخرج الرجل للنقاهة حتى وقع فى أزمة جديدة ، أعادته للمستشفى للمرة الثانية قبل مرور أسبوع على مغادرته لها .

ورغم محاولات شركاء الائتلاف الحاكم التصرف ، وكأن الوضع لا يعدو مجرد حالة طارئة فإن الأزمة الصحية التى نحّت إيجيفيت جانباً كانت عاملاً مشجعاً على تأجيج التوتر فيما بين الشركاء ، بل وفى داخل كل حزب لينعكس ذلك فى تخبط الأداء الاقتصادى والادارى للحكومة ، وليضيف فى المحصلة النهائية لمعاناة المواطن.

النهـــاية ... وانهيار الحكومة

كان إيجيفيت هو العنصر المشترك فيما بين أحزاب الائتلاف ، واستطاع بثقله وماضيه السياسى المجيد أن يسير دفة الأمور بقدر غير بسيط من النجاح ، على الرغم من وجود اختلافات جذرية بين شريكيه الآخرين فى الائتلاف حزب الوطن الأم وحزب الحركة القومية ، وكثيراً ما لعب الرجل دور المهدىء للأزمات بينهما تحت السطح .

بدا الهاجس الرئيسى بعد سقوطه مريضاً يتعلق بكيفية تسيير الأمور فى غيابه، وبمن الذى سيمكنه الحفاظ على الحد الأدنى من الاتفاق بين شركاء الائتلاف خاصة وأن تداعيات الأزمة الاقتصادية لا تزال قائمة ، كما أن قطار الاتحاد الأوروبى يوشك أن يمر من أمام تركيا دون أن تكون مستعدة لاستقباله .

انتظر الرأى العام لمعرفة حقيقة مرض رئيس الوزراء وسرعان ما تبين له ؛ بفضل صحافة حرة ؛ أن المسألة ليست طارئة أو عرضية وإنما تتعلق بالشيخوخة

وطعونة السن ، فظهرت على السطح طروحات تشكك فى قدرة الرجل على الاستمرار فى أداء مهامه وهو فى الثامنة والسبعين !!!. وعلى الفور وُجد فى تركيا من يطالب علناً رئيس الوزراء بالتنحى عن رئاسة حزبه ورئاسة الحكومة ، وطالب آخرون باجراء انتخابات مبكرة لتجنب دخول البلاد فى أزمة سياسية، تضيف إلى أزمة ٢٠٠١ الاقتصادية .

اتجهت الأنظار لرأس السلطة فى البلاد - صاحب المهام المراسمية والدستورية- الرئيس التركى الذى تحرك ، فوجّه الدعوة لجميع قيادات الأحزاب السياسية الممثلة بالبرلمان سواء الأعضاء بالحكومة أو أحزاب المعارضة لاجتماع بالقصر الرئاسى . وعلى الرغم من أن الدعوة صدرت لمناقشة المسائل المرتبطة بترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى ، فانها كانت تقدم الدليل على أن النظام الديمقراطى التركى لا يزال ينبض بالحياة وقادراً على الحركة والاستجابة ، وأنه يتضمن مراكز مختلفة للسلطة يمكنها تبادل الأدوار والمهام فى حدود ضوابط دستورية .

كانت قضية الاجتماع تحظى بأولوية فى سياسة الدولة ، ولكن أحد شركاء الائتلاف- حزب الحركة القومية - كان يرفض تنفيذ المطلوب من الإصلاحات، الأمر الذى دفع سيزر ليقول فى دعوته أن المسألة "فوق السياسة" (١٤) .فى ذلك الوقت ، كان يتعين على تركيا تمرير مجموعة من التعديلات بالقوانين وتوفيق أوضاعها لتصبح أكثر اتساقاً مع معايير الاتحاد الأوروبى ، من بينها إلغاء عقوبة الإعدام (١٥) ، وكان تكوين الائتلاف الحاكم لا يبدو يسمح بالإقدام على هذه الخطوة لتفاوت مواقف أحزابه إزاءها :

فهناك حزب «الحركة القومية»، الذى يرى أن إلغاء العقوبة سيعنى إفلات عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستانى المتهم بالدعوى للانفصال وشن

---

(١٤) انظر بيان صادر عن الرئاسة التركية بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٢ .

(١٥) على الرغم من أن ذلك لم يكن من شروط الاتحاد فى هذه المرحلة ، إلا أنه كان سيمثل إشارة بجدية تركيا على هذا الطريق .

حرب ضد الدولة من الموت الذى يستحقه نظير جرائمه ، وسيعرض أى تهاون فى هذه المسألة الحزب لخطر خسارة قواعده الانتخابية (١٦) . . .

وهناك حزب اليسار الديمقراطى الذى لا يظهر اعتراضاً على إلغاء العقوبة من منطلق "ليبرالى" . . .

وهناك حزب الوطن الأم المؤيد بشدة لالغائهـا لقطع خطوة اضافية على طريق عضوية الاتحاد الأوروبى .

ولكن توجيـه الدعوة فى ظل هذه الـظروف الداخلية ، وفـى ظل تداعيـات مرض رئيس الوزراء إيجيفيت المفترض أنه صاحب القرار الأول فى الحكومة ، بدا يمهد لحسم كثير من الأمور داخلياً ، تتجاوز مسألة مسـعى البلاد لعضوية الاتحاد الأوروبى .

رداً على دعوة الرئيس ، طالبت بعض أحزاب المعارضة بتحويل الاجتماع إلى قمة لمناقـشة كافة أوضاع ومـستقبل البلاد والحكومـة بشكل عام ، فى ضوء تردى الحالة الصحيـة لرئيس الوزراء إيجيفيت ، ودعا آخرون القمة لبـحث مسألة إجراء انتـخابات مـبكرة ، مع ضمـان كل ما يكفل الحـفاظ على الاسـتقـرار السيـاسى والاقتصادى فى البلاد (١٧) .

خرج الرئيس الســابق ديميريل عن صـمته ليـضيف إلى النقاش ؛ كـعادته ؛ فصـرّح بأن إجراء انتخابات عـامة مبكرة "أصبح ضرورة" ، وطالب السياسـيين بالاحتكام إلى صوت الناخب الذى سيحدد فيها من يتعين عليه أن يكون فى مركز السلطة فى البـلاد ، واعتبـر "غياب السلطة" هو السـبب الحقـيقى لأزمة فـبراير

(١٦) يتخذ الحزب موقفاً متشدداً من تلبية معايير العضوية ، التى يقول إنه لا يعارضها ، ولكنه يعتبر أن ثمنها مكلف لتركيا ويرى أن تنضم تركيا ، بشروطها وليس بشروط كوبنهاجن .

(١٧) كان هذا رأى عبرت عنه تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم – راجع تصريحاتها بصحيفة صباح فى ١ يونيو ٢٠٠٤ .

٢٠٠١(١٨) ، وأضاف منطقاً يقول إن الرأى العام فى تركيا أصبح يتغير بسرعة فى حين يتغير البرلمان الذى يعبر عنه كل خمسة أعوام، وإنه لحل هذا التناقض ولتعذر إيقاف الرأى العام عن التغير ، فإنه يمكن بل ويلزم تغيير البرلمان من خلال الانتخابات للتماشى معه !!! (١٩)

على جانب الجيش ، كانت الأمور تتطور بداخله وفق الأجندة السياسية القائمة فى البلاد ، فأصدرت رئاسة الأركان التركية بياناً أوضحت فيه أنها لا تمانع من المضى فى إلغاء عقوبة الاعدام فى حالة تمرير تشريع من البرلمان يبقى عبدالله أوجلان فى السجن إلى الأبد (٢٠) .بعدها بشهر انتهى اجتماع مجلس الأمن القومى الشهرى ببيان يقول إن المجلس "بحث الأوضاع الدولية المرتبطة بتركيا ووجد من الملائم التوصية بالاسراع فى تنفيذ البرنامج الوطنى المتعلق بتأهيل البلاد للانضمام للاتحاد الأوروبى" .. كان فى ذلك إشارة واضحة إلى أن المؤسسة العسكرية صاحبة الصوت القوى داخل مجلس الأمن القومى وفى البلاد لا تريد تحمل مسئولية إعاقة "تقدم تركيا نحو الغرب" .

على جانب منظمات المجتمع المدنى خرجت صحف يوم ٢٩ مايو ٢٠٠٢ بإعلان لجمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك TUSIAD ، يدعو السياسيين لعدم اهدار فرص انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى . وتجمع نحو ١٧٥ منظمة من منظمات الأعمال والمؤسسات والاتحادات المهنية الأخرى لتأسيس ما أسموه Civil Society Platform ، الذى أصدر بياناً يقول "إن مكان تركيا يوجد فى أوروبا" وأن الإرادة السياسية أمر ضرورى لمتابعة تأهيلها لعضوية الاتحاد الأوروبى ، وأنه لن يمكن لتركيا دون هذه الإرادة تحقيق غاياتها(٢١) .

(١٨) انظر كلمة ديميريل فى اتحاد صناعات مدينة أزمير- نشرت بصحيفة صباح فى ٢٠٠٢/٦/١ .
(١٩) المرجع السابق .
(٢٠) انظر بيان رئاسة الأركان التركية فى ٢٩ مايو ٢٠٠٢ .
(٢١) راجع بيان المؤسسة المنشور بالصحف التركية فى ٢٠٠٢/٦/٤ .

كان اللعب على وتر عضوية الاتحاد الأوروبى يستهدف تهيئة الأرضية إلى تحميل إيجيفيت وتعثره المرضى مسئولية تعثر مسيرة البلاد على هذا الطريق ، ووضح من تداعى الحوادث أن مختلف القوى السياسية وكذلك العسكر تتفق فى ذلك ، بحيث تبقى فقط موقف الناخب التركى واستعداده لتدشين تحول سياسى فى السلطة من خلال إجراء انتخابات مبكرة . وبالفعل سارع بعض زعماء أحزاب المعارضة للتحرك بهدف جس نبض الجماهير ، فتجولت تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم فى إسطنبول وتحدثت إلى أهلها ، وقام رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية بجولة فى وسط الأناضول ، وتحرك آخرون لعقد لقاءات مع قواعدهم الانتخابية .

من جهته كان رئيس الوزراء إيجيفيت يشعر بالأسى والتذمر ، وهو يسمع من يدعو لاستقالته وإجراء انتخابات مبكرة . ومع إدراكه الشخصى لسوء حالته الصحية فإنه أبداً لم يقر بالأمر علناً ، بل تعمد وهو يخرج من المستشفى أن يعقد مؤتمراً صحفياً ، قال فيه إنه بصحة جيدة ولا يزال على رأس عمله ، وأن حكومته مستمرة فى السلطة حتى انتهاء مدتها الدستورية .

كانت المشكلة بالنسبة للمواطنين تتمثل فى الخشية من تعرض البلاد لأزمة اقتصادية جديدة تجرفهم إلى القاع ، وتلقى بهم خارج إطار الحياة الكريمة بعد فقدانهم الكثير من دخولهم خلال الأزمتين السابقتين المتتاليتين ، وكان هؤلاء يرون أن هذه الأزمات تقع لخلافات سياسية على رأس السلطة بأكثر من اعتبارات تدهور الأداء الاقتصادى وسرى انطباع عام بأن إزاحة الحكومة الحالية قد تنعكس فى مزيد من تدهور الاقتصاد وإطالة عمر الأزمة التى يمرون بها[٢٢] ، ومع كل المآسى التى يعيشها الناس ، أصبح مجرد الحديث عن إجراء الانتخابات المبكرة يخيف المواطن العادى الذى كان يبحث عن بر للأمان .

---

(٢٢) أجرت غرفة تجارة أنقرة استطلاعاً للرأى عن هذا الأمر ، فكانت نسبة ٦١,٢٪ من المواطنين يرون أن إجراء الانتخابات المبكرة سيزيد من تدهور الاقتصاد - انظر النتائج المنشورة فى صحيفة Turkish Daily News 26/5/2002

٢٠٠١(١٨) ، وأضاف منطقاً يقول إن الرأى العام فى تركيا أصبح يتغير بسرعة فى حين يتغير البرلمان الذى يعبر عنه كل خمسة أعوام، وإنه لحل هذا التناقض ولتعذر إيقاف الرأى العام عن التغيير ، فإنه يمكن بل ويلزم تغيير البرلمان من خلال الانتخابات للتماشى معه !!! (١٩)

على جانب الجيش ، كانت الأمور تتطور بداخله وفق الأجندة السياسية القائمة فى البلاد ، فأصدرت رئاسة الأركان التركية بياناً أوضحت فيه أنها لا تمانع من المضى فى إلغاء عقوبة الاعدام فى حالة تمرير تشريع من البرلمان يبقى عبدالله أوجلان فى السجن إلى الأبد (٢٠) .بعدها بشهر انتهى اجتماع مجلس الأمن القومى الشهرى ببيان يقول إن المجلس "بحث الأوضاع الدولية المرتبطة بتركيا ووجد من الملائم التوصية بالاسراع فى تنفيذ البرنامج الوطنى المتعلق بتأهيل البلاد للانضمام للاتحاد الأوروبى" .. كان فى ذلك إشارة واضحة إلى أن المؤسسة العسكرية صاحبة الصوت القوى داخل مجلس الأمن القومى وفى البلاد لا تريد تحمل مسئولية إعاقة "تقدم تركيا نحو الغرب" .

على جانب منظمات المجتمع المدنى خرجت صحف يوم ٢٩ مايو ٢٠٠٢ بإعلان لجمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك TUSIAD ، يدعو السياسيين لعدم اهدار فرص انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى . وتجمع نحو ١٧٥ منظمة من منظمات الأعمال والمؤسسات والاتحادات المهنية الأخرى لتأسيس ما أسموه Civil Society Platform ، الذى أصدر بياناً يقول "إن مكان تركيا يوجد فى أوروبا" وأن الإرادة السياسية أمر ضرورى لمتابعة تأهيلها لعضوية الاتحاد الأوروبى ، وأنه لن يمكن لتركيا دون هذه الإرادة تحقيق غاياتها(٢١) .

---

(١٨) انظر كلمة ديميريل فى اتحاد صناعات مدينة أزمير- نشرت بصحيفة صباح فى ٢٠٠٢/٦/١ .
(١٩) المرجع السابق .
(٢٠) انظر بيان رئاسة الأركان التركية فى ٢٩ مايو ٢٠٠٢ .
(٢١) راجع بيان المؤسسة المنشور بالصحف التركية فى ٢٠٠٢/٦/٤ .

فى الجهة الأخرى ، كانت النخبة - لاعتبارات تتعلق بمصالحها ومصالح الدولة - تؤمن بأن الحكومة يجب أن ترحل لأسباب كثيرة ، وتطلب الأمر - فى ضوء حالة الرأى العام التى لمسها زعماء الأحزاب - جهداً إضافياً لتأهيل الرأى العام ليس فقط لتقبل إزاحة الحكومة عن السلطة بل وللاشتراك فى الضغط عليها لدفعها للاستقالة ، وتطمينه بأن إجراء انتخابات مبكرة سيأتى بحكومة جديدة تدشن عهداً جديداً فى البلاد .

وهكذا تم دفع كبار الكتاب وقادة الرأى العام والشخصيات السياسية إلى شن حملة اعلامية تقول :

إن الحكومة الحالية غير قادرة على العمل بسبب وصول التناقضات بين شركاء الائتلاف الحاكم إلى مرحلة اللاعودة. . .

وإن الحالة الصحية المتدهورة لرئيس الوزراء ايجيفيت منعته من القيام بدوره فى التوفيق بين شركاء الائتلاف . . .

وإن الاقتصاد أصبح يعيش بسبب ذلك التخبط حالة فقدان للمناعة وستؤدى أى صدمة جديدة إلى انهياره. . .

وإن السلطة غير قادرة على اتخاذ قرارات جريئة لصالح المضى فى مسعى تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى بسبب الخلافات الداخلية وخشيتها من الفشل فى البرلمان اذا طرح عليه الأمر . . .

وإن تركيا قد تفقد قطار الاتحاد الأوروبى الذى يتحرك بسرعة ، وستصبح حينها فى موقع متخلف عن دول مثل رومانيا وبلغاريا ، اللتين وعد الاتحاد بضمهما فى المرحلة الثانية لعملية التوسيع ، بعد عزمه ضم عشر دول جديدة فى مايو ٢٠٠٤ .

الى جانب هؤلاء كان هناك من طرح عرضاً مبسطاً للواقع التركى بلغة الأرقام مستخدماً منطق " "لو كان. . لكان. ." :

فلو كانت تركيا قد قبلت بدعوة الاتحاد الأوروبى فى السبعينيات (الجماعة الأوروبية وقتئذ) للتفاوض معها من أجل الانضمام :

لكان مستوى دخل الفرد التركى الآن (فى٢٠٠٣) قد بلغ ١٠ آلاف دولار بدلاً من ٢٥٠٠ دولار . .

ولكان الناتج القومى الاجمالى قد تضاعف ثلاث مرات ليصبح فى حدود ٧٠٠ مليار دولار . .

ولكان تدفق الاستثمار الخارجى قد تضاعف ليصل إلى معدل ٢٠٠٠ دولار للفرد . .

ولكان عدد السياح إلى تركيا قد زاد ليصل إلى ٢٥ مليون سائح بدلاً من ١٠ ملايين ، ، ،

ولكانت نسبة التضخم قد انخفضت لتكون حول ٥٪ بدلاً من ٦٠٪ . . .

ظهر الأمر وكأنه عرض لبيان حالة لأداء الحكومات التركية المتعاقبة فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات ، وتحفيزاً للمواطن التركى حتى يعرف ماذا يعنى فوات قطار الاتحاد الأوروبى على تركيا . . إنه ببساطة يعنى بقاء الوضع على ما هو عليه من أزمات اقتصادية وتوترات سياسية .

ضمن الحملة جرى طرح نتائج استطلاع للرأى ، أجرى فى عام ٢٠٠٢ حول تركيا وأوروبا ، كانت نتائجه تقول إن ٧٤٪ يؤيدون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى[٢٣] .

سرت حركة نشطة تضمنت تأسيس أحزاب جديدة ، وأخرى داخل الأحزاب القائمة للإعلام بتغييرات فى داخلها وفى تحالفاتها السياسية ، وانشقت بعض

(٢٣) أجراه قسم الدراسات الأوروبية بجامعة البوسفور فى عينة ، بلغ تعدادها ٣٠٨٦ شخصاً ، ينتمون إلى ٢٠ محافظة فى تركيا ، ومما أظهره كذلك أن نسبة ٥٠٪ تقريباً ترى أن الاقتصاد التركى سيزدهر بدخول تركيا الاتحاد الأوروبى .

الشخصيات الحزبية عن أحزابها لتنضم لأخرى ، فيما استقال آخرون من أحزابهم ليبقوا فى ساحة الانتظار يبحثون ويراقبون تطور الأوضاع .

خرج كمال درويش وزير الاقتصاد ، و"منقذ البلاد من أزمة فبراير ٢٠٠١" إلى النقاش السياسى ليعطى إشارات توحى بأنه يفكر فى الدخول إلى معترك السياسة ، بعد أن سبق له التصريح لدى توليه منصبه قبل ذلك بعام بأنه "تكنوقراطى ولا يفكر فى العمل بالسياسة" .

فى هذه الظروف انعقد مجلس الأمن القومى دون رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى سابقة ، كانت الأولى منذ إنشاء المجلس ؛ الأمر الذى كان يشير إلى أن الأزمة تستفحل وتمتد حتى قمة السلطة فى البلاد ، لكن الأهم أن جوهر توصيته بمتابعة تأهيل البلاد لعضوية الاتحاد الأوروبى كان يعنى عملياً إمكانة بحث مسألة البث الإذاعى والتليفزيونى باللغة الكردية استجابة لمطالب أوروبا إزاء "الأقليات" ، مع إلغاء عقوبة الإعدام ، وكان يعنى سياسياً إحراج حزب الحركة القومية عضو الائتلاف الحكومى الذى يعارض هذا التجاوب .

إضافة لذلك وبجانبه ؛ كان المنظور الشامل للتطورات يقول إن تركيا باتخاذها لهاتين الخطوتين تكون تقترب أكثر فأكثر نحو تأهيل نفسها لصعود قطار الاتحاد الأوروبى الذى يوشك أن يمر عليها . وسيعنى ذلك أنها ستمضى حتماً فى طريق سيمر لاحقًا بمحطة "المسألة القبرصية"، التى تمس الأمن القومى التركى فى الصميم والتى لن يتم تجاوزها ، دون إرضاء الأوروبيين الذين يصرون على خروج الجيش التركى من شمال الجزيرة ، والاعتراف بأن غزوها فى ١٩٧٤ كان منذ البداية الخطأ بعينه .

بدا استقراء الأمور فى هذه الظروف يضيف إلى المحاذير ، ويخلط الأمور على الجميع فى تركيا . . . الدولة والمؤسسة العسكرية والرأى العام .

كانت صعوبة الوضع فى أقصاها عند حزب اليسار الديمقراطى الذى كان زعيمه إيجيفيت هو صاحب قرار غزو قبرص فى ١٩٧٤ إبان رئاسته للحكومة، وكذا بالنسبة لحزب «الوطن الأم» المتحمس أكثر من غيره لعضوية الاتحاد الأوربى،، وتعذر على إيجيفيت ويلمظ إقناع - أو إجبار - شريكهما فى الائتلاف حزب «الحركة القومية» بقبول طرح مسألتى السماح باستخدام اللغة الكردية وإلغاء عقوبة الإعدام على البرلمان ، لا سيما وأن ذلك كان يحمل مخاطرة الفشل إذا رفضت أحزاب المعارضة تمرير ذلك .

وكان الأمر صعباً كذلك على المؤسسة العسكرية التركية ، التى مع افتراض عدم تدخلها فى السياسة اتساقاً مع اشتراطات عضوية الاتحاد الأوروبى . . فإنه لن يسعها ترك الشأن القبرصى للسياسيين "غير الموثوق فيهم" من الأصل ، والوقوف موقف المتفرج فى قضايا تراها تمس أمن الجمهورية وسلامتها ؛ لأنها ستصبح حينئذ لا تقوم بدورها فى "حماية الجمهورية من الأخطار" .

وكان الأمر صعباً على المواطن التركى ، الذى طلب منه فى ١٩٧٤ تقديم تضحيات الدم للدفاع عن أبناء عمومة القومية التركية فى قبرص ، الذين كانوا يُذبحون على يد القبارصة اليونانيين ،، ثم تحمل بعد ذلك بعقد واحد خسارة أرواح ٣٠ ألفاً من أبنائه فى حرب داخلية مع حزب العمال الكردستانى ؛ لأن الدولة قالت له إن ذلك الحزب يود تفكيك الوطن التركى الذى أنشأه كمال أتاتورك. وفى كل الأحوال ، كان متعذراً على الدولة التقدم لأسر الشهداء وللرأى العام بأنه يتعين على تركيا الاعتراف بأن الوطن ، الذى أنشأه أتاتورك به آخرون من غير الأتراك ، ويجب منحهم حقوقاً لأن الأوروبيين يشترطون ذلك .

ومع تداعيات الأزمة الاقتصادية ، وشعور الجميع بها . . فقد اتجه المزاج العام لتجميل فكرة وجود تركيا فى الاتحاد الأوروبى ، وما يعنيه ذلك من انتعاش اقتصادى ، ولتجسيد وحصر عوائق ذلك فى الموقف المتشدد لحزب الحركة القومية من تنفيذ معايير العضوية . وهكذا واجه الحزب تركيزاً وانتباهاً لدرجة أن ثلاث

قنوات تليفزيونية قامت ببث كلمة ، كان يلقيهـا زعيمه دولت بهشلى أمام اجتماع المجموعة البرلمانيـة لحزبه فى هذه الأثناء ؛ ليؤكد لهم فيها استـمرار موقفه الرافض تقديم أية تنازلات فى عقوبة الإعدام والبث باللغـة الكردية والسماح بالتعلم بها ، وبدا الأمر وكأن أحداً يريد للمواطن التركى أن يصب لعنته على هذا الرجل وعلى حزبه باعتبارهـم "العقبة أمام مستقبل تركيا المضىء" .

من جهته كان بهشلى يشعر بالسخط لما يتردد عن تصوير الحالة الصحية لرئيس الوزراء إيجيـفيت كمـرادف لعجز الحكومـة عن أداء واجباتهـا ، ومن ثم ضرورة اجراء انتخابات مـبكرة . وخرج ليقول للرأى العام إن ايجيفـيت باق فى موقعه ، وفى حالة عجـزه التام سيتم تسيـير عمل الحكومة من خـلال رئيس وزراء انتقالى لحين اختيار حزب اليسار الديمقـراطى زعيماً جديداً له ؛ لتعيينه فى منصب رئيس الحكومة بحكم رئاسة هذا الحزب للائتلاف الحكومى .

بهذا التـصريح زاد تأزم الوضع الداخلى وأصـبح استمـراره دون حسم - من وجهـة نظر معارضى بهـشلى- يعنى تعرض الرأى العـام والمزاج السياسى للتـأثير المتزايد لحزب الحركة القومية ، الأمر الذى سيـضع تركيا قريباً فى مواجهة مكشوفة وصريحـة مع الاتحاد الأوروبى ، الذى لن يقـبل بها عضـواً فيمـا هى تحت تأثير التوجهات اليمينية القومية . وتم دفع البعض لطرح الأمور على الرأى العام بشكل غيـر مبـاشر ليس فـقط بهدف اسـتطلاع موقـفه وميـوله ، وإنما بهدف تشكيـلها وصياغتها وتوجيهها نحو "حلول وسط" .

ظهرت مـقالات طُرح فيهـا آراء نسبت - صدقاً أو كـذباً - لجنرالات بالجيش وشخصيات سياسية كانت جريئة فى مجملها ، وتقدم حلولاً مبتكرة للقبول بالغاء عقوبة الإعدام مع إقـرار عقوبة السجن مدى الحيـاة دون عفو فى بعض الجرائم ، وأخرى للقبول بالبث الإذاعى والتليفزيونى باللغة الكردية ، ولكن فى قنوات معينة تابعة للدولة ، وثالثة تتـحدث عن إمكانة القبول بتلقى التعليم باللـهجات الأخرى غيـر اللغة التركـية الأم ، ولكن بواسطة دروس خاصـة خارج مسـار نظام التعليم العام .

تم تقديم هذه الآراء على استحياء تارة وبشكل مباشر تارة أخرى ، وحيث لم تواجه بتعليقات أو رفض صريح من المؤسسة العسكرية أو حتى تكذيب ممن يُفترض أن هذه الآراء نُسبت إليه ، فإنها أصبحت تفرض مع مرور الوقت نفسها على الرأى العام ، فبدأت تظهر ردود عليها من جانب كبار الكتاب لتحتل بسرعة مساحة كبيرة من النقاش العام فى المجتمع .

مقابل ذلك خرج حزب الحركة القومية يقف وحده بالمرصاد لهذه المحاولات ، وقام بالرد على إعلان نشرته مؤسسة الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك -TU SIAD، طالبت فيه بالتركيز على مسعى الاتحاد الأوروبى ، فاتهمها بالعمالة لدوائر "استعمارية أوروبية" ، وشن هجوماً على زعيم حزب الوطن الأم شريك الائتلاف الحاكم لمقولته الشهيرة "إن طريق تركيا إلى بروكسل يبدأ من ديار بكر".(٢٤) .

كانت مأساة السياسة التركية فى ذلك الوقت تنحصر فى أن آليات النظام الديمقراطى ومؤسساته لم تعد تعمل كما ينبغى لها على الإطلاق . أصبح البرلمان بسبب تركيبة الحكومة الائتلافية كياناً جامداً يقدم الدليل كل يوم على الفشل فى إيجاد حلول لأزمات المجتمع . وأصبحت الحكومة عاجزة عن الاحتفاظ بحد أدنى من التنسيق والتفاهم بين شركاء الائتلاف بل تم العدول عن تفاهمات سبق التوصل اليها بشأن البرنامج الاقتصادى ، حين سحب حزب الحركة القومية تأييده لها ؛ بفعل تنامى نقمته على وزير الاقتصاد كمال درويش .

وتحولت الأحزاب السياسية فى مجملها من أحد الأركان الرئيسية للنظام الديمقراطى التركى إلى مجموعة من المنتفعين بالوضع القائم ، وأصبح معظمها يفتقر للقدرة على تحسس نبض الجماهير أو على إفراز قيادات جديدة فضلاً عن عجزه التقدم بأية طروحات عملية تجذب الانتباه .

(٢٤) التى قصد بها أن عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى لن تمضى ، قبل حل المشكلة الكردية داخل البلاد .

فى هذا المناخ حلت فى بداية يونيو ٢٠٠٢ "القمة السياسية" التى دعا اليها الرئيس سيزر لبحث المسائل المرتبطة بمسعى تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى والقرارات ، التى يتعين على البلاد اتخاذها فى هذا الخصوص .

فى يوم الاجتماع(٢٥) خرجت الصحف بنداءات ومناشدات من كبار وصغار الكتاب ، الذين قالوا إنهم يتحدثون للسياسيين نيابة عن الأمة . كتب أحدهم "إننا نناشدكم باسم الرأى العام . . باسم أطفالنا وأحفادنا . . فلتنحوا خلافاتكم ومصالحكم الحزبية جانباً ولو لمرة واحدة اليوم . . فلتُحكِّموا مصالح البلاد ولو لمرة واحدة اليوم . . إننا سنقبِّل أياديكم . . بل سنركع أمامكم اذا أردتم . . لكن لتضعوا هدف دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبى كأولوية قصوى . إن تلك مسئولية الجميع بما فى ذلك الجيش. . . "(٢٦) .

صباح يوم الاجتماع ، قال المتحدث الصحفى باسم رئيس الوزراء أن ايجيفيت لن يحضره لأن الأطباء نصحوه بالبقاء فى المنزل بسبب حالته الصحية!! . قبل ذلك بيوم ذهب عدد من قيادات حزب ايجيفيت لزيارته لكنهم فوجئوا بزوجته(٢٧) تبلغهم اعتذاره عن عدم قدرته على مقابلتهم "حفاظاً عليه من تعرضه لأية عدوى" . خرج هؤلاء لينقلوا ذلك الرد للرأى العام فى مشهد ملىء بالسخرية(٢٨).

كان ما سبق يعنى أن رئيس وزراء البلاد كذب على مواطنيه ، حين ادعى أنه بصحة طيبة ويمارس عمله ولكن من منزله ، فيما هو فى الحقيقة لا يقدر على مجرد الجلوس فى غرفة مع آخرين . شعر المواطن التركى بأن ذلك مهين له ولتركيا دون سبب ، سوى أن شخصاً يرفض الاعتراف لنفسه وللمواطنين بأن عليه

(٢٥) ٧ يونيو ٢٠٠٢ .

(٢٦) انظر مقال للكاتب الشهير محمد على بيراند فى صحيفة بوسطه ٢٠٠٢/٦/٧ .

(٢٧) التى تعد من قيادات الحزب حتى قبل زواجها منه وتتولى منصب نائب رئيس الحزب .

(٢٨) كتب هذه الرواية رئيس تحرير صحيفة Turkish Daily News فى افتتاحية عدد يوم ٢٠٠٢/٦/٨ .

الرحيل لإفساح المجال لآخرين لقيادة الحزب الذى يتزعمه ولقيادة البلاد .

انتهت "القمة السياسية" بتعهد من حضرها من جميع رؤساء الأحزاب الممثلة بالبرلمان بدفع تمرير الاصلاحات المطلوبة من الاتحاد الأوروبى ، عدا دولت بهشلى زعيم حزب الحركة القومية الذى قال بعد انتهاء اللقاء إن حزبه يفضل الانسحاب من الحكومة الائتلافية على القبول بإلغاء عقوبة الاعدام ومنح حقوق ثقافية للأكراد(٢٩) ؛ الأمر الذى كان يعنى ببساطة سقوط الحكومة الائتلافية لأن بهشلى سيحرمها من تأييد ١٢٧ نائباً لحزبه بالبرلمان البالغ عدد أعضائه ٥٥٠ عضواً ، ومن ثم فقد بدا أن تحرك الرئيس سيزر استهدف الإجهاز على حكومة ايجيفيت والتدشين لعهد جديد فى السياسة التركية .

فى أول يوليو ٢٠٠٢ ، عقد زعماء أحزاب الائتلاف الحاكم اجتماعهم الأول برئاسة رئيس الوزراء بعد أربعين يوماً كاملة لغيابه بسبب المرض(٣٠). كان الاجتماع محاولة خارج السياق لإظهار أن الأمور لا تزال فى نصابها وأن الحكومة لا تزال تعمل فيما كان المواطن التركى قد أدار ظهره بالفعل للحكومة ولم يعد يتوقع منها أى شىء ، بل كان يعلم كل الحقائق المرتبطة بما يحدث خلف الكواليس، ويتلقى إشارات من هنا وهناك ، ويسمع أصوات جميع الأحزاب ويفكر فيما تطرحه .

فى ٦ يوليو ٢٠٠٢ فجر دولت بهشلى شريك الائتلاف الحاكم قنبلة سياسية بأن دعا إلى إجراء انتخابات مبكرة فى الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ ، داعياً الأحزاب الممثلة بالبرلمان إلى القبول بعقد جلسة استثنائية فى الأول من سبتمبر ٢٠٠٢ للتصويت على إجراء الانتخابات المبكرة .

---

(٢٩) عقد بهشلى مؤتمراً صحفياً عقب القمة أعلن فيه أنه لن يوقع على أى قرار من الحكومة بتحويل المسألتين للبرلمان للبت فيهما ، وأنه لو أراد شريكا الائتلاف الحاكم الآخرين المضى فى ذلك، فعليهما تشكيل حكومة جديدة من دون حزب الحركة القومية . انظر صحيفة Hurriyet فى ٢٠٠٢/٦/٨ .

(٣٠) وتحديداً منذ اجتماعهم الراسمى الذى جرى فى ٢١ مايو ٢٠٠٢ بالمستشفى ، التى دخلها ايجيفيت للعلاج إثر تعرضه للأزمة الصحية .

وفي حين أبدت معظم الأحزاب ترحيبها بالدعوة ، فإنها كانت بالنسبة لحزب الوطن الأم نذير شؤم حيث لم تستكمل الحكومة بعد ؛ في نظره ؛ مهمتها في تأهيل البلاد لعضوية الاتحاد الأوروبي .

كان مسعود يلمظ يدرك جيداً أن حزبه لن يحقق النجاح الذي يتيح له الاستمرار في عضوية البرلمان أو الحكومة إذا أجريت أية انتخابات في هذا الوقت بسبب انهيار شعبيته بفعل فضائح الفساد التي طالت بعض وزراء الحكومة المنتمين لحزبه ، وكان يرى أن اتخاذ قرارات جريئة نحو تأهيل البلاد لعضوية الاتحاد الأوروبي بما يسمح بتجاوب الأوروبيين ومنح تركيا موعداً لبدء مفاوضات الانضمام سيغير من المعادلات بما يعيد لحزبه ، وله شخصياً ؛ هذه الشعبية المفقودة بل قد يضعه في مقدمة الأحزاب التركية جميعاً باعتباره المسئول في الحكومة عن "الملف الأوروبي" .

ومما أضاف لهواجس يلمظ ومشكلاته أن البرلمان كان يمضي عطلته السنوية وقت صدور دعوة بهشلي ، وإذ بدأ الحديث عن عقد جلسة استثنائية للتصويت على الموعد المقترح للانتخابات ، فقد سعى الرجل لإقناع شريكيه في الائتلاف بأن تتقدم الحكومة أولاً في هذه الجلسة لتمرير تعديلات القوانين المرتبطة بالاتحاد الأوروبي ، ثم تتقدم باقتراح موعد الانتخابات والتصويت عليه . بدا ذلك محاولة لانتزاع أي صك للوطن الأم قبل هدم المعبد على رؤوس الجميع ، ولكن صلابة موقف بهشلي المعارض لهذه القوانين أجهضت محاولات يلمظ .

من جهة أخرى ، كانت دعوة بهشلي تساعد على استفحال الصراع داخل حزب اليسار الديمقراطي ، وتزيد من محاولات الإطاحة بزعيمه التي صمد لها ايجيفيت ذي الثمانية والسبعين عاماً .

كان ايجيفيت قبل تأسيسه الحزب من القيادات الشابة لحزب الشعب الجمهوري، وانتمى إلى جناح سعى به لتجديد دماء الحزب ، ووقف في ١٩٧٢ مرشحاً لرئاسته ضد عصمت اينونو رفيق السلاح في حرب التحرير التي أنشأت

الوطن التركى ورئيس الوزراء الذى عمل مع كمال آتاتورك ، ثم تولى رئاسة الجمهورية بعد رحيله فى ١٩٣٨ . وتمكن ايجيفيت بالفعل من إزاحة اينونو عن موقعه ليخوض بالحزب الانتخابات العامة عام ١٩٧٣ ، فيعيده للسلطة بعد غياب استمر ٢٣ عاماً منذ الإطاحة به على يد مندريس فى انتخابات عام ١٩٥٠ .

لعب دوراً فى تحول حزب الشعب الجمهورى من مجرد "حزب الجمهورية" إلى حزب بتوجهات اشتراكية واجتماعية حقيقية ، يرتكز على قاعدة جماهيرية وقطاعات كبيرة من المؤيدين . لكنه سرعان ما انشق بهذا التيار عن الحزب فى أواخر السبعينيات ؛ ليؤسس هو وزوجته حزباً آخراً باسم اليسار الديمقراطى .

كان من الزعماء السياسيين الذى يشهد له الجميع بنظافة اليد وعدم الانغماس فى فساد السلطة ، الذى مارسه كثير من السياسيين الأتراك . وبصرف النظر عن حجم مؤيدى حزبه اليسارى بين جماهير يميل معظمها للمزاج السياسى المحافظ، فإن للرجل مكانته بناء على هذه السمعة الشخصية ، التى حافظ عليها حتى النهاية .

وحيث ظل ايجيفيت على موقفه فى عدم وجود ما يدعوه للتنحى ، فقد شهد الحزب عملية انشقاق بدت عفوية فى البداية ، ولكن سرعان ما أثبتت الأحداث أنها كانت منظمة بأكثر مما توقع.

استقال حسام الدين أوزقان ، نائب رئيس الوزراء أقرب مساعدى ايجيفيت الذى قيل يوماً أنه خليفته المحتمل فى زعامة الحزب ، من الحكومة والحزب واستقال وزير الثقافة أحد أقطاب الحزب ففجّر ذلك حالة انقسام ، توجهت معها الأنظار على الفور إلى وزير الخارجية اسماعيل جيم بصفته أحد أهم أقطاب الحزب الذى كان أى قرار منه فى هذا الظرف يحدد مصير الحزب والحكومة معاً . ظهرت روايات تتحدث عن عزم جيم الاستقالة لاتفاقه مع كل من أوزقان وكمال درويش وزير الاقتصاد على تزعم "القيادة الجماعية البديلة للحزب" ، إذا اقتنع ايجيفيت بالاستقالة وإلا فتشكيل حزب يسارى جديد يحفظ لتيار اليسار مكانته إذا ظل ايجيفيت على جموده .

بالفعل استقال جيم من الحكومة والحزب(٣١) ، وأعلن في اليوم التالي لاستقالته تأسيس حزب باسم "حزب تركيا الجديدة" ، وقال في مؤتمر صحفي إنه فعل ذلك لأن الحكومة "أصبحت غير فاعلة بسبب الخلافات الداخلية مما أوصل البلاد لنقطة يتعذر معها اتخاذ خطوات ينبغي اتخاذها ، وأن الحركة السياسية التي يتشكل حزبه الجديد على أساسها ترى المضي في الإصلاحات ، التي التزمت حكومة ايجيفيت بالقيام بها ، والتي تعد حيوية من أجل انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي" . وعن حزبه الجديد ، قال إنه "ينحو نحو الغرب ويتأسس على مبادىء الديمقراطية الاجتماعية" ، ورأى أن تركيا تحتاج إلى إدارة جديدة وأن حزبه سيعمل لقيادة تيار اجتماعي جديد بهدف تحديث البلاد ، وأكد التكهنات بأن حركته تضم وزير الاقتصاد كمال درويش ، ونائب رئيس الوزراء المستقيل حسام الدين أوزقان.(٣٢)

حتى هذه اللحظة لم يكن درويش من المنخرطين في العمل السياسي الحزبي في تركيا ، وكانت خبرته تنحصر في كونه أحد كبار موظفي البنك الدولي الذي حضر تلبية لنداء الواجب لانقاذ الاقتصاد التركي من عثراته . وعلى الرغم من محاولات بذلها ايجيفيت لضمه لحزب اليسار الديمقراطي ، فقد ظل درويش "مستقلاً" بعيداً عن الأحزاب ، وأعلن صراحة أنه تكنوقراطي ويفضل العمل غير الحزبي . ولكن بعد عام ونصف من العمل "التكنوقراطي" بدت الظروف تقدم لدرويش ما اعتبره فرصة يجدر استغلالها سياسياً ، فبدأ في التحدث عن ميوله السياسية القديمة ليقول إنه سيتحرك اذا فكر في العمل السياسي نحو تيار اليسار وليس اليمين في تركيا .

بالفعل قدم كمال درويش استقالته من منصبه الوزاري ،لكنه لم يذهب للانضمام لحركة اسماعيل جيم وحسام الدين أوزقان اللذين انتظرا حضوره للاعلان عن الحزب اليساري الجديد . بعدها تلقى اتصالاً من رئيس الجمهورية الذي طلب

(٣١) كان جيم هو الوزير السابع الذي يقدم استقالته من الحكومة في ظرف أسبوع واحد .
(٣٢) راجع تصريحات جيم في صحيفة Sabah في ١٢ / ٧ / ٢٠٠٢

منه العدول عن الاستقالة تجنباً لانعكاساتها بحكم موقعه على اقتصاد البلاد ، وأنه تحدث في ذلك مع رئيس الوزراء إيجيفيت ، ومع رئيس أركان الجيش اللذين يشاركانه ذلك[٣٣] .قال درويش وهو يعلن سحب استقالته إن الطلب كان "رجاء الدولة الذي ينبغي الاستجابة اليه" .

بات جلياً أن ايجيفيت أمكنه مواجهة تداعيات دعوة بهشلي لاجراء انتخابات مبكرة داخل حزبه بأن حرم جيم وأوزقان من درويش، بوصفه شريكاً رئيسياً في مسعاهما ، لتشكيل حزب يساري جديد مناوىء له .

في هذه الأثناء كان بهشلي يراقب الأمور ويرى أن عليه ألا يتنازل عن موقفه المعارض لإلغاء عقوبة الاعدام ومنح حقوق ثقافية للأكراد عبر السماح بالتعلم والبث باللغة الكردية . ورأى كذلك أن السماح لمسعود يلمظ بامتطاء جواد الاتحاد الأوروبي والسعي لتشكيل ائتلاف جديد لا يضم حزب الحركة القومية وتمرير هذه القوانين سيعني أنه الخاسر الوحيد من بين شركاء الائتلاف ، فقرر التمسك بإجراء الانتخابات المبكرة دون قبول تمرير البرلمان أية قوانين قبلها[٣٤].

قام رئيس اللجنة العليا للانتخابات[٣٥] بزيارة بهشلي ، وخرج بعدها ليقول إنه تحدث معه بشأن قرب الموعد المقترح للانتخابات المبكرة في الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ ، في ضوء أن البرلمان سينظر في إقرار ذلك في سبتمبر ٢٠٠٢ وبافتراض موافقته ،لن يبقى أمام اللجنة إلا القليل من الوقت لاتخاذ الاستعدادات اللازمة لها[٣٦] ، و لكن بهشلي أوضح له أن الأمر منته ، ولا يمكن العدول عن المضي في هذا الطريق .

---

(٣٣) أدى مجرد اعلان استقالة درويش إلى هبوط سعر الليرة وتوتر الأسواق المالية في تركيا ، و لكن ذلك سرعان ما انتهى بإعلان عدوله عنها .

(٣٤) تردد وقتها أن يلمظ يسعى مع كل الأحزاب ، وأنه اتفق مع تشيلرعلى دخول حزبها الائتلاف محل حزب الحركة القومية .

(٣٥) اللجنة العليا للانتخابات هي جهة مستقلة محايدة مكونة ، من قضاة وخبراء في القانون ، تتولى التحضير وإجراء الانتخابات في تركيا .

(٣٦) راجع تصريحات رئيس اللجنة العليا للانتخابات في صحيفة Milliyet ، بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١١ .

بعد توالى الاستقالات فقدت الحكومة الائتلافية أغلبيتها بالبرلمان فصدرت بنهاية يوليو ٢٠٠٢ دعوة من رئيسه ، بناء على طلب من زعماء الائتلاف لعقد جلسة استثنائية للنظر فى اقتراح اجراء انتخابات مبكرة ، وهو ما تم إقراره بالفعل فى الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ .

بدت تركيا غير قادرة على استكشاف أى مخرج للنفق المظلم الذى دخلت فيه، دون اللجوء للانتخابات المبكرة ، وهو البديل الذى كانت له محاذيره لدى مراكز أخرى فى السلطة ؛ خاصة أن كل الظروف كانت تومىء إلى أن حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان هو المرشح للفوز فيها .

عهد العدالة والتنمية..

"لقد أطلقنا على أنفسنا الرصاص بإقرار إجراء انتخابات مبكرة"..

كانت هذه هى العبارة التى قالها بولنت ايجيفيت رئيس الوزراء التركى زعيم حزب اليسار الديمقراطى ، بعد سماعه نتائج انتخابات الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ ،التى فاز فيها حزب العدالة والتنمية بالسلطة(٣٧) .

قبلها بثلاثة أعوام كان إجراء انتخابات ؛ مبكرة كذلك ؛ فى أبريل ١٩٩٩ مدعاة لقلق المؤسسة العسكرية والرئيس التركى سليمان ديميريل حين تصوروا أن نتائجها قد تأتى مماثلة لنتائج انتخابات ١٩٩٥ ، التى فاز فيها حزب الرفاه بأكثر الأصوات(٣٨) ، فيفوز فيها هذه المرة حزب الفضيلة خاصة أنه تأسس بذات قاعدة الرفاه .

بالنسبة للدولة العلمانية ونخبتها ، كانت المشكلة فى ٢٠٠٢ تتمثل فى عدد من الجوانب :

---

(٣٧) انظر صحيفة Hurriyet فى ٢٠٠٢/١١/٤ ، وكذلك تصريحات كافة زعماء الأحزاب السياسية الأخرى تعليقاً على نتائج الانتخابات .

(٣٨) كان هذا الحزب قد حصل على ٢١,٣٪ من الأصوات متفوقاً على بقية الأحزاب .

١- استمرار حالة التشتت الحزبى ، بل وتعمقها بانشقاقات وانهيارات حزبية .

٢- أن التيار الذى دشنه اربكان فى السياسة التركية منذ عقود لا يزال قائماً، وقد يقتنص السلطة استغلالاً للوضع السياسى العام مثلما فعل من قبل .

٣- أن حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان يبدو أكثر المرشحين للفوز فى الانتخابات ، لأنه حضر يحمل ميراث الرفاه بوجه جديد لايتصادم مع الدولة .

٤- أن من الصعب استدراك الأمور فى ظل الأحزاب القائمة وقياداتها ؛ حيث ينسب الفشل الذى اعترى النظام السياسى للجميع دون استثناء .

وحيث بدأ السياسيون على اختلاف انتماءاتهم بين اليسار واليمين فى الحركة داخل المجتمع ، فان ما تميز به المناخ العام فى ذلك الوقت هو ما فرضته الظروف على الجميع من قراءة أجندة سياسية جديدة ، على أساس إحساس عام بفشل النظام السياسى والحزبى من جذوره وليس مجرد إخفاق حكومة بعينها . وفى حين رأى البعض أن إجراء الانتخابات يتطلب تقدم الأحزاب للجماهير فى ثوب جديد من حيث البرامج والشخصيات والوجوه ، وهو ما سعت إليه بعضها ، فإن آخرين رأوا أن الملابسات والأوضاع أكبر من حدود عمليات "التجديد" أو "التجميل" فى الهياكل والأحزاب والبرامج القائمة ، وتقتضى خوض المعركة على أسس جديدة .

نشطت حركة الشخصيات السياسية والحزبية من قوى اليمين بحثاً عن مخرج للأزمة ، دون أن تبلغ منتهى يشير إلى وجه جديد لليمين ، وبلغ الفراغ السياسى فى هذه الجهة حداً دفع سليمان ديميريل رئيس الجمهورية السابق للقول أنه "يفكر فى العودة للعمل السياسى من جديد ، وأن ذلك سيكون أمراً رائعاً لو حدث" ! .(٣٩)

(٣٩) انظر تصريحات ديميريل ، التى نشرتها صحيفة Turkish Daily News يوم ٢٠٠١/٨/٢٧ .

في الواقع كان الرجل قد تجاوز السبعين من العمر ، ومع ذلك فقد احتفظ بعد خروجه من منصبه بنشاط سياسي خافت ، ذى طابع إعلامي ، فظل يمثل لكثير من الشخصيات السياسية التركية مركزاً يجب أخذ رأيه والتشاور معه . زارته تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم بعد فترة قطيعة بينهما ، و لكنه قال لها إن حزبها الذى أسسه هو شخصياً في الثمانينيات لن يمكنه زيادة قوته وكسب تأييد الجماهير ، دون اجراء مراجعة وتغيير شامل ، تمكنه من أن يصبح مظلة لكافة أحزاب يمين الوسط في تركيا(٤٠) . وعلى الرغم من أنها ربما اعتبرت فيما يقوله زعيمها السابق مبالغة غير واقعية ، فإن ديميريل كان يقدم بما ذكره توصيفاً صادقاً للحالة السياسية لتيار يمين الوسط في تركيا ، الذى تربع الرجل على عرشه لاربعين عاماً ، أثبته الأحداث لاحقاً .

على يسار الوسط تحركت شخصيات قديمة ؛ للبحث عن إمكانة تقديم أحزابه بوجوه جديدة ، و لكنها لم تجد مخرجاً من حلقة مفرغة عاشتها في ظل تشبث زعاماتها التقليدية الهرمة بالتربع على هذه الأحزاب ورفضها التنحى عن رئاستها لها وإفساح المجال لدماء جديدة(٤١) ، وانخرط البعض في عمليات اندماج حزبى أخرى .

ضمن هذه التطورات كان ما يحدث داخل "تيار الواقع السياسي / الاجتماعي" هو الأهم على الإطلاق .

قبيل إصدار المحكمة الدستورية قرارها بحل حزب الرفاه في يناير ١٩٩٨ ، وفرض حظر القيام بأى نشاط سياسي على زعيمه نجم الدين إربكان وعدد من قياداته البارزة لمدة خمس سنوات ، قامت مجموعة من ٣٣ عضواً بالحزب بتأسيس

(٤٠) في الواقع كان ذلك عنوان المحاولات التى تجرى على جبهة اليمين التركى ، في ضوء فقدان الجماهير لثقتها في الوطن الأم ، بعد تورجوت أوزال وفى الطريق القويم بسبب فضائح فساد حكومات تشيلر .

(٤١) كان أبرز مثل رفض بولنت ايجيفيت ، زعيم اليسار الديمقراطى و رئيس الوزراء ، التنحى عن رئاسة حزبه .

حزب الفضيلة فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٧ . بعد قرار المحكمة بفترة وجيزة ، أصبح للحزب الجديد ١٤٤ نائباً بالبرلمان ، هم مجموعة نواب الرفاه "سابقاً" فيه.

وخلال عهد الرفاه ، كانت شخصيات المستويات القيادية بالحزب تنشغل بقدر كبير من الوعى بما يحدث تحت السطح فى داخل المجتمع التركى، وراقبت استجابة الدولة وردود أفعالها لسياسات الحزب وحكومته، وبدا أنها استوعبت كثيراً من حقائق الواقع "العلمانى" للبلاد . بعد إزاحة الحزب عن السلطة ، أصبح يقين هؤلاء يتجه إلى الاعتقاد فى عدم إمكانة وجدوى الاستمرار فى تحدى المؤسسة الحاكمة فى تركيا ، التى أبداً لن تسمح بتكرار تجربة الرفاه تحت أى ظرف من الظروف . وبدأ يتكون داخل الحزب رأى يرى وجوب التغيير ؛ بهدف البقاء على الخريطة السياسية وللعودة إلى مقاعد الحكم من جديد ، وللحفاظ على تيار الواقع الاجتماعى / السياسى ذاته.

قال المطالبون بالتغيير أنه لكى يتمكن الحزب من الاستمرار ، عليه تقديم نفسه بشكل جديد يتضمن طروحات جديدة ، واعتبروا أن مجرد الوصول للسلطة كان نجاحاً كبيراً ، ، لكن التجربة العملية فيها أوضحت كثيراً من الأخطاء حين لم يستند قسم من السياسات إلى رؤية واقعية للأمور بقدر انطلاقه لاعتبارات أيديولوجية ، امتزجت بالشعور بنشوة الانتصار ، والوصول لموقع رئاسة الوزراء فى "الدولة العلمانية" .

من وجهة نظر المعارضين كانت تجربة النجاح فى الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤ ، التى صنعت النجاح التالى للحزب فى الانتخابات العامة عام ١٩٩٥ لاتزال ماثلة فى أذهان الجميع ، وكان من الصعب على أحد أن يطرح فكراً يطلب فيه بهذه السرعة تغيير طروحات أكسبت الحزب من قبل ثقة الجماهير وتأييدها لمجرد أن الدولة وقفت ضده . وقال هؤلاء إن عداء الدولة للحزب أمر ثابت سواء تغيرت طروحاته أم لم تتغير ، وإن الجميع كان يعلم استحالة إدارة الحزب لشئون البلاد بقدر من الحرية .

ومع ذلك التباين فـي وجهات النظر الذى أصبح يتسع كـل يوم ؛ ثمة شواهد على أن الحزب الجديد ؛ حزب الفضيلة ؛ حاول إعادة ترتيب أوراقه بإجراءات كان منها مـا تناول شكله العام مثل تجديد قـائمة العضوية بنـسبة ٦٠٪(٤٢) وبانضمام شخصيات سبق لـها الانتماء لأحزاب أخرى(٤٣)، وإدخال عنصر المرأة للمستويات القيادية بالحزب ، من خلال ٣ شـخصيات نسائية تنتمى لمستـوى اجتماعى وثقافى ومهنى متـميز(٤٤) ، والسعى لتغـيير بعض السلوكيات فجـرى ترك الرجال والنساء يجلسون وفق مـا يريدون فى المناسبات العامـة ، التى يقيمها الحـزب دون فصلهم مثلما كان يجرى فى عهد الرفاه .

من حيث المضمون ،كان دخـول بعض الأعضاء الجدد للحزب ؛ وإن تم دون ترحيب كبير من الجناح التقليدى به ؛ عـاملاً مساعداً فى تغيير فكره . وبدأ هؤلاء يحاولون إدخـال تعديلات على برامـجه وطروحاته ، فـجرى إعلان تأييـد الحزب لمسعى تركيا لعـضوية الاتحاد الأوروبى ، وهو أمر كان يرفضـه ويتهكم عليه حزب الرفاه من قـبل ، وتم تأكيد مـبادىء حقـوق الإنسان والحريات الفـردية كمكونات أساسـية للديمقراطيـة ، بدلاً من التأكيـد عليها من منظور "اسـلامى" ، وأصبح طرح مسألة حظر ارتداء الحجاب يجرى من منطلق كـونها انتهاكاً للحريات الفردية ولحقوق الإنسان ، وليس لتعارضها مع مبادىء الدين .

بدا الطرح الجديـد جذاباً فى عناوينه ، وبقـدر ما اعتـبُر ثورة داخليـة بالحزب مقارنة بالرفاه ، فإن آخرين لم يروا فيه أى جديد بما يعـبر عن تغييرات حقيقية فى الفلسفة والأسس النظرية بقدر ما هو محاولة للظهور بشكل مختلف قبيل انتخابات

---

(٤٢) حيث يقضى القانون التركى بالا يكون أكثر من ٥٠٪ من أعضاء حزب ما من أعضاء فى حزب سابق جرى حله .

(٤٣) خاصة حزبى يمين الوسط الوطن الأم والطريق القويم ، إضافة إلى حزب الحركة القومية .

(٤٤) أويا أكجوننش ، نازلى ايلى جاك ، وجولتن تشيليك علماً بأن الأخيرة منهن فقط ترتدى غطاء الرأس .

أبريل ١٩٩٩ ، وإجراءاً يستهدف فى أحد جوانبه مقاومة اتساع هوة خلاف بدأت بين جناحين داخله بعد رحيل أربكان .

بالنسبة للدولة ومؤسساتها ، كان الجميع يعرف أن أربكان لا يزال يوجه الحزب الجديد من وراء الستار على المستويين النظرى والحركى ، وأنه يصر على الاستمرار فى الخط السياسى التقليدى للرفاه الذى برهن ؛ حسبه ؛ على شعبيته بالنجاح المذهل فى انتخابات ١٩٩٥ .

أفرزت هذه التجديدات ؛ بظاهرها وحقيقيتها ؛ قلقاً لدى النخبة الحاكمة من احتمالات فوز الفضيلة فى انتخابات ١٩٩٩ ، ووجد ذلك طريقاً للعلن فى التقدم إلى المحكمة الدستورية بدعوى لإغلاق الحزب لتعارضه مع دستور البلاد العلمانى على غرار ما حدث مع الرفاه . وعلى الرغم من أن اللجوء لهذا البديل لإضعاف فرص "الإسلاميين" فى الوصول إلى السلطة لم يكن يسيراً ، فقد قبلت المحكمة الدعوى قبل عقد الانتخابات الأمر الذى انعكس على قرارات الناخبين . تخوف كثيرون من تأييد حزب قد ينتهى الأمر باغلاقه مثلما حدث مع الرفاه ، ورأوا أن أصواتهم فى هذه الحالة ستذهب سدى ،حيث لن يستمر مرشحوهم فى التمتع بعضوية البرلمان فقرروا تأييد مرشحى أحزاب هى "أقرب الآخرين" اليهم(٤٥) .

وهكذا انتهى الأمر إلى أن يحصل الفضيلة فى انتخابات ١٩٩٩ على نسبة ١٥٪ من الأصوات مقارنة بنسبة ٢١,٣٪ التى كان الرفاه قد حصل عليها فى انتخابات ١٩٩٥ .

بعد الانتخابات عقدت هيئات الحزب اجتماعات لتقييم نتائجها والتعرف على الأسباب التى أدت إلى انخفاض تأييد الحزب . . كان الأمر فى ظاهره يبدو مرتبطاً بغياب شخص نجم الدين أربكان عن موقع قيادة الحزب ، إضافة إلى التخوف العام من الحظر وربما كانت هناك أسباب أخرى . وسرعان ما تحولت عملية التقييم إلى

(٤٥) كان ذلك مما ساعد على تلقى حزب الحركة القومية اليمينى ، على وجه الخصوص ، درجة يعتد بها من الأصوات ، التى كانت تذهب تقليدياً لتيار "الاسلام السياسى" .

جدل وتجاذب بين الجناح التقليدى والجناح الذى سمى نفسه بالإصلاحى بالحزب، وقادته مجموعة أبرزهم رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول السابق (رئيس الوزراء لاحقاً) وعبدالله جول (وزير الخارجية) وبولنت أرينش (رئيس البرلمان) .

عقد المؤتمر الأول للحزب فى ٢٦ يوليو ١٩٩٩ بعد اجراء الانتخابات العامة، وكان ذلك أول مناسبة لفرز الأوراق ، فقرر الجناح الإصلاحى التقدم بترشيح عبدالله جول لمنصب رئاسة الحزب . ورغم فشل المحاولة ونجاح مرشح الجناح التقليدى[٤٦] فى الفوز برئاسة الحزب فان الانتخابات كشفت حجماً يعتد به من التأييد للجناح الاصلاحى بالحزب وكذا درجه انقسام يعانيه الحزب فى غياب زعيمه أربكان .

بعد الانتخابات مباشرة اتسع الشقاق بين الجناحين ، حين قدم أربعة من كبار الأعضاء استقالاتهم ليصبحوا من المستقلين بالبرلمان[٤٧] ، وكان ذلك يعنى أن الجناح الإصلاحى لم يعد يقبل العمل من داخل الفضيلة ، ولم يمض سوى عامين بعد هذه الانتخابات الداخلية حتى اتضح أن رهانه على قاعدة الحزب كان صائباً . ومع مرور الوقت بدأ الاصلاحيون يتحدثون علانية عن عزمهم تأسيس حزب جديد دون تحديد قيادته ، فيما بدت الأوضاع فى البلاد مهيأة لحدث كهذا . وقبيل حكم المحكمة الدستورية بإغلاق الفضيلة ، كان الجناح الإصلاحى يعلن تأسيس حزب العدالة والتنمية فى ١٤ أغسطس ٢٠٠١ بقيادة رجب طيب أردوغان، وفى العام الذى تلاه فاز الحزب الجديد بأغلبية الأصوات فى الانتخابات بنسبة مكنته من تشكيل الحكومة منفرداً وأصبح من الجائز القول بأن "تيار الواقع الاجتماعى / السياسى" فى تركيا تجاوز مرحلة نجم الدين أربكان ، وانتقل إلى مرحلة رجب طيب أردوغان .

(٤٦) رجائى قوطان .

(٤٧) هم : عبد القادر أكصو ، جميل تشيشك ، على جوشكون ، عبدالله جول .

رجب طيب أردوغان :

ولد أردوغان فى عام ١٩٥٤ لعائلة بسيطة تعيش فى حى "بيوغلو" Beyoglu بإسطنبول وبعد تلقيه تعليماً فى مدارس "إمام - خطيب" الدينية ، التحق بجامعة مرمــرة ، وحصل على شهادة جــامعية فى الإدارة والمحــاسبة عمل بهــا فى إحدى شركات القطاع الخاص .

دخل منذ الصبا فى العمل الســياسى وانضم لحزب الخلاص الوطنى ، وتنافس فى ١٩٧٥ على موقع رئيس وحدة الشبــاب بفرع الحزب فى الحى ذاته . بعد ذلك بعام أصبح رئيســاً لوحدة الشباب بمركز الحزب فى إسطنبــول ، ثم عضواً فى لجنة الشباب بالحزب على مــستوى تركيا كلها . وفى ١٩٨٤ أصبح رئيــساً لفرع الحزب بحى بيوغلو ، ثم رئيساً لفرع الحزب باسطنبول .

برز أردوغان لأول مرة فى ســماء "التيار" الذى قــاده نجم الدين اربكان خلال المؤتمر العام لحزب الخــلاص الوطنى عام ١٩٧٨ ، عندما طرح اسمه ضــمن قائمة اقترحهــا أحد القيادات المقربة من اربكان لعضــوية اللجنة المركزية بالحزب[٤٨] رغم عدم نجاحه فإن الاسم بدأ يتردد منذئذ .

على مــستوى الــفكر ، يقول رفــاقه إنه من المنحــازين للمبــادىء على عكس آخرين بالحــزب اعتمدوا البــراجماتية أسلوبــاً فى العمل السياسى . فى المناقــشات داخل الحزب وأمام الأنصار والمؤيدين ، كان يعلى صــوته بقوة لتبرير آرائه قائلاً إن الاسلام مرجــعه فيمــا يقول . بدا للكلمة مــفعولاً أكيــداً فى بلد لم يعرف للدين وجوداً فى الحياة العامة ، ولم يقدر أحد على التفوه بمفرداته دون خشية العقاب من الدولة .

بعــد حلّ حزب الخــلاص الوطنى بقــرار من سلطة الانقــلاب العــسكرى فى ١٩٨٠ انتقل أردوغان لعضوية حــزب الرفاه الذى تأســس فى ١٩٨٣ ، وبدأ مسيرة

(٤٨) صاحب الاقتراح هو كوركوت أوزال رفيق اربكان فى العمل السياسى وشقيق تورجوت أوزال .

صعوده مع صعود الحزب ليصبح من أهم قياداته . كانت له آراء وأدوار فى إدارة معارك الحزب الانتخابية فى أعوام ١٩٩١ و١٩٩٥ ثم فى انتخابات ١٩٩٩ بحزب الفضيلة .

ثمة مقومات خاصة يمتلكها الرجل ، ساعدته على الظهور والتقدم لمواقع قيادية بالحزب وفى العمل السياسى بشكل عام . ينتمى إلى أبسط طبقات المجتمع التركى ويبدو قريباً للملايين من أبنائه ، لكن نشأته وتعليمه كانا فى اسطنبول المركز الحضارى الأهم فى البلاد ،والمدينة الأكثر تعبيراً عن نخبة الدولة العلمانية ورمز استقلال الجمهورية وكبريائها ، التى يقطن بها أكثر من خمس سكان تركيا تقريباً .

كان أداؤه السياسى يضيف دائماً إلى رصيد الجاذبية الشخصية التى تمتع بها لدى الجماهير . يتحرك وسط الناس وبينهم بنمط سلوك عادى للغاية يشعرهم به بعدم اختلافه عنهم ، ويعيش الحياة التى يعيشها معظم الأتراك وتبدو مشكلاته ذات التى يواجهونها لذا تختلف نظرة معظمهم عن تلك ،التى تعودوا أن ينظروا بها للسياسيين الآخرين من الجيل القديم الذى حكم تركيا . كان لكل من ايجيفيت وديميريل وحتى لأربكان مكانته الفوقية فى المجتمع ، وظل شكل العلاقة بينه وبين مؤيديه فى إطار "توجيهات القيادة للتابعين" . مع أردوغان بدا الأمر مختلفاً لأنه مارس دوراً انطلق من وجوده وسط الجماهير ، وليس التحدث اليهم من منابر عليا . . يرى البعض أن الفارق بين أربكان وأردوغان يكمن فى أن الأول توجه للجماهير طالباً تأييدها فى الانتخابات ، فى حين توجه الثانى اليهم طالباً منهم اتخاذ القرارات الصحيحة والصائبة فى الحياة وفى السياسة وهو يثق فى أنها ستقودهم إلى تأييده .

حصل أردوغان على موافقة زعيم الرفاه لترشيحه فى الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤ لمنصب عمدة إسطنبول ، وفاز فيها بالفعل[٤٩] وكانت سيرته فى المنصب

(٤٩) فاز كذلك مرشح الحزب لمنصب عمدة أنقرة فى ذات الانتخابات .

قصة نجاح شهيرة ، حين استطاع بأسلوب إدارة فعال تحويل عجز مالى فى موازنة البلدية وهو يتسلمها إلى فائض ، أمكنه توجيه جزء منه لمساعدة بلديات أخرى تتبع الرفاه .

اهتم خلال المنصب بالحفاظ على الحدائق العامة فى المدينة ، بل وزيادتها لتكون متنفساً للسكان بعد النمو الضخم للمبانى فى كل مكان بشكل لم يعد يترك لهم أى متنزه طبيعى . لا تزال قصة المعركة الشهيرة التى خاضها فى إسطنبول للإبقاء على غابة أرادت إحدى الشركات إنشاء مبنى لسكن جامعى عليها ماثلة فى الأذهان . توجه للقضاء طالباً ايقاف البناء ، ومع أنه خسر القضية فى المحاكم فقد ربح من ورائها الرأى العام .

حرص دوماً على أن يشعر المواطن بالتغيير . أطلق موقعاً إلكترونياً للبلدية على شبكة الإنترنت لتلقى شكاوى ورغبات المواطنين ، كان إعلانه يظهر فى الميادين العامة بلوحة كبيرة لشخص "حليق الذقن" يرتدى الزى "الغربى" ويشير إلى اسم الموقع فكان ذلك عاملاً مساعداً على تغيير الصورة ، التى حاول المعارضون رسمها لكوادر الرفاه حيث كانت اللوحة تقول إنهم أشخاص عاديون ممن يشاهدون فى الحياة اليومية .

كانت إسطنبول تمثل معملاً لاختبار قدراته الإدارية والسياسية واستطاع أن يجنى من التجربة خبرة الانفتاح على مختلف التيارات والاتجاهات الاقتصادية فى مدينة هى عصب ومركز الاقتصاد والحياة الثقافية والمدنية فى البلاد ، وساهمت التجربة فى تطوير فكره ، وأصبح يرى أن بحوزته رصيداً فعلياً يمكن الارتكاز عليه لحكم تركيا بعد تولى حزب الرفاه للسلطة فى عام ١٩٩٦ .

كانت رؤيته تقوم على أساس إمكانية بل ووجوب إحداث التغيير الجذرى المنشود فى المجتمع . كان يرى أن على الحزب وهو فى السلطة الانشغال ببناء مسار مواز ومنفصل للسياسة والحكم فى البلاد غير ذلك الذى سارت عليه

الجمهورية منذ تأسيسها ، لا أن يجهد نفسه فى تحطيم ميراث الدولة العلمانية لأن ذلك سيستنفذ طاقاته وحيويته .

على الرغم من النجاحات واجه أردوغان عقاب الدولة التركية ؛ بقضائها ؛ حين حاكمته بتهمة التحريض الدينى استناداً إلى خطبة ألقاها فى عام ١٩٩٥ بمدينة سييرت(٥٠) ردد فيها أبياتاً من الشعر تقول "إن مآذن المساجد حرابنا .. وقباب المساجد دروعنا .. وجموع المسلمين جيوشنا". أدانته المحكمة بتهمة استخدام الدين لأغراض سياسية وحكمت عليه بالسجن الذى قضى به بالفعل تسعة أشهر .. لدى دخوله السجن ، قال مقولته الشهيرة "هذه ليست النهاية بل البداية" .

قال له القاضى لدى إصدار الحكم " لو أن أحداً غيرك قال هذه الأبيات لما حكمت عليه بالسجن" . بدا ذلك يمثل إقراراً من المؤسسة الحاكمة بأن أردوغان يقف فى مصاف القيادات المشار اليها بالبنان التى تتطلع الجماهير اليها وتسترشد بفكرها وسلوكها . فى واقع الأمر كانت الدولة تدرك أنها تحاكم أحد رموز "تيار الواقع الاجتماعى / السياسى" وليس شخصاً عادياً .

يبدو الرجل من بسطاء وعامة الناس .. لم يتلق ؛ أو بالأحرى لم يتح له أن يتلقى ؛ ثقافة سياسية نظرية مركبة بشكل يسهم فى تشكيل رؤاه تجاه العالم ككل، وانصب تركيزه بالدرجة الأولى على السياسة العملية التى مارسها منذ الصغر ؛ بحكم التنشئة التعليمية والتجربة العملية التى مر بها .. يمكن القول أنه يحمل معتقدات راسخة ؛ دينياً وسياسياً ؛ يرى إمكانة تطبيقها بوسائل مرنة وبالتدريج .

قد يرى كثيرون أن فضيلة التعايش مع الآخر لم تتجذر بشكل كبير لدى أردوغان؛ لكونه استقر بالمستويات القيادية بحزبه أو بالتيار السياسى الذى يمثله منذ صغره ، وأن ذلك فرض عليه ولا شك قيوداً ألزمته البقاء ضمن حدود المركز فلم

(٥٠) فى أقصى الجنوب الشرقى لتركيا القريب من العراق .

يتح له ترف الاعتدال . لكن يبدو ذلك لآخرين تسطيحاً ينفيه سلوك الرجل لاحقاً ، الذى أثبت أن لديه رؤى سياسية وحركية مرنة تجاه ميراث الدولة العلمانية ، على الرغم من منطلقات أيديولوجية راسخة .

بدأ ؛ هو وعبدالله جول تشكيل مجموعتهما فى داخل الحزب باستغلال ذلك الرصيد الهائل من الشعبية المتراكمة لأردوغان على وجه الخصوص التى كونها من تجربة إسطنبول ، وازدادت بوقوفه متهماً فى قاعة المحكمة ودخوله السجن(٥١) . استغل أردوغان ذلك الرصيد فى حين ترك لعبد الله جول مهمة التعامل مع الأطراف السياسية خارج الحزب : مع الأحزاب والشخصيات السياسية التركية الأخرى ، ومع مؤسسات الدولة ومع الأطراف الدولية .

قبيل الانتخابات البرلمانية التركية فى أبريل عام ١٩٩٩ ، عقدت قيادة حزب الفضيلة اجتماعاً لتقييم موقف المرشحين أمام مختلف الدوائر الانتخابية على مستوى تركيا بأكملها . . تبين بإلقاء نظرة على الخريطة أن ٧٠٪ منهم إما من اختيار أردوغان الشخصى أو ممن عملوا معه وبالقرب منه إبان فترة توليه منصب عمدة إسطنبول ، أو من رجال الصف الثانى لمجموعته . لم يكن ذلك مدعاة للشعور بالخطر من قبل الآخرين بالحزب ، أو حتى التوقف لفهم معانيه ؛ حيث إن أردوغان من قيادات الحزب البارزة المشهود لها بالولاء والصلابة والكفاءة بل ومن أكثرها قرباً إلى زعيم التيار نجم الدين أربكان . واذا كان للرجل قاعدته فهى قاعدة الحزب، وإذا كان تأييدها يتوجه اليه فلأنه من قياداته الأكثر شعبية بعد اربكان ، وفى نهاية المطاف يصب ذلك كله لصالح الحزب . أبداً لم يتصور أحد أن هذه القاعدة تؤيد أردوغان فقط ، وليس الحزب بعد أربكان ، وأبداً لم يتصور أحد أنها تتجه للخروج من الحزب معه .

---

(٥١) تميل نفسية المواطن التركى إلى مساندة الضعيف والمظلوم ، ويبدو لديه الاستعداد لهذه المساندة مضاعفاً إذا كان ذلك الظلم مصدره الدولة .

بعد اعلان تأسيس حزب العدالة والتنمية أصبح واضحاً أن أردوغان كان يبنى منذ ١٩٩١ ، وبهدوء ، قاعدته الخاصة وأن صعوداً شخصياً لرصيده كان يتحرك بشكل مواز إلى جانب صعود الحزب حتى الفوز فى انتخابات عام ١٩٩٥ ، وأن من المؤكد أن الرجل كان يفكر فى أن يرى استحقاق صعوده لنفسه لاحقاً اذا رحل أربكان .

مرحلة الإشهار وردود فعل المؤسسة الحاكمة :

أعلن فى ١٤ أغسطس ٢٠٠١ عن تأسيس حزب العدالة والتنمية فى حفل بسيط بأحد فنادق أنقرة ، دُعى إليه الصحفيون ومناصرو المجموعة الإصلاحية للفضيلة . جرى إشهار الأعضاء المؤسسين الذين كانوا ٧٤ شخصاً ، لم يكن من بينهم أى من أعضاء البرلمان عن حزب الفضيلة . ربما قصد أردوغان ذلك حتى لايكرر التجربة السابقة ، فيُظن بأن الحزب هو امتداد لحزب الفضيلة أو لحزب الرفاه من قبله .

قال أردوغان فى كلمته التى استمرت ٤٠ دقيقة أنه ورفاقه قاموا بتأسيس هذا الحزب لمحاربة الفقر والجوع فى تركيا معلناً "أن شعب هذا البلد العظيم لا يستحق ذلك .. فهذا ليس قدره ولا مصيره"(٥٢) ، وأشار إلى أن الحزب يؤيد عضوية تركيا الكاملة فى الاتحاد الأوروبى ؛ لأن فى ذلك جلباً للمعايير الأوروبية لتركيا" .. فبدلاً من أن يذهب مواطنونا إلى أوروبا سنجلبها إليهم"(٥٣) .

جرى الحفل فى قاعة زينت بعلم الجمهورية التركية ، الذى وضع عالياً فى مواجهة صورة لمؤسس الجمهورية كمال أتاتورك ، وهو ما كان أمراً لافتاً للنظر وذا مغزى حيث دائماً ما علق حزب الرفاه فى مؤتمراته الأعلام الخضراء "رمز الإسلام" . وأعلن مؤسسو الحزب أنهم سيجرون زيارة لضريح كمال أتاتورك ، مشددين على أنهم ليسوا إسلاميين وليسوا معارضين للجمهورية التى أنشأها(٥٤).

---

(٥٢) انظر كلمة اردوغان التى أوردتها الصحف التركية صباح يوم ٢٠٠٢/٨/١٥ .

(٥٣) نفس المرجع .

(٥٤) شاهدهم الملايين فى تركيا يفعلون ذلك بالفعل .

قال أردوغان فى كلمته إن الحزب سيعمل من أجل الشعب التركى "فى الأناضول وفى تراقيا"(٥٥) . كان فى ذلك إبعاد إضافى لشبهة الانتماء للتيار الدينى ، الذى سار عليه الرفاه بتركيزه على الأناضول وحدها ، وتوصيف أو بالأحرى تصنيف للحزب الجديد على أنه من قوى يمين الوسط ، حيث كانت العبارة تكراراً لمقولة شهيرة قديمة لعدنان مندريس رئيس الحزب الديمقراطى ، مدشن تيار يمين الوسط الذى حكم تركيا طيلة عقد الخمسينيات .

فى ١٦ أغسطس ٢٠٠١ وبعد تأسيسه بيومين ، أصبح للحزب ٥١ نائباً بالبرلمان التركى بانضمام نواب مستقلين ، كانوا من قبل أعضاءً فى حزب الفضيلة قادهم عبدالله جول(٥٦) .

فيما يتعلق بفلسفة الحزب ، ورد بشق الحقوق الأساسية والحريات فى وثيقة إعلان المبادىء أنه "يعتبر مبادىء مصطفى كمال أتاتورك عنصراً للسلام الاجتماعى وأداة تحمل تركيا إلى مستوى الأمم المتحضرة" . وأنه "ينظر للدين كأهم المؤسسات الإنسانية على الإطلاق ، وإلى العلمانية كضرورة للديمقراطية ولضمان حرية الاعتقاد" .

قالت الوثيقة "إن العلمانية تعد مبدأ لصيانة الحريات حتى يؤدى المؤمنون واجباتهم الدينية، ومناخاً يمكّنهم من المجاهرة باعتقاداتهم ، وهى تسمح كذلك لغير المؤمنين بالعيش حسب أفكارهم" .

وقالت "إن الأعمال الموجهة ضد المتدينين ، وكذا التمييز الذى يمارس ضد من يحيون حياتهم وفقاً للدين الذى يؤمنون به . . تعد ضد مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات" . . . وقالت "إن ممارسة الضغوط على كل من يؤمنون بغير ما يؤمن به الآخرون يعد أمراً غير مقبول" .

---

(٥٥) تراقيا أو Thraceهى القسم الذى يقع فى أوروبا من أراضى تركيا ، وراء اسطنبول ، وتلاصق الحدود مع بلغاريا واليونان وترمز في الثقافه التركيا الي الصلة مع أوروبا .

(٥٦) انظر صحيفة Hurriyetعدد ٢٠٠١/٨/١٧- وتسمح القوانين التركية لحزب ما تأسس حديثاً بانضمام أعضاء البرلمان اليه من خارجه شريطة ألا يقل عددهم عن ٢٠ نائباً .

كان الطرح يعنى أن أفكار الحزب الجديد تتحدث عن الموضوعية والوسطية والتوفيق .

مع تفاوت مساحة تصديق طروحات الحزب "التوفيقية المتهادنة" كان حجم الأزمة التى تمر بها تركيا هو ما يشغل الجميع لا سيما فى مظاهرها العامة التى تمثلت فى :

* افلاس سياسى لجميع الأحزاب القائمة دون استثناء ولأسباب متعددة .

* اخفاق اقتصادى انعكس فى أزمات متتالية ، أفقد المواطن التركى فى ظرف سنتين ما يقرب من ٤٠٪ من دخله ، بحساب القدرة الشرائية الحقيقية .

* وجود حكومة ائتلافية بثلاثة أحزاب ، لا يجمعهم سوى الرغبة فى الاستمرار فى السلطة والاستمتاع بمزاياها .

* تخبط إدارى على المستويات التنفيذية العليا والدنيا ، وأسلوب إدارة للمؤسسات والوزارات أشبه بتوزيع الغنائم حين تم تقسيم الوزارات "الاقتصادية" فيما بين الأحزاب من منظور ، اعتبرها ملكية خاصة وليس مؤسسات عامة .

* تآكل سلطة الدولة وهيبتها فى المجتمع .

* غياب القرار السياسى الواضح ذى السند من الحكومة والمستمد شرعيته من الإجماع الشعبى ، ومن اقتناع المؤسسات الأخرى فى الدولة ازاء قضايا خارجية ، بدت فى إلحاحها كعربة مندفعة باتجاه تركيا ، والمنطقة أهمها تلك المجموعة من التداعيات التى تلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة واتجاه الغضب الأمريكى للانتقام نحو منطقة الجوار الإقليمى لتركيا وما حولها خاصة العراق .

لكل ما سبق . . كانت النخبة التركية هي أكثر الجهات قلقاً على مصير البلاد، وكانت قرون استشعارها تفكر في طريقة لمعالجة الوضع الذى وصلت إليه، وبدا قلقها الأكبر ينصب على حالة غياب القرار السياسى على مستوى الحكومة والدولة في ظل ظروف عصيبة .

وبنظرة بسيطة على المشهد الداخلى ، قبيل ولدى تأسيس حزب العدالة والتنمية ظهر من المقبول بل والمطلوب إطلاق الرصاص فوراً على الأحزاب التى تربعت على السلطة طيلة عقد التسعينيات فنهبت الكثير دون مردود . و لكن المشكلة تمثلت فى أن الحالة وصلت إلى حدود قاربت انهيار شرعية الحكم ذاته ، واقتضت البحث عمن يمكنه طرح شرعية جديدة يجمع حولها تأييد المواطنين الذين بدوا فاقدين للثقة فى الدولة ومؤسساتها ، لدرجة أنه سُمع فى أنقرة من يقول إن الجيش حامى البلاد لن يقبل أن تتأثر صورته لدى الجماهير ، وإنه على وشك التدخل فى السلطة لوضع نهاية لهذه الحالة مثلما فعل من قبل . وبصرف النظر عن ذلك ، فإن النخبة الحاكمة لم يكن أمامها من خيار سوى هذه المجموعة التى تسمى نفسها بالاصلاحية فى حزب الفضيلة ، التى كانت تؤسس لتوها حزباً باسم العدالة والتنمية ، فبدأت عملية استكشاف دقيقة لإمكانة استعادة هيبة السلطة وتماسكها من خلالهم .

كانت النخبة الحاكمة ترجع ما وصل إليه الواقع التركى فى ذلك الوقت إلى فوضى الحياة السياسية والاقتصادية فى التسعينيات ، وتنسب جزءاً من هذه الفوضى لصعود الظاهرة الاسلامية فى تركيا بسياسات حزب الرفاه فى الحكم وخارجه ، لذا فمن قبيل المخاطرة إطلاق العنان لحزب خرج من عباءة الرفاه وانتمت قياداته إليه فى الماضى القريب . وعلى الرغم من ذلك بدا أن حماة الدولة العلمانية يفكرون - مضطرين - فى السماح بمخاطرة تحمل محاذيرها ولكن ليس قبل اجتراح عملية تهذيب للحزب الجديد ، بشكل يضمن عدم الارتداد والعودة للوراء من وجهة نظرها .

اتفقت مختلف شرائح النخبة على عدم صواب شن حرب على الحزب الجديد لوأده في المهد ، في حين كانت الصورة العامة تشرح نفسها بنفسها . واعتبر تحطيم الحزب يعني المجازفة بمقدرات البلاد ؛ مما يعرض سمعة ومكانة نخبتها للخطر في حين أنه يفترض بها حماية الوطن واستقراره . من الواجب القول هنا أنه مع وضوح قواعد اللعبة السياسية في تركيا للجميع، فإن النخبة لا تغفل أهمية شعور العامة بالرضا والقبول والثقة فيمن يحكمهم لأن المسألة بالنسبة لها - وهكذا يفترض في أي بلد- تعني وتمس شرعية السلطة ذاتها .

لم يكن هناك بديل سوى البحث عن آليات لعملية التهذيب الوشيكة والاضطرارية هذه ، وسرعان ما اتضح أن أهم مكوناتها الشروع في تسكين شخصيات سياسية بالحزب الجديد من ، التي كانت تنتمي قبل ذلك لأحزاب يمين الوسط التقليدية (الوطن الأم والطريق القويم) ، وكذا من تيار اليمين القومي حيث التيارين أقرب التيارات السياسية للحزب الجديد .

جرى بالفعل ، ومبكراً ؛ إدخال عناصر خارجية تنتمي لأحزاب "علمانية" ولا تنتمي لتيار الاسلام السياسي ؛ لتصبح ضمن مجموعة أردوغان . انضم سياسيون من الوطن الأم ، كانوا ينافسون زعيمه مسعود يلمظ حتى على زعامة الحزب(٥٧) ،وانضمت شخصيات من الطريق القويم(٥٨) ،وانضمت شخصيات من الحركة القومية(٥٩) ، وانضمت كذلك شخصيات من التي تولت مناصب وزارية في حكومات تورجوت أوزال في الثمانينيات ، وكذا من التي عملت معه بل ومن أقرب المساعدين إليه(٦٠) ،وانضم من لم يُعرف أنهم يحفظون وداً لنجم الدين اربكان(٦١).

(٥٧) من بينهم أركان مومجو ، و عبد القادر أكصو وزير الداخلية الحالي ، و جميل تشيشك وزير العدل الحالي ... وغيرهم .

(٥٨) مثل حسين تشيليك وزير التعليم الحالي .

(٥٩) مثل كورشاد توزمن وزير التجارة الخارجية الحالي .

(٦٠) من بينهم محمد دولجر ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان .

(٦١) لم تتم كافة عمليات الانضمام السابقة بعد إعلان تأسيس ، وإنما جرى التفاهم مع بعض من هؤلاء إبان مشاورات أردوغان قبيل الانشقاق عن الفضيلة .

مع كل ذلك ،لا يستطيع أحد القول بأن حزب العدالة والتنمية هو من صنيعة المؤسسة أو النخبة التركية ، فذلك أمر لا يمكن طرحه دون الاقتناع الكامل بنظرية المؤامرة ودون دلائل دامغة عليه لا تبدو ممكنة الإثبات ، و لكن ما يبدو مقنعاً لكثيرين أن صمتاً مقصوداً من المؤسسة عن تقدمه وصعوده لسدة الحكم كان واضحاً ، بعد ضمانات منه بعدم تكرار تجربة نجم الدين أربكان .

أثمرت عمليات الانضمام عن إضعاف فورى للأحزاب التقليدية القائمة وعن تعزيز لمكانة الحزب الجديد . و لكن أهم ما أفرزته كذلك هو حالة نقاش جرت بشكل هادىء وملفت للنظر عن تلك الفروقات والاختلافات الحقيقية بين أحزاب يمين الوسط وبين أحزاب اليمين المحافظ ، سواء الدينى أو القومى ، انتهت إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الجميع ، أمكن بالفعل الوقوف عليها فى حزب أردوغان الجديد.

بالفعل كان لانضمام هذه التوجهات السياسية المختلفة - بصرف النظر عما اذا كانت فعلت ذلك من تلقاء نفسها أو دفعت اليه بضغوط مراكز أخرى فى السلطة - دور فى تحقيق نوع من الاعتدال فى تكوين الحزب الجديد ، وطروحاته ، وفى توسيع قاعدة مؤيديه والخروج بها من دائرة اليمين المحافظ (الاسلامى) إلى دائرة سياسية وجماهيرية أوسع ، بل كان واضحاً أثر هذه العملية فى تحقيق توازن داخل المستوى القيادى للحزب ، حين أصبح بعض هؤلاء من تولى منصب نائب رئيس الحزب(٦٢) .

ما قبل انتخابات ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ :

بعد التأسيس تعين على الحزب الجديد وقيادته اجتياز مرحلة من أدق المراحل فى مسيرتهما ، وفى مسيرة التيار الذى يمثله فى السياسة والواقع التركى .... مرحلة اختبار الطروحات وصداها لدى الجماهير .

(٦٢) سيبدو ذات التأثير واضحاً كذلك بعد تولى الحزب للسلطة ، وفى سياساته .

كانت أمام أردوغان وحزبه مساحة من الفراغ السياسى ، تبحث عمن يمكنه ملؤها ، وكان أمامه عقبات يتعين عليه تجاوزها تتفاوت فى طبيعتها بين صورته الوردية كعمدة إسطنبول السابق لدى غالبية الجماهير من الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وبين صورته السياسية المشوبة بسابق انتمائه للرفاه . وكان أول ما يتوجب عليه عمله هو بذل جهد لرسم صورة جديدة لناخبين ، طرأ على مزاجهم وميولهم تغيرات كثيرة فى سنوات قليلة .

فى تحركه على هذا الصعيد ، كان أردوغان يواجه بقدر لا بأس به من التشهير حيث لم يكن هناك دليل بعد على أن استعداد النخبة الحاكمة للقبول به وبحزبه كأسوأ البدائل المتاحة فى ظل الفشل العام السائد سيعنى إسكات معارضيه .

وتطلب المرور بهذه المرحل حنكة وحذراً شديدين حيث تصرفات أردوغان وسلوكه وطريقة حديثه تفقده أى تأييد لدى طبقة المثقفين والطبقة العليا فى المجتمع التركى ، وربما حتى الطبقة المتوسطة فى المدن الكبيرة الذين وجهوا دائماً تأييدهم لسياسيين ، اعتادوا التحدث اليهم بلغة العقل والسمو الثقافى المعقد فى بعض الأحيان(٦٣) .

لكن لحسن الحظ ، فإن ما رآه الآلاف من هذه الفئات كعيوب ونواقص فى شخص اردوغان رآه الملايين من أبناء الأناضول فى القرى وضواحى المدن ميزة تضعه فى مرتبة متفوقة على الآخرين . بصراحته وبساطته رآه هؤلاء "واحداً منهم" عانى التهميش الذى عانوه ، بل والعقاب بسجنه وهو عمدة إسطنبول الأكثر شعبية فى تركيا .

وبصرف النظر عن عدم تقديم الحزب لنفسه كوريث لحزب الفضيلة أو الرفاه، فإنه لم يكن من السهل تجاهل ملامح وميل للربط لدى الرأى العام فيما بين

(٦٣) أسهمت التغيرات التى شهدها المجتمع التركى فى تحول الجماهير عن تأييد الطروحات الأيديولوجية للأحزاب ، وزيادة تقبلها لمن يتحدث إليها عن مشكلاتها الحياتية اليومية .

الأحزاب الثلاثة . وعلى الرغم من محاولات الحزب وقيادته الفرار والتملص من ذلك، فإن انحياز نجم الدين أربكان الزعيم التاريخي للتيار إلى جانب حزب الفضيلة وتعمد الحديث سلباً عن أردوغان باعتباره "منشقاً" ساعد بطريقة آلية على استرجاع مشاهد الربط بين الشخصين .

عند نهاية عام ٢٠٠١ وبعد تأسيس الحزب بأشهر ، كان المعارضون لأردوغان قد جمعوا منطقهم ، ، ومنهم من رأى وجود عدد من العقبات التى تقف أمامه فى الساحة السياسية :

* أولها يتعلق بالقيادة حيث اعتبره البعض مباشراً وانفعاليًا لا يحسب كلامه جيداً .

* ثانيها مسألة التوازن الداخلى فى الحزب ، حيث توقع البعض نشوب نزاع داخلى به على خلفية عدم ارتياح الأعضاء المنضمين حديثاً من أحزاب أخرى للطريقة التى يدير بها أردوغان الأمور .

* ثالثها مسألة ارتباط شعبيته بإجراء الانتخابات المبكرة ،حيث رأى كثيرون أن القبول الذى لاقاه الحزب فى بداية تأسيسه سينزوى إذا انزوت حالة النقمة على الحكومة(٦٤) .

على أن نظرة على تسلسل الأحداث بعد ذلك ستكشف بجلاء أن الحزب وقيادته استطاعا تحويل العقبات الثلاثة - إن جازت تسميتها هكذا - إلى مزايا .

استطاع أردوغان بالصفات الشخصية ذاتها أن يكسب تأييد المواطن البسيط الذى مل من تطييبات السياسيين بحلو الكلام والوعود الزائفة عبر عقود، فيما هو أصدقهم وأخلصهم(٦٥) .

---

(٦٤) بالفعل ، تحدث عبدالله جول بذلك المعنى حين قال إن الحزب يدرك تأسيسه فى لحظة مناسبة ، و لكنه يدرك كذلك أنها ربما تكون مجرد حالة مؤقتة تذهب أدراج الرياح ومعها التأييد الذى تلقاه الحزب لحظة إنشائه .

(٦٥) كان مستشارو أردوغان مجموعة من أكثر المعاونين كفاءة ، فى مجال الإعلام والعلاقات العامة .

ونجح اردوغان فى اختبار "الايمان بالديمقراطية" حين امتنع عن التدخل فى عملية اختيار أعضاء اللجنة المركزية للحزب التى خسر فيها بعض مرشحيه شخصياً ،

وأكد على أعضاء البرلمان "المستقلين" الذين انضموا للحزب بعدم التصويت داخل البرلمان وفقاً لوجهة نظر الحزب وسياسته ، وإنما وفقاً لضمائرهم وآرائهم الشخصية .

بجانب ما سبق ، كان مما ساعد على تعزيز شعبية أردوغان ولفت الأنظار اليه تلك الحملة التى شنها عليه الإعلام التركى ، بعد الإعلان عن تأسيس الحزب بهدف تدميره وتدمير فرصه فى الوصول إلى السلطة .

استرجعت بعض الصحف ذاكرتها وأوردت مقتطفات من أحاديثه وخطبه أو من آراء ،سبق أن عبر عنها إبان عضويته النشطة فى حزب الرفاه ، كانت جميعها تشير إلى صلابة الانتماء لتيار الاسلام السياسى تحت قيادة اربكان ، والى كونه أحد أهم أقطاب حزبه . قال هؤلاء "إن هذا هو أردوغان الذى دعا المسلمين قبل ذلك للانتفاض محقراً العلمانية ، فقال إنه لا يمكن فرضها بالقوة"(٦٦) ،ومع ذلك فقد تجاهل المواطن بفعل فقدانه الثقة فى النظام ما تردد للوشاية بالرجل .

كذلك كان لقائمة مؤسسى الحزب التى تقدم بها أردوغان وقع هام على الناخبين ، حيث تضمنت شخصيات متميزة من كافة أنحاء الأناضول ، تحلت بقدرات شخصية عالية ، إضافة إلى مجموعة من النابغين فى مجالات عملهم وتخصصاتهم من مختلف الميادين ، كان من بينهم فنانون ومضاربون فى البورصة ورجال أعمال وأعضاء اتحادات مهنية ، وسفراء(٦٧) . . و كانت التركيبة توحى بأن

---

(٦٦) إبان افتتاح فرع لحزب الرفاه بضاحية Umraniye ، احدى ضواحى إسطنبول ؛ التى تعج بالمبانى العشوائية .

(٦٧) بل تضمنت القائمة شخصية تنتمى للأقلية العلوية .

أساسها يرتكز على اقتناع بفضائل التعددية ، كما كانت تعنى أن لقيادة الحزب قدرات مرتفعة تستطيع أن تجمع حولها هذا التنوع الكبير .

نحا الحزب - كلما كان متاحاً - نحو اعتماد مبدأ الشفافية فى التعامل مع المهاجمين والمنتقدين ، فكان من بين الإجراءات التى أعلنها بوضوح للرأى العام إبرام عقد مع شركة محاسبة دولية لمراجعة نفقات الحزب وإيراداته والتزامه بإعلان ذلك لإبعاد أية شبهات(٦٨) .

الأهم أن أردوغان بذل جهداً كبيراً فى تأكيد احترامه أسس الدولة العلمانية ومبادئها الكمالية الراسخة ، فقال بداية عن تلك الهوية الجديدة التى يريد تقديمها للمجتمع والدولة ، فيما بدا رداً على الأسئلة التى كانت تدور ببال كثيرين إنه "ديمقراطى محافظ لا يريد إقامة نظام على أسس دينية" ، وإنه "إذا رأت ابنته التى ترتدى غطاء الرأس خلع حجابها فسيناقشها فى الأمر و لكنه أبداً لن يقاطعها لأنها ستظل ابنته" . كان ذلك إشارة واضحة لموقفه من العلمانية : إنه لا يرفضها ولا يرفض المؤمنين بها . . . . وسيتحاور معهم(٦٩) .

ومع ذلك لم تتوقف المحاولات الرامية إلى إضعافه ، وإنما أضيفت اليها ضغوط قضائية ، تمثلت فى تقدم رئيس محكمة النقض بدعوى أمام المحكمة الدستورية لإزاحة ستة من أعضاء الحزب بمن فيهم رئيسه من على قائمة "الأعضاء المؤسسين" باعتبار تعارض صفتهم هذه مع قانون الأحزاب ، استناداً إلى سابق قضاء أردوغان عقوبة السجن بتهمة التحريض الدينى انتهاكاً للمادة ٣١٢ من الدستور(٧٠) . كما أقام المدعى العام بإحدى محاكم إسطنبول دعوى قضائية ،

(٦٨) قال عبدالله جول إن الموضوع كان من أهم المسائل ، التى اعتنى بها الحزب - انظر حواره فى Turkish Daily News. فى ٢٠٠١/٨/١٨

(٦٩) مما يلفت النظر فى المجتمع التركى أن عدم ارتداء غطاء الرأس قد يرادف الإيمان بالعلمانية .

(٧٠) كان الأعضاء الستة الآخرين نساء بدعوى ارتدائهن الحجاب كمظهر سياسى . راجع صحيفة Sabah فى ٢٠٠١/٨/٢٢ .

اتهمه فيها بانتهاك المادة ١٥٩ من القانون المتعلقة بإهانة الدولة استناداً إلى خطبة ألقاها فى ١٩٩٢ ، دعا فيها المسلمين إلى الانتفاض .

تصدت قيادات الحزب بأكثر من أردوغان للرد على تلك المحاولات ، وبقدر بالغ من المهارة والذكاء فتناولتها من الجانب القانونى ؛ لتتجنب الدخول فى مواجهة سياسية مكلفة . قال عبدالله جول نائب رئيس الحزب إن من المبكر لأوانه التعليق على هذه الدعاوى ؛ حيث يحق لأى شخص اللجوء للقضاء الذى له وحدة الكلمة الأخيرة ، فيما قال نائب آخر لرئيس الحزب أنه اذا قررت المحكمة الدستورية عزل أردوغان ، فإن الحزب سيختار قيادة بديلة له خلال نصف ساعة من الزمن فى إشارة واضحة للمواطن التركى بأن الحزب متماسك ، وسيمضى بأردوغان أو دونه ، وأنه لا يستند إلى ظاهرة شخصية وإنما إلى فكر وقاعدة جماهيرية منظمة .

مع تصويت البرلمان التركى على موعد الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ لإجراء الانتخابات ، بدأ العمل داخل الحزب لصياغة برنامجه الانتخابى الذى تميز عن برامج الآخرين بشكل كبير .. ساهم فى إعداد "المانيفستو الانتخابى" فلاسفة وأكاديميون ومتخصصون فى الرأى العام وسفراء محنكين فى الشئون الدولية والعلاقات الخارجية ، إلى جانب قيادة الحزب وكوادره التى مارست السياسة العملية وسط الجماهير .

صدرت الوثيقة فى شكل مستند ، تناول بالشرح والنقد ما وصل اليه حال البلاد ، وقدم رؤية الحزب تفسيراً لذلك ، ثم طرح تصوراته للحلول التى يراها لمشكلات المواطنين والمجتمع والدولة بلغة مباشرة وواضحة وتفصيلية فى آن ، لم تتضمن استخدام مصطلحات سياسية أو ثقافية معقدة ، وإنما عبارات يسمعها المواطن العادى ويفهمها(٧١) .

(٧١) راجع الوثيقة التى صدرت باسم كل شيء من أجل تركيا .

فى تعريفه لنفسه ، قالت الوثيقة إن الحزب "ينظر لميراث التجربة التاريخية للوطن كأساس قوى للمستقبل ، ويتعهد بإتاحة المجال للقيم التى يحتفظ بها المجتمع التركى ، والتى تشكل فى مجموعها هوية المواطن" .

وقالت الوثيقة "إن تدخل الدولة فى قيم المجتمع يفرز حالة من عدم الاستقرار وعدم الرضا إن الحزب ضد تدمير قيم المجتمع ، لكنه يرفض كذلك تجاهل التفاعل مع العالم المعاصر بدعوى حماية هذه القيم" .

فى حقيقته ، كان طرحاً كهذا يعنى أن الحزب لا يثق فى أسلوب التحولات الجذرية ، التى تفرض من الدولة بصرف النظر عن مساسها بقيم المجتمع التركى المحافظ . قالت الوثيقة صراحة "إن التحديث اعتبر فى الماضى مرادفاً لنبذ القيم والثقافة التقليدية فى المجتمع ، فى حين أنه يمثل عملية يفترض أن تمكن المجتمع من تطوير نفسه باستخدام آلياته الذاتية" . وأقرت الوثيقة بأن «تركيا» شهدت فى الثمانينيات ممارسات سياسية ،تتفق والمفهوم الصحيح للتحديث الذى أتاح دوراً للمجتمع ...... وإن كان بشكل غير مكتمل" فى إشارة إلى مساحة الحريات التى أتاحها تورجوت أوزال .

أعلن الحزب صراحة أنه "يعتبر عضوية تركيا الكاملة فى الاتحاد الأوروبى نتيجة طبيعية لعملية التحديث" ... ورأى "أن تلبية معاييرها خطوة مهمة بل وأساسية للمجتمع التركى ، بصرف النظر عن ارتباطها بنيل العضوية فى نهاية المطاف من عدمه" ... وهو ما كان يعنى قبول الحزب فى جانب برؤية نخبة الجمهورية الكمالية ، التى تقول للمواطن التركى إن مسعى البلاد لعضوية الاتحاد الأوروبى هو هدف عملية التحديث التى يشهدها الوطن ، ولكن الحزب أضاف على ذلك بعداً وفلسفة جديدة ، تقول بأن التحديث يمثل مساراً منفصلاً ليس له أى إلهام من أوروبا ولا يجب أن يكون مرتبطاً بالعضوية ، وإنما بحق المواطن التركى فيه .

أعلن أردوغان بوضوح أن ديمقراطية الحكم تحقق صالح الدولة مثلما تخدم الأفراد ، وأن ثمة علاقة بين ديمقراطية الحكم وبين شرعيته بل وسمعة الدولة ومكانتها على المستوى الدولى .

اعترف الحزب بأن المجتمع المدنى فى تركيا غير منظم ، ولا يمكن له لعب دوره فى أداء الخدمات العامة ، وتعهد بتقديم الدعم لمنظماته وتعديل الآليات التى تنظم علاقتها بالأفراد والمجتمع(٧٢) ،ولكنه تعهد بالحياد التام إذا حضر للسلطة إزاء جميع منظمات المجتمع المدنى دون تفضيل إحداها على الأخرى . كان ذلك وعداً بنبذ ميراث وممارسات قمعية للدولة إزاء المنظمات المنتسبة لتيار بعينه ، وتسكيناً من ناحية أخرى لهواجس الدولة إزاء احتمال ميل الحزب وهو فى السلطة لبعض المنظمات دون غيرها .

كانت الوثيقة تتعهد بأن تكون الدولة الكمالية "الجامعة المانعة" من الآن دولة للجميع ، وتنتقد بشدة مقولة تعارض تحولها نحو الديمقراطية مع مكانتها السامية فى المجتمع أو مع مصالحها .

فى تناولها لمسألة الديمقراطية ، قالت الوثيقة. "ليس التحول الديمقراطى والتنمية بديلاً يغنى أحدهما عن الآخر ، وإنما يجب أن يمضيا جنباً إلى جنب" . ووعد الحزب بنبذ فلسفة القرارات المفروضة من أعلى ، وباعتماد فلسفة جديدة قائمة على الحوار بين الدولة والمجتمع تستند إلى تكامل عناصر : الدولة والمجتمع والاقتصاد ، وتنظر إليها كمفاهيم مكملة لبعضها البعض . «لا يفترض أن يكون فى تطوير الحقوق التى يتمتع بها الأفراد ما يعنى تلقائياً تضييق المساحة التى لدى الدولة فى المجتمع ، ولا يفترض أن تلبية احتياجات الأفراد الاقتصادية وفق منظور اجتماعى يراعى الطبقات الفقيرة تعنى تلقائياً ترويجاً لفلسفة حزب ما بعيداً عن تعاليم وفلسفة الدولة » . كان ذلك يعنى بأن الدولة فى عهد أردوغان سيتعذر عليها

---

(٧٢) لهذا الشق أهمية خاصة فى تركيا ؛ حيث تقدم مؤسسات أهلية كثيرة خدمات فى مجالات التعليم والرعاية الاجتماعية والصحة .

إطلاق سياسة ما دون وجود فرص حقيقة وواقعية لنجاحها فى المجتمع وترتبط بتقبل الأفراد لها ، ودون حساب تكلفتها المرتبطة باحتياجات التنمية .

تعهد الحزب بالسعى خلال عملية إقرار التعديلات اللازمة للقوانين فى البلاد؛ للوصول إلى أكبر قدر ممكن من التوافق الاجتماعى (وليس السياسى) بشأنها ، حتى ولو كان يتمتع بأغلبية فى البرلمان تغنيه عن ذلك ؛ مما كان رسالة واضحة للمؤسسة الكمالية بأنه لن يسعى لنقض أسس الدولة العلمانية .

فى جانب القانون والإصلاح القضائى ، قالت الوثيقة إن الحزب يرى القانون ليس كوسيلة لإرهاب الناس وعقابهم ، وإنما لتحقيق العدل ، وأقرت بوجود إفراط فى قوانين المنع والحظر بشكل "أظهر البلاد كدولة تشريعات لا دولة قانون" . وتعهد باقتراح تعديلات ، تستهدف تحويل المجتمع إلى حالة من الوئام عبر اعتماد مفهوم القوانين الوقائية الذى يولى اهتماماً بضمان عدم حدوث المشكلات وليس بالعقاب عليها .

واعترف الحزب فى الوثيقة بقصور فى أداء الخدمات القضائية ، ناجم عن شح الموارد المالية والكوادر الفنية ، إضافة إلى ضبابية القواعد والإجراءات ، وتعهد بإزالة تلك النواقص ، واعتبر "أن العدالة المتأخرة ترادف الظلم"(٧٣) .

كانت هذه الطروحات تبنى فى حقيقة الأمر على منطق للإصلاح ، وعد به أردوغان الذى كان يتحرك خلال الحملة الانتخابية بسجل ناصع البياض كمحافظ إسطنبول النزيه والناجح ، مما منحه قوة أضافت لمكونات وطروحات برنامج حزبه . مع اشتداد الحملة الانتخابية فى أكتوبر ٢٠٠٢ ، كان لدى أردوغان رصيد كبير من قوة الوعد الذى صدقته الجماهير ، فيما افتقد الآخرون لأية مصداقية فى ضوء انكشاف الواقع أمام المواطن .

(٧٣) بالفعل صدر قانون جديد للعقوبات وقانون الإجراءات القضائية ، أزال التشوهات التى حملتها القوانين السابقة .

خاطب أردوغان الجماهير قائلاً إن أولى مهام الدولة تتمثل فى إقامة العدل ، ثم فى تحقيق الأمن الداخلى والخارجى ، وبدا البعد الاجتماعى واضحاً فى طروحاته وبرنامجه . كانت أوضاع البلاد وأحوال المواطن تلقى بكثير من المسئولية فى المشكلات على الدولة واختلالاتها ، وبدا أردوغان بما يطرحه يلمس وتراً حساساً لدى الجماهير ويعدهم باستعادة حقوقهم منها(٧٤) .

على الجهة الأخرى ، كان واضحاً أن بقية الأحزاب المتنافسة فى الانتخابات عاجزة عن طرح تصورات بحلول حقيقية لمشكلات المجتمع ، وحيث كانت تدرك تفوق الحزب الجديد عنها فى ذلك ، فإنها رأت لفت الأنظار لوجودها خلال الحملة الانتخابية باستخدام شعارات "تحذيرية" للجماهير من تأييد حزب العدالة والتنمية ، باعتبار سابق انتماء قياداته لحزب الرفاه "الذى تسبب فى مشكلات للبلاد" . و كان ذلك يعنى اقراراً من هذه الأحزاب بأنها لا تستحق السلطة لذواتها وبرامجها وانما لكونها – فى نظر نفسها – البديل المتاح لكل من لا يريد أن يجلس خلفاء وأتباع اربكان فى مقاعد السلطة .... ومع الصمود الذى تحلى به أردوغان وحزبه ، بدأت المفاجآت تتوالى .

كان من أهم حلقات مقاومة المؤسسات العلمانية بالدولة ، ذلك القرار الذى اتخذته اللجنة العليا للانتخابات بمنع زعيم حزب العدالة والتنمية من خوض الانتخابات البرلمانية فى الثالث من توفمبر ٢٠٠٢ لسابق قضاء أردوغان عقوبة السجن بتهمة التحريض الدينى ، فى حين ينص الدستور على أن عضو البرلمان "يجب ألا يكون قد سبق اتهامه فى قضية مخلة بالشرف أو الأمانة ... أو التحريض الدينى" .

(٧٤) من بين خصائص العلاقة بين الدولة والأفراد ، ما يتضح فى شكل قاعة المحاكمة فى تركيا ، حيث يقف ممثلو الدفاع فى مرتبة تماثل المتهمين فى قفص الاتهام ، فيما يقف ممثل الادعاء فى مرتبة أعلى ، تقارب تلك التى يجلس فيها القضاة . وكان ذلك بالفعل يمثل أحد الانتقادات التى وجهها الأوروبيون إلى لتركيا .

فى واقع الأمر كـان الحديث عن احـتمالات قـرار كهذا قـد بدأت فى التردد مبكراً ، قـبل إقرار البـرلمان موعد الانتـخابات المبكرة ، و لكن قـرار اللجنة كان حاسماً ومـفاجئاً ومحبطاً للحزب الذى أبدى شـجاعة استثنائية فى مواجـهته حين تحـدث أعضـاؤه عن أن منع زعيم الحـزب الأكثـر شعـبيـة فى البلاد من خـوض الانتخابات سيكون - إذا حدث - أمراً ضاراً بالديمقراطية التركية(٧٥) .

من جانبـه تحلى أردوغان بالحكمة والهـدوء ، وأعلن قبوله قـرار اللجنة العليا للانتخابات مع التشكيك فى دوافعه وتوقيـته ، مدركاً أنه ليس إلا المحاولة الأخيرة لإزاحته عبر اسـتخدام ذريعة قانونية .. ليس هناك من مجال أمامه لدحـضها فهو قد اتهم بالفعل بتلك التـهمة ، وقضى عقوبة الســجن لإدانته بها . لكنه مع ذلك واجه القرار من الناحية السياسية بالتجاهل ولـم يجد ؛ بعد استشارة مساعديه الذين عكفوا على إعادة دراسـة قانون الأحزاب ؛ ما يضطره لتسميـة زعيم بديل يخوض الحزب به الانتخابات .

حاول رئيس الجمهورية نجدت سيزر ؛ الذى لم يكن يحفظ لأردوغان أى ود، ويتذمر من مجرد سماع تقديرات تقول باحـتمالات فوز حزبه الأكيد ؛ التأثير على قرارات الناخبـين ، فقال قبيل إجراء الانتـخابات إن البلاد تشهد وضعـاً غريباً لم تعرفه من قبل ، يتمثل فى خوض حزب ما الانتخابات العامة دون زعيمه، ومضى "ينبه" المواطن التـركى الذى سيـتقدم للتـصويت فى الانتخـابات بأن أردوغان لن يمكنه تشكيل الحكومـة(٧٦) ؛ لأنه لن يكون عـضـواً بالبـرلمان ، ودعا أردوغـان بالمقابل إلى تسمـية زعيم آخر ، يمكن لرئيس الجـمهورية استدعـاؤه فى حالة فوز الحزب لتكليفه بالوزارة .

أجـاب أردوغـان - علناً وفى هدوء - على الرئـيس بأنه ليس فى الدسـتـور ولا بقانون الانتـخابات ما يلزمه بذلك ، و أن حـزبه يخوض الانتخابـات كحزب

---

(٧٥) انظر تصريح نائب رئيس الحزب محمد على شاهين فى هذا الصدد ، بصحيفة Turkish Daily News ، بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٠ .

(٧٦) حسب القانون التركى تعد عضوية البرلمان لازمة لرئاسة الوزارة .

سياسى له فلسفة ورؤية وبرنامج ، ولا يخـوضها باسم أردوغان . . وفى حالة فوز الحزب فـعلى رئيس الجمهورية استدعاء زعيـمه لكى يخبـره باسم الشخص الذى سيترأس الحكومة الجديدة ! .

كانت هذه المحـاولات تمارس من "مراكـز المقاومة العلمـانية" ضـد أردوغان وحزبه ، وتستهدف التأثير على فرصه فى الفوز بالانتخابات أو على الأقل حصوله على نسبـة من أصواتها ، لا تمكنه من تشكيل الحكومـة أو حتى الاشتراك فـيها . كان الرئيس يعول على تقديرات بأن تأييد الجـماهير للحزب يرجع لرئاسة أردوغان بشعبيته له ، وأن عزله عن موقعـه كفيل بحجب نسبة يعتد بها من المؤيدين . . ثم حلت المفاجأة الثانية .

قررت اللجنة العليا للانتخابات قبل شهر واحد فقط من اجرائها السماح لحزب ديمقراطيـة الشعب DEHAP ، الذى يحظى بشعـبية وسط أكـراد البلاد فى جنوب شرق تركيا بـخوضها (٧٧) . بدا القرار فى ظاهره يعبر عن "تسـامح الديمقراطية التركية" . . . لكن آخرين رأوه يستهدف حزب العدالة والتنمية بشكل أو بآخر .

كـانت اللجنة العليـا للانتـخـابات قـد حظرت على الحـزب نفسـه خـوض الانتخابات قبـل ذلك ، وفى عام ١٩٩٥ ، مما حدا بالناخب "الكردى" إلى إبداء تذمره إزاء الدولة التركية ومؤسساتها ، والتعبير عن رفضه لها من خلال التصويت فى هذه الانتـخابات لصـالح حزب أربـكان ، الذى كان فى نظر الأكـراد "أكثـر الأحزاب الرافضة والمتحدية للدولة التـركية" ، فأضـافت "الأصوات الكردية" إليه فى تلك الانتـخابات . اليوم . . فـى انتخابات ٢٠٠٢ ، رأى البـعض أن الدولة لاتريد تكرار الخطأ فقـررت السماح للـحزب "الكردى" بخوض الانتـخابات لمنع أصوات مؤيديه من الذهاب لحزب العدالة والتنمية ، باعتبار أن كثيرين يرونه خرج من تحت عبـاءة الرفاه . و لكن ذلك لم يكن ليحـدث لأسباب عـديدة ، منها أن

---

(٧٧) حزب له أجندة كردية .

جماهير الحزب الكردى أدركت بعد تجربة الرفاه فى الحكم أن أربكان لم يحقق لها شيئاً ، ومن ثم لم تبد استعداداً لتوجيه تأييدها لأردوغان الذى كانت على اقتناع بأنه يرثه . وبدا قرار اللجنة العليا للانتخابات بالسماح للحزب "الكردى" بخوض الانتخابات غير مؤثر . . . . حتى قبل إجرائها.

المعادلة الجديدة لقوى اليمين التركى ...

عقدت الانتخابات صبيحة الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ ، وحصل فيها حزب العدالة والتنمية على نسبة ٣٤,١٪ من الأصوات فيما حصل حزب الشعب الجمهورى على نسبة ١٩,٤٪ ، لكن الأهم أن كافة الأحزاب الأخرى لم تجاوز نسبة العشرة بالمئة من الأصوات ، التى يشترطها قانون الانتخابات من أجل التمثيل بالبرلمان . وكانت النتائج مذهلة للجميع ، وتمثل صدمة للكثيرين لكنها كانت للمواطن البسيط غير ذلك .

قام بالاقتراع ٣٣ مليون تقريباً من أصل ٤١ مليون ناخب ، ورأى حوالى ٨ ملايين عدم الذهاب لصناديق الاقتراع ؛ لرفضهم وسأمهم من السياسة والسياسيين.

عاقب الناخب التركى كافة الأحزاب التى حكمت البلاد فى عقد التسعينيات بعد وفاة تورجوت أوزال ، حين لم يمنحها تأييداً يفوق حدود العشرة بالمائة ، فمنعها ليس فقط من الاشتراك فى السلطة ، وإنما من عضوية البرلمان .

كان العقاب قاسياً لأحزاب الائتلاف الحكومى ، التى كانت تحتل السلطة قبل الانتخابات . حصل حزب اليسار الديمقراطى على نسبة ١,٢٪ ، وحصل حزب الحركة القومية على نسبة ٨,٤٪ ، وحصل حزب الوطن الأم على ٥,٥٪ ، ولم تسمح هذه النسب بتمثيل أى منهم فى البرلمان .

بحساب ما حصلت عليه القوى السياسية تبين :

* أن اليمين التركى كان أكبر الفائزين ؛ حيث حصلت أحزابه ٦٨,٧٪ . .

* أن اليسار التركى كان أكبر الخاسرين ؛ حيث حصلت أحزابه على ٢٦,٦٪ من إجمالى الأصوات . .

* أن اليمين القومى حصل على النسبة التى تعبر تقريباً عن حجم التأييد التقليدى الذى يحظى به بين الجماهير ، وتدور دائماً حول نسبة ١٠٪ ، وهو ما أوضح أن نسبة الـ ١٨,١٪ التى كان قد حصل عليها فى انتخابات أبريل ١٩٩٩ كانت استثنائية ، ساهمت فيها لحظة فوران الشعور القومى بعد القبض على عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستانى وقتئذ .

* أن حزب السعادة (وريث حزب الفضيلة) ، لم يستطع الاحتفاظ بنفسه كمعبر عن قوى اليمين "المحافظ" ؛ حيث ذهبت أصوات كتلته إلى حزب العدالة والتنمية بدرجة أساسية .

* أن حصول حزب الشعب الجمهورى على نسبة ١٩,٤٪ كان يعبر عن رفض ناخبى اليسار موقف زعيمه بولنت إيجيفيت، المتشبث برئاسة حزب اليسار الديمقراطى ، فرأوا توجيه تأييدهم لحزب يسارى آخر "حفاظاً على دور ومكانة اليسار فى تركيا" ، وليس إيماناً بأحقية هذا الحزب وزعامته فى تمثيلهم . . .

بخلاف ذلك فقد كان ما يلفت النظر هو نسبة حوالى ٧,٧٪ التى حصل عليها "حزب الشباب" ، الذى كان تأسس قبل الانتخابات بشهور معدودة بزعامة أحد أكبر رجال الأعمال المالك لمجموعة شركات وشبكة لخدمات التليفون المحمول وشبكة تليفزيونية هى بين الأكثر شعبية فى تركيا(٧٨) .

كانت النسبة تبدو غريبة لتجاوزها ما حصلت عليه أحزاب "أيديولوجية" لها تاريخ عريق فى السياسة التركية مثل الوطن الأم أو اليسار الديمقراطى . أضيف

(٧٨) هذا هو جيم أوزان Cem Uzan ، الذى يمتلك شركة Telsim لخدمات التليفون المحمول ، وشبكة Star TV التليفزيونية .

إلى بواعث الاستغراب حقيقة علم الناخب التركى بأن زعيم "حزب الشباب" هذا يقف متهماً فى قضايا اختلاس دولية ، ومطارداً من جهات قضائية دولية . وكانت النسبة التى حصل عليها حزبه ؛ الذى لم يكن قد ترسخ بعد فى الحياة السياسية التركية ؛ تمثل رسالة لمن يهمه الأمر فى هذا البلد بأن قسماً يعتد به من مواطنيه فقد بالفعل الثقة فى النظام بأكمله .

بالنسبة لتيار الواقع الاجتماعى / السياسى ، فثمة استفسارات لا تزال تتردد عن السبب الحقيقى ، الذى دعا جماهيره لتأييد حزب العدالة والتنمية والتخلى عن حزب الفضيلة برغم انحياز الزعيم التاريخى للتيار إلى جانبه . ويعتقد كثيرون ؛ فيما يبدو محاولة للإجابة عن هذا الاستفسار ؛ أن الاختلافات بين الحزبين لم تكن واضحة بقدر بالغ من التفصيل أو التعقيد للجماهير ، وبما يدفعها للتكاتف لحماية تيارها وحزبها "الحقيقى" ، فى مواجهة آخر يقول أربكان أنه "مزيف" .

حقًا لم يكن المواطن البسيط الذى يعيش فى قلب الأناضول يفهم ولا كان يعنيه كثيراً أن أردوغان لن يمس أسس الدولة العلمانية ، أو أنه لن يرفض التعامل مع صندوق النقد الدولى ، أو أنه سيحافظ على التزامات تركيا الخارجية ، ولن يعرض علاقاتها الدولية للخطر . كان هذا المواطن لا يدرك مغزى إعلانات كانت تعنى الكثير للنخبة المثقفة وللطبقة المتوسطة فى المدن .

وأما بالنسبة للجماهير الفقيرة فقد كان الأمر يبدو لكثيرين منها لعبة بين الحزبين والرجلين ؛ أربكان وأردوغان ؛ تجرى بالاتفاق بينهما فى مواجهة الدولة العلمانية وتستهدف إتاحة عودة "التيار" مرة أخرى للسلطة . لم يتصور أحد أن العدالة والتنمية هو انشقاق بالفعل عن "التيار" ، ولا صدّق بأن أردوغان لم يحفظ عهداً وخرج عن طاعة أستاذه أربكان ، الذى تعرض لحرب من الدولة تمكنت فيها باستخدام وسائلها المعروفة من إزاحته عن السلطة قبل خمسة أعوام.

اختصرت المسألة واختزلت لدى جماهير "التيار" فى إدراك - فطرى أو بمساعدة من القيادات الوسيطة فى المراكز الريفية - بأنه يتعذر على اربكان

"الشخص" العودة مرة أخرى للسلطة ولأسباب كثيرة ، وإذا كان هناك من أمل فى عودة "التيار" لها ، فإن ذلك معقود على أردوغان الآن بحزبه الجديد .

كان من مفارقات الأمور أن يتلقى أعضاء فى حزب السعادة صاحب الحق الوحيد فى تمثيل "التيار"وفق ما حكم به أربكان ، التهنئة بفوز حزب العدالة والتنمية فى الانتخابات !! وعندما رد متلقو التهنئه على مقدميها ، بأنهم يخطئون جهتهم ، لم يصدقهم هؤلاء ، واعتبروا ذلك استمراراً فى المداراة لحين استتباب الأمر للحزب الجديد بالسلطة .

أضيف إلى ذلك تلك الحملة الإعلامية والسياسية ، التى جرى شنها ضد أردوغان وحزبه لسابق انتمائهم للتيار ، والتى رأتها الجماهير فى ريف وقرى الأناضول ، وربما فى المدن كذلك ، تتماثل مع تلك التى جرى شنها من قبل ضد أربكان . كانت الحملة تدفع المواطن التركى للتقدم والدفاع عن أردوغان مثلما دافع من قبل عن أربكان . بدا ذلك فى حقيقته - وللمفارقات - من "فضائل" الخلط الذى أحدثته الدولة والأحزاب الأخرى بحملتها فى أذهان الجماهير بين الرفاه وبين العدالة والتنمية ، وكانت "عقلية الدفاع" هذه هى التى حدت بالناخب التركى لأن يمنح صوته لحزب العدالة والتنمية

لكن الأمر المذهل كان فى أن يعطى الناخبون أصواتهم فى الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ لزعيم حزب ، يعرفون أنه لن يصبح رئيساً للوزراء ، فيما بدا مبايعة بالثقة دون مقابل وخروجاً لحمايته من الآخرين ، واستدعاه رئيس الجمهورية للتشاور حول الحكومة فأبلغه بأن بإمكانه تكليف عبدالله جول بها .

ومع ذلك فلا يبدو الارتكان إلى هذين التفسيرين وحدهما كافياً لتبرير تلك النسبة المرتفعة ، التى حصل عليها الحزب فى الانتخابات ، لا سيما وأنها فاقت الأصوات حصل عليها حزب الرفاه فى أوج قوته فى انتخابات ١٩٩٥[٧٩]، وكذا الأصوات التى حصل عليها وريثه حزب الفضيلة فى انتخابات ١٩٩٩ .

(٧٩) كانت كما ذكرنا من قبل ٢١,٣٪ .

بحساب بسيط لنتائج الانتخابات وما حصلت عليه أحزاب يمين الوسط التقليدية التركية وكذا الحزب اليمينى القومى ؛ حيث يتضح أن نسبة كبيرة من مؤيديها ذهبت لتأييد حزب العدالة والتنمية(٨٠) .

* حصل الوطن الأم على نسبة ٥,١٪ من الأصوات ، فى حين كان قد حصل فى ١٩٩٩ على نسبة ١٣,٣٪ .

* حصل الحركة القومية على نسبة ٨,٣٪ من الأصوات ، فى حين كان قد حصل فى ١٩٩٩ على نسبة ١٨,١٪ .

* حصل الطريق القويم على نسبة ٩,٤٪ من الأصوات ، فى حين كان قد حصل فى ١٩٩٩ على نسبة ١٢,٥٪ .

* حصل السعادة (وريث حزب الفضيلة) على نسبة ٢,٥٪ من الأصوات ، فى حين كان قد حصل فى ١٩٩٩ على نسبة ١٥٪ .

ووفقاً لذلك ، يمكن القول بأن العدالة والتنمية حصل على :

* كامل أصوات ذهبت من قبل للرفاه أو الفضيلة تدور حول ١٥٪ من اجمالى أصوات الناخبين ،،،

* قسم يدور حول ٧٪ من اجمالى الأصوات التى ذهبت فى انتخابات ١٩٩٩ للحركة القومية ،،،

* قسم يدور حول ٦٪ من أصوات حزب الوطن الأم ،،

* قسم يدور حول ٣٪ من أصوات الطريق القويم ،،،

اضافة إلى أصوات براجماتية لا توجه عادة فى الانتخابات لأحزاب أيديولوجية رأت فيه أملاً جديداً .

(٨٠) مع عدم إغفال حقيقة انخفاض تأييد الأحزاب القديمة بشكل عام ، خلال تلك الانتخابات .

كان واضحاً أن قاعدة مـؤيدى الحزب ، وإن ارتكزت على جماهير الرفاه ومن بعده الفضيلة التى لم تتوجه لتأييد حزب السعادة ، فإنها ضمت كذلك نسبة كبيرة من مؤيدى أحزاب يمين الوسط واليـمين القومى . وفى حقيقة الأمر سـيبدو تأثير ذلك لاحقاً غير بسيط على الحزب وعلى السياسة التركية بشكل عام ما بعد نوفمبر ٢٠٠٢ .

أصبح الحال يعنى أن السياسات المستندة إلى أيديولوجية مرضية للجناح اليمينى المحـافظ (الإسلامى) فـى الحزب لن تجـد سـبيـلاً للتطبـيق العـملى ، دون إقناع "الآخرين" بها . وإذا كان من المحـتم أن تفشل سياسات كهذه فى عـبور الحاجز الذى تقف عنده الحدود العلمـانية للدولة ، فإنهـا قد تحدث تصدعـاً داخل الحزب بلامبرر ؛ إذا رأتهـا قاعدة يمين الوسط فيه غـير ضرورية ، وتهدد بفقدان مـقاعد السلطة . لم يعد ممكناً تقديم سياسات بلا حساب لتبعاتها داخل الحزب أو تأثيرها على قطاعات كبيرة ومتنوعة من ناخبى اليمين . . وأصبح يتعين على قيادة الحزب المنتمية للجناح المحافظ أن تضع فى اعتبارها أن أصوات يمين الوسط ، التى فازت بها لن تؤيدها فى سيـاسات مدفوعة بضغوط قـاعدته الأصلية(٨١) ، بل قد تنشق عنها فى حالة كهذه .

من جهة أخرى ، كانت دواعى الفرحة تتزايد لحـقيقة حصول الحزب - بفعل قانون الانتخـابات التركى - على مقاعد أكـثر بكثير من التى منحهـا له الناخبون؛ بسبب ضم مقاعـد ممن لم يتجاوزون حاجز العشرة بالمئـة إليه وإلى حزب الشعب الجمهورى "كل وفق نسـبته الأصلية من النتائج" . . احتل نواب العـدالة والتنمية ٣٦٣ مقعداً بالبرلمان من أصل ٥٥٠ بنسبـة تكاد تقارب ثلثى إجمالى المقاعد ، فى حين حـصل الحزب على ٣٤,١٪ فقط من الأصـوات . . كانت النسبـة وحدها تعطى الحـزب عدد ١٨٨ مـقعـداً ، فإذا به يحـتل ٣٦٣ مقـعداً ، وكـانت نسبـة

(٨١) مثل اتباع المواجهة مع الدولة فى معالجة مسألة حظر دخول مرتديات غطاء الرأس إلى الجامعة .

١٩,٤٪ التى حصل عليها حـزب الشعب الجمهورى تعطيه ١٠٧ مـقعداً ، فإذا به يحتل ١٧٨ مقعداً .

مضى البـعض يشكك فى شرعية الانـتصار بالقول أن ١٣٪ من الناخـبين لم يذهبوا للاقتـراع ، الذى ذهب اليه حوالى ٣٣ مليون فقط من إجـمالى ٤١ مليون ناخب ، وأن حقيقة الأصوات التى حصل عليها حزب العدالة والتنمية وفقاً لذلك لا تتجاوز نسبة ٢٥٪ من أصوات جميع الناخبين وليس المقترعين . بظاهر الأمور، كان الحـساب منطقـياً ،و لكنهـا لم تكن المرة الأولى التى يحـدث فيهـا ذلك فى تركيا؛ حـيث سبق أن حصلت أحزاب على مقـاعد تفوق ما منحتـه لها الأصوات التى حصلت عليها فى الانتخابات بسبب نظام الانتخابات التركى .

أثبت العقد السـياسى الذى خاض به الحزب الانتـخابات بأن المضى على نهج أربكان لن يجلب أكـثـر من ١٠٪ - ١٥٪ من أصوات الجـمـاهير ، وأن إدخـال تعديلات حقـيقية على طروحات الحـزب وحركته وتكوينه ، من شأنهـا فتح آفاق أكبر أمامه .

بالنسبـة للسياسة التـركية ، كان دخـول أردوغان بهذه القوة للسـاحة فى هذه اللحظة التاريخية وبتـركيبة حزبه يعيد إلى الخريطة بأكـملها توزانها وارتكازها نحو يمين الوسط من جديد .. بعـد الانتخابات ، رأى البعض الكثير مـن أوجه الشبه بل والتطابق بين حـزب العدالة والتنميـة و حزب الوطن الأم استناداً إلى حـضور الأخير للـسلطة بالقوة ذاتها فى انتخـابات عام ١٩٨٣ ، عندما حصل علـى نسبة ٤٤٪ من الأصوات . والحق أنه من جهة ؛ كان طرح التشابه يطيب خاطر الناقمين على حزب العدالة والتنمية ، ويبشرهم بأن عهده فى السلطة لن يدوم طويلاً مثلما حدث مـع الوطن الأم ، الذى انهار بنهـاية الثمـانينيات ، وأنه لن يمـضى وقت طويل حتـى تدور الدائرة مرة أخرى ، وتـخفت أضواء الحـزب ليبـدأ مسـار العد التنازلى له كالمصير ذاته الذى لقيه الوطن الأم .

قد تكون المقارنة صحيحة من منظور حجم الأصوات التى أوصلت الحزبين للسلطة ، لكنها ليست كذلك بكل تأكيد ، إذا جرى النظر للمشهد السياسى فى تركيا بشكل كلى . فعندما تأسس الوطن الأم فى بدايات الثمانينيات ، كان الحزب يكاد يكون الوحيد على الساحة السياسية فى ظل غياب الأحزاب والزعامات التقليدية المخضرمة . وعندما سمح بإجراء الانتخابات فى ١٩٨٣ ، كان الناس يتطلعون لإنهاء الحكم العسكرى وعودة الحكم المدنى والمؤسسات الديمقراطية ، بل وافق المواطنون فى استفتاء عام ١٩٨٢ على دستور به كثير من القيود بالمعايير الديمقراطية حتى مع علمهم أن قبولهم له يعنى فى ذات الوقت ذاته - حسبما ذكرت ورقة الاستفتاء ؛ الموافقة على تولى قائد الانقلاب الجنرال كنعان إيفرين رئاسة الجمهورية .

أما حزب العدالة والتنمية ، فإنه تأسس عام ٢٠٠١ وبقية الأحزاب قائمة بل ويوجد بعضها فى مقاعد السلطة . ونشأ الحزب بشخصيات رئيسية من قوى يمين الوسط واليمين القومى و اليمين المحافظ (الإسلامى) ؛ أى لم يكن الناخب التركى من الناحية النظرية مضطراً لتأييد حزب العدالة والتنمية لغياب الأحزاب ، التى تعبر عنه وترعى متطلباته ، وإذا كان فوز أردوغان فى الانتخابات ينسب فى جانب منه إلى النقمة على الآخرين ، فإن قوة تكوين الحزب كانت فى الأصل تنبع من داخله وترتكز على عناصر ذاتية .

قد تشير الأحداث فى المستقبل أن من غير الصواب مقارنة الحزبين فى ظرفين تاريخيين مختلفين ، وقد تشير كذلك إلى أن عهد العدالة والتنمية سيكون أطول عمراً من عهد الوطن الأم فى السياسة التركية .

الحزب والدولة التركية بعد ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ ....

أحدث فوز العدالة والتنمية بالانتخابات زلزالاً سياسيًا فى تركيا . قدمت تانسو تشيلر استقالتها على الفور من زعامة حزب الطريق القويم ، وتبعها مسعود يلمظ من زعامة حزب الوطن الأم ، وثارت دعوات تطالب الآخرين بالمثل .

ولكن الأهم من ذلك هو المسار الذى اتخذته الأحداث فى داخل النظام السياسى ومؤسسته الحاكمة ، التى تحولت بمجرد إعلان نتائج الانتخابات نحو "إصلاح خلل النظام والقوانين" ، الذى منع زعيم الحزب من المشاركة فى الانتخابات .

تقدم الحزب بالتماس إلى اللجنة العليا للانتخابات ، يطلب فيه إلغاء نتائج انتخابات دائرة سييرت بدعوى أن أحد صناديق الاقتراع كان مكسوراً فيما كانت صناديق أخرى مثبتة بشكل لايتفق واللوائح الانتخابية . بحثت اللجنة الشكوى وتبين لها صحتها ، فقررت فى ٢ ديسمبر ٢٠٠٢ إلغاء نتائج انتخابات هذه الدائرة وإبقاء مقاعدها الثلاثة بالبرلمان شاغرة ، وإجراء انتخابات تكميلية لها .

فى الوقت ذاته ، تقدم أحد نواب البرلمان بطلب لتعديل ٣ مواد بالدستور بما يتضمن حذف عبارة بإحداها استندت اللجنة العليا للانتخابات إليها فى إصدار قرارها بمنع أردوغان من خوض الانتخابات . ساند حزب الشعب الجمهورى الذى أصبح يحتل مقاعد المعارضة التعديل ، وتم تمريره بالفعل فى ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢(٨٢) ولكن رئيس الجمهورية فاجأ الجميع بأن رفض التوقيع عليه ورده للبرلمان لإعادة النظر قائلاً "إنه لا يصح تغيير القوانين من أجل شخص بعينه" .

فى الواقع كان الرئيس لا يزال بالغ الاستياء من فوز الحزب بالانتخابات ، فأشاع أنه قد يلجأ - إذا أصر البرلمان على موقفه - إلى دعوة الناخبين للاستفتاء على هذه المسألة . بالفعل مرر البرلمان التعديل كما هو دون تغيير فى اقتراع ثان جرى بعد الأول بثلاثة أيام ، وأحاله للرئيس الذى اضطر للتصديق عليه(٨٣) فأصبح من حق أردوغان الترشيح لعضوية البرلمان ، فى أية انتخابات مقبلة .

---

(٨٢) أقر البرلمان التعديل بموافقة ٤٦٣ نائباً من إجمالى ٥٥٠ نائبًا.

(٨٣) كان اللجوء للاستفتاء يحمل مخاطرة كبيرة للرئيس ، إذا أيد الناخب التركى رفع الحظر عن أردوغان.

سعى الـرئيس التركى لإعـاقة تقـدم أردوغان للانتـخابات التكمـيلية ، فـقام بالتلكؤ فى التـصديق على التعـديلات التى مررها البـرلمان ، مستنفـذاً كامل المدة القانونية التى يتـيحها له الدستور استـهلاكاً للوقت لتفويت الموعد الذى يتـعين فيه على أردوغـان التقدم بـأوراق ترشيحـه . للرد على محـاولات الرئيس ، انعـقد البرلمان وأجـرى تعديلاً إضـافيـاً بقوانين الانتخـاب ، ليصـبح إجراء الانتـخابات التكميليـة بعد تسعين يومـاً من إعلان اللجنة قرارها بدلاً من ستين يـومًا ، وأنقذ الرجل .

بعـدها طرح البـعض منطقـاً قـانونياً يـقول إن أردوغـان لا يحق له خـوض الانتخابات التـكميلية ؛ لأنه لم يتسن له خـوض الانتخابات الأصلية فى نوفـمبر ٢٠٠٢ (٨٤)!! . وانحازت اللجنة العـليا للانتخـابات للرأى القائل بتعـذر ترشيح أردوغان باعتـبار الصفة التكميلـية للانتخابات ، إلا إذا امتنع المرشـحون الآخرون عنها ، فقـام المرشحون عن حزب العدالة والتنمـية للانتخابات التكمـيلية بسحب ترشيحهم لصالح أردوغان . . . وأنقذ الرجل .

فى ٩ مارس ٢٠٠٣ جرت الانتخابات التكميلية ، وفاز رجب طيب أردوغان فيهـا بمقعده بالبرلمان ، بل فـاز الحزب بكامل المقاعد الثـلاثة للدائرة . بعدها بأيام وبعد أن أقـسم أردوغان يمين عـضوية البرلـمان، قدم عبـدالله جول رئيس الوزراء استقالة حكومته لإفساح المجـال أمام تشكيل حكومة جديدة ، برئاسة زعيم الحزب الذى استدعاه الرئيس التركى لتكليفه بها .

كان الرئيس سـيزر بقوله إنه لا يصـح تغيـير القوانين من أجل شخص يعـبر بصدق - ربما دون قصد - عما يحدث فى تركـيا بعد الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ ، بالفعل تم تغـيير القوانين والظـروف والملابسات من أجل شخص . وللمفـارقات كانت سيـيرت هى المكان ، الذى ألقى فيه الرجل خطبة أدخلتـه السجن ، وكانت

---

(٨٤) انظر تصريحات رئيس المحكمة صبيح قاناد أوغلو ، المنشورة فى صحيفة Hurriyet ، بتاريخ ٢٠٠٣/١/٩ .

هى المكان الذى قدم له عضوية البرلمان ورئاسة الوزارة !! ومع ذلك فلا تبدو المفارقات فى السياسة التركية خالية تماماً من أيادى وتدخلات السياسيين.

فى مسار مواز لتصالح الدولة مع الأوضاع الجديدة ، استمرت عملية "تهذيب" المجموعة الإصلاحية ، التى حدثت قبل وبعد تأسيس حزب العدالة والتنمية ، ولكن بوسائل أخرى .

ثم نشرت إحدى الصحف فى بدايات ۲۰۰۳ صورة لأردوغان ،وهو جالس أيام "شبابه السياسى" بجانب قلب الدين حكمتيار أحد قادة الجهاد الأفغانى فى الثمانينيات .جرى تسليط الضوء على واقعة اصطحاب رئيس البرلمان لزوجته، وهى ترتدى غطاء الرأس فى مراسم وداع رئيس الجمهورية ، الذى كان يغادر لجولة خارجية .

قال كثيرون إن رئيس البرلمان يعلم أن القواعد تحظر ارتداء الحجاب فى مراسم الدولة ،لذا فالواقعة إنما تعبر عن الوجه الحقيقى لحزب العدالة والتنمية الذى حذر البعض منه قبل الانتخابات ، وأنه لن يفى بوعده بعدم المساس بعلمانية الجمهورية وقوانينها(٨٥) . بعد ذلك بأيام جرى التركيز على واقعة تجمّع بعض أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم للصلاة فى بهو أحد فنادق العاصمة ، قبيل تناولهم إفطار رمضان فيه ، ونُقل ذلك للرأى العام باعتباره "تحدياً فظًا للعرف الكمالى" !!(٨٦).

على الجهة المقابلة تم قراءة جولات خارجية ، قام بها أردوغان إلى دول أوروبية والولايات المتحدة ، كدليل على اختلافه عن نجم الدين أربكان زعيم الرفاه، الذى قام بعد توليه رئاسة الحكومة بزيارة دول إسلامية وعربية ، حيث تبدى السياسة التركية اهتماماً بالرمز وظاهر الأشياء ، وينسب من يطالبون بالصداقة مع الدول الإسلامية والعربية إلى التيار المحافظ وربما الرجعى وقت

(٨٥) ربما ليس لمبادىء العلمانية علاقة بالواقعة .
(٨٦) نوفمبر ۲۰۰۲ .

اللزوم؛ وينسب من يطالبون بالصداقة مع الغرب للتيار العلماني . في المجتمع لاتبدو تلك التفرقة مقبولة من الملايين .

ضمن هذه الرموز ، قال كثيرون إن "أربكان بدأ بزيارة دول لم يفترض زيارتها ، في حين بدأ اردوغان بزيارة الدول التي يفترض برئيس الوزراء التركي زيارتها"(٨٧) ، وقالوا كذلك إن الرئيس بوش اتصل برئيس الوزراء الجديد عبدالله جول بمجرد تعيينه في منصبه ، في حين لم يتصل الرئيس كلينتون بأربكان في ١٩٩٦(٨٨) ، ولاحظ آخرون أن المطعم الكائن بمقر حزب العدالة والتنمية كان مفتوحاً في جهار شهر رمضان قبيل إجراء الانتخابات، واستدلوا بذلك على وجود تغيير في فكر الحزب ! . في الشهر ذاته ، أقام الحزب حفل افطار رمضاني بأحد الفنادق بأنقرة دعا اليه سفراء الدول الأجنبية ، وجرى تقديم المشروبات الروحية لمن أراد ! .

داخلياً لم تفتعل حكومة العدالة والتنمية أي مشكلة مع الدولة التركية بعد توليها السلطة وحتى في القضايا ، التي بدا أنها تهم نسبة كبيرة من قاعدتها الشعبية والانتخابية ، فقد ظهر أنها التزمت في معالجتها بقدر من الحكمة والاتزان دونما الانزلاق لمواجهات جانبية .

كان من أهم المنغصات سلوك رئيس الجمهورية نجدت سيزر ، الذي دأب في احتفالات الدولة في مناسباتها القومية على إقامة حفل رسمي كان يميز في الدعوة إليه بعد الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ بين مدعوين "علمانيين" تلقوا دعوة الحفل لهم ولزوجاتهم وبين "آخرين" ، كانوا يتلقون الدعوة لشخصهم فقط دون زوجاتهم . وكان مرجع الرئيس في ذلك قانوني بحت ، يستند إلى عدم اعتراف مراسم الدولة بغطاء الرأس لدى السيدات.

---

(٨٧) راجع تصريحات حسين باغيش ، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الشرق الأوسط بأنقرة ، وكذلك حديث للصحفي البارز جنكيز جاندار – Turkish Daily News في ٢٠٠٢/١٢/٨.

(٨٨) راجع افتتاحية رئيس تحرير Turkish Daily News ، في ٢٠٠٢/١٢/٨ .

وعلى الرغم من أن هذه التفرقة أحدثت استياءً بين أعضاء الحزب الحاكم الذين ترتدى زوجات معظمهم غطاء الرأس، بمن فيهم أردوغان نفسه وبعض الوزراء فقد لبى معظمهم الدعوة دون افتعال أزمة . لكن اردوغان تعمد بعد ذلك اصطحاب زوجته فى زياراته الخارجية، بل وأوعز حزبه إلى بعض الصحف المنتسبة إلى التيار لنشر صورهما فى مراسم الاستقبال والوداع الرسمية فى هذه الزيارات وفى الاحتفالات المصاحبة لها ، كان أشهرها صورة تجمعه وزوجته فى حفل عشاء مع الرئيس الأمريكى وزوجته بالبيت الأبيض . . فكان ذلك يقول إن العالم يعترف بالحجاب فيما ترفضه مراسم الدولة الكمالية .

اتصالاً بذلك ، دعا رئيس البرلمان بولنت أرينش كبار رجال الدولة لحفل بمناسبة تأسيسه (٨٩)، ونشرت الصحف أنه ينوى استقبال الضيوف وزوجته إلى جانبه، فأعلن رئيس الجمهورية ورئيس أركان الجيش وزعيم حزب الشعب الجمهورى المعارض أنهم لن يحضروا الحفل . . . . وبسبب الانتباه الإعلامى اللافت للمسألة، اضطر رئيس البرلمان إلى الإعلان عن أن زوجته لن تحضر الحفل.

بدت الحكومة حريصة على تجنب مواجهات ، رأتها لن تسفر سوى عن إحداث بلبلة لدى الرأى العام ، الذى سينظر لها من منظور ذكريات حكومة الرفاه. ومع كل المعارضة والمرارة لدى كثيرين من قرار منع الطالبات مرتديات غطاء الرأس من دخول الجامعات ، فإنه لم يحدث أن تم تسيير مظاهرة واحدة احتجاجاً على ذلك بعد الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ وطيلة عام بأكمله . . كان ذلك لافتاً للنظر فى ضوء تكرار مثل هذه المظاهرات ، قبل وصول الحكومة للسلطة .

بعد فترة من توليها السلطة ، أعدت الحكومة مشروعاً لإصلاح التعليم تضمن إجراء تعديل يتيح لطلاب مدارس "إمام - خطيب" دخول مختلف الكليات

---

(٨٩) راجع التصريحات المتبادلة بين الطرفين التى عكستها الصحافة التركية ، قبل ٢٣ أبريل ٢٠٠٢ .

والمعاهد بالجامعات التركية ، وليس فقط كليات العلوم الدينية . ثارت الأوساط العلمانية المتشددة ، واتهمت الحكومة بالرغبة فى تسييس التعليم ، وتخريج كوادر ذات مراجع دينية فى مختلف المجالات والتخصصات . دعا رئيس الوزراء أردوغان إلى عقد اجتماع لكافة المعنيين بالموضوع من حكومته ومن مجالس الجامعات المعترضة على القانون ، وأعلن على إثر مناقشاته إرجاء تقدم الحكومة بمشروعها ، والانتظار لحين تقدم المتخصصين والخبراء بإعداد مشروع بديل يأخذ فى اعتباره وجهة نظر الحكومة كذلك . بعد ثمانية أشهر من الانتظار ، دون تلقى أى مسودة من هؤلاء ، قررت الحكومة إعادة التقدم بمشروعها للبرلمان .

على الفور ، أصدرت المؤسسة العسكرية بياناً ، أوضحت فيه بجلاء موقفها المعارض لذلك ، وقالت إنها لم تكن لتقبل بتمرير أية تعديلات بالقوانين عموماً، لولا ارتباط هذه التعديلات بمسعى تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى ، ودعت نواب الشعب بالبرلمان إلى عدم تمرير القانون الذى تنوى الحكومة طرحه . عقدت الحكومة اجتماعاً لبحث الأمر وتحلت بالشجاعة ، فأصدرت بياناً ردت فيه على بيان المؤسسة العسكرية ، قال إن مسألة تأهيل تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى هو شأن حكومى ، ويمثل بنداً دائماً على جدول أعمال مجلس الوزراء فى كل انعقاد له ، وأكدت عزمها المضى والتقدم للبرلمان لتمرير قانون التعليم الجديد .

أجاز البرلمان القانون وتم إحالته لرئيس الجمهورية للتصديق عليه مثلما تقضى القواعد حتى يصبح نافذاً ، لكن الرئيس رفض ذلك وإعاده للبرلمان فى نهاية المهلة الدستورية المحددة له وفقاً للدستور طالباً اعادة النظر فيه . كان استغلال الرئيس لكامل المدة فى رفض المشروع لا يتيح للحكومة تطبيقه على الطلاب المتقدمين لامتحانات الثانوية العامة ، حتى إذا تم تمريره للمرة الثانية ، فأعلنت الحكومة إزاء ذلك أنها قررت وضع الأمر جانباً إلى حين .

كذلك فلدى التقدم للبرلمان بمشروع قانون جديد للعقوبات فى سبتمبر ٢٠٠٤، ثارت اعتراضات الأوساط العلمانية إلى جانب اعتراضات من الاتحاد

الأوروبى على تضمينه نصًا يجرم الزنا . وللجدل الشديد الذى أحدثه بالمجتمع لم يتردد أردوغان فى إزالة النص من مشروع القانون ، ولكن بعد أن كان واضحاً للجماهير أنه يفعل ذلك من أجل إبطال كافة حجج الأوروبيين فى منح تركيا موعداً لبدء مفاوضات الانضمام النهائية للاتحاد .

فى السياسة الخارجية ، لم تتعرض حكومة العدالة والتنمية لالتزامات تركيا الدولية كعضو فى حلف الناتو ، لكنها استطاعت ايجاد هامش من الحركة لاقى اقتناعاً وقبولاً من معظم الأطراف المعنية . بدأ أردوغان عمله منذ اللحظة الأولى لفوز حزبه فى الانتخابات ، وقام بزيارة عديد من العواصم الأوروبية لحشد التأييد اللازم لبلاده فى مسعاها لعضوية الاتحاد الأوروبى ، واستقبله رؤساء الدول والحكومات الأوروبية وهو مجرد رئيس حزب وليس رئيس وزراء لتركيا ، وسمع فى لندن وباريس وبرلين وروما بل وفى أثينا وعوداً بالنظر بعين الاعتبار للملف التركى .

فيما يتعلق ببواعث هذه السياسات ، والى جانب الوضع الداخلى بالحزب والتوازنات فيما بين قياداته ، ثمة أسباب كثيرة تدعو للاعتقاد فى تغير أردوغان ، لكن المسألة لا تزال تتعلق بجوانب أو مظاهر هذا التغيير . فى نظر كثيرين فإن ما تغير به هو إدراكه للسياسة وليس للدين . يبدو الرجل أكثر اقتناعاً بفصل السياسة عن المعتقدات الأيديولوجية التى يحملها .سأله السفير الأمريكى فى أنقرة عن رأيه فيما أثير عن أزمة حجاب زوجة رئيس البرلمان ، التى وقفت فى مراسم الدولة لوداع رئيس الجمهورية . أجابه أردوغان "إذا كنت تسألنى عن رأيى الشخصى ، فذلك أمر ليس فيه خيار للأفراد ، وإذا كنت تسألنى عن موقفى منه كسياسى ، فتلك مسألة من غير أولويات الحكومة الجديدة فى البلاد"(٩٠) .

على هامش مشاركته فى المنتدى الاقتصادى الإسلامى بجدة فى بدايات ٢٠٠٤ ، أعلن أردوغان نبذه فكرة إقامة السوق الاسلامية المشتركة ،ودعا لتعزيز

(٩٠) نوفمبر ٢٠٠٢ .

العلاقات بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى من منطلق الفوائد المتبادلة وليس استناداً إلى أخوتها الإسلامية . بدا ذلك من وجهة نظر كثيرين منافياً وعلى النقيض من سياسات الرفاه وتوجهاته ، لا سيما أن زعيمه أربكان دعا قبل ذلك بخمسة أعوام إلى إقامة السوق الإسلامية المشتركة ، ولكنه كان بالنسبة لكثيرين غيرهم قول صائب فى موضعه ، ولا ينبغى الحكم عليه بمعايير المطلق والعام .

يبدو من الصعب القيام بقياس أو مقارنة دقيقة ، تفرز الاختلافات الحقيقية بين اردوغان و أربكان ، أو بين العدالة والتنمية و الرفاه ، ولكن قد يكون بالإمكان ملاحظة اختلاف الإطار العام ، الذى يسير فيه أردوغان إلى حد كبير عن الإطار الذى سار عليه من قبل حزبا الرفاه والفضيلة . فبكل وضوح ثمة استعداد لدى الرجل للمهادنة ولتبنى سياسات كان يرفضها من قبل إبان عضويته فى الرفاه ، ولا يعنى ذلك بالنسبة له بأى حال التضحية بمبادىء الحزب وعقيدته على المدى البعيد، وشاغله الرئيسى بحكم وجوده فى موقع المسئولية يتجه للاهتمام والحرص على تماسك الدولة والحكومة واتساق توجهاتها ؛ لاسيما على المستويات العليا وتجنب مواجهات لا داع لها فيما بين مؤسساتها النافذة لانعكاسها على حياة المواطن البسيط ، حتى وإن كان فى ذلك ما يتعارض ورؤى الحزب على المدى القريب .

ويبدو الدور الذى لعبه الحزب ، ولا يزال من أخطر الأدوار التى ظهرت فى السياسة التركية ، ربما منذ لحظة التغيير الذى طال الجمهورية فى عهد أوزال ، ويعد مع كافة المحاذير أحد أكبر التحديات التى تواجه "المؤسسة العلمانية" .

ومن مفارقات الواقع التركى بعد ثمانين عاماً من الجمهورية "ذات التوجه الغربى" أن حزباً محافظاً انتمت قياداته فى السابق للرفاه ، يحمل مقودها ويقف بالدعم ، وهو فى السلطة وراء مسعاها لعضوية الاتحاد الأوروبى ، ويحقق أشواطاً أكبر مما قطعتها أحزابها "العلمانية" فى ذلك .

ثمة أخطار لاحتمالات دخول تركيا عضوية الاتحاد الأوروبى من "بوابة العدالة والتنمية" ، تلقى بظلالها على مراكز السلطة العلمانية وعلى الفكر العلمانى ذاته

فى البلاد الذى لم ينجح مثلما يرى كثيرون - ولو بظاهر الأمور - فى تحقيق أحد أهم أهداف الجمهورية ، بوضعها فى مصاف الأمم المتقدمة فى أوروبا[٩١] .

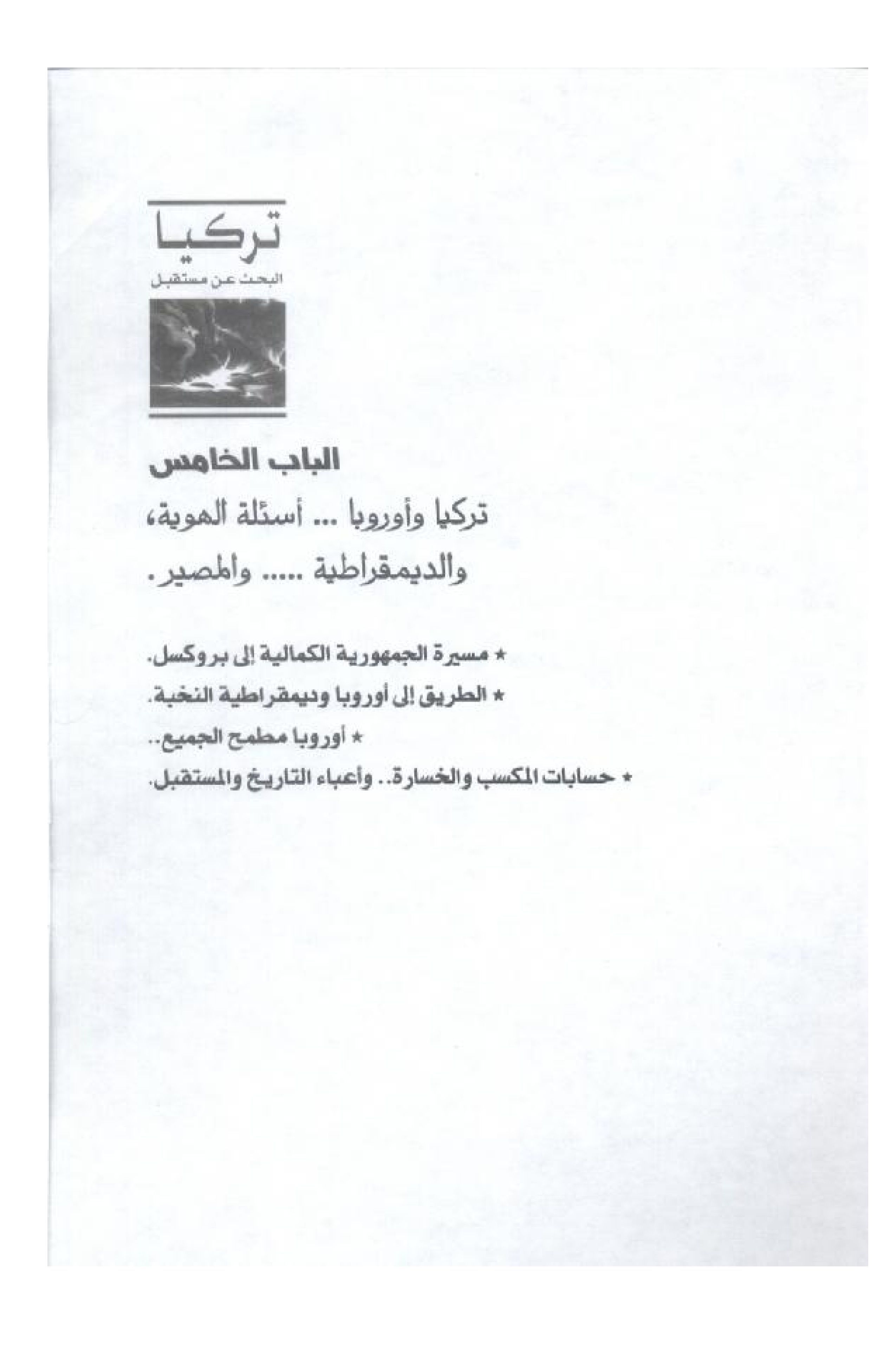
ومع ذلك يشعر كثيرون أن سياسة أردوغان المهادنة وحمله لواء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى ، ووضعه ذلك أولوية لحزبه وحكومته ليس سوى محاولة لتحطيم محرمات الدولة التركية بطريقة غير مباشرة ، من خلال التزام هذه الدولة بمعايير الحريات السياسية وحقوق الانسان السائدة فى دول الاتحاد ، بدلاً من معاييرها الذاتية المستندة إلى محددات الكمالية .

واليوم يتفق البعض فى أن ديمقراطية كاملة فى تركيا تعترف بحقوق الأقليات غير الدينية فى البلاد مثل الأكراد ، وبوجود العلويين وحقهم فى ممارسة شعائرهم بالطريقة التى يرونها ، وتتيح قدراً كبيراً أو مطلقاً لما يسمى بحرية التعبير ، هى فى نهاية المطاف إجراءات تستهدف السماح للقوى الدينية فى البلاد بحرية الحركة فى ظل حماية من الدولة وقوانينها "الأوروبية" .

الأهم أن أصحاب هذا الرأى لا يبدون على استعداد للتنازل عن موقفهم هذا، وهناك كثير من الشواهد التى تشير إلى أن قسماً يعتد به من النخبة التركية بالمؤسسة العسكرية ، وفى مؤسسات أخرى ، لا يزال يعتبر أردوغان يمثل خطراً على الجمهورية الكمالية .

---

(٩١) تستشعر قيادات كثيرة لليسار التركى هذا الخطر لدرجة أنها كانت تأمل ، بل وطلبت من الاتحاد الأوروبى ألا يمنح تركيا موعداً لبدء مفاوضات الانضمام إليه ؛ خلال عهد حكومة العدالة والتنمية .



تركيا
البحث عن مستقبل

الباب الخامس

تركيا وأوروبا ... أسئلة الهوية، والديمقراطية ..... والمصير.

* مسيرة الجمهورية الكمالية إلى بروكسل.
* الطريق إلى أوروبا وديمقراطية النخبة.
* أوروبا مطمح الجميع..
* حسابات المكسب والخسارة.. وأعباء التاريخ والمستقبل.

مسيرة الجمهورية الكمالية إلى بروكسل

يرى كثيرون في تركيا ؛ وخارجها ؛ أن بدايات التحديث على النمط الغربي الأوروبي وجدت في البلاد في العهد العثماني ربما منذ تلك المحاولات التي قام بها السلطان سليم الثالث أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، ثم في الإصلاحات التي تحققت بالفعل في عهد السلطان محمود الثاني .

لكن كثيرين غيرهم يرون أن "إصلاحات" العهد العثماني لم تجر في شكل نسق سياسي متكامل ولم يتح لها الاستمرارية التي تمكنها من التجذر والتعمق في المجتمع ، والأهم أنها لم تخرج بشكل ثوري وجذري لنقض الأوضاع القائمة بهدف تغييرها بقدر ما كانت مجرد جهود إصلاحية "داخل البيت العثماني وضمن حدود هويته الإسلامية" .

في عهد الجمهورية ، منذ تأسيسها في ١٩٢٣ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ؛ كانت عملية التحديث التي أطلقها مصطفى كمال أتاتورك غربية الوجهة بكل تأكيد ،ولكنها لم تكن غربية الهوى؛ فالرجل لم يستهدف سوى تحقيق قفزات للنهوض بالأتراك لمواكبة التقدم الحضاري الذي كان يراه ؛ ككثيرين مثله ؛ في الغرب . وفي معظم الأحيان لم تتحول عملية التحديث التي قامت بها نخبة الجمهورية في عهده إلى اقتباس هوية غربية للبلاد ، بل أبدى أتاتورك دائماً تركيزاً رئيسياً على اعتبارات القومية التركية واستقلالها وإرادتها الوطنية .

انعكست الهوية الجديدة للجمهورية ؛ بقوميتها وعلمانيتها ؛ على السياسة الخارجية فظلت بعيدة عن الانحياز لأي من القوى الدولية المتصارعة منذ ما بعد ١٩٢٣ . وحتى بعد وفاة الرجل في ١٩٣٨ ،فإن خلفاءه تابعوا الحرص على الابتعاد بتركيا عن الصراعات الدولية ، والتزموا الحياد على سبيل المثال طيلة الحرب العالمية الثانية حتى مراحلها الأخيرة .

على أن أوضاع ما بعد تلك الحرب وخشية أنقرة من الاتحاد السوفييتى ،الذى خرج منها قوة عالمية تدور فى فلكه مجموعة دول أوروبا الشرقية دفعت تركيا إلى إبداء الرغبة فى إيضاح انتمائها للغرب للجميع ولموسكو على وجه الخصوص ، فكان أن أعلن عصمت اينونو الذى خلف أتاتورك فى حكم البلاد إرساء نظام التعددية الحزبية . لم يكن القرار سوى رسالة للجار السوفييتى بأن تركيا ترى طريقها مع الغرب الليبرالى وليس مع الشيوعية وأن عليه ألا يضعها فى حساباته . والحق أن ذلك القرار استتبع ؛ بل استلزم ؛ بعدها بأعوام قليلة التقدم للغرب لوضع تركيا تحت مظلة حمايته الأمنية التى رأت النخبة التركية أنه لا بديل عنها ؛ إذ تعلق الأمر بمواجهة أطماع موسكو فى المضائق : البوسفور والدردنيل(١)

قدمت تركيا فى سبيل اقناع الغرب بضمها اليه عربوناً بدا غريباً وقتئذ تمثل فى المشاركة عسكرياً إلى جانب القوات الأمريكية فى الحرب الكورية عام ١٩٥١ ! . وعلى الرغم من تردد بعض الحلفاء الأوروبيين فى التجاوب مع الرغبة التركية باعتبار اختلاف الانتماءات الثقافية والسياسية والتاريخية بين الجانبين، وبفعل الميراث التاريخى الملىء بالحروب والدماء بين الممالك الأوروبية وبين العثمانيين، وعلى الرغم من محاولات هؤلاء اثناء الولايات المتحدة ؛ الزعيمة الجديدة للعالم الحر ؛ عن عزمها ضم تركيا ، فإن القرار فى نهاية المطاف صدر على عكس إرادة الأوروبيين وجرى ضم تركيا لحلف الناتو فى ١٩٥٢ - هى واليونان - "حماية لهما من الشيوعية" .

كان واضحاً أن لقرار اينونو مسببات خارجية لا علاقة لها بالتطورات الداخلية فى تركيا ،ولكن الملفت للنظر أن قراراً محدود المسببات كهذا انتهى بإحداث تحول كبير فى الطريق الذى سارت عليه الجمهورية التركية بعده ، ضمن عضويتها فى حلف أمنى مع شركاء وقف معظمهم ضد استقلال "الوطن التركى" قبل ١٩٢٣ .

(١) كانت تلك سياسة عثمانية قديمة ، طالما اعتمدت على دعم الإمبراطوريات الغربية فى مواجهة أطماع روسيا القيصرية فى المضائق .

وبالانضمام للناتو انتقلت هوية تركيا وانتماؤها الغربى من مجرد مضمون حركة اصلاح داخلية فى المجتمع لا علاقة لها بالغرب سوى ما تقدمه تجربته من إلهام ، لتصبح التزاماً سياسياً وعسكرياً واستراتيجياً بحماية مصالح محددة ، وتعين على تركيا فى ذلك أداء متطلبات هذا الدور ،وكذا مواجهة تبعاته .

بعد عدة أعوام وفى ٣١ يوليو ١٩٥٩ تقدمت تركيا رسمياً بطلب للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة(٢) وهو ما لم يرفضه الأوروبيون بشكل قاطع،وإنما اقترحوا حتى مع وقوع الانقلاب العسكرى الأول فى تركيا فى مايو ١٩٦٠ عقد اتفاق انتساب بين الجانبين لحين اكتمال الظروف المناسبة لضمها بالكامل للسوق وجرى توقيع الاتفاق باسم Association Agreement فى أنقرة فى ١٢ سبتمبر ١٩٦٣(٣) ،وارتكز فى جوهره على إنشاء اتحاد جمركى بين الجانبين عبر ثلاثة مراحل ، وأرفق به بروتوكول مالى أول ، تبعه ثان وثالث فى ١٩٧٠ و١٩٧٧ على التوالى ، كما أنشأ الاتفاق مجلساً للشراكة بين الجانبين، يلتقى دورياً لمتابعة علاقاتهما . وفى ٢٣ نوفمبر ١٩٧٣ وقع الطرفان اتفاقاً ، ألحق باتفاق الانتساب وضع جدولاً زمنياً لإجراءات فنية يلزم اتخاذها لتحقيق الاتحاد الجمركى فى ظرف ٢٢ عاماً .

كان الاتفاق غامضاً بشكل عام كلما تعلق الأمر برغبة تركيا الانضمام إلى السوق كعضو كامل العضوية ، وامتنع عن تقديم وعد لها بذلك ، ثم أوضحت الممارسة العملية لبنوده الخاصة بحرية تنقل العمالة نوعاً من التمييز ضد الأتراك بسبب هواجس ألمانيا المتلقى الأكبر للعمالة التركية .

فى منتصف عقد السبعينيات ، دخلت علاقات تركيا مع أوروبا فى حالة من الفتور تخللتها مراحل من الشد والجذب بسبب وقوع الانقلاب العسكرى الثانى فى ١٩٧١ ، ثم بفعل التدخل العسكرى التركى فى قبرص عام ١٩٧٤ وتوتر العلاقات

(٢) بعد فترة قليلة من تقدم اليونان بطلب مماثل .

(٣) بعد عامين من توقيع اتفاق مماثل بين الأوروبيين واليونان .

مع اليونان . ربما تشابهت علاقات البلدين ؛ تركيا واليونان مع الأوروبيين وكانت على قدم المساواة من الناحية المؤسسية ؛ حيث كان ينظم العلاقة مع أثينا اتفاق شراكة يماثل في كثير من الأوجه الاتفاق الموقع مع أنقرة . بعد مغامرة قبرص، اتخذت العلاقات الأوروبية التركية مساراً تباعديًا ، فيما تمكنت اليونان من تعزيز تقاربها مع السوق الأوروبية خلال النصف الثانى من السبعينيات حتى حصلت على العضوية الكاملة فى عام ١٩٨١ .

بوقوع الانقلاب العسكرى الثالث فى ١٩٨٠ ، وصلت علاقات تركيا مع أوروبا إلى حالة من الجمود ، سادها عدم ارتياح أوروبى عام لوجود سلطة عسكرية فى أنقرة ولم تحدث أية انفراجة بين الجانبين إلا بعد تشكيل الحكومة المدنية فى ١٩٨٣(٤) .

فى ١٤ أبريل ١٩٨٧ تقدمت تركيا رسميًا بطلب للعضوية الكاملة فى الجماعة الأوروبية (وقتئذ) . ومع أن ذلك جرى استناداً للمادة ٢٣٧ من معاهدة إنشاء السوق الأوروبية التى تتيح لأية دولة "فى أوروبا" التقدم بطلب كهذا ، فإن الطلب التركى كان جديداً ومفاجئاً لكثيرين فى أنقرة وفى بروكسل لعدة اعتبارات، أهمها : أن تجربة أوزال فى السلطة منذ ١٩٨٣ تضمنت قدراً كبيراً من التصالح مع الانتماءات الدينية المحافظة بالمجتمع ، والتى استطاعت الخروج من السر إلى العلن والتعبير عن نفسها بعد ٦٠ عاماً من الكبت الذى مارسته الدولة تجاهها . وكان مما صاحب هذا الخروج مقولات ، تدعو إلى استعادة تناغم تركيا مع ثقافتها وتاريخها الإسلامى ومع جيرانها من الدول العربية وإيران ؛ فبدا الطلب يثير فى الأذهان الاستفسار عن مدى تناغم تركيا بماضيها مع أوروبا ومستقبلها .

ربما كان هناك عدد من المسببات الواقعية للحركة التركية الجديدة تجاه جنوبها فى الشرق الأوسط من بينها محاولة اغتنام فرص اقتصادية وتجارية مع دول هذه

(٤) حكومة حزب الوطن الأم بزعامة تورجوت أوزال .

المنطقة ،لا سيما مع ارتفاع كبير فى أسعار البترول بنهاية السبعينيات وفى منتصف الثمانينيات ، مما أدى إلى شعور تركيا بأن علاقات مستقرة وأكثر ودية مع هذه الدول سيعنى تأمين احتياجاتها من البترول منها . لكن ما دعا لاستغراب البعض فى أنقرة أن أوزال شخصياً كان بحكم تكوينه يتحفظ من حيث المبدأ على مقولة "أوروبية تركيا وغربيتها" . ومع سياسة الانفتاح الاقتصادى والمبادرة الفردية التى أطلقها ودعمت روابط بلاده الاقتصادية مع الغرب ، فإنه كان دائماً يهتم بالعلاقات سياسياً مع الأمريكيين وحدهم "فى هذا الغرب"، فيما لم تكن أوروبا من مقاصده ولا كانت مسألة أوروبية تركيا هذه من معتقداته الراسخة .

ومع ذلك فيبدو ؛ اليوم ؛ أن براجماتية أوزال أدت إلى أن تصبح هذه الاعتبارات نفسها من الأسباب الرئيسية، التى دعته للالتفاف فى دورة كاملة والتقدم بطلب العضوية فى ١٩٨٧ .

كان المناخ الدولى فى منتصف الثمانينيات مواتياً لخطوة كهذه من قبل تركيا، بل إن الولايات المتحدة شجعت تركيا على اتخاذها وحثت الأوروبيين على الاستجابة لأنقرة وعدم إغلاق الباب أمام مسعاها ،الذى رأته يؤكد ويساعد على استمرار وجهة البلاد نحو الغرب ما يستلزم مكافأة نخبتها العلمانية . وكان حجم التجارة التركية مع دول الشرق الأوسط قد بدأ مع النصف الثانى من الثمانينيات فى الهبوط ، وتمثلت أحد أهم أسباب ذلك فى انخفاض أسعار البترول عام ١٩٨٦ وانخفاض القدرة الشرائية لدى دول الخليج بشكل عام، الأمر الذى كان يعنى لأنقرة أنها تتعرض للضرر ، إذا استمرت فى التعويل على وربط اقتصادها تجارة واستثماراً بدول الشرق الأوسط . وتزامن ذلك من جهة أخرى ، وفى الوقت نفسه مع تصاعد التجارة مع دول أوروبا ، اعتباراً من ١٩٨٦ ، ذلك العام الذى شهد لأول مرة تفوق حجم التجارة التركية مع هذه الدول على حجمها مع دول الشرق الأوسط . وهكذا أصبح واضحاً أن الاقتصاد التركى سيمكنه الاستفادة من

الارتباط بالسوق الأوروبية الكبيرة ، إذا استطاع حل اختلالاته مع تجارة البترول ومع الدول العربية .

كذلك كان هناك في هذه الأثناء عملية التوسيع الرئيسية الثانية للجماعة الأوروبية بضم إسبانيا والبرتغال ، وتعين على تركيا التفكير في مدلولاتها التي بدت مشجعة على المضي نحو طلب العضوية الكاملة .

بجانب كل ما سبق ؛ وربما قبله ؛ كان الوضع الداخلي في تركيا وقتها يسمح بل ويقود لخطوة كهذه . فأولاً بدأت بعض قطاعات النخبة السياسية والبيروقراطية ذات الانتماء العلماني الراسخ التي عارضت أوزال لمهادنته التوجهات الدينية المحافظة بالتشكيك في جدوى سياساته وطرح استفسار عن مدى توافقها مع الهوية العلمانية والوجهة الغربية للبلاد . فرأى أوزال أن التقدم بطلب العضوية الكاملة سيتيح له إسكات هذه الأصوات(٥) .

وكان الرأي العام التركي قد بدأ بسبب سياسات الانفتاح في التعرض لمؤثرات ثقافية واقتصادية وإعلامية خارجية رأى فيها ؛ أو بالأحرى قُدّمت له ؛ أوروبا كنموذج مثالي يبشر بالرخاء والرفاهية ، وبحريات الأفراد ، والحقوق المدنية ، والتقدم الاقتصادي . . . .إلخ . وقتها أظهر استطلاع للرأي في ١٩٨٦ أن ٥١٪ من الشعب التركي يؤيد انضمام تركيا للجماعة الأوروبية ، وأن ٨,٧٪ فقط يعارض ذلك فيما كانت التفضيلات الأخرى غير حاسمة(٦)

على الجانب الأوروبي ، بدا رد فعل المجلس الأوروبي الذي أحال الطلب التركي للمفوضية لدراسته وتقديم توصيتها بشأنه يمثل قبولاً سياسياً أولياً من أوروبا بأحقية تركيا في الانضمام ، باعتبارها دولة "أوروبية"(٧) .ولكن المفوضية

---

(٥) في شرحه لمبرراته في هذه الخطوة للرأي العام ، بدا أوزال وكأنه يتحدث عن هوية البلاد للالتفاف على معارضيه ، بأكثر من تناول الأمر من منطلق المزايا والفوائد . انظر تحديثه في صحيفة -Milli yet في ١٢ أبريل ١٩٨٧ ، الذي قال فيه إن تركيا بالتأكيد ستنضم للجماعة الأوروبية.

(٦) انظر صحيفة Milliyet في ٢٦ يونيو ١٩٨٦ .

(٧) مقارنة بالمغرب التي رفض طلبها على أساس أنها دولة "غير أوروبية" .

بعد دراسة الطلب أصدرت توصيتها للمجلس فى ١٨ ديسمبر ١٩٨٩ التى رأت فيها "أن من غير المفيد فتح باب مفاوضات الانضمام أمام تركيا بشكل فورى" مبررة ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية "غير الملائمة" ، ومشيرة إلى "الأثر السلبى للنزاع بين اليونان وتركيا" والى "الموقف فى قبرص" على هذه المسألة .

ووفقاً لرأى المفوضية جرى استشراف بدائل لعلاقة تركية أوروبية أدنى من مستوى العضوية الكاملة لتركيا وجرى - حتى مع اعتراض اليونان - إقرار حزمة من الإجراءات فى يونيو ١٩٩٠ ، كان أهمها استكمال إقامة الاتحاد الجمركى الذى تحدث عنه اتفاق الانتساب الأول بحلول عام ١٩٩٥ إضافة إلى استئناف المساعدات المالية الأوروبية لتركيا وفقاً للبروتوكول المالى الرابع الذى وقع فى ١٩٨١[٨] .

فى أنقرة جرى قراءة ذلك بشكل سياسى ، حتى على الرغم من أن المفوضية أوصت بمتابعة علاقات التعاون مع تركيا فى ضوء انفتاحها على أوروبا واعتبرت للجماعة "مصلحة أساسية فى تكثيف علاقاتها بتركيا ومساعدتها ، على أن تستكمل فى أقرب وقت ممكن عملية التحديث السياسى والاقتصادى بها"[٩] . فى حقيقة الأمر ، كانت أوروبا التى تخلفت تركيا عن تعزيز علاقاتها معها اعتباراً من غزو قبرص فى ١٩٧٤ تختلف عن أوروبا التى تقدم اليها أوزال بطلبه فى ١٩٨٧ . وأضحت تجربة الوحدة الأوروبية أكثر نضوجاً فيما بدت معايير العضوية "أكثر تشدداً فى أوروبيتها" .

من وجهة نظر أنقرة ؛وعلى الرغم من قبول المجلس الأوروبى للطلب التركى فإنه إلى جانب المفوضية لم يبذلا جهداً كبيراً نحو تعزيز التعاون مع تركيا ولم يتخذا أى إجراء لمتابعة مسألة ترشيحها للعضوية . ربما كان ذلك صحيحاً إلى حد كبير ، ولكنه بالتأكيد لم يتعلق بالحالة التركية وحدها ،وإنما كانت له أسباب أخرى

(٨) لم يتم تنفيذه بسبب اعتراضات اليونان .
(٩) راجع توصيات المفوضية الأوروبية الصادرة فى ١٩٨٩ .

أهمها ما تعلق بطبيعة التحول الأوروبى ذاتها منذ منتصف عقد الثمانينيات التى ركزت فى ذلك الوقت على رفع درجة التكامل فيما بين أعضاء الجماعة الأوروبية أنفسهم ؛ الأمر الذى انعكس على دفع ملفات وطلبات كثيرة للعضوية لتصبح فى أولوية تالية وليجرى تناولها فى مرحلة لاحقة ، بعد توقيع اتفاقية ماستريخت فى ١٩٩٣ ، وما تبعها من إعلان شروط أو معايير للعضوية فى الجماعة الأوروبية ، التى أصبحت منذ ذلك التاريخ باسم الاتحاد الأوروبى .

فى واقع الأمر كان تاريخ أوروبا يعاد كتابته بعد انهيار جدار برلين وسقوط الكتلة الشرقية ، التى شكلت تهديداً أمنيًا رئيسيًا للغرب . فى عهد الحرب الباردة كان من الممكن لتركيا ؛ دولة المواجهة الحدودية مع الاتحاد السوفييتى ؛ الجلوس بجانب الأوروبيين وربما قبلهم فى محفل أمنى باسم الناتو ، تتزعمه الولايات المتحدة . . ولكن بعد ١٩٩١ فإن الهاجس الأمنى والعسكرى لدى أوروبا تجاه موسكو أصبح يحل فى مرتبة ثانوية ، تلى فى الأهمية شكل القارة الجديد من كافة الأوجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية ،الذى حظى باهتمام أهم دولتين بها : ألمانيا وفرنسا .

لم ير أحد من بين الأصوات التى تحدثت فى أوروبا الغربية عن مشروع توسيع الجماعة الأوروبية وضم دول وسط وشرق أوروبا مكاناً لتركيا فى عملية كهذه . . ومع ذلك فقد أبقى رد المفوضية والمجلس الأوروبى على الطلب التركى الباب مفتوحاً أمام أنقرة فى هذه المسألة ، ليس من منطلق إيمان الأوروبيين بأن تركيا تمثل جزءاً من قارتهم ، وإنما لرغبتهم فى ضمان استمرار السياسة الخارجية التركية وفق توجهات ملائمة للمصالح الغربية والأوروبية .وفيما قدم الأوروبيون توصيات لتركيا قبل وبعد ماستريخت للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لفتح باب مفاوضات الانضمام النهائى أمامها ، فإن اهتمامهم اتجه فى حقيقته بدرجة أولى لتناول طلبات العضوية ، التى تقدمت بها دول الكتلة الشرقية

السابقة فى شـرق ووسط أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفـيتى(١٠) باعتبار "أوروبية هذه الدول أكثر من أوروبية تركيا" .

بدت أوروبا الغربية منشغلة فى النصف الأول من التسعينيات باستغلال الفرصة التى أتاحها انهيـار السوفييت بضم دول أوروبا الشرقية لتـحقيق التناغم بين تاريخ القارة وجغـرافيتها . ولم تكن تركـيا واقعة فى قلب هذه العمليـة ؛ كما لم تكن خارجها بالكامل وإنما بدت بحكم الجغرافيا والتاريخ معاً تحل فى أولوية تالية .

كان ذلك ولا يزال ؛ لا سيمـا بعد انضمام مجمـوعة دول شرق ووسط القارة فعلياً للاتحاد الأوروبى فى مايو ٢٠٠٤ ؛ من دواعى نقمة تركيا على الأوروبيين . فـهذه الدول ؛ حـسب أنقرة ؛ حـديثـة التحـول نحو اقـتـصاد الـسـوق وحديثـة الديمقراطية على النمط الغربى مقارنة بها ، بل وحديثة الانتماء الفعلى للغرب فى القرن العشريـن ،ولم تبذل من أجله ما بذلته تركيا على الأقل من النـاحية الأمنية من خلال عـضويتها بحلف الناتو ، فـكيف بالاتحاد الأوروبى يرحب بضمهـا إليه قبل تركيـا بل ، وكيف له أن يفعل ذلك فـعلاً فيما لا يحـدد لتركيا حـتى مجرد موعد لبدء مفاوضات الانضمام النهائى . "إن ذرائع الاتحاد التى تقول باستيفاء هذه الدول لمعايير العضوية دون تركيا ليست حقيقية بالمرة " .

وهكذا عند منتصف الـتسعينيـات ، أصبحت تركـيا تلمس عدداً من الحـقائق الواضحة التى تشكل معوقات جدية أمام قبول الأوروبيين لها .

كـانت هناك مـعارضـة اليـونان الواضـحـة والصـريحة التـى لم تلين منذ الثمانينيـات؛ بسبب خلافها مع تركيـا حول تبعية جزر بحـر إيجه، ومشكلات الجرف القارى والمجال الجوى بين البلدين اضافة إلى انعكاسات نزاع قبرص على علاقاتهما(١١) .

---

(١٠) سواء لعضوية الاتحاد الأوروبى أو لعضوية الناتو .

(١١) ستنتهى هذه المعارضة ، أو بالأدق ، سينتهى استخدام الأوروبيين لها ، بعد وصول الاشتراكيين للسلطة فى اليونان بنهاية التسعينيات .

وكانت هناك معارضة تبنتها أحزاب "المسيحية الديمقراطية" في أوروبا ؛ خاصة بعد أن وصل الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني بزعامة هيلموت كول للسلطة ، وهو الذي يرى أن هوية تركيا الإسلامية تجعل من الصعب عليها التوافق مع الهوية الأوروبية(١٢) .

وكان هناك عدم تقبل كثير من المؤسسات الأوروبية كالبرلمان الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني الأوروبية لنموذج "الديمقراطية التركية" البعيد عن النموذج الغربي . وقف وراء هذا النوع من مبررات الرفض ، دول تحكمها تجارب ديمقراطية ، ذات نوع من المثالية الموجهة لخدمة الفرد أولاً وأخيراً خاصة الدول الإسكندنافية(١٣) .

في حقيقة الأمر ، كان ما سبق يعني أولاً أن المسائل السياسية وليس الأيديولوجية هي التي يمكن أن يتعامل بشأنها الطرفان الأوروبي والتركي ، وقد أصبحت بالفعل في صلب العلاقة والتفاعلات بينهما بقضاياها المتعددة والمتشابكة: القضية القبرصية والعلاقات مع اليونان ومشكلات بحر إيجه ،والسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة ، وتوسيع الناتو ، والمسألة الكردية في داخل تركيا . وثانياً أنه طالما ظل عنصر الاختلاف الأيديولوجي والثقافي والحضاري من ركائز ومسببات الرفض الأوروبي لتركيا ، فإن الطرفين مرشحان للمواجهة في هذه القضايا السياسية التي سيتضح أنها ستستخدم للتعبير عن "عدم الانسجام الحضاري" هذا.

بالفعل ، مارست تركيا سياسة خارجية غير ودية تجاه "قضايا أوروبا" لم تكن تختلف كثيراً عما اتبع إبان الحرب الباردة ، وكان أساسها انتماء تركيا للغرب ، وبدا أن كافة القوى السياسية التركية تجمع على أن ذلك هو ما تستحقه "أوروبا الرافضة لتركيا" ، ولم تفض التغيرات التي وقعت بالسلطة في تركيا في منتصف التسعينيات

(١٢) ستنتهي هذه المعارضة بتولي الاشتراكيين للسلطة في برلين بنهاية التسعينيات ، ثم ستعود مع تغير المزاج الأوروبي لصالح اليمين من جديد .

(١٣) لا يمكن القول بأن هذا النوع من المعارضة قد انزوى بدرجة كبيرة .

بتولى حزب الرفاه إلى أى تغيير فى نمط هذه السياسة إجمالاً . بالنسبة للأتراك فإذا كان هناك من سبب فى تعثر العلاقة التركية الأوروبية فى التسعينيات، فإنه بلا شك يعود للتغير الذى حدث فى أوروبا وهياكلها بعد انتهاء الحرب الباردة ،وليس بفعل أية مستجدات طرأت فى تركيا أو اتباعها سياسة ما تجاه أوروبا(١٤) .

من بين قضايا العلاقات ، ثمة ما يدعو للظن بأن النخبة الحاكمة فى تركيا أدركت استناداً إلى مؤشرات معينة أن المسألة الكردية ، دون غيرها ، ستلعب دوراً مهماً فى العلاقة مع أوروبا ، بل وستتحول إلى بؤرة يتصارع فيها الطرفان ، فرأت أن تشدداً تركياً فيها سيمثل أبلغ ردٍّ على أوروبا الرافضة لتركيا .

من الناحية العملية ، كان الواقع التركى يقول إن سياسة أوزال ، الذى كان أول من حطم محرمات الدولة تجاه المسألة الكردية ، وأبدى قدراً كبيراً من الجرأة فى التعامل معها لدرجة الإقرار بوجود هوية كردية ، تختلف عن الهوية التركية التى تحدثت عنها مواثيق الجمهورية وتعاليم أتاتورك ، والتى تحلى بعض السياسيين الآخرين بالشجاعة فى التعاطى معها بعده ، سيتم نبذها فى ضوء التردد الأوروبى . وكانت أول إشارة جدية ما قرره البرلمان التركى فى ١٩٩٤ من رفع الحصانة عن ٤ نواب "أكراد" للمثول أمام محكمة أمن الدولة ، التى أصدرت حكماً بسجنهم؛ الأمر الذى أدى إلى رد فعل أوروبى سريع ؛ كالمتوقع ؛ تمثل فى رفض مجلس الشراكة بين تركيا والاتحاد الأوروبى، الذى انعقد فى ديسمبر ١٩٩٤ إقرار إقامة الاتحاد الجمركى فى العام ذاته مثلما كان منتظراً (١٥) .

---

(١٤) انظر دراسة الدكتور حسين باغيش أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الشرق الأوسط الفنية بعنوان "عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى : اشتراطات وجدل منذ نهاية الحرب الباردة" أغسطس ٢٠٠٣ (مكتبة قسم العلاقات الدولية بالجامعة) .

(١٥) أفرجت المحكمة العليا عن النواب الأربعة فى ٢٠٠٤ ، وأبدت الدولة اهتماماً بهم لدرجة استقبال وزير الخارجية عبدالله جول لهم ، فيما يمكن قراءته فى ضوء قرب موعد قمة الاتحاد الأوروبى – وقتها – التى من المفترض أن تحدد شكل العلاقة مع تركيا .

مع النصف الثانى من التسعينيات ، اتضح أن فتور العلاقة بين الجانبين ينعكس على تركيا وحدها ؛ خاصة حين أدرجت قمة الاتحاد الأوروبى فى لوكسمبورج ١٩٩٧ عشر دول فى وسط وشرق أوروبا ، من بينها قبرص ، على قائمة الدول المرشحة لعضويته ، فى حين أبقت تركيا خارج هذا الإطار مكتفية بالإشارة فى وثيقة القمة إلى "تأهيل تركيا للعضوية بجذبها إلى الاتحاد الأوروبى فى شتى المجالات" !!!! . أحدث القرار صدمة كبيرة فى تركيا على مستوى النخبة والرأى العام لدرجة تعليق الحوار السياسى بين الجانبين ،حتى نهاية التسعينيات ، حين عادا لاستكشاف سبل التعاون بينهما من جديد .

لكن سرعان ما تحولت الأمور بتغيير المناخ السياسى ووصول الأحزاب الاشتراكية للسلطة فى أكثر من بلد أوروبى ؛ مما أحدث تحولاً جذرياً فى مواقف هذه الدول إزاء المسعى التركى . وأضيف إلى ذلك انطلاق سياسة بين تركيا واليونان ، عنوانها التعامل من أجل بناء الثقة ، انعكست على الفور فى ليونة الموقف اليونانى لا سيما بعد تغيير الحكومة فى أثينا ، وتوج ذلك كله بقرار قمة هلسنكى ١٩٩٩ الذى وضع تركيا على قائمة الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبى ؛ ليبدأ مسار المرحلة قبل النهائية على طريق تركيا الكمالية نحو اللحاق أوروبا .

بحلول ٨ مارس ٢٠٠١ ، أقر المجلس الأوروبى رسمياً فى ضوء مقررات القمة وثيقة الانضمام التركية ، التى وضعت إطاراً لما يتعين على تركيا القيام به وحسب أولويات معينة للانضمام الفعلى استناداً إلى ما ورد فى تقرير المفوضية الصادر فى أكتوبر ٢٠٠٠ عن الحالة التركية . وفى ١٩ مارس ٢٠٠١ أقرت الحكومة التركية البرنامج الوطنى لتطبيق المعايير الأوروبية على أساس ما ورد بوثيقة الانضمام ، ومضت نحو ملائمة تشريعاتها الوطنية لتتفق ومعايير كوبنهاجن بتمرير تعديلات كثيرة بالقوانين التركية ، وفى شتى المجالات تعثرت أحياناً ومضت أحياناً أخرى ،ولكن كان من أهمها الغاء عقوبة الاعدام بموجب قانون صدر فى أغسطس ٢٠٠١ .

فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠٢ خرجت توصية قمة الاتحاد الأوروبى بكوبنهاجن ، تقول إنه "فى حالة أقر المجلس الأوروبى فى اجتماعه العام التالى (ديسمبر ٢٠٠٤) ،استناداً إلى توصيات المفوضية ، بأن تركيا أوفت المعايير السياسية ضمن معايير كوبنهاجن فإن الاتحاد الأوروبى سيبدأ مفاوضات الانضمام النهائى أمامها دون تأخير"(١٦) . كان قرار هلسنكى فى ١٩٩٩ يعنى فى أحد جوانبه أن أوروبا تقبل بانتقال العلاقة مع تركيا من حدود التعاون الاقتصادى إلى آفاق سياسية ، أوسع بكافة ما تحمله من اتفاقات وتناقضات ، ثم جاء قرار كوبنهاجن فى ٢٠٠٢ ليدعم من ذلك التوجه .

منذ هذا التاريخ حتى نهاية ٢٠٠٤ ، جرى تمرير ثمانى مجموعات رئيسية من التعديلات بالقوانين التركية لتلبية معايير كوبنهاجن ، وتأهيل البلاد للعضوية ، كان أكثرها حساسية ما تعلق بإنهاء سيطرة العسكريين على السلطة من خلال تعديل القانون الخاص بتشكيل وعضوية وصلاحيات مجلس الأمن القومى. كذلك تم إزاحة ممثلى المؤسسة العسكرية عن عضوية كثير من المجالس والمؤسسات ، ذات الطابع المدنى فى البلاد ، وألغيت محاكم أمن الدولة(١٧) ، وبدأ البث باللغة الكردية لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية(١٨) .

أيضاً قبلت تركيا بسيادة أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على قوانينها وأحكام محاكمها ، فتم بناء على ذلك إعادة محاكمة متهمين فى قضايا ؛ لأن المحكمة الأوروبية قبلت طعونهم على أحكام سابقة بحقهم . جرى كذلك تمرير تعديل يتيح مناقشة مخصصات الدفاع بالبرلمان ، وآخر بقانون جديد للعقوبات ، وثالث خاص بإجراءات التقاضى التى أصبحت أكثر اتفاقاً مع القوانين الأوروبية .

---

(١٦) راجع مقررات القمة الأوروبية فى ديسمبر ٢٠٠٢ ، الى جانب ذلك أقرت القمة مساعدة تركيا على الوفاء بهذه المعايير وزيادة فى المساعدات المالية ما قبل الانضمام لها، وتمديد وتعميق الاتحاد الجمركى .

(١٧) جرى تمرير هذه القوانين بالفعل فى مايو ٢٠٠٤ .

(١٨) بدأ فى ١٠ يونيو ٢٠٠٤ .

وفي الفترة بين أكتوبر ٢٠٠٣ وأكتوبر ٢٠٠٤ ، أظهرت الإحصاءات أن البرلمان التركى أقر ٢٦١ قانوناً جديداً ، ذا صلة بتأهيل البلاد لعضوية الاتحاد الأوروبى .

فى أكتوبر ٢٠٠٤ أصدرت المفوضية الأوروبية تقريرها الأهم بشأن تركيا، والذى سجل تحقيقها تقدم نحو تلبية المعايير السياسية لعضوية الاتحاد ، ولكنه امتنع عن تقديم توصية للقمة الأوروبية التى عقدت فى ديسمبر ٢٠٠٤ ببدء مفاوضات الانضمام النهائى بهدف منحها العضوية الكاملة . قبل القمة كانت العقبة الوحيدة هى معضلة عدم اعتراف تركيا بقبرص ، فى حين أصبحت الأخيرة منذ مايو ٢٠٠٤ من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبى . ومع تفاهمات ووساطات ، توصل الطرفان خلال قمة ديسمبر ٢٠٠٤ لحل وسط ، يقضى بتوقيع تركيا اتفاق الاتحاد الجمركى مع الدول العشر المنضمة أخيراً للاتحاد ، ومن بينها قبرص ؛ مما اعتبر اعترافاً ضمنياً من تركيا بالدولة القبرصية . وبناء على ذلك أصدرت القمة قرارها ببدء مفاوضات الانضمام النهائى مع تركيا فى ٣ أكتوبر ٢٠٠٥ ،وهو ما تم بالفعل بعد تجاذبات بين الجانبين حول قبرص .

الطريق إلى أوروبا ....وديمقراطية النخبة ...

يعنى الترشيح التركى لأوروبا شيئاً غير الذى يعنيه لتركيا ؛ إذ إن أهم ما فى هذه العملية التى لاقت قبولاً أولياً من أوروبا ، هو أنها كانت المحفز الأكبر والأهم والأسرع لعملية التحول الديمقراطى فى تركيا . ويمكن القول أنه حتى عقد التسعينيات ، جرت عملية التحول أو التطور الديمقراطى فى تركيا ضمن حدود الدولة وبمبادرة منها وتحت مراقبتها وسيطرتها ، وتحت سقف الكمالية.

من الثابت أن اهتمام مصطفى كمال ونخبته انصب على بناء الدولة بمعناها القومى ، واعتقدوا أن أحد أهم أسباب انهيار الدولة العثمانية والمعاناة ، التى خلفتها لأتراكها هو اتساعها العرقى والقومى بأكثر مما ينبغى قبل اتساعها الجغرافى

والسياسى . كان تطوير وبلورة المضمون القومى أولى واجبات النخبة يعنى التطلع إلى أوروبا ؛ حيث النتائج السياسية والاقتصادية الباهرة لفكرة الدولة القومية ماثلة للعيان .

لم تكن أية خطوة جادة نحو النقل عن الغرب الأوروبى ممكنة قبل تحرير "الأرض التركية" من الغزاة الأوروبيين ، ليس فقط من الناحية العملية ، وانما كذلك من الناحية السياسية ؛ لذا فبعد إنشاء الجمهورية وطالما ابتعدت القوى الأوروبية عن التدخل فى شئون الجمهورية الجديدة ، فإن نخبتها ستتمكن فى يسر من اطلاق عملية "أوربة المجتمع" . وطالما نظر كل من الطرفين للآخر كشريك، وليس كمصدر تهديد ؛ من الناحية الأمنية ؛ فإن النخبة سيمكنها كذلك الدخول فى علاقة أمنية تعاقدية مع أوروبا والغرب .

وهكذا سارت العلاقة التركية الأوروبية الجديدة بنمط ، سادت فيه اعتبارات الاشتراك فى تحالف الناتو الأمنى؛ الأمر الذى أتاح للجمهورية تقديم مشروع التحديث الغربى للمجتمع وفق رؤيتها الكمالية ، بل استطاعت النخبة اتباع سياسة خارجية "أوروبية وغربية" ضد السوفييت منذ عقد الخمسينيات .

من المثير للانتباه أن هذه السياسة الغربية لتركيا أضحت ممكنة حتى دون وجود أسس وممارسات ديمقراطية حقيقية ، يرى الشركاء الأوروبيون أنها على "النمط الغربى" حقًّا أومقبولة من جانبهم . ومن المستغرب بدرجة أكبر - على الأقل من الناحية المبدئية - ألا يبدى الأوروبيون وقتئذ شكوكاً ، تحدثوا عنها مراراً وتكراراً بعد انهيار الشيوعية إزاء مقولة انتماء تركيا للغرب ؛ ولا سيما عندما انحرف النموذج التركى عن معايير الديمقراطية الغربية بتدخل الجيش واقتناص السلطة ، أكثر من مرة طيلة عهد الحرب الباردة .

كان من الواضح أن الأسس الأمنية للعلاقة أكثر أهمية من أسسها الأيديولوجية ، وأبداً لم تهتم أوروبا بغير ذلك بحيث يمكن القول بأن نخبة

الجمهورية تمكنت من تعزيز العلاقة الأمنية فى تحالف الناتو دون الاضطرار للاقتراب بتركيا بأكثر مما ينبغى ؛ من وجهة نظر الكمالية ؛ من المعايير الأوروبية للديمقراطية(١٩) .

على الجهة المقابلة فى أوروبا ؛ كانت طبيعة الرابطة الأوروبية خلال فترة الحرب الباردة تقف عند حدود "الجماعة الأوروبية" إطاراً يجمع حكومات ودول تعنى بتعزيز الاندماج والتكامل الاقتصادى فيما بينها . ولم تحظ مفاهيم ومعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان والاعتبارات السياسية بدور المحفز أو المحدد الرئيسى فى صياغة العلاقات ، فيما بين هذه الدول ذاتها ، أو فيما بينها وبين الآخرين؛ حيث لم تكن معايير كوبنهاجن الشاملة قد وضعت بعد .

أتاحت هذه الملابسات للنخبة التركية قدراً كبيراً من التفرد بالمجتمع ، استغلته بتصوير نفسها على أنها أولاً القوة الحقيقية وراء "التحديث" ؛حيث لم يُعرف أى مصدر أو إلهام له غير طروحاتها ، وأنها ثانياً هى التى تحمى هذا التحديث وتصونه من شطط "السياسيين الفاسدين" . بنهاية الثمانينيات ومع انهيار نظام القطبية الثنائية ، طرأ على هذه المعادلة عناصر جديدة ،تمثلت فى تطور البناء السياسى لأوروبا التى انتقلت من حدود الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبى ، وفى اكتساب المعايير الديمقراطية واعتبارات حقوق الإنسان مكانة أكبر داخل هذا البناء.

ومع ذلك ظلت النخبة التركية تنظر إلى هذا الواقع الجديد وتتعامل معه وفق الآليات القديمة ، التى حددت علاقتها بأوروبا فى إطار اقتصادى يعبر عنه اتفاق الشراكة وآخر أمنى يجسده حلف الناتو ، ودونما إدراك أبعد من ذلك لحقيقة التغير الذى أصاب أوروبا والذى كان يعنى أن أنقرة ستتعرض منذ هذه اللحظة بناء على تداعياته لمطالبات من أجل توفيق أوضاعها وقوانينها وممارساتها داخلياً ؛لتتفق ومثيلاتها فى أوروبا إذا أرادت أن يصدق الأوروبيون حقًا أنها جزء منهم . بعبارة

(١٩) التى قد تهدد وحدة الجمهورية ، إذا ما سمح للجميع أو لأكرادها ، على وجه الخصوص ، بحقوق ديمقراطية .

أخرى سيكون ثمن المسعى التركى لعضوية الاتحاد الأوروبى فتح ملفاتها الداخلية وطلب المشورة من الأوروبيين فى كيفية "اصلاح الجمهورية" ، بعد ٧٠ عاماً من تحرير الأرض التركية منهم على يد أتاتورك .

وستبدو مفارقات هذا الوضع بالغة الصراحة كذلك ، فى أن الجمهورية كانت بذلك تتصرف بشكل مماثل لما قام به آخر مجموعة من السلاطين العثمانيين لإصلاح السلطنة !!!.

من الناحية العملية ؛ وضمن هذا المسار الجديد ، استطاعت نخبة الجمهورية اقناع أوروبا التى أصبحت متدخلة فى أمور البلاد بالابقاء على الوضع الأبوى لها وللكمالية فى المجتمع ؛ لضمان استمرار "التحديث على النمط الغربى" ، الذى سيقود تركيا فى نهاية المطاف إلى أوروبا . وثمة شواهد على أن أوروبا قبلت بهذا الطرح وربما يبدو حقيقياً الادعاء بأن موقف الأوروبيين "الغامض" منه هو الذى أتاح للنخبة التركية الاستمرار فى التسيد داخل البلاد ، بل واستغلال "التجاهل الأوروبى" فى إبقاء عملية التحديث ضمن الحدود الكمالية دون الاستجابة لمشروطيات الأوروبيين التى توالت عليها ، بل تمكنت من أن تشترط مقابل تنفيذها إعلاناً أوروبياً صريحاً بقبول تركيا عضواً بالاتحاد الأوروبى . وطالما بقى موقف أوروبا على حاله فى دائرة عدم الحسم ، ظلت هذه المقولة حاضرة فى أحاديث الساسة الأتراك على اختلاف انتماءاتهم طيلة عقد التسعينيات ، وعندما طالب بعض هؤلاء بإحداث تغيير "حقيقى" بالبلاد قبل مطالبة أوروبا بالتزام تجاه تركيا، فإن النخبة واجهت ذلك الطرح عبر وسائل عديدة ، ووصفته بأنه دعوة للتنازل عن أسس الجمهورية الكمالية .

فى واقع الأمر ، لم يكن من المتاح لنخبة الجمهورية لعب هذا الدور دون تمتعها فى الأصل بمكانة فوقية فى المجتمع المستند إلى الكمالية كأيديولوجية وحيدة للدولة وللأفراد . وقد ظلت تواصل بدأب ومثابرة عملية تعزيز فلسفتها خلال عهد الحرب الباردة ، كقائدة التغيير الذى دشنه مؤسس الجمهورية .وفى ذلك تقدم

الدولة التركية أبلغ دليل على أهمية الإطار الفكرى والأيديولوجى للسلطة ولممارسة السياسة فى المجتمع .

وحتى على الرغم من أن "تدخلات أوروبية" أصبحت بمرور الوقت أمراً مقبولاً إلى حد ما فإنها بقيت فى الوقت ذاته مصدر إزعاج للنخبة التركية واستتبعت توجيهات بممارسة سياسة خارجية معينة ، إزاء القضايا والمصالح الأوروبية ؛ الأمر الذى سينعكس بوضوح فى مواقف أنقرة من المسألة القبرصية ومن مبادرة السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة .

أصبح حال العلاقة الجديدة بين الطرفين الأوروبى والتركى يعنى أن عقد التسعينيات سيمضى ، دون قطع شوط كبير فى ميدان التحديث الغربى لتركيا وفق اشتراطات أوروبا ، وأن أنقرة ستصطدم كثيراً مع الأوروبيين فى قضاياهم ؛ الأمر الذى اتخذ منهجاً تصاعدياً حتى قمة هلسنكى ١٩٩٩ ، التى قررت وضع تركيا على قائمة الدول المرشحة لعضوية الاتحاد .

منذ هذا التاريخ ، لم يكن مصادفة أن تتخذ الجهود التركية لتوفيق أوضاعها بحق حسب معايير كوبنهاجن مساراً جدياً ومختلفاً عما سبق. أعدت تركيا فى عام ٢٠٠٠ بعد القمة مباشرة برنامجها الوطنى الخاص بتنفيذ متطلبات مسعاها ، وصدر بشأنه قانون فى مارس ٢٠٠١ ، ثم مرر البرلمان أكثر من حزمة تعديلات بالقوانين فى ٢٠٠٢ ، من بينها ما كان يمس أسس الدولة ؛ خاصة مكانة الجيش ودوره فى الحياة السياسية(٢٠) .

اليوم يشعر كثيرون فى تركيا بالندم على ذلك المسار المتقطع للدولة مع الأوروبيين ، ويرون أنه لو كانت الحكومات التركية أولت اهتمامها لمسعى تركيا الأوروبى ، ولو كان رئيس الحكومة التركية استجاب للدعوة التى وجهها الأوروبيون لكل من تركيا واليونان عام ١٩٧٨ تحديداً للدخول فى محادثات

(٢٠) فى عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ .

لضمهما معاً إلى اتحاد أوروبا الغربية وقتئذ ،لكانت تركيا قد نالت العضوية فى عام ١٩٨٠ مع اليونان(٢١) ، ويرى هؤلاء أن ظروف تركيا وقتئذ كانت أفضل بكثير مما هى عليه الآن(٢٢) ؛ لأنها كانت عضواً مهمًّا بالناتو فى مواجهة الاتحاد السوفيتى إبان غزو أفغانستان، وكان اقتصادها أكثر تماسكاً ويقارب اقتصاديات دول مثل اليونان والبرتغال وأيرلندا ، كما لم تكن المسألة الكردية قد دخلت بعد على الأجندة الأوروبية، بالشكل التى هى عليه الآن ،فأضحت معالجتها أحد اشتراطات العضوية ، ولا كانت المسألة القبرصية تمثل مشكلة بالحجم الذى تمثله الآن ؛ بل لم تكن قبرص ذاتها قد بدأت بعد مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبى(٢٣) .

والشاهد من كل ما سبق أن هناك ارتباطًا بين طبيعة النخبة الكمالية الحاكمة فى تركيا ومكانتها فى المجتمع ، والعلاقة التركية الأوروبية . فطالما بقيت هذه النخبة مؤثرة فإن شكوكاً كثيرة كانت تخيم على مناخ العلاقات على الأقل من الجانب التركى . وكلما حدث تغير فى توجهات النخبة الكمالية ، أو كلما قل تأثيرها فى القرار السياسى للبلاد ؛ ما يمكن الادعاء بأنه لم يحدث فى أغلب الأحيان ؛ شهدت علاقات الجانبين انفراجاً بشكل أو بآخر . ويؤمن كثيرون فى تركيا بذلك الارتباط بصرف النظر عن قدرتهم على الافصاح عنه علانية ؛ لأن فى ذلك تعرضًا لأحد المحرمات التى سادت ؛ ولا تزال ؛ عن تعارض الكمالية فى جوهرها مع مقولة أوروبية تركية ؛ لا سيما إذا أريد لهذه الأخيرة أن تعنى الانضمام والانغماس الكامل لتركيا فى أوروبا .

(٢١) سخرت حكومة إيجيفيت وقتئذ من هذه الدعوة ، وطرح لرفضها شعاراً يقول إن الشركاء هم الأوروبيين ، ونحن السوق بالنسبة لهم : "They are the partners , we are the market".

(٢٢) كتب نائب رئيس حزب الشعب الجمهورى مقالاً بهذا المعنى ، نشر بصحيفة Turkish Daily News فى ٢٦ مارس ٢٠٠١ .

(٢٣) أصبحت من أعضائه فى ٢٠٠٤ .

بالنسبة للنخبة الكمالية ، ثمة مساحة يعتد بها من الميراث السلبي والشك إزاء مقاصد الأوروبيين تجاه تركيا . . ويعتقد كثيرون من شرائح هذه النخبة أن معايير كوبنهاجن وغيرها من اشتراطات العضوية ، ليست إلا مجموعة من السياسات ، التي يراد من ورائها تفكيك تركيا وشق وحدتها ، ويرون أنه لا يمكن لأي من المؤمنين بمبادىء وميراث أتاتورك القبول مثلاً بأن بالوطن التركي هوية أخرى ؛ كردية ؛ غير الهوية التركية ، أو أن الطعن في وطنية ونزاهة وشخص كمال أتاتورك تعد من مظاهر وفضائل "حرية التعبير" ؛ لمجرد أن مثل تلك الممارسات يمارس في أوروبا دون عقاب(٢٤) .

من وجهة نظرها لا يحق لهؤلاء الأوروبيين تعديل اتفاقية لوزان ، التي أنشأت الجمهورية التركية ، أو المساس بأي من المبادىء التي أرساها لها مؤسسها كمال أتاتورك ، وليس أي راغب أو مطالب بذلك سوى من الذين يريدون الانتقام من الجمهورية ومن مؤسسها العظيم . ويتعين على الأوروبيين القبول بأوروبية تركيا وبضمها للاتحاد الأوروبي كما هي بظروفها الخاصة لتفرد حالتها(٢٥) .ثمة مسلمات تركية تؤمن بها نخبتها العلمانية ، ولا تقبل جدلاً بشأنها ؛ حتى ولو كان في سبيل عضوية الاتحاد الأوروبي .

على الجانب الآخر ، هناك جناح من النخبة لا ينتمي للتيار العلماني، يرى أن طروحات العسكريين والمؤسسة الكمالية في هذه تتناقض مع نفسها ، وأنه لا داعي لاضافة تفسيرات غير حقيقية للكمالية ، لن تسفر إلا عن تقييد حركة الجمهورية ؛ لاسيما أن الأساس الذي وضعه لها مؤسسها لم يكن إلا انحيازاً لنمط من النظم والممارسات السياسية يستهدف تحديث المجتمع باقتباس النموذج الغربي . وأن على البلاد استكمال المسيرة التي بدأها أتاتورك والوصول إلى بر الأمان ، الذي يعني فقط الآن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .

(٢٤) يجرم القانون في تركيا التطاول على شخص كمال أتاتورك .

(٢٥) حسب لوزان ، فإن جميع مواطني الجمهورية هم من الأتراك ، وليس فيها من الأقليات سوى الأقليات الدينية ، التي اعترفت بها الاتفاقية .

إن تناقضاً كهذا يعكس فى جوهره تضارباً أعمق فى الهوية وفى السياسة التركية ،بل ويجد تعبيره الواضح والصريح فى تردد رئيس الوزراء التركى بولنت إيجيفيت ، لدى توقيع وثيقة قمة هلسنكى ، التى تدرج تركيا على قائمة الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبى ، فى حين يفترض أنها تمثل أحدى أهم الخطوات التى تخطوها تركيا استكمالاً لمشروعها التحديثى "على النمط الغربى" . مع كل الإغراءات ، رأى ايجيفيت أن ما ورد بها من اعتبار تركيا من الدول المرشحة للعضوية "على أساس المعايير ذاتها ، التى جرى تطبيقها على الدول المرشحة الأخرى" . . . وأن على تركيا "بذل الجهود اللازمة لحل أى نزاع حدودى لا يزال قائماً بينها وبين أى من جيرانها ، والقبول فى حالة فشل هذه الجهود باحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية" . . . شائك بالنسبة لبلاده ، مما جعله يتردد فى توقيع الوثيقة .

الأهم ، أن هناك عدداً من الوقائع التى تثبت إدراك أوروبا لهذه الإشكالية فى الدولة القومية التركية ، من بينها ذلك الشعور بالفرحة الغامرة الذى خرج به خافيير سولانا ،مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى وقتئذ ، بعد اجتماعه مع رئيس الوزراء إيجيفيت بأنقرة ، فأعلن حصوله على موافقة تركيا على دعوة الاتحاد للانضمام "على أساس معايير كوبنهاجن" . من جهته ، قال ايجيفيت إنه "ربما تكون هناك بعض الجوانب والتفصيلات التى لم نتفق عليها بعد ،ولكننى بشكل عام مقتنع بأن ما حدث يمثل نجاحاً كبيراً للجمهورية التركية" .

أوروبا مطمح الجميع ......

مع كل التقاليد الاسلامية المحافظة للشعب التركى ، تبدو عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى من القضايا التى يتفق عليها غالبيته . .ليست أوروبا طموحاً للنخبة التركية المثقفة المؤمنة والملتزمة بتعاليم الدولة الكمالية فحسب ، وإنما هى كذلك للملايين من البسطاء على امتداد الأناضول . ومن غرائب الأمور ؛ على الأقل بالنسبة لمن لا يعرفون الواقع التركى جيداً ؛ أن استطلاعات الرأى تشير إلى

تطلع نسبة ٧٥٪ من الشعب التركي لعضوية الاتحاد الأوروبي،ولذلك تفسيرات عديدة تبدو جميعها في غاية البساطة .... والتعقيد معاً .

بالنسبة للنخب المثقفة وتلك التي تعيش في المدن الرئيسية مثل إسطنبول وأنقرة وأزمير ، يمثل مسعى تركيا نحو أوروبا تعبيراً عن التحدي والكبرياء ، الذي أوجدته الكمالية في نفوسهم ، وسيكون بلوغه وحده الدليل القاطع على أن مصطفى كمال أتاتورك وضع الأتراك قبل ثمانين عاماً على الطريق الصحيح . وتقوم الدولة ولا شك بتغذية هذه الاقتناعات ، عبر تعريضهم لمؤثرات ثقافية واعلامية ودعائية ؛ تبنى في كثير من الأحيان على واقع ملموس ؛ تؤكد لهم حقيقة انتماء تركيا للغرب وليس للشرق ، فيما يبدو هؤلاء دائماً ينتظرون تجسيد هذا الانتماء .

بالنسبة للآخرين ، ثمة أسباب أخرى ترتبط بالواقع بدرجة أكبر من علاقتها بالفكرة الكمالية . في كل قرية وتجمع وبلدة في المراكز الريفية والحضرية المنتشرة في الأناضول ، ثمة أسرة يعمل أو يقيم أحد أفرادها بإحدى الدول الأوروبية ؛ وعلى الأخص بألمانيا ؛ منذ الخمسينيات أو الستينيات . في هذه الفترة ، كانت هناك حاجة ماسة في أوروبا للعمالة للإسهام في مشروعات التنمية بعد الدمار ، الذي تعرض له عديد من دول القارة في الحرب العالمية الثانية .

واتجه تفضيل غالبية العمالة التركية إلى الاستقرار في الدول الأوروبية؛ بفعل ارتفاع مستوى الأجور والمعيشة بوجه عام مقارنة بتركيا ،ولكن الأهم أن معظمها كان من النوع متدني المهارة والرخيصة ، ومن أولئك الذين لم تكن لديهم فرص عمل مناسبة داخل تركيا . لم يذهب إلى أوروبا وألمانيا كثيرون من الفئات التي تلقت تعليماً طيباً ، والتي كان يمكنها بسهولة الحصول على مواقع مقبولة داخل سوق العمل التركي ، وإنما ذهبت فئات تلقت تعليماً أوليًا أو فنيًا ، مكثت لعقود ممتدة في أوروبا لتتراكم لديها ثروات لا بأس بها ، عادت لتنفقها بالوطن للانتقال من حياة الفقر والتواضع المادي إلى حياة الرفاهية .

ظهرت مع مرور الزمن في القرى والنجوع والبلدات التركية مظاهر إنفاق مادى، من جانب أشخاص كانوا ينتمون قبل ذلك إلى فقراء الناس . بدأت المنازل الحديثة في الظهور بأصناف من الأثاث ، الذى كان يعبر بصرف النظر عن مستواه الفنى أو الجمالى عن قدرة مالية لا بأس بها لدى صاحبه . أطلق الأتراك فى القرى والبلدات على هذه البيوت اسم "الألمانى" ، الذى أصبح ينتشر فى كافة أنحاء البلاد بل أصبح مجرد وجوده وسط الحقول يعبر بقوة عن وعد للملايين الفقيرة المنضمة لسوق البطالة كل عام بالغنى والثراء ؛ من أجل بناء "الألمانى" الخاص بها.

من الثابت أن إجماعاً كهذا على الانضمام لأوروبا ؛ يصدر فى غالبيته من أجل بناء "الألمانى" ؛ لا يرتبط من الناحية الفكرية بمقولة انتماء تركيا للغرب ، ولا يعرف "الأبعاد الاستراتيجية والسياسية المعقدة" ، التى تتحدث النخبة عن وجودها فى عملية توفيق أوضاع البلاد للانضمام ، أو أن تركيا تمثل إضافة لأوروبا. إن ما يعرفه هؤلاء يقف عند حدود التصديق بأن أوضاعهم المادية ستتحسن إذا أمكنهم الذهاب للعمل فى إحدى الدول الأوروبية . ومع كافة الاعتبارات لا يبدو ذهاب تركيا إلى الاتحاد الأوروبى ، مثلما ترى النخبة ، يتسق ويتناغم مع مظهر وحال ، وتفكير ملايين الفقراء والبسطاء من أبناء الأناضول ، الذين ربما لم يتسن لهم الذهاب إلى إسطنبول ، بينما يسمعون عنها وعن جمالها.

وفيما بين دوافع الكمالية والرغبة فى بناء "الألمانى" يبدو الأتراك ينقسمون بين علمانيين ومحافظين فى هذه المسألة "المصيرية" . .لكل منهما نظرته الخاصة إليها، وأهدافه الخاصة من ورائها .

من منظور الأقلية المعارضة للعضوية ، ثمة مجموعات متنمية ومتشبثة بالقومية التركية ، سواء فى قوى يمين أو يسار السياسة التركية ، إضافة لبعض أجنحة النخبة الكمالية المدنية والعسكرية ، الذين يرون أن تلبية اشتراطات الاتحاد تقدم تنازلات تمس جوهر "كماليتهم" . لا يبدو إزاحة هؤلاء أو تجاهل موقفهم بسيطاً . . ومن بين الإخفاقات الواضحة بالتجربة التركية حتى الآن من وجهة نظر

الأوروبيين هو فشل مختلف النخب المدنية في إخضاع المؤسسة العسكرية لسيطرتها؛ حيث لا تزال هذه الأخيرة تلعب دوراً خلف الكواليس في مسألة «أوربية تركيا» .

وحتى مع إبداء هذه المؤسسة تفهماً وتقبلاً لكثير من التعديلات التي أجريت بالقوانين ؛ من أجل مسعى البلاد لعضوية الاتحاد الذى يعد بالنسبة اليها تجسيداً لفلسفة أتاتورك ،فلا تبدو قوتها قد خارت في التدخل إزاء قضايا تعتبرها تمس أسس الجمهورية العلمانية ، ولا يبدو أي رادع مهما كانت قوته بقادر على إنهاء دورها وقد وضح ذلك جلياً في موقف المؤسسة العسكرية من مشروع قانون التعليم الجديد الذى تقدمت به لحكومة العدالة والتنمية (٢٦).

بوجه عام ، يمكن القول بأن الجيش التركي الذى قبل بتحجيم دوره الظاهرى في السياسة التركية انسجاماً مع معايير كوبنهاجن ، يستثني ما يراه محاولة لإكساب العناصر الدينية مزيداً من المجال في المجتمع ،حتى ولو عبر التدخل الصريح والمكشوف ، الذى امتنع كثيراً عن القيام به بعد ١٩٩٧ .

من جهة الأوربيين كان قرار الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٢ يعني أن تركيا تقترب أكثر من معايير العضوية السياسية والتي من بينها الديمقراطية وحكم القانون وسيطرة المدنيين على العسكريين، وعلى الرغم من أن إصدار الجيش للبيان يتعارض مع ذلك فإن تقرير المفوضية الأوروبية الصادر في ٦ أكتوبر ٢٠٠٤ عن الحالة التركية تجاهل الإشارة للواقعة ، في حين كانت تقارير الأعوام السابقة تدون "تدخلات" من جانب الجيش في موضوعات أقل أهمية بكثير . بدا في ذلك ما يشير إلى استحسان أوروبا "الحالية" لدور المؤسسة العسكرية التركية في مسألة الدين بتركيا .

(٢٦) سبق الإشارة اليه في موضع سابق .

حسابات المكسب والخسارة .....وأعباء التاريخ والمستقبل..

كان قرار قمة كوبنهاجن ٢٠٠٢ رسالة واضحة لتركيا بأن عليها العمل للوفاء بمعايير العضوية بدلاً من توقع الانضمام لأنها "تنتمي للغرب" ، أو "لدورها الحيوي والهام الذي لعبته في اطار الناتو" أو لأن "عدم قبولها سيحدث في داخلها ردة فعل سلبية تجاه أوروبا" . إن هذه الأقاويل تتردد فعلاً وكثيراً في السياسة التركية من جانب مختلف لاعبيها وأطرافها .

ترى المؤسسة العسكرية أن على الأوروبيين قبول تركيا لتاريخها ودورها وأهميتها في الناتو ، وتبدو النخبة الكمالية المدنية مقتنعة بأن على أوروبا قبول تركيا لأنها غربية الانتماء ،حسب تعاليم كمال أتاتورك ، وتشعر شرائح البيروقراطية السياسية والمثقفين أن رفض أوروبا للأتراك سيفرز حالة غضب شعبي عارمة في تركيا ضدها قد تسفر عن تحولات جذرية في وجهة البلاد الغربية . بالنسبة لبعض الأتراك ؛ ولآخرين في الغرب ؛ تبدو تركيا الأوروبية مكسباً لأوروبا وضمانة لأمنها وازدهارها واستقرارها وتعدديتها الثقافية والدينية ؛ حيث لن يكتمل ما يسمى بالمشروع الأوروبي دون ضم تركيا . . . إلا إذا كان المراد لأوروبا أن تكون نادياً مسيحياً(٢٧) .

وإذ لا يبدو يوجد في أوروبا من يفكر بذات الطريقة ،فمما لا شك فيه أن أصواتاً واتجاهات سياسية قوية وراسخة في داخلها تستفسر بالفعل ، وبشكل جدي عما إذا كانت تركيا ستكون مكسباً لأوروبا أم عبئاً عليها من كافة النواحي .

اقتصادياً ،قد لا تمثل تركيا ذلك الهاجس الذي يقال إن كثيراً من البلدان والشعوب الأوروبية تتحسب له استناداً لقوتها الاقتصادية مقارنة بدول أوروبية لاسيما تلك صغيرة الحجم . إن تلك الهواجس تجد تفسيرها الحقيقي في مدلولات

(٢٧) راجع تصريحات أردوغان ، المنشورة في صحيفة Turkish Daily News بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٢.

الحجم السكانى الكبير لتركيا ، البالغ أكثر من ٧٠ مليون نسمة الذى سيندفع منه؛ بفعل التشوهات الكامنة بالاقتصاد التركى ؛ قسم كبير من مواطنى هذا البلد للرحيل إلى أوروبا بحثاً عن أى فرصة عمل . ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للبعض فى الاتحاد الأوروبى فى ضوء انضمام الدول العشر من وسط وشرق أوروبا للاتحاد فى مايو ٢٠٠٤(٢٨) . ومع كل الدعاوى ، فإن تخوف البعض من هجرة الأتراك إذا ما قبلت عضويتهم بالاتحاد أصبح ينعكس فى مقولات تتحدث عن "رفض تركيا فى أوروبا" تطورت ؛ لتصبح من مفردات وبنود الحملات الانتخابية لكثير من أحزاب اليمين الأوروبية .

من جهة المؤسسات الأوروبية ، لا تزال تركيا لم تستكمل بعد استيفاء معايير العضوية السياسية المتعلقة بحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، وحقوق الأقليات . ربما تقلصت فعلياً حالات التعذيب بالسجون والمعتقلات التركية ، وربما جرى تغيير قواعد إلقاء القبض على الأفراد واحتجازهم ليصبح بقرار قضائى وليس اداريًا ، وربما جرى تشريع البث الإعلامى باللغات واللهجات غير التركية ، وربما بدأ فعلاً التليفزيون التركى فى بث برامج باللغة الكردية والعربية وغيرهما من لغات يستخدمها الناس فى حياتهم اليومية ،ولكن ذلك كله لا يعنى أن تركيا أوفت بمعايير الانضمام ! .

سياسيًا تبدو تركيا كبيرة الحجم مقارنة بدول أوروبية كثيرة ، وسيعنى ضمها للاتحاد إهدار أصوات هذه الدول داخل مؤسساته والسماح لكتلة من السكان المختلفين حضاريًا وسياسيًا وثقافيًا التأثير على مسيرة القارة؛ اتساقاً مع قواعد القوة التصويتية للدول داخل مؤسسات الاتحاد ، وفى هذه الحالة سيحل الأتراك فى المرتبة الثانية بعد الألمان بحكم تعداد السكان .

(٢٨) يرى بعض الأتراك أن الاتحاد الأوروبى لن يضم تركيا إليه إلا بعد مرور فترة ، يكون قد تمكن فيها من استيعاب موجة الانضمام الأخيرة .

بالنسبة لكثيرين فى أوروبا ، فإن ما يعنيهم هو "قومية الدولة التركية" و"محرماتها الكمالية" . لا تزال مشكلات الأقليات المسيحية فى تركيا ؛ غير تلك التى نصت عليها لوزان قائمة ، وهناك مسيحيون من السريان لم تعترف بهم لوزان ليس لشيء سوى لأنهم لم يكونوا فى وضع يمكنهم من الاصرار على حقوقهم كأقلية فى الدولة الجديدة ، التى كان يجرى التفاوض مع مصطفى كمال أتاتورك على إنشائها . لا يمكن لهؤلاء إلى الآن تدريس الدين المسيحى بحرية ولا يمكنهم استقدام قساوسة للعمل فى كنيستهم بجنوب البلاد . كذلك لا تزال الدولة تمارس نوعاً من التمييز ضد أتباع المذهب العلوى وهم بالملايين ،ولا تزال المسألة الكردية مشكلة بلا حلول واضحة،ولا يزال . . .ولا يزال . . .ولا يزال.

إلى جانب ذلك - وعلى المستوى الاستراتيجى - يرى البعض أن على أوروبا ألا ترحب بضم تركيا حتى لا تلامس حدودها منطقة الشرق الأوسط بقضاياها الساخنة ومشكلاتها المتفجرة المزمنة ،وفى ذلك يمكن القول بأن السياسة التركية إزاء المنطقة جرى إعادة صياغتها فى العامين الأخيرين من منطلقات أوروبية أو منطلقات تركية تعنى كثيراً بمسعى البلاد لعضوية الاتحاد . بعد تولى حزب العدالة والتنمية ، أريد للمحيط الإقليمى لتركيا التوافق والتناغم والهدوء مع أنقرة ، فشرعت الحكومة الجديدة بهمة تحسد عليها فى إحداث قدر ،ليس بسيطاً من علاقات حسن الجوار بين تركيا وبين جاراتها .

من منظور تاريخى ، ربما من الجائز القول بأن "التحديث على النمط الغربى" الذى دشنته الكمالية لم يفلح فى توطين القيم الغربية داخل البلاد بالشكل ، الذى كان يأمل فيه مصطفى كمال ، حيث يظل قسم من نخبة الجمهورية ينظر للغرب فى ضوء الذكريات الأليمة لاتفاقية سيفر . ولا يزال الغرب يمثل لأسباب كثيرة "الآخر" فى ذهنية هذه النخبة ، فى حين أن من المفترض اعتباره شريكاً وملهماً فى مشروعها التحديثى . وإذا كان فى بعض المواقف الغربية ما يقدم الأساس لتغذية هذه الذهنية باستمرار مثل موقف دول أوروبية عدة من حزب العمال الكردستانى ،

الذى تحاربه الدولة التركية أو اعتراف بعضها بوقوع مذابح الأرمن على يد الأتراك العثمانيين فى عام ١٩١٥ ، التى ترفض أنقرة الاقرار بها ، فثمة تجليات تركية أخرى لذهنية الشك والريبة تجاه الأوروبيين فى قضايا أبسط بكثير(٢٩).

من وجهة نظر قطاع مهم بالنخبة التركية وفى الرأى العام ، يبدو إصدار الاتحاد الأوروبى لمعايير كوبنهاجن ، كما لو كان أمراً موجهاً فقط لمسعى تركيا نحو العضوية وليس له علاقة بعضوية "الآخرين" . والحق أن هناك ما يدعو لنوع من التعاطف مع وجهة النظر التركية هذه ؛ حيث لم يحدث أن تم ضم دول للاتحاد الأوروبى بناء على استيفاء كامل لهذه المعايير.

على سبيل المثال ، جرى ضم سلوفاكيا فى ٢٠٠٤ على الرغم من وجود انتهاكات صارخة لحقوق الأقليات بها ، لا سيما ضد السكان من أصول رومانية الذين يشكلون ما بين ١٠-١٥٪ من إجمالى سكان البلاد . جرى ضم لاتفيا فى ٢٠٠٤ ، على الرغم من أن الدستور اللاتفى لا يقر المواطنة لحوالى ٤٠٪ من السكان ؛ بسبب عدم اتقانهم اللغة اللاتفية، وجميع هؤلاء من أصول روسية .

وأما إزاء تركيا ، فيصر الاتحاد الأوروبى على الانهاء الكامل لمشكلات الأقليات بها قبل بدء مفاوضات الانضمام ؛ حيث شدد تقرير المفوضية الأوروبية الذى صدر فى أكتوبر ٢٠٠٤ على ضرورة حل مشكلات العلويين والأكراد ، خلال عملية التفاوض على عضوية تركيا وعدم ضمها قبل ذلك(٣٠) .

تشعر تركيا حقًا أن أوروبا تنظر اليها بمنظور "نصف الكوب الفارغ" فى حين تنظر لدول أخرى بمنظور "نصف الكوب الممتلىء" ، فلا يهتم أحد فى أوروبا لعدم وجود بث بلغة الباسك لصالح الأقلية المنتمية لهذا الاقليم فى فرنسا ،

(٢٩) جرى ذات مرة تصوير انتصار أحد فرق كرة القدم التركية على آخر أوروبى، تحت عنوان "أوروبا تركع أمام تركيا" !.

(٣٠) راجع لغة التقرير في هذا الشق (منشور بموقع المفوضية الاوروبية على شبكة الإنترنت) .

ولا للبث باللغة المقدونية للأقلية المقدونية فى اليونان . . . وإنما يطالبون فقط تركيا بالسماح بـالبث باللغة الكردية لسكانها الأكراد . فى استطلاع للرأى عام ٢٠٠٢ رأى ٧٪ فقط من الأتراك أن الاتحاد الأوروبى يعد صديقاً لتركيا(٣١) .

ومع ذلك فبصرف النظر عما يتردد من أسباب لتعثر مسعى تركيا لعضوية الاتحاد ، فالشاهد أن الموقف اعتباراً من ٢٠٠٤ يختلف اختلافاً جذريًا عما سبق .

أصرت أنقرة على أنها قامت بما يتعين عليها لاستيفاء معايير الانضمام، ويتوجب على أوروبا مكافأتها برد ليس أقل من فتح مفاوضات الانضمام النهائى معها . ومن وجهة نظر أوروبا ، يرى كثيرون أنه حتى وإن كانت تركيا قد عدلت عديداً من تشريعاتها وقوانينها "الأوتوقراطية" ؛ لتصبح أكثر انسجاماً مع القوانين الأوروبية ، فلا يزال النموذج التركى بعيد كل البعد عن النموذج الأوروبى . مع الاقتراب من موعد القمة الأوروبية فى ديسمبر ٢٠٠٤ ، تفجرت حقائق الاختلاف الحضارى والثقافى بين الجانبين بعد محاولات لتجنبها ، كإحدى أهم عقبات الانضمام .

يرى أوروبيون أنه لا داعى لكى تصل حدود القارة - اذا ما جرى ضم تركيا للاتحاد ؛- للتماس مع دول مثل سوريا والعراق وإيران وما وارءهم ، وأن الإبقاء على علاقة خاصة بتركيا لا ترقى لمستوى العضوية الكاملة بالاتحاد هو الوضع الأمثل لحماية التجربة الأوروبية التاريخية ، المستندة فى حقيقتها إلى ثقافة دينية مسيحية من مؤثرات غير مرغوب فيها . ويجد هذا الرأى قوى سياسية أوروبية داعمة له بشكل كبير بدأت تتحدث بصراحة ووضوح عن هواجس من هذا النوع، ويبحث قطاع منها عن شكل للعلاقة مع تركيا أقل من الانضمام الكامل (٣٢) .

---

(٣١) أجراه معهد الدراسات الأوروبية بجامعة البوسفور .

(٣٢) كان من بينهم زعيمة الاتحاد المسيحى الديمقراطى الألمانية Angela Merkel ، رئيسة الحكومة الحالية ، التى دعت فى زيارة لأنقرة لأن تكون ما أسمته "الشراكة المميزة" -Privileged Partnership ، هى علاقة تركيا بالاتحاد ، بدلاً من العضوية الكاملة - صحيفة Sabah فى ٢٠٠٤/٢/١٦ .

فى الاتجاه ذاته كان أحد مسئولى الاتحاد واضحاً وصريحاً فى التعبير عن تباين المواقف داخل أوروبا إزاء عضوية تركيا بالاتحاد ، حين قال "إن ثمة اختلافات كثيرة بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبى ، ومنها ما يشير هواجس تتعلق بالاسلام." (٣٣)

فى واقع الأمر ، تكمن خطورة طرح كهذا يبنى على اختلاف التجربة التاريخية والحضارية ، واختلاف الدين فى أن الطرف الآخر - التركى أو غيره - سيصبح مضطراً لفتح النار على صفحات أغلقت فى التاريخ كانت مليئة يوماً بالدم بين الجانبين . بالفعل ، كان هناك من أجاب عن هذه المقولات بأنه اذا كانت أوروبا تتحسب للتماس بعد ضم تركيا مع "المناطق والتخوم" فى الشرق ، فلماذا إذاً حضرت إلى هذه المناطق ، قبل عشرة قرون فى حملاتهما الصليبية ؟!.

من جهة أخرى ، يرى أوروبيون أن أوروبا كانت لدى توقيع اتفاق الانتساب مع تركيا فى ١٩٦٣ تقف عند حدود "السوق المشتركة"، الذى لم يكن يتضمن أى درجة من الاندماج أو التنسيق السياسى ، ولا يصح اليوم والوضع يختلف كثيراً الاستناد أو التمسك بوعود صدرت فى مرحلة سابقة مختلفة شكلاً ومضموناً . يرد الأتراك بأن الدول الست أطراف معاهدة روما ١٩٥٧ ، التى كانت أساس انشاء السوق المشتركة كانت تستشرف وتسعى لتحقيق الاندماج السياسى فى اتفاقاتها .

من المنظور التاريخى البحت ، قد يبدو الطرح الأوروبى صحيحًا إلى حد ما . بالفعل ، يرى قطاع من الأوروبيين أن دوافع تركيا للتقدم بطلب الانضمام إلى الجماعة الأوروبية استندت فى حقيقتها إلى عاملين ، تغيرت الظروف والملابسات إزاءهما لاحقاً وبشكل كلى : العامل السوفييتى الذى كان يلح على أنقرة بالانضمام إلى أية اطر غربية للحصول على حماية الغرب ، والعامل اليونانى الذى

(٣٣) حديث لرومانو برودى مع شبكة سى إن إن يوم ٦ أكتوبر ٢٠٠٤ .

كان يصوغ معظم سياسة أنقرة الخارجية وأشار عليها بالانضمام لأية مؤسسات أو تجمعات تكون اليونان عضواً فيها .

فى المحصلة النهائية ، تشهد الطروحات والطروحات المناقضة على أنه يتعين قبل ضم تركيا للاتحاد الأوروبى ؛ إذا حدث ذلك ؛ البحث عن إجابات عن أسئلة كثيرة لدى كلا الطرفين التركى والأوروبى .

على الجهة التركية ، يتفق كثيرون فى أن النخبة الكمالية لم تبذل بالفعل جهداً كافياً لتوعية وإقناع المواطن التركى؛ ونفسها ؛ بأن تشريع تركيا وتنفيذها لذلك الحجم من الإصلاحات الهيكلية لبدء مفاوضات قد يستغرق عقداً أو اثنين من الزمان قبل الانضمام الفعلى ، سيقود فى النهاية ربما إلى تغييرات كبيرة فى هوية الدولة التركية وأساسها المبنى على القومية . بالنسبة للبعض ، لا يعد منح حقوق ثقافية للأكراد سوى المقدمة الفعلية للانفصال السياسى لهم عن الوطن الأم مستقبلاً .

كذلك . . لا تبدو النخبة التركية مستعدة لإقناع نفسها ومواطنها أن أوروبا لا تدين فى الواقع لتركيا بأى شىء . . فلا يزال يتمسك البعض بمقولة أن الأتراك ساهموا فى صنع وصياغة القارة الأوروبية بشكلها الحالى ، من خلال الدور الذى لعبوه "كعثمانيين" فى الماضى . فيما قليلون فى تركيا الذين يصارحون أنفسهم بأن حال القارة من وجهة نظر أصحابها ربما كان سيصبح أفضل بكثير ، لو لم يحضر إليها هؤلاء العثمانيون الأتراك .

كذلك قد لا يعنى لأوروبا الجديدة ما تقوله النخبة التركية لنفسها وللمواطن التركى بأن تركيا تكبدت الكثير لصالح أوروبا من جراء عضويتها بحلف الناتو ؟؟ فهناك فى أوروبا من يتمنون لو لم تكن تركيا ضمن هذا التحالف فى الأصل . إن هناك مقولات تثار بين الحين والآخر فى تركيا ، من قبيل "أن حركة الشعوب فى قديم الزمان بين أوروبا والأناضول تمثل أساساً ودليلاً على التاريخ المشترك ، ومن ثم على أوروبية تركيا" . . . . هى بكل تأكيد ليست ذات معنى للأوروبيين .

ومع ذلك ، ثمة أصوات داخل أوروبا تتحدث بمنطق يستند إلى اعتبارات سياسية عن ضرورة مد أوروبا يدها لانتشال تركيا ؛ النموذج الوحيد بالشرق للتحديث على النمط الغربي ؛ من عثراتها السياسية والاقتصادية والحضارية . في أعقاب اعتداءات ارهابية ، وقعت بإسطنبول في أواخر العام ٢٠٠٣ ضد قنصلية المملكة المتحدة ، وضد فرع لأحد البنوك البريطانية بالمدينة .. قال وزيرا الخارجية الألماني والإنجليزي إن تركيا تهاجم لأنها النموذج الغربي كدولة إسلامية علمانية، تطبق الديمقراطية على النمط الغربي .

ولكن تبدو على الجانب الأوروبي أيضاً أسئلة يتعين الإجابة عنها .

ليس هناك من شواهد على أن أوروبا قد حسمت في مستهل القرن الواحد والعشرين نظرتها للعالم أو رؤيتها لدورها فيه ، بين إطار عالمي أو إطار قاري Global or Continental . واذا كانت أحوال العالم تشير إلى أن نمط التفاعلات السائد حالياً يجري في مناخ "عالمي" ، تذوب فيه الفواصل ليس فقط بين الحدود السياسية للدول ، وإنما بين الحدود الحضارية والثقافية فيما بين الأقاليم والقارات ، فما عساه أن يكون دور أوروبا في هذا العالم ؟؟ . واذا كانت أوروبا تريد أن تكون لها كلمتها المسموعة على الأقل في قضاياه الرئيسية مثل الشرق الأوسط والإرهاب، فما شكل العلاقة النموذجية مع تركيا في ضوء ذلك ؟.

يطرح البعض في أوروبا فكرة ، تشير على القارة بضرورة مواجهة ومقاومة تفجر بؤر صراع بين الحضارات تتوالى مظاهره كل يوم بعد ؛ وربما قبل ؛ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة ، وبصرف النظر عن المسئول عنها .. فإنها تنعكس على أوروبا بأكثر مما تنعكس على أمريكا ،حتى وإن بدت الأمور في ظاهرها غير ذلك . من هذا المنطلق ربما توجد مصلحة حقيقية لأوروبا في ضم بلد اسلامي كتركيا تمارس فيه الديمقراطية على النمط الغربي رغم كل التحفظات، ويبقى الأمر متعلقاً بكيفية وقدرة المؤسسات الأوروبية على تطويع دوره لصالح

أوروبا . وحقًا تجد هذه الاعتبارات من يتجاوب معها فى تركيا بالحديث عن "عصرية الإسلام التركى وديمقراطيته(٣٤) .

لكن المشكلة تظل تدور حول النخب الأوروبية التى يتعين عليها التوجه لشعوبها بالقول بأن تركيا بوضعها الحالى أو المستقبلى ؛ بعد تلبية معايير كوبنهاجن فرضاً ؛ ستكون رصيداً لأوروبا فى عالم اليوم . ونظرة واحدة على نتائج الانتخابات فى عدد من البلدان الأوروبية وعلى آراء صادرة عن أعضاء فى البرلمان الأوروبى وساسة أوروبيين ، تشير بأن مقاومة انضمام تركيا للاتحاد تزداد يوماً بعد يوم لدرجة قد تمثل خطراً فى المستقبل(٣٥) ، وفى ضوء أن ذلك الانضمام سيتطلب تصديق كافة برلمانات الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبى ، وإذا رفض أحدهم ؛ فى اليونان أو قبرص مثلاً ؛ فإنه لا يصبح نافذاً .

لا يبدو أن النخب والحكومات والمؤسسات الأوروبية قد بذلت بالفعل جهداً صادقاً مع الرأى العام الأوروبى ؛ لتقديم احتمالات أو مبررات انضمام تركيا إلى الاتحاد أو لإذابة تأثير المواريث السلبية ، التى بدأت فى العودة لأذهان المواطن الأوروبى عن اختلاف وتناقض تركيا مع الهوية الأوروبية .

إن السلوك الخاص جداً للفئات التركية التى ذهبت لأوروبا منذ عقود ، وفضلت التقوقع وعدم الاختلاط مع المجتمع الغربى التى تعيش فيه حفاظاً على انفصال هويتها الثقافية والدينية ، أفرز تصورات سلبية لا تزال ماثلة فى أذهان المواطن الأوروبى الذى يرى تجلياتها كل يوم . والحق أن دعوات النخب والحكومات التركية لهؤلاء المغتربين بالاندماج فى المجتمعات ، التى يعيشون فيها

---

(٣٤) قال رئيس هيئة الشئون الدينية التركية أنه "يتعين علينا نحن الأتراك تحديث طريقتنا فى ممارسة ديننا ، من خلال تفسيرات لتعاليم القرآن تتلاقى مع احتياجات العصر" . انظر صحيفة Hurriyet بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٠٤ .

(٣٥) انظر مقال كتبه الرئيس الفرنسى الأسبق ، جيسكار ديستان ، فى صحيفة لوفيجارو الفرنسية ، يوم ٢٠٠٤/١١/٢٥ .

أملاً فى تغيير نظرة الأوروبيين للأتراك لا تزال لم تفلح بعد فى إفراز سلوكيات مختلفة ،حتى من قبل الجيل الثانى والثالث من المهاجرين الأتراك .

كذلك لا تبدو النخب الأوروبية معنية إلى حد كبير بذلك الأثر السلبى، الذى يقول الأتراك أنه سيحدث داخل بلدهم إذا رفضهم الاتحاد الأوروبى ، أو تهتم لضرورة استمرار التوجه الغربى لتركيا بأكثر من اهتمامها برد الفعل السلبى الذى سيحدثه داخل الاتحاد قرار بضم تركيا قد لا تكون الشعوب الأوروبية مستعدة له . من وجهة نظر الغرب لا يمكن ضم دولة لتصبح قطعة من أوروبا ، فيما هى تُحكم من "سلالة عسكرية" ، تتشابه فى كثير من الأمور مع سلالة العثمانيين .

مع كل ما سبق لا يعنى رفض انضمام تركيا للاتحاد - حتى بالنسبة للرافضين- تركها دون مكافأتها على "غربيتها"، التى قطعت فيها بكل تأكيد شوطاً لا بأس به . وفيما تتفاوت الدوافع والأهداف ، يرى البعض فى أوروبا أن العلاقة بين الجانبين لا ينبغى أن تتجاوز حدود المسائل الأمنية والدفاعية . ولكن المشكلة تتمثل فى أن هذا المنطق حتى مع وجاهته وواقعيته لكثيرين فى أوروبا يخلط الأمور رأساً على عقب ، على الطرف الآخر فى تركيا ، لا سيما لنخبتها العلمانية التى لا تعنى لها مقولة "غربية تركيا" شيئاً غير "أوروبية تركيا"؛ بل سيعنى وقوف العلاقة عند حدود أقل من العضوية بالاتحاد تعريضها محليًا لخسائر بالغة تطال أسس المشروع الكمالى ذاته .

وإذ يبدو اختصار الأمر فى علاقة أمنية بحتة يضع تركيا والأتراك فى خدمة الأمن الغربى لا أكثر ، فإن الأهم من وجهة نظر قوى سياسية مستقلة - فى تركيا وفى أوروربا - أنه يعطى الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة العالم الحر الدور الرئيسى فى "المعادلة التركية / الأوروبية" .

ليس هناك من شك فى أن معضلة الأمن لا تزال تمثل الكثير لتركيا ولمؤسستها العسكرية ؛ خاصة فى ضوء حقائق المحيط الإقليمى المتوتر حولها مع مطلع القرن

الواحد والعشرين . ويمكن القول بأن الأمريكيين وحدهم ظلوا الأفضل تجاوباً واستجابة للهواجس الأمنية التركية ، مقارنة بالشركاء الأوروبيين الذين أبداً لم يعنيهم أمن الجمهورية الكمالية ، بأكثر من ارتباطه بأمن القارة الأوروبية . عولّت أنقرة دائماً على تفهم الشريك الأمريكي فى مختلف قضاياها الأمنية والاستراتيجية سواء الداخلية مثل الحرب ضد حزب العمال الكردستانى أو الخارجية مثل تلك المرتبطة بتطلعات الجار السوفييتى / الروسى ، من خلال معاهدة الأسلحة التقليدية فى أوروبا ١٩٩٠ أو المفاوضات ضمن مبادرة السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية ESDP ، التى أراد الأوروبيون من خلالها إنشاء قوة للتدخل السريع فى الأزمات، فيما استطاع الأتراك بتفهم الأمريكيين الوقوف لفترة طويلة ضد منح هذه القوة حق استخدام التسهيلات التابعة للناتو .

ويبدو تحولاً نحو ارساء أسس جديدة غير أمنية للعلاقة بين الجانبين التركى والأمريكى(٣٦) أمراً مبكراً ومحفوفاً بالمخاطر ؛ ليس لمجرد وجود أوضاع اقليمية ودولية تحمل أخطاراً على الأمن التركى ، وإنما لأن ذلك سيمس فى نهاية المطاف دور المؤسسة العسكرية التركية ومكانتها داخل البلاد .

وإذ من الثابت أن الولايات المتحدة يعنيها بقدر كبير - ربما بأكثر من أوروبا - استمرار مشروع التحديث الكمالى بشكل أو بآخر فى المجتمع التركى ، فلا ينبغى النظر إلى انضمام تركيا لأوروبا على أنه يحمل انعكاسات سلبية بالغة على علاقات أنقرة بواشنطن ، أو أنه سيعنى خسارة الأمريكيين لحليف رئيسى ومهم خلال الحرب الباردة وربما إلى اليوم .

بالفعل يتفق كثيرون فى أن واشنطن ستكون سعيدة برؤية تركيا تدخل النادى الغربى من البوابة الأوروبية ذات البعد الاقتصادى والسياسى بعد أن دخلته من بوابة الناتو "الأمريكية" ذات البعدين الأمنى والعسكرى . قال الرئيس الأمريكى

(٣٦) انظر الجزء الذى يتناول هذه المسألة فى هذا الكتاب ، ضمن علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية .

جورج بوش لشركاء التحالف الأوروبيين "إذا لم تقبل تركيا فى الاتحاد الأوروبى ، فإن هذا الأخير سيصبح ناديًا مسيحيًا" . "واذا ما أريد تجنب صراع الحضارات فعلى الاتحاد الأوروبى قبول تركيا فى عضويته"[٣٧]، وشدد على أهمية وجود تركيا مع الغرب فى إطار مشروع الولايات المتحدة للشرق الأوسط الكبير ، وتحدث عن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى باعتباره هدفاً وضعه مصطفى كمال أتاتورك[٣٨] ! .

إلا أن أولئك القائلين بأن تركيا ستسلك فى حالة الانضمام طريقاً مغايراً تلتزم فيه- قسراً - بسياسات الاتحاد الأوروبى ، بما سيؤثر على استعدادها "التقليدى" للتجاوب مع السياسات الأمريكية يغفلون حقيقة وجود اتفاق وتناغم بين التوجهات الاستراتيجية الأوروبية والأمريكية ، إزاء عدد كبير من القضايا الدولية ، حتى وإن بدا ظاهر الأمور غير ذلك . وثمة ما يدعو للشك فى أن الأوروبيين يقدرون فى الظروف الدولية الراهنة ،وربما لوقت طويل فى المستقبل ، على الاتفاق على سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبى تجاه عدد من هذه القضايا الشائكة فضلاً عن استطاعتهم فرضها دوليًا ، دون الأخذ فى الاعتبار وجهة نظر ومصالح الولايات المتحدة .

ومع ذلك ؛ لا يزال فى تركيا من يرى أن انضمامها الفعلى للاتحاد الأوروبى سيحسم ولو بقدر بسيط "خياراتها الغربية" ، التى ظلت تحفظ توازناً ما بين ضفتى الأطلنطى لتصبح أكثر ميلاً إلى جانب أوروبا ، ويوجه أصحاب هذا الرأى اللوم للأوروبيين على مماطلتهم وترددهم فى الترحيب بتركيا تحت ذرائع مختلفة .

بالنسبة للأوروبيين يدلل تكاثر دعوات التحذير والرفض لتركيا عضواً فى الاتحاد على صعوبات جمة ، ومع كافة الذرائع والحجج ، يبدو أن حقيقة الأمر تتعلق بصعوبة قبول تركيا بهويتها الكمالية ، ذات التكوين القومى فى نسيج الهوية

---

(٣٧) راجع تصريحات الرئيس الأمريكى ، خلال مشاركته في قمة التحالف بإسطنبول – يونيو ٢٠٠٤ .
(٣٨) راجع مقال الكاتب حسن جمال بصحيفة Milliyet ، بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠ .

الأوروبية الأوسع القائمة على الانفتاح والتعددية . وتنعكس هذه الصعوبة فى أبلغ صورها على تسوية المسألة القبرصية ، وليس توقيع تركيا بعد أن منحها الاتحاد موعداً لبدء مفاوضات الانضمام اتفاق الوحدة الجمركية مع الدول العشر المنضمة حديثاً بما فيها قبرص بالسهولة ، التى يتصورها البعض ؛ لأنه يحمل مقدمات لاعتراف الجمهورية القومية بيونانية الجزيرة قبل تركيتها .

إن نظرة متأنية لتصريحات وزير الخارجية التركى عبدالله جول فى سبتمبر ٢٠٠٥ ، حول قبرص، توضح بجلاء مدى جدية المسألة القبرصية بالنسبة لأنقرة. قال جول "إن تركيا ستتحول عن أوروبا ؛ وإلى الأبد ؛ اذا حاولت هذه الأخيرة فرض مزيد من شروط العضوية على تركيا ، أو أصرت على اعتراف قانونى صريح بقبرص"(٣٩) .

فى حقيقة الأمر ، قد تكون صعوبة المسعى التركى للاتحاد الأوروبى ترادف صعوبة إيجاد مكان للقومية التركية ، التى خرجت من الأناضول فى ١٩٢٣ على يد مصطفى كمال أتاتورك فى الهوية الأوروبية الأوسع حتى بعد "تلطيفها وتهذيبها" ، بدعوى التوافق مع معايير كوبنهاجن . وربما تكون "ديمقراطية كاملة" فى تركيا ، تعمل بعيداً عن إملاءات الكمالية القوية هى فقط التى ستقبل بالانغماس فى هذه الهوية ولكن ليس قبل الاعتراف بأن قبرص يونانية خالصة ، وبأن للأقليات المسيحية غير التى تعرفها الجمهورية - بناءً على اتفاقية لوزان - حقوقاً كالآخرين ، وبارتكاب الأتراك العثمانيين مذابح ضد الأرمن إبان الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٥ .

من المفارقات ، مطالبة الغرب الجمهورية العلمانية التى أعلنت تحللها من ميراث العثمانية بأن ترث خطيئتهم إزاء الأرمن ، ومن المفارقات أكثر أن نخبة

(٣٩) انظر، تصريحات الوزير التركى فى صحيفة Sabah ، التركية يوم ٢ سبتمبر ٢٠٠٥ .

الجمهورية العلمانية هى التى ترفض ذلك، بصرف النظر عن تقدير أسبابها من وراء الرفض .

قد يتلخص الأمر فى النهاية فى أن المطلوب من تركيا ، هو التحلل من لوزان التى كتبت بدماء شهداء حرب التحرير ، والإقرار فقط بمرجعية سيفر ، التى كتبت بناء على هزيمة السلطنةالعثمانية .

وربما سيكشف المستقبل أن "غربية تركيا" التى تحدث عنها أتاتورك تعد فرضية غير ممكنة إذا كانت تعنى فقط انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى، وأن أوروبا لا تزال تنظر للجمهورية التركية كنظرتها فى الماضى للسلطنة العثمانية .. وأن أوروبية تركيا غير واردة ، إلا إذا وافق الأتراك على مشروطيات ، لاتعنى سوى تحويل لوزان إلى مجرد اتفاقية لوقف إطلاق النار ..



الباب السادس

الصداقة الاستراتيجية ... والشكوك...
ومعضلة الأمن .. بين تركيا وأمريكا

* الأمريكيون والجمهورية الكمالية .... الأمن أولاً.
* الستينيات ومابعدها ... مصاعب على الطريق.
* الأمريكيون وتجربة الرفاه فى السلطة ... حسابات غير معقدة...
* أزمة العراق ... شبح جونسون يعود من جديد.
* نحو المستقبل ... أسس جديدة للعلاقة.

الأمريكيون ....والجمهورية الكمالية ..الأمن أولاً ..

" . . . . كان إنشاء الجمهورية التركية من العلامات الفاصلة فى مطلع القرن العشرين . . . من تركيا تشكل تاريخ المنطقة المحيطة بكم . . . . ومن تركيا كذلك ستشكل العالم فى القرن الواحد والعشرين . . . . " هكذا خاطب الرئيس الأمريكى بيل كلينتون نواب البرلمان التركى بأنقرة فى نوفمبر ١٩٩٩ .

من بين علاقات تركيا مع مختلف دول العالم ، تمثل العلاقة مع الولايات المتحدة شأناً خاصاً لكلا الجانبين ، وتتأسس فى جوهرها على مسائل الأمن بأكثر من أية جوانب أخرى . ولا يدلل تاريخ الأتراك والأمريكيين على وجود ميراث خاص أو مميز لأية تفاعلات بين الجانبين قبل منتصف القرن العشرين . وعليه . . فقد ظلت العلاقات العسكرية بينهما بمختلف جوانبها وتشعباتها ،تمثل منذ الخمسينيات ولخمسة عقود تالية حجر الزاوية فى علاقاتهما سواء فى الاطار الثنائى أو الدولى.

من وجهة نظر الأمريكيين ، يوجد أخلص الأصدقاء لتركيا فى هذا العالم بواشنطن وخاصة فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ، وفى المؤسسات والمراكز المرتبطة به بمختلف الأجهزة الأخرى . وبالنسبة لهؤلاء الأصدقاء ، يعد ضمان تركيا إلى جانب الولايات المتحدة فى منطقة الجوار الاقليمى التركى أمراً ذى أولوية كبيرة؛ استناداً إلى مدلولات موقع تركيا الاستراتيجى المتميز ، وإشرافها على ثلاث مناطق حيوية للمصالح الأمريكية العالمية : الشرق الأوسط ، القوقاز ، والبلقان .

بالفعل ، نظرت الولايات المتحدة لتركيا وتعاملت معها دوماً كطرف جاهز التوظيف لصالح السياسة الأمريكية فى هذه المناطق ، ربما منذ اللحظة التى تم فيها التوقيع على مذكرة بين الجانبين فى سبتمبر ١٩٤٧ ،كانت تتعلق بدور تركيا ضمن ما عرف آنذاك بمبدأ ترومان . صدرت الوثيقة السياسية الأمريكية الشارحة لمضمون المبدأ فى مارس من العام ذاته ، وأقرت حماية واشنطن لكل من تركيا واليونان باعتبارهما من دول "المصالح الغربية". بعد ذلك بثلاثة أعوام . . أرسلت تركيا قوات عسكرية

للحرب إلى جانب الأمريكيين فى نزاع شبه الجزيرة الكورية عام ١٩٥٠ .

فى العام ١٩٥٢ انضمت تركيا لحلف الناتو بجهد الولايات المتحدة التى أقنعت- أو ربما أرغمت - بقية الحلفاء الأوروبيين على ذلك . وفى ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية التسهيلات العسكرية بين أنقرة وواشنطن بما سمح بإنشاء قواعد للحلف فى تركيا . وفى العام الذى تلاه وقعت أنقرة مع بريطانيا والعراق وايران والباكستان ميثاق حلف بغداد ، الذى كان إحدى أدوات سياسة الاحتواء الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت(١) . بعد ذلك وضمن هذه السياسة لعبت تركيا دوراً استراتيجياً رئيسيًّا للربط المؤسسى بين حلف بغداد وحلف الناتو ، لاسيما بعد إرساء قيادة القوات البرية للناتو بجنوب أوروبا فى مدينة أزمير التركية على ساحل بحر إيجه .

وطيله المسيرة لاحقًا ، أولت واشنطن لضمان نجاح منهجها اهتماماً فائقاً باستمرار "علمانية وغربية تركيا" ؛ حيث يعنى سيادة نخبة فى أنقرة تؤمن بالتوجه نحو الغرب أن الأمريكيين ، لن يتعين عليهم بذل جهد ووقت كبيرين لإقناع تركيا بجدوى أو مزايا التجاوب مع سياسات الولايات المتحدة . وعلى الرغم من سريان هذا الإدراك فلا ينبغى اعتباره مرادفاً لاستنتاج البعض بأن الفلسفة الكمالية للدولة التركية وفرت على الأمريكيين كثيراً لدى التعامل مع تركيا . فقط تعين قدر الإمكان الإبقاء أولاً على "المؤثرات العلمانية فى ثقافة الطبقة السياسية الحاكمة" ودفعها دائماً باتجاه الغرب ، والإبقاء ثانياً على سيادة هذه الطبقة دوماً فى البلاد ، كما يتعين على الغرب بالمقابل أن يقدم لتركيا ما تراه مرضياً لها ؛ ولنخبتها الحاكمة ؛ للحفاظ على هذا الوضع المثالى .

فى هذا الإطار لم يكن مستغرباً ذلك الحماس الذى أعلنت به الولايات المتحدة ترحيبها بقرار قمة الاتحاد الأوروبى فى هلسنكى عام ١٩٩٩، بوضع تركيا على

(١) أصبح باسم Central Treaty Organization CENTO بعد الإطاحة بالنظام الملكى العراقى فى ١٩٥٨ ، بل تحولت قيادته من بغداد إلى أنقرة .

قائمة الدول المرشحة لعضويته . قبل قرار القمة بأيام كان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون يتحدث أمام البرلمان التركي في نوفمبر ١٩٩٩ قائلاً : إن نظرتنا لأوروبا موحدة ،وديمقراطية ، تعيش في سلام لن تكون مكتملة إلا وبعد أن تقبل بتركيا عضواً فيها "(٢).

ومع ذلك ؛ وإذا أعطى أي مراقب لنفسه فرصة بحث وتمحيص فرضية التقاء الجانبين على أي أساس مشترك من القيم أو استنادهما إلى المنطلقات ذاتها في التعامل على المسرح الإقليمي والدولي . . . فانه ربما لن يجد كثيراً للاستدلال به.

ضمن الاهتمام الأمريكي ، وُضعت تركيا ضمن مفهوم "دولة الخط الأمامي في المواجهة مع الاتحاد السوفييتي" ، وليس هناك من شك في أن انضمام - أو بالأحرى ضم - تركيا لعضوية المنظمة الأمنية الغربية ، حلف شمال الأطلنطي ، جرى في سياق ذلك المفهوم . لكن اللافت للنظر أن واشنطن استندت في تعاملها مع أنقرة إلى كل ما تعلق بهذه المواجهة على ضمان تفهم النخبة التركية الحاكمة ؛ خاصة العسكرية أولاً وأخيراً . ولم يشغل الأمريكيون بالهم كثيراً بالتغيرات ، التي كانت تحدث تحت السطح في المجتمع التركي .

من جانبها ، رأت النخبة التركية أن وجود البلاد في التحالف الغربي يوفر لها أولاً الحماية اللازمة من ذلك الخطر الشيوعي المتربص على الأبواب ، الذي يزكيه ميراث قرون العداء بين امبراطورية آل عثمان وإمبراطورية آل رومانوف القيصرية في روسيا (السابقة) ، كما يعزز ثانياً من طرحها الأيديولوجي داخليًا القائم على غربية الدولة التركية ، شريطة حصول تركيا على منافع مادية ملموسة من هذا التحالف .

ومع اللقاء على أسس ترتكز على معضلة الأمن، التي لا تحتمل خطأ حسابات أو سوء فهم من أي نوع فقد تعين على واشطن تعزيز مواقعها في تركيا

(٢) راجع كلمة الرئيس الأمريكي أمام البرلمان التركي في ١٦ نوفمبر ، ١٩٩٩ .

ما كان يعني تقديم الدعم لكل خطوة ، تخطوها النخب التركية الحاكمة نحو الغرب ، وتشجيع كل حكومة بأنقرة توثق علاقات تركيا مع أوروبا أو مع الولايات المتحدة أو مع حلفائهما وأصدقائهما عبر العالم .

على أنه سيتضح للولايات المتحدة - ولتركيا كذلك - بنهاية التسعينيات أن توجهات أنقرة الموالية للسياسة الأمريكية كانت باهظة التكلفة على تركيا داخلياً وخارجياً ؛ فإذا كان الأمريكيون قد ربحوا بالفعل كثيراً من شمول تركيا ضمن مظلة الناتو فإن البعض في تركيا اليوم يرى أن بلدهم دفع للوفاء بتوقعات الولايات المتحدة ثمناً باهظاً على الصعيدين الداخلي والإقليمي. تعقدت العلاقات التركية مع دول الجوار الإقليمي لفترات طويلة ، وتعقدت ربما مع دوائر أوسع من الدائرة الإقليمية في سبيل أداء الدور الذي أراده ، أو فرضه الأمريكيون على أنقرة(٣) واستوجب اتجاه تركيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نحو الغرب واستلزمت العلاقات ، التي جرى صياغتها معه على أسس الاشتراك في مكافحة الشيوعية عداءً مع كل من اقترب بالصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتي.

وإذ يتساءل البعض اليوم عما إذا كان في اتباع هذه التوجهات ما يحقق المصالح الحقيقية للوطن الكمالي ، فمن وجهة نظر النخبة العسكرية التركية يتعين على البلاد أن تقف في موقف الشكر للولايات المتحدة ، التي قدمت لها الحماية اللازمة في مواجهة الاتحاد السوفييتي . . إنها بحق "حليف تركيا الوحيد في هذا العالم" .

لكن الملاحظ أن السياسة الأمريكية اقتضت لدواع عملية وضرورية فصلاً أيديولوجياً للعلاقات عن الحكومات التركية المختلفة ؛ بسبب الطبيعة الأمنية للعلاقة ؛ وحيث لم يكن من الممكن السماح بتعريض المصالح الأمريكية في مناخ

(٣) لا تزال تداعيات هذه التعقيدات كامنة في علاقة تركيا بجوارها الإقليمي ، حتى بعد تطورات من المفرض أنها بدلت كثيراً من قواعد الماضي .

الاستقطاب الدولى بين الكتلتين الشرقية والغربية لأية تناقضات فيما بين "الحلفاء" أو لأية مساحة من الاختلاف ، قد تنجم عن "تقلبات السياسة التركية" .

ومن ثم لم تر الولايات المتحدة أن أحزاب وحكومات اليسار التركية الملتزمة بالمبادىء العلمانية حرفياً والمؤكدة دوماً هوية البلاد وانتماءها الغربى هى وحدها، التى ينبغى اعتبارها أقرب الأصدقاء لواشنطن فى تركيا دون غيرها . والشاهد أن التجربة الديمقراطية التركية قدمت بنفسها ما يدحض فرضية الربط هذه حين كان عدنان مندريس(٤) ، الذى انتهج سياسة تصالحية مع الممارسات الدينية فى المجتمع التركى هو الذى سعى بالبلاد لعضوية الناتو فى بداية الخمسينيات ، وهو الذى ينسب لعهده بلا شك فضل تدشين علاقة "الصداقة والتحالف الاستراتيجى بين تركيا والولايات المتحدة" ، بل وفضل إنشاء قناة مهمة للغاية بين المؤسسة العسكرية التركية ونظيرتها الأمريكية ساهمت تفاعلاتها فى تشكيل وصياغة كثير من السياسات الإقليمية لتركيا فى الشرق الأوسط وغيره .

الستينيات وما بعدها .. مصاعب على الطريق ...

فى عقد الستينيات ؛ ولفترة طويلة بعده ؛ سيبدأ مسار العلاقات التركية الأمريكية فى التحول نحو تعديل أسس العلاقة إلى حد ما ، وسيكون السبب فى ذلك تطوراً يتعلق بالأمن كذلك، ولكنه هذه المرة بأمن تركيا وليس أمن "التحالف الغربى" .

لا يزال يتذكر الأتراك نص الرسالة ، التى تلقاها رئيس وزرائهم من الرئيس الأمريكى ليندون جونسون فى أحد أيام عام ١٩٦٤ ، إبان تفكير تركيا فى القيام بإنزال عسكرى فى قبرص لحماية الأقلية التركية بالجزيرة(٥) ،حيث مسّ مضمون الرسالة كبرياءهم الوطنى ، وكشف لهم عن حقيقة الصديق الأمريكى "حليف تركيا الوحيد فى هذا العالم" .

(٤) زعيم الحزب الديمقراطى اليمينى الذى حضر للسلطة فى عام ١٩٥٠، ومكث بها حتى عام ١٩٦٠ .
(٥) أمر وقع بعدها بعشر سنوات .

كانت الرسالة ناجحة - من وجهة نظر الغرب - في تحقيق هدفها ومنع تركيا من المضى فى تنفيذ ما كانت تنويه تجاه قبرص ، لكن إحدى فقراتها كان قاسياً عندما جريت قراءته في أنقرة : " . . . أرجو أن تفهموا أن حلفاءكم فى الناتو لم يجدوا الفرصة للتدبر فيما إذا كان عليهم حماية تركيا من الاتحاد السوفيتى ، إذا قام بالتدخل لمواجهة إجراء عسكرى تركى لم يصدر بموافقة الناتو "(٦) .

على الرغم مما يذكره معاصرو هذه الفترة من أن عدداً محدوداً في الادارة الأمريكية لا يتجاوز العشرة أشخاص ، هم الذين أتيح لهم الاطلاع على مضمون الرسالة وقتها ، فإن رئيس الوزراء التركى عصمت اينونو اضطر لاطلاع مجلس وزرائه فى أنقرة عليها للتشاور ، فانتهى الأمر بها منشورة على صفحات الجرائد التركية .

أحدث الأمر ردة فعل تكاد تشبه الصدمة لدى الأتراك ؛ وبخاصة المثقفين منهم،ولدى المؤسسة العسكرية التركية(٧) .إن الحليف الأمريكى الذى ساندته تركيا فى صراعه ضد الشيوعية فى أقاصى الأرض بكوريا عام ١٩٥٠، وعرضت نفسها للخطر التزاماً منها بمقتضيات عضويتها فى تحالف الناتو ، يتخلى بكل بساطة ودون أى اكتراث عن حليفته تركيا ، عندما تعلق الأمر بشىء يخص مصالحها . . "إن تركيا ليست إلا أداة أو ألعوبة فى يد الأمريكيين. . . " . كان هذا ما قاله معظم الأتراك على اختلاف انتماءاتهم السياسية والاجتماعية .

يرى البعض أن الرسالة مثلت حداً فاصلاً بين ما سبقها وما تلاها فيما يتعلق ليس فقط بنظرة الأتراك للولايات المتحدة ، وإنما بنظرتهم لوطنهم ذاته ومكانه

---

(٦) راجع نص الرسالة المنشور بالكامل في (Middle East Journal (summer 1996 ، صفحة٣٨٦ - ٣٣٩

(٧) سيستمر أثر هذه الصدمة طويلاً بعد ذلك التاريخ ، وسيرد فى مراسلات من العسكريين الاتراك إلى نظرائهم الأمريكيين .

ودوره في هذا العالم[8] . أصبح من الممكن القول في ضوء الرسالة أنه لكي تحافظ تركيا على مصالحها ، فيتعين عليها الحصول على موافقة مسبقة من أعضاء التحالف الغربي، كما اتضح أن هذه المصالح قد لا تلتقي ومصالح بقية أعضاء هذا التحالف ، ومن ثم فإنها ليست عضواً على قدم المساواة مع الآخرين.

بعد جدل داخلي حاد بشأن الرسالة ،صدرت إجابة أنقرة عنها ،حين قال رئيس الوزراء عصمت إينونو عبارته الشهيرة "إن نظاماً عالمياً جديداً يتشكل ، وستجد تركيا لنفسها المكان الصحيح فيه". كان الرجل يرد على الرئيس الأمريكي جونسون ويلمح إلى أن تركيا بمقدورها مراجعة توجهاتها والتحول لايجاد مكان لنفسها بحركة عدم الانحياز أحد أهم ملامح "النظام العالمي الجديد" في ذلك الوقت . وبعد التصريح بعام واحد كان إينونو يستقيل من منصبه في ١٩٦٥[9] ، فيما جرى تكليف سليمان ديميريل - الذي كان يتزعم حزب العدالة- بتشكيل حكومة جديدة . ولم يمر وقت طويل حتى ظهر بولنت إيجيفيت لمنافسة إينونو داخل حزب الشعب الجمهوري ، فأزاحه بالفعل عن رئاسته في ١٩٧٢ ، وثمة من يرون في تركيا إلى الآن أن تلك التطورات كانت "العقاب" الذي تعين على إينونو تلقيه رداً على تصريح حمل مجازفة كبيرة بكل المقاييس .

كان الرجل الذي خلف كمال أتاتورك في حكم البلاد يحظى بمكانة مستوحاة من كونه أحد القيادات المتبقية من "العهد الذهبي الأول للجمهورية" ، وكان من ضباط السلطنة العثمانية الذين خاضوا حروبها حتى الحرب العالمية الأولى ، ثم من أبرز قادة المقاومة الوطنية التي تزعمها أتاتورك بعد ذلك ، وهو الذي تزعم بعد وفاته حزب الشعب الجمهوري الحاكم ، وتولى مقود الدولة باقتدار ، واستطاع

(٨) انظر : Turkey's Transformation and American Foreign Policy, Abramowitz , 2000 . page 126

(٩) ليس بسبب موقفه هذا، وإنما لرفض البرلمان التركي الموافقة على مشروع الميزانية ، الذي تقدمت بها حكومته .

بثقله ومكانته وقوة شخصيته تحييد العسكر وإبعادهم عن التدخل فى شئون الحكم[١٠] .. كان اينونو يجسد معانى الاستقلال والكبرياء التركى ، المنحدرة من ذكريات حرب الاستقلال وعهد الجمهورية الأول .

ويرى المعتقدون فى نظرية المؤامرة - ضمن هذه التطورات - أن رد فعل إينونو على رسالة جونسون كان معبراً عن موقف ثابت لأتباع "اليسار الكمالى الأصيل" ، الذى يعلى من شأن قيم الاستقلال والسيادة والارادة الوطنية الحرة ، مقابل مراكز أخرى للسلطة رأت التهاون أو المهادنة أو الخنوع بزعم ضرورة عدم المجازفة بالعلاقة مع الولايات المتحدة "حليف تركيا الوحيد فى هذا العالم" ، وزعيمة حلف الناتو الضامن الوحيد لأمن الجمهورية من العدو السوفييتى.

والحاصل أن هذه الحسابات بدت تمهد ؛ لكى يتقدم الصفوف حزب يمينى يقبل دون حساسية بالمرونة فى الأمور المتعلقة بالكبرياء الوطنى ، مقابل استمرار الحماية الأمريكية لتركيا .. فكان الخيار يشير إلى ديميريل وحزبه الجديد ، الذى وعد باتباع نهج مندريس ، مدشن "علاقة التحالف الاستراتيجى مع الولايات المتحدة" خلال الخمسينيات . كان ديميريل مهندساً لامعاً يعمل فى برنامج الدولة الطموح لإنشاء السدود ، وعلى الرغم من ضعف فرص نجاحه أمام شخصية سياسية مخضرمة من الرعيل الأول للجمهورية مثل إينونو ، فإنه خاض انتخابات ١٩٦٥ ، التى فاز فيها بأغلب الأصوات ، وقام بتشكيل الحكومة الجديدة .

وإذ من غير الثابت ، تلقى ديميريل دعماً سياسيّاً خاصّاً فى هذه الانتخابات، فإنه بكل تأكيد تلقى دعماً استثنائيّاً من الإعلام التركى ؛ التابع آنذاك للدولة ونخبتها ؛ الذى قام بالتركيز عليه وعلى مستقبل تركيا المزدهر معه .. بل كان من بين الصور المتداولة فى حملته الانتخابية واحدة تجمعه والرئيس جونسون شخصيّاً فى البيت الأبيض ، ضمن مجموعة متدربين من الدول الصديقة للولايات

(١٠) حتى بعد توليه أول حكومة فى ظل عهد الانقلاب العسكرى الأول ، الذى جرى فى مايو ١٩٦٠ .

المتحدة، استضافتهم مؤسسة Eisenhower Fellowship على نفقتها هناك . وبدا بث الصورة للأتراك - على غرابته في ذلك العصر - يمهد لديميريل "الذي سيصلح العلاقة مع واشنطن" باعتبار ذلك من ضروريات أمن الجمهورية .

والحق أنه لم يكن هناك من أمكنه الحسم في تلك الأيام عن المؤسسة الأكثر قرباً للولايات المتحدة : العسكريين أم المدنيين . ومثلما يرتاب البعض في دول أخرى عن علاقة وثيقة تقليديًا بين النخب الحاكمة فيها ؛ وخصوصاً العسكرية بالولايات المتحدة ، فإن الأتراك يتحدثون منذ هذه الملابسات عن علاقة كهذه في بلدهم(١١) ؛ لدرجة أنه أصبح من الأمور الراسخة في العقل الباطن التركي انحياز ساسة البلاد دائماً للسياسة الأمريكية ، بصرف النظر عن اتفاق ذلك مع مصلحة الوطن (١٢) .

بجانب ما سبق ، كانت واقعة رسالة جونسون تضيف إلى موجة كراهية للأمريكيين ، تصاعدت بين الأتراك ضمن مشاعر كراهية لهم على مستوى العالم؛ بسبب جرائم الجيش الأمريكي في حرب فيتنام . بالنسبة لمعارضي السياسة الأمريكية في تركيا ، فقد أضاف إلى نقمتهم على الولايات المتحدة أمران :

* زيارة وحدات الأسطول السادس للموانيء التركية في ١٩٦٩ .

* تعيين واشنطن أحد ضباط وكالة الاستخبارات الأمريكية سفيراً في أنقرة(١٣).

---

(١١) بل إن رئيس الوزراء التركي السابق بولنت إيجيفيت يعتبر أن كل الانقلابات العسكرية ، التي وقعت في تركيا حظيت بمباركة إن لم يكن بموافقة مسبقة من الولايات المتحدة ، ويدلل على ذلك بأن أول بيان صدر عن انقلاب ١٩٦٠ الذي كان أول انقلاب عسكري ضد السلطة المدنية في تركيا، ذكر أن تركيا "ستبقى ملتزمة بالعلاقات مع الولايات المتحدة والناتو والسنتو" .

(١٢) وحتى إبان الاستعداد للحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ ، التي رآها معظم الأتراك - إن لم يكن جميعهم - حرباً ظالمة ، فإنهم كانوا على اقتناع أكيد بأن تركيا ستستجيب لأي طلب تطلبه منها الولايات المتحدة .

(١٣) السفير روبرت كومر Robert Komer .

رأى كثير من الأتراك أن بلادهم أصبحت مسرحاً ؛ ومرتعاً ؛ لنشاط وكالة الاستخبارات الأمريكية ، وكان مما فاجأ الأمريكيين خروج مظاهرات ضخمة فى تركيا "حليفة الغرب" ؛ احتجاجاً على زيارة وحدات الأسطول السادس للموانىء التركية . كذلك قام بعض الطلاب الأتراك بحرق سيارة هذا السفير الأمريكى الجديد ، أثناء زيارته لإحدى الجامعات .

بتصاعد الكراهية لأمريكا فى بعض أوساط المجتمع التركى - خصوصاً بين طلاب الجامعات والمثقفين اليساريين والكتاب ، ولاعتقاد هؤلاء الناقمين بأن ديميريل مجرد صنيعة أمريكية - اضطرت حكومته لإيقاف وإلغاء كثير من بنود التعاون العسكرى فى معظمه بين البلدين ، التى كانت ورثتها من عقد الخمسينيات عن حكومة مندريس ، صاحب قرار انضمام تركيا للناتو . وبدا من تداعيات تطورات عقد الستينيات أن الاستقلال الوطنى لتركيا أصبح يترادف فى الثقافة المحلية مع رفض الإملاءات الغربية المترتبة على الوطن ؛ بحكم عضويته فى التحالف الأمنى الغربى .

فى عقد السبعينيات ، تلقت تركيا بمناسبة تدخلها العسكرى فى شمال قبرص عام ١٩٧٤ ضربة مماثلة من الغرب ، كانت أشد ايلاماً ، ولكن مصدرها هذه المرة كان جناحي التحالف معاً :الولايات المتحدة وأوروبا. فى القضايا الأمنية داخل الناتو لم تكن تركيا تهتم لأسباب عدة بالشريك الأوروبى، الذى عارض دخولها اليه ، ولا آمنت فى يوم من الأيام بأنه سيتصدر للدفاع عنها وحمايتها وقت الحاجة إذا ما قرر الاتحاد السوفييتى شن هجوم على الجمهورية ، وعولت دائماً على الشريك الأمريكى . ومع المرارة التى شعرت بها من رسالة جونسون ، فقد جرى بعد فترة تعديل نمط العلاقة بين الجانبين التركى والأمريكى ؛ أو بالأدق التذكير به .

على أن التطورات فى قبرص فى ذلك الوقت أزاحت - إلى حد ما - صفحة الدروس المستفادة من تجربة عام ١٩٦٥ من أمام الأوراق التى استند إليها القرار التركى بغزو شمال الجزيرة . كانت أعمال العنف والقتل التى تعرضت لها الأقلية

التركية ، هناك تشكل عنصراً ضاغطًا على أنقرة بشكل كبير ، ولم يكن باستطاعة أية حكومة مقاومة مطالبات الرأى العام بل والنخبة العسكرية بالتحرك لحماية "أبناء القومية التركية فى قبرص" .

كان النداء القومى موحداً لمختلف القوى السياسية ، وساعد على القرار طبيعة تكوين الحكومة الائتلافية ، التى كانت تتولى السلطة وقتئذ برئاسة بولنت إيجيفيت الزعيم الجديد لحزب الشعب الجمهورى ، بعد إينونو وشريكه الرئيسى بالائتلاف حزب الخلاص الوطنى ، بزعامة نجم الدين أربكان ذى المنطلقات "الاسلامية" ، الذى كان يلح بضرورة التدخل لحماية "المسلمين فى قبرص" .

فى هذه الظروف التى اتحد فيها الصوت القومى بالاعتبارات الأخرى ، بدا قرار تركيا مختلفاً عن سياسة "ضبط النفس" التى التزمت بها فى أجواء أزمة ١٩٦٥ . خالفت تركيا هذه المرة رسالة جديدة من الناتو ، حذر فيها من استخدام أسلحة الحلف المودعة لديها فى عملية عسكرية لم تتقرر من قيادته ، وقام الجيش التركى بإنزال عسكرى ناجح فى شمال الجزيرة ؛ليوقف المذابح التى كانت تجرى بحق الأقلية التركية / المسلمة هناك .

ومثلما كان رد فعل النخبة التركية جديداً ومختلفاً ،كان رد فعل المواطن التركى كذلك . . خرجت الجماهير فى تظاهرات مؤيدة لقرار الحكومة ، وبدا التدخل يعبر لهم عن قوة البلاد ، واستقلالها ، وشموخها ، ويذكرهم بانتصارات حرب التحرير . رُفعت صور لإيجيفيت كتب عليها "فاتح قبرص" ، فيما بدا استذكاراً عفويًّا لمشاهد فتح القسطنطينية على يد السلطان العثمانى العظيم محمد الثانى ، قبل ذلك بخمسة قرون (١٤) .

فى بروكسل ؛ كان قرار حلفاء تركيا فى الناتو قاسياً وعنيفاً ، وتم فرض حظر توريد السلاح إلى تركيا ؛ مما أثار استنكار الرأى العام التركى والنخبة الحاكمة بما

---

(١٤) عام ١٤٥٣ .

فى ذلك النخبة العسكرية . إلى اليوم ، لا يزال عسكر الجمهورية الكمالية يتذكر بمرارة كيف "عاقبت" الولايات المتحدة زعيمة الحلف و"حليف تركيا الوحيد فى هذا العالم" حليفتها تركيا على عمل قامت به لحماية مصالحها الحيوية(١٥) .

ويرى بعض السياسيين الأتراك أن تداعيات تجربة قبرص ١٩٧٤ كانت من بين مسببات ذلك التحول ، الذى حدث فى سياسة تركيا الخارجية ، وظهر لاحقاً فى عقد الثمانينيات ليشهد ابتعاد أنقرة إلى حد ما عن الغرب . من وجهة نظر محايدة، ثمة تغيرات نوعية شهدتها العلاقات التركية مع الغرب ، اعتباراً من النصف الثانى من السبعينيات ، ولكن من الخطأ المبالغة فى تقدير تداعياتها وآثارها، كما من غير الدقيق اعتبار قبرص هى السبب الرئيسى فى هذه التحولات، التى أملتها فى واقع الأمر اعتبارات موضوعية أخرى . ومع ذلك فالمتتبع لتطور الفكر السياسى التركى قد يجد دلائل على تغيرات ، ترتبط بشكل مباشر بظروف وتداعيات أزمة قبرص ١٩٧٤ . و ثمة تحول فى أسس السياسة الخارجية بدأ فى السنوات التالية لهذه الأزمة ،ولكنه بكل تأكيد سرعان ما انتهى بتولى تورجوت أوزال السلطة فى بدايات الثمانينيات .

كان أوزال بطبيعته يميل للأمريكيين ، ويهوى كل ما يصدر عنهم ونظر وتطلع إلى الولايات المتحدة وإلى النموذج الأمريكى فى كل ما يفعله . فى الاقتصاد ، استرشد بالمبادىء القائمة على اقتصاد السوق ، وفى الإعلام أطلق حرية إنشاء القنوات التليفزيونية والاذاعية الخاصة، وفى السياسة الخارجية انحاز إلى المواقف الأمريكية دون مقدمات أو حتى مبررات ، ولم يعرف عنه أى ثقة فى الأوروبيين مقارنة بثقته المطلقة فى الولايات المتحدة .

(١٥) خلال زيارة كلينتون لتركيا فى ١٩٩٩ أصدرت رئاسة الأركان التركية بياناً عددت فيه أخطاء السياسة الأمريكية تجاه تركيا ، وأوردت من بينها حظر السلاح ، الذى فرض عليها بسبب الإنزال العسكرى فى قبرص . راجع بيانات رئاسة الأركان التركية فى عام ١٩٩٩.

كانت أشهر مواقف أوزال وأكثرها اثارة للجدل - داخلياً وخارجياً - تأييده المطلق لتحرك الولايات المتحدة ضد العراق رداً على غزوه الكويت في أغسطس ١٩٩٠ . رأى أن على تركيا ليس فقط تأييد الأمريكيين ، بل والحرب إلى جانبهم لاقتسام غنائمها مع الآخرين ، ومضى بهذه السياسة ضارباً بعرض الحائط كل المعارضة التي واجهها من داخل حزبه ومن الأحزاب الأخرى ، ومن الرأي العام التركي ، والأهم من المؤسسة العسكرية(١٦) .

ابان الأزمة ، جرت حسب رواية السفير الأمريكي حينها في أنقرة أكثر من خمسين مكالمة تليفونية بين الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) والرئيس أوزال خلال الفترة من أغسطس ١٩٩٠ إلى يوليو ١٩٩١ ، وشعر الأخير في إحداها بسعادة بالغة عندما شاهد الرئيس الأمريكي في بث حي على شبكة CNN يقول لممثلي الصحافة في البيت الأبيض أنه مضطر للانصراف ؛ لأن الرئيس التركي يطلبه على الهاتف من أنقرة(١٧) .

بصرف النظر عن صدق أو زيف ما يسوقه البعض من أن أوزال كان كارهاً لنظام البعث العراقي ، ويرى فيه ما يمثل خطراً على تركيا والمنطقة ، وأن تغييره سيجلب الديمقراطية للعراق ما سينعكس على تركيا بشكل إيجابي ، فالثابت أنه عرض على الأمريكيين الإذن له باجتياح شمال العراق ؛ لتشتيت القوة العراقية خلال الحرب بين جبهتي قتال .

بعد فترة شهد أوزال قبيل وفاته في ١٩٩٣ ، وبعد توليه منصب رئيس الجمهورية ، ما يمكن اعتباره تحولات سلبية في السياسة الأمريكية تجاه تركيا ؛

(١٦) اعترض رئيس أركان الجيش التركي علي هذه السياسه ، ووصل خلافه مع الرئيس إلى الحد الذي قدم فيه استقالته .

(١٧) انظر Morton Abramowitz ' Turkeys Transformation and American Policy صفحة ١٧٧ - مرجع سبق ذكره .

حتى وان كانت مؤقتة فى ضوء ما جرى بعد ذلك . وكان فيما شهده ما يدفعه لاتخاذ هذه المواقف المساندة للولايات المتحدة بصرف النظر عن شعبيتها أو إجماع المؤسسات التركية عليها .

فى بداية التسعينيات ، أحدث إعلان زوال الاتحاد السوفييتى السابق جدلاً فى الغرب ، انصب على تداعيات هذا الحدث الذى أنهى رسمياً حالة القطبية الثنائية فى العالم بانتصار الولايات المتحدة ومعسكرها الغربى . وحيث أعلن العدو السوفييتى فى ١٩٩١ خسارته رسميًا على الملأ ، فإن أصواتاً بدأت تظهر فى الغرب وجدت طريقها إلى مراكز مؤثرة على صانع القرار الأمريكى ، تدعوه للبحث عن بدائل لصياغة علاقة جديدة بين الغرب وتركيا بدعوى :

* أن مقتضيات التحالف مع تركيا انتهت بزوال الشيوعية .

* أن نظرة عادلة ومحايدة لتركيا دون أية مؤثرات أخرى ، ستكشف حجم الاختلاف الكبير بينها وبين الغرب فى كثير من الخصائص المجتمعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والدينية .

فاذا كان هناك ما اضطر الغرب للجلوس مع تركيا لمواجهة عدو متربص ،كان على استعداد للتقدم واستغلال أى ثغرة أو نقطة ضعف فى جدار التحالف ، فما الداعى الآن بعد زوال الخطر لاستمرار تركيا فى رابطة أمنية ، هى بالأساس غربية فى أصولها الفكرية وفى فلسفة عملها والأهم فى مستقبلها .

بالنسبة لأوروبا ،كان انهيار الشيوعية المستندة إلى سيادة الدولة على الأفراد يمثل فى أحد جوانبه الفكرية والثقافية انتصاراً لفكرة النموذج الغربى المستند إلى خدمة الدولة للأفراد . وحيث يفرض المنتصر شروطه على المهزوم ، بل وتفسيره للأمور ؛ فالحاصل أنه جرى انتعاش متدفق للفكرة الفردية Individualism ، فى الغرب وفى أوروبا ، اللذين شرعا فى قياس نماذج الحكم المختلفة بمقدار ما تمنحه للفرد من حريات وحقوق. ضمن هذا المفهوم جرى الحكم على تركيا بمعايير

جديدة متحررة من إملاءات أمنية ،استدعت من قبل الصمت على نموذج الدولة التركية "بالغ السوء" ، التى تتسيد على أفرادها بشكل مطلق .

بالفعل ، حدث خفوت فى حرارة العلاقات بين تركيا والغرب الأوروبى، أصاب كذلك حرارة العلاقات التركية الأمريكية ، وتعين على تركيا المرور بمرحلة حرجة للغاية ، طرحت عليها استفسارات تشابهت فى كثير من الأوجه ، تلك التى واجهتها بعد رسالة جونسون فى ١٩٦٤ وبعد غزو قبرص فى ١٩٧٤ لكنها هذه المرة كانت شاملة وتتعلق بجوهر العلاقة ، وليس بأحد جوانبها . أصبحت تركيا بمثابة من ذهب يعرض صداقته على آخرين ، استعانوا به وقت الشدة ، التى ما إن زالت ، حتى بدأوا بالتفكير فى الابتعاد عنه والمضى دونه .

وكان الاستسلام لهذا المنطق يؤرق أنقرة التى دخلت نادى التحالف الغربى فى الخمسينيات ، وهى تثق أن عضويتها فيه من النوع الدائم . فبدأ يظهر أمامها بوادر تأثر الولايات المتحدة "حليف تركيا الوحيد فى هذا العالم" بهذه الطروحات ، بل إنه في وفاة الرئيس تورجوت أوزال كان الوفد الرسمى الأمريكى لمراسم تشييع جثمانه على مستوى نائب وزير الخارجية(١٨) !

ولجدية المسألة بذلت تركيا جهوداً حثيثة للخروج من هذا المأزق ، وأمكنها الاستعانة بأشخاص من المؤثرين فى عملية صنع القرار بالولايات المتحدة ، ممن يؤمنون بجدوى الحفاظ على تركيا فى معسكر الغرب عامة والولايات المتحدة على وجه الخصوص ، كان أبرزهما اثنين من كبار المسؤولين الأمريكيين(١٩) .

---

(١٨) أمر لم يفهمه أو يتقبله كثير من الأتراك لاحقًا ؛ خصوصاً عندما شاهدوا وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت نفسها على رأس الوفد الأمريكى الرسمى ، المشارك فى جنازة الرئيس حافظ الأسد ، وثلاثة رؤساء أمريكيين يشيعون عاهل الأردن الملك حسين .

(١٩) ريتشارد هولبروك الوسيط الأمريكى بمحادثات السلام فى البلقان لاحقاً ، الذى عمل قبل ذلك نائباً للسفير الأمريكى فى أنقرة أواخر الثمانينيات ، ومارك جروسمان مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى إدارة بوش الثانية ، الذى عمل من قبل سفيراً للولايات المتحدة لدى تركيا .

تحرك الـرجلان لإيقـاف تبنى سيـاسة أمـريكية ، لا تضع تركـيا فى "مكانـها الملائم" وطرحـا منطقـاً كان يبـدو للوهلة الأولى من قـبـيل الافتـراضـات غيـر الواقعية . . لكن الأحداث أثبتت صدقه لاحقاً يقول :

* أن موقع تركيا الفـريد الذى أكسبها أهميتـها فى ظروف المواجهة مع الكتلة الشيوعية يمـثل ركيزة ضرورية للمصالح الأمريكية فى المسـتقبل بعد ظهور ١٥ دولة جديدة عن الاتحاد السوفييتى السابق ، لا يعرف أحد حقيقة وطبيعة التفاعلات أو التناقضات والصراعات فى داخلها .

* أن مصالح الولايات المتـحدة قد تتأثر بهذه المناطق فى ظل حـالة الغموض السائدة بهـا ، فيمـا ليس لواشنطن بعد مـوطىء قدم فيـها ، ومن الأسلم الاحتفاظ بصداقة تركيا إلى حين .

* أن دول آسيا الوسطى المسـتقلة تنتمى تاريخياً وقبل الحكم السوفـييتى لتراث ثقافى تركى ، وسيكون ممكناً الاعتماد على تركيا لتحقيق المصالح الأمريكية بهذه الدول .

* أن الدور التـركى لا يزال مـهـمّـا لواشنطن إزاء الشـرق الأوسط والبلقـان والقوقاز . . بل وإزاء أوروبا .

وإذ من غير المعروف إن كان الرجـلان تحركا فى واشنطن - دون علم تركيا أم بتكليف منهـا أم من غيرها - فـإنه لا يبدو منطقـياً لكثـيرين أن جهـوداً على هذا المستوى كانت تبذل دون تنسيق مع أنقرة . والشاهد أن الطرح تضمن منطقاً يسهل فهمه وتقبله ، كـما أسهمت تطورات لاحقة فى البوسنة فى إثبات صـحته ؛ لتبدأ واشنطن فى استعادة اهتمامها بتركيا من جديد .

فى هذه الأجواء ، ثمة ظاهرة لا تزال تحتاج إلى تفسـيـر تتعلق بحركة السياسة الخارجيـة التركية خلال الأعـوام ، التى مرت فيها بخلل فى العـلاقات مع الغرب والولايات المتحدة نحـو اظهار الصداقة مع إسرائيل ؛ الأمر الذى كـان لافتاً للنظر

ويدعو للظن بأنه كان توصية لأنقرة بأن تدعـيم علاقاتها مع تل أبيب ، سيعزز من الجهود التى تبذل لحسابها فى واشنطن لاستعادة مكانتها .

فى هذه الفتـرة تم ؛ ربما دون مقدمـات ؛ توقيع اتفـاقية للتـعاون الأمنى بين البلدين فى ١٩٩٤ ، ثم اتفـاقية لإنشـاء منطقة تجارة حـرة فى ١٩٩٥ ، ثم اتفاق التـعاون العسـكرى فى ١٩٩٦ الذى أتاح للجيش الإسـرائيلى اجراء تدريبـات فى الأراضى التركية(٢٠) وعلى الرغم من الاطمئنان الأمريكى العـام لوجود علاقات دبلوماسية طبـيعية بين تركيا وإسـرائيل ، أصبحت أكثر دفئاً بمـجرد إطلاق عملية السلام بـالشرق الأوسط فى مؤتمـر مدريد ١٩٩١، فإن واشنطـن رأت أن الاتفاق العسكرى بين أنقرة وتل أبيب :

* يمثل تقارباً نوعياً جديداً غير مسبوق بين إسرائيل دولة مسلمة .
* يجمع المؤسستين العسكريتين بـبلدين ، وهما الأكثر تقدماً بالشرق الأوسط فى الميدان العسكرى ، والمعـتمدتين على الأسلحة والتكنولوجـيا العسكرية الأمريكية.
* يمكن أن يمثل مـقدمة ولبنة لمحـور إقليمى جديد ، يضـمهمـا وآخرين بما يخدم المصالح الأمريكية بالمنطقة .
* يمثل رادعاً للتقارب السورى الإيرانى الذى ينعكس ضد اسرائيل ،حتى ولو من الناحية النفسية .

بعبارة أخرى . . أضاف الاتفاق إلى اهتمـام ورضا الولايات المتحدة عن تركيا فى هذه المرحلة .

وعلى الرغم من ذلك . . فقد استمـرت واشنطن فى مطالبة تركيا ؛ شكليًا ؛ بعدد من المطالب التى أصبح الشريك الأوروبى يطالب أنقرة بها مثل مراعاة حقوق

---

(٢٠) معظمها فى مجال الطيران ؛ حيث تفتقر الجغرافيا الإسرائيلية إلى ميدان طبيعى مترامى الأطراف ، يتوافر فى تركيا بحكم المساحة .

الإنسان ، وتحسين علاقاتها مع اليونان ، والدفع نحو تسوية المسألة القبرصية، وأضافت اليها من عندها حظر التعامل مع إيران وأهمية استمرار وتدعيم العلاقة مع إسرائيل .

استناداً إلى أسس فعلية ، تحتل اسرائيل مساحة مهمة من ملف العلاقات التركية الأمريكية ، ولا يكاد يتحدث الأمريكيون عن فضائل السياسة التركية إزاء الشرق الأوسط، إلا ويذكرون أن من بين ذلك "التوازن" الذى تتبعه أنقرة فى العلاقة بين العرب وإسرائيل . وبالمقابل، لا يمر كبار المسئولين الأتراك بواشنطن إلا ويحلو لهم تذكير حليفهم الأمريكى بأن تركيا تحتفظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل وأن ذلك لا يرتبط بسير عملية السلام بين هذه الأخيرة وبين العرب ، وإنما يمضى وفق مسار خاص بالبلدين .

فى أكتوبر ١٩٩٩ ، قال بولنت إيجيفيت رئيس الوزراء التركى للأمريكيين "إن علاقات تركيا باسرائيل مزدهرة ، وتتطور باستمرار ، على الرغم من تحفظ بعض العرب عليها"(٢١) ، وفى ٢٠٠٣ قال وكيل الخارجية التركية إن السياسة التركية نجحت فى أن تفصل علاقات تركيا بإسرائيل عن تطور الأوضاع فى الشرق الأوسط ، وستظل كذلك .

بالنسبة للمجتمع التركى ، هناك من يقتنع بالفعل أن بلده وإسرائيل يشتركان فى أمور كثيرة منها صداقة الولايات المتحدة ، ومنها اختلاف كل منهما نوعياً عن المحيط الإقليمى الذى يعيش فيه من حيث النظام السياسى "الديمقراطى" والتوجهات الغربية . ولكن الأهم أنه يجرى تغذية وترسيخ هذه المقولات بجهود قطاعات بالنخبة العلمانية بتركيا وخاصة المؤسسة العسكرية ، ومن الغرب ، ومن الولايات المتحدة ،التى تحرص دائماً على استمرار علاقة تركيا باسرائيل ، حتى

(٢١) انظر محاضرة إيجيفيت أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (ورقة Policy Watch رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٩٩/١١/٥) ، Washington Institute for Near East Policy.

ولو كانت فى حدودها الدنيا أو دون مردود حقيقى للجانبين ، بل تسعى لتغذية مسار علاقات ثلاثية خاصة ، تجمعها وإسرائيل وتركيا فى قارب واحد ؛ لأنه سيكون مشهداً يمكّن اسرائيل من القول بأن "الإسلام" ليس فى عداء مع الدولة العبرية ، إذا كان إسلاماً معتدلاً مثلما الحال فى تركيا ، وأن المشكلة تكمن فى إسلام الآخرين . . "المتطرف" .

الأمريكيون وتجربة حزب الرفاه فى السلطة ... حسابات غير معقدة ..

كان فوز حزب الرفاه بأكبر نسبة من الأصوات فى انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ مدعاة للقلق فى واشنطن استناداً إلى ما طرحه زعيم الحزب أربكان خلال حملته الانتخابية من مقولات مضادة لانتماء تركيا الغربى بشكل عام ، وإلى مفردات البرنامج الذى خاض به أربكان الانتخابات ، وركز بوضوح على هوية الأتراك الإسلامية التى تتناقض والعلمانية الغربية ، وعلى ضرورة تعاون تركيا مع الدول الإسلامية فى مواجهة الغرب "النفعى الاستغلالى" .

وعلى الرغم من إدراك الغرب أن تلك ربما تكون شعارات جوفاء لا تصلح لأن تشكل أساساً للسياسة فى بلد مثل تركيا ، فإن ما فاجأهم ؛ والأمريكيين ؛ على وجه الخصوص هو فشل الأحزاب "العلمانية" سواء اليمينية أو اليسارية فى تجاوز النسبة ، التى حصل عليها الرفاه فى الانتخابات .

أزعج الأمريكيين بدء رئيس الوزراء الجديد اربكان جولاته الخارجية بزيارة إيران ، متجاهلاً توصية منهم بعدم القيام بذلك ، وأزعجهم مضيه فى جولة شملت فقط دولاً إسلامية ، كان من بينها ليبيا التى وقّع فيها إعلاناً يدعو إلى التنسيق بين البلدين لمكافحة "الإرهاب" ، فى حين كانت ليبيا على رأس القائمة الأمريكية للدول الراعية للارهاب ، بل وتقف فى موقع الاتهام فى حادث إسقاط طائرة لوكيربى!! .

ومع كل ما سبق ، فليس هناك أى دليل على أن الولايات المتحدة تدخلت بشكل سافر فى السياسة الداخلية التركية ، أو قامت بتحريض المؤسسات العلمانية

فى الدولة لإنهاء تجربة الرفـاه فى الحكم بأسرع وقت ، وإنما ظلت تراقب تطورات الأمور باهتمام بالغ (٢٢) .

كانت السـياسة الأمريكية تدرك مـن جهة أن الخلافات بين شـريكى الائتلاف الحاكم: حزب الرفـاه وحزب الطريق القويم ؛ لن تُبقى الحكومـة فى السلطة لفترة طويلة، وتعول من جهـة أخرى على دور المؤسسة العسكرية ورئيس الجـمهورية فى مجرد ضبط حـركة الحكومة واحتواء سياساتهـا ، من خلال مجلس الأمن القومى التركى .

والشاهد أن الأمريكيـين أدركوا ما لم يلحظه آخرون عن براجـماتية نجم الدين أربكان ، على المسـتوى السـياسى ، التكتـيكى لحسـاب تنفيذ أيـديولوجيتـه على المستوى الاستراتيجى بعيد الأمد . كان ذلك يعنى أنه على استعداد لتقديم تنازلات من أجل الاستمرار فى السلطة لأطول فـترة زمنية ؛ لتنفيذ مراميه نحو تغـيير تركيا "من جذورها" . استنتج الأمريكيون ؛ وربما طمأنهم البعض فى تركيا ؛ أن أربكان لن يتمكن من تهـديد الأسس الراسخـة للسياسة الخـارجية التـركية ذات الوجـهة الغربية ؛ وخاصـة ما يتعلق منها بالعلاقة الخـاصة مع الولايات المتحدة ، وأنه لن يتعـرض لالتزامات تركـيا ضمن تحـالف الناتو ، ولا حتى إزاء اسـرائيل . وكان ذلك كل ما يشغلهم فى ذلك الوقت .

كان ثمةحساب بسيط لتوزيع المقاعد الوزارية فى حكومة الائتلاف يشير إلى أن حزب الطريق القويم "العلمانى" ، شريك ائتـلاف أربكان ، سيتولى إدارة الشئون الخارجية لتركيا ؛ حيث احتفظت زعيمته تانسو تشيللر بمنصب نائب رئيس الوزراء وبمنصبى وزيرى الخارجية والداخلية ، فيما احتفظ أربكان لحزبه بوزارات "الداخل التركى" ، التى تمكنه من تعـزيز شعبيـته بسياسـات جماهيرية لصالـح الفقراء فى الإسكان والطاقة والتعليم والخدمات إجمالاً . بعبارة أخرى ، كان وزراء "مجلس

---

(٢٢) بعد الإطاحة بحكومة الرفاه ، تحدث زعيمها أربكان عن مؤامرة أمريكية لإزاحته ، جرى حياكتها بمعرفة اللوبى اليهودى فى واشنطن .

الأمن القـومي" في معظمـهم من المنتـمين لحـزب تشيـلر العلماني وليس لحـزب الرفاه[٢٣] .

وحـيث كان شـاغل أربكان الأكبـر إدخال تغـييـرات جذرية في السـياسـة الداخلية نحو "أسلمة المجتمع التركي" ، فان الأمر كان ينبيء بصدام قريب مع دوائر السلطة العلمـانية ، التي لن تـسمح له بذلك أبداً ؛ مما كـان يعني أنه لن يكون في موقف يمكنه من فـتح جبهة إضافـية بتغيـيرات في السياسة الخـارجية للبلاد .

وبناء على هذا الاستـقراء - واضافـة اليه - لم يكن هناك مـا يدعو الولايات المتحدة للتدخل ضد حكومة بأنقـرة حضرت للسلطة بطريق الديمقراطية ، بل على العكس أبدت واشنطن اهتـماماً - ولو بشكل ظاهري - لما بدأ يتـردد في أنقرة عن ضغوط للإطاحـة بحكومة الرفاه ، وأوضحت أن عمليـة كهذه يجب أن تتم "من خـلال الآليات الديمـقراطيـة"[٢٤] . ولم يمض عـام واحـد إلا واتضح صحـة الحسابات الأمريكية ؛ حيث كانت حكومة أربكان تتخلى عن السلطة .

ألقت تجربة الرفاه بكثـير من الاستفسارات حـول قابلية استمرار تركـيا كدولة علمانية ذات وجـهة غربية ، كـما أفرزت عدداً من الاقتناعـات الجديدة في النظرة الأمريكية لحليفتها .

قبل الرفـاه ، لم يسبق أن كان انتمـاء تركيا للغرب ؛ بصـرف النظر عن كونه يعبر عن واقع فـعلي أو عن مجرد ادعاء ؛ محل جـدل علني في الوسط السياسي التركي .وحتى مع وجود اختلافات جوهرية بين المجتمع التركي وبين الغرب، فإن الحديث عن ذلك علناً من جانب قوة سـياسية معترف بها وبنبـرة تتحدى مقولات الكمالية ، كان من الأمور التي تحدث للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية. .لم يكن

---

(٢٣) وزراء الخارجية والداخلية والدفاع .

(٢٤) انظر تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت (نشرة المكتب الصحفي بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٩٧)

الأمر يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة في حد ذاتها ، التي لها قنواتها الخاصة، وتعرف واشنطن جيداً أن التعرض لها ليس مما يمكن أن يمر بهذه البساطة في تركيا ، بل بذلك النقاش الذي فُتح عن هوية تركيا وانتماءاتها .

بدا تهديد علمانية تركيا ، على يد الرفاه ، يعني للولايات المتحدة أن وجهتها الغربية غير مضمونة وغير دائمة ؛ لا سيما أن الرفاه حضر للسلطة بطريق الانتخاب وبنسبة تفوق خُمس الناخبين . وقاد ذلك مباشرة إلى التفكير في الأساس الأمني للعلاقة الاستراتيجية بين البلدين، الذي قد يصبح بدوره قابلاً للتصدع . كان تولي أربكان للسلطة بشعاراته وبفاتحة زياراته الخارجية وبسياساته الداخلية هي المرة الأولى، التي تنتبه فيها الولايات المتحدة إلى أن وجود أحزاب علمانية بالسلطة قد يمثل ضمانة لاستمرار وجهة تركيا الغربية . وهكذا بات واضحاً خطأ قراءة تجربة أربكان ، في ضوء تجربة مندريس قبله في الحكم ، والتي أوضحت فصل مسار السياسة الداخلية في تركيا عن العلاقات التركية الأمريكية . ومنذ رحيل أربكان ، بدأت الولايات المتحدة تدرس التغيرات ، التي رأتها طرأت على المجتمع التركي عبر الثمانينيات بشكل ، أوجب إعادة النظر في مرتكزات العلاقة بين الجانبين .

من وقتها سيتضح حجم الجهد ، الذي تبذله واشنطن لتعزيز علاقاتها مع تركيا ، باستخدام مقتربات جديدة تجاه فئات وقوى جديدة بازغة في المجتمع التركي وفي الدولة . . جرى توسيع دائرة العلاقات من حيث مجالات الاهتمام ، وكذا من حيث الشركاء . وتعين على صانعي السياسة في واشنطن النظر بشكل ما إلى "تركيا المجتمع" ، وليس فقط إلى "تركيا الدولة" حيث قدم هذا "المجتمع" بالطرق الديمقراطية السلطة لحزب حاول زعزعة مسلمات وأسس "الدولة" داخليًّا، ما قد ينتهي بتهديد وجهتها خارجيًّا. وبدت شواهد تدل على أن الأمريكيين يبحثون في الداخل التركي ، نحو تشخيص الحالة والتوصية بعلاج لها يتناسب ومصالحهم .

كان من أهم دروس تجربة الرفاه بالنسبة للأمريكيين ، هو السؤال المتعلق بحجم الدور ، الذى يمكن أن تلعبه المؤسسات التركية المتسبة تقليديًا للعلمانية وأهمها المؤسسة العسكرية فى الحفاظ على "الثوابت التركية التقليدية الحليفة للغرب" ، مع استمرار الديمقراطية على النمط الغربى فى الوقت ذاته ، إضافة إلى ماهية دور الأحزاب وقياداتها ، بل وسائر المؤسسات التركية وحتى الرأى العام فى مجتمع بدا أنه تغير كثيراً فى عقد أو عقدين .

بنهاية التسعينيات ، تكونت لدى واشنطن صورة أوضح عن التغييرات المطلوبة بالنظام السياسى التركى كان أهمها تغيير قانون الانتخاب ،الذى يقصر حق التمثيل بالبرلمان على الأحزاب التى تجاوز نسبة ١٠٪ من الأصوات على المستوى القومى فى أية انتخابات ، وهى النسبة التى استهدفت بالأساس منع دخول "أحزاب الأكراد" للبرلمان ، فى ضوء أن التأييد الذى تحصل عليه لا يتجاوز عادة هذه النسبة. بالنسبة للأمريكيين كان النص يحجب - فى ضوء تهاوى شعبية أحزاب يمين الوسط ، وتصاعد المد اليمينى القومى والمحافظ (الاسلامى) - تمثيل كثير من الأحزاب "العلمانية" بالبرلمان ، ويمنح أصواتها فى حال عدم تجاوزها لنسبة ١٠٪ إلى الأحزاب اليمينية المحافظة ، التى أصبحت فى التسعينيات تحظى بشعبية كبيرة تمكنها من عبور هذا الحاجز بسهولة .

فى هذه الفترة ، كان المزاج السياسى التركى يتجه نحو أقصى اليمين ، وبدا الأمريكيون مقتنعين بأن معالجة اختلالات النظام السياسى التركى تكمن فى أحد جوانبها فى تعديل نظام الانتخابات ، وتخفيض الحد الأدنى ، الذى يتيح التمثيل بالبرلمان إلى ٥٪ بدلاً من ١٠٪ .

لدى تحليل تجربة الرفاه ، توصلت مراكز البحث الأمريكية إلى أن السبب الحقيقى ، الذى سمح بوصول الحزب للسلطة يكمن فى حالة التفتت والانقسام، التى تعيش فيها أحزاب يمين الوسط التركى بين حزبين ،ليس هناك من اختلافات كبيرة فى طروحاتهما الأيديولوجية ، هما : الطريق القويم بزعامة تشيلر ، والوطن الأم بزعامة مسعود يلمظ .

كـان الوضع يجعل قـوى يميـن الوسط بتشـتـتـها بـين الحزبين هدفـاً سهـلاً للتجاذب، بل والتـحلل بضغوط من قوى اليمين المحافـظ وهو ما بدا واضحاً فى اضطرار تشيلر لفض ائتلافها مع يلمظ ، وقبول الائتلاف مع أربكان(٢٥) !.

بعد إزاحة حـكومة أربكان ، أثبتت الوقائع أن حـزبى الطريق القويم والوطن الأم قد لا يمكنهمـا من جهة العمل مـعاً مجدداً فى اطار من الشراكـة ، كما أن أصوات مؤيدى يمـين الوسط تظل منقسمة بينهـما . وبدراسة التجـربة الحزبية فى تركيا ، التى تشـير إلى غلبة أحزاب يمين الوسط فى مـعظم الانتخابات ، برزت الحاجة لوجود حزب جديد يمكنه استـعادة شتات ناخبى يمين الوسط أولاً ، ودفع بعض أصوات ناخبى اليمين المحافظ أو الإسلامى نحو "الاعتدال" ثانياً .

وحيث اتفقت النخبة التركية الحاكمة مع هذه الخلاصة ، فقد بدأت على الفور مقدمات للبحث فى داخل الخريطة السياسية التركية ، عمن يمكنه الاضطلاع بدور "تجديد اليمين التركى ، بعيداً عن حدود الإسلام السياسى" .

على صعيد السياسة الخارجـية ، سارعت الولايات المتحدة للتعامل مع مرحلة ما بعد اربكان بشكل ، يعيد ترميم التوجهات العلمانية فى تركيا من خلال تأييدها للحكومـة الائتلافـية ، التى تولـت السلطة بعده فى يوليـو ١٩٩٧(٢٦) . وسعت بشكل حثـيث نحو استغـلال العهد الجديد ؛ للاندفـاع نحو ربط تركيا بالـتزامات سياسية جديدة على الصعيد الدولى ، يترتب عليـها حسابات مختلفة على الصعيد الداخلى .

(٢٥) رفض الرئيس التركي سليمـان ديميريل تكليف زعيم حزب الرفاه بتشكيل الحكومـة ، بعد نتائج انتخابات ١٩٩٥، وكلف تشكيل يلمظ بالائتلاف تجنباً لتولي الرفاه السلطة ، لكن هذا الائتلاف لم يستمر لأكثر من عدة أشهر ، فاضطر الرئيس ديميريل إلي استدعاء اربكان وتكليفه بتشكيل حكومة جديدة .

(٢٦) ائتلاف بزعامة حزب الوطن الأم ، ومعه حزب اليسار الديمقراطى .

في هذا الاطار جرى إشعار وإعلام تركيا أن ثمـة تحديات خارجية ، تواجهها في المرحلة المقبلة ، تتمثل في ثلاثة أمور رئيسية :

* عودة النشاط الروسي في البلقان وفي الجوار الإقليمي التركي عموماً .

* الأزمة مع اليونان والمسألة القبرصية ، والنزاع التركي / اليوناني على جزر بحر إيجه .

* الوضع في الشرق الأوسط ؛ خاصة ما يرتبط فيه بمصالح تركيا وتحديداً النزاع حول المياه ، ومحاصرة سوريا ، التي تؤيد حزب العمال الكردستاني في حربه ضد الدولة التركية .

كان الإيحاء بهذه الهواجس الثلاثة كتحديات تواجه تركيا ، يعني أن على أنقرة الاقتراب أكثر من الولايات المتحدة بصفتها الوحيدة ، التي تملك مساعدتها ؛ فالإجابة عن هذه التحديات ، التي توجد لدى واشنطن "حليف تركيا الوحيد في هذا العالم" .

أمريكا ... وتركيا ... على طريق واحد ..

في نوفمبر١٩٩٩ قام الرئيس الأمريكي كلينتون بزيارة لتركيا ، استمرت خمسة أيام ، تحدث خلالها أمام البرلمان التركي قائلاً "إن نشأة الجمهورية التركية كان من العلامات الفاصلة التي تشكل معها القرن العشرين ، وسيتشكل القرن الواحد والعشرين بناء على التطورات التي تحدث في تركيا ومحيطها"(٢٧) .

احتفت الدولة التركية بالزيارة بشكل لافت للنظر ، وحظي خطاب كلينتون بتصفيق حاد من كل نواب البرلمان ، بمن فيهم النواب المسمون بالاسلاميين . ولكن المؤسسة العسكرية وحدها رأت إسماع الرئيس الأمريكي صوتاً مختلفاً ، فقامت بطبع ونشر كتيب من إحدى وعشرين صفحة بعنوان Main Issues ، ورد

(٢٧) راجع كلمة كلينتون أمام البرلمان التركي ، في ١٦ نوفمبر ١٩٩٩ .

به نقداً للسياسة الأمريكية تجاه تركيا ، وحمل مرارات لدى المؤسسة كان بعضها قديماً جداً .

تحدثت الوثيقة عن رفض الولايات المتحدة بيع تركيا عدداً من طائرات الهليكوبتر ، التى طلبتها أنقرة لمحاربة الإرهاب الداخلى ، بزعم أنها قد تستخدم فى "انتهاكات لحقوق الانسان داخل تركيا" ، فى حين لم تتردد واشنطن فى بيع الطائرات ذاتها وللغرض ذاته ، للمغرب وفق أمر خاص أصدره الرئيس الأسبق كارتر فى أكتوبر ١٩٧٧(٢٨) .

وقالت الوثيقة إن واشنطن توجه اللوم لتركيا فى مجال حقوق الإنسان ، فى حين تمنح صفة الدولة الأولى بالرعاية للصين ذات السجل بالغ السوء فى هذه المسائل ، كما تقبلت قصف الجيش الروسى للبرلمان فى موسكو عام ١٩٩٥ واعتبرته إجراءاً ضرورياً لاستعادة الديمقراطية .

وأشارت الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة اعتبرت تدخل تركيا فى قبرص اجراءًا غير مبرر ، وفرضت عليها حظر توريد السلاح ، ولكنها قامت بغزو جرينادا لمجرد الادعاء بتعرض حياة عدة مئات من الطلاب للخطر ، وأنزلت جنودها فى هاييتى بذريعة حماية "الديمقراطية" ، واعتقلت رئيس أركان جيش فى دولة أخرى وقدمته للعدالة الأمريكية لاتهامه بتهريب المخدرات إليها .

وتضمنت الوثيقة أنه من غير المنطقى وضع الولايات المتحدة شروطاً تتعلق بحقوق الإنسان لدى بيعها السلاح ، فى حين أنها مورده الرئيسى للسعودية .

كان استعراض "كشف الحساب" هكذا من جانب المؤسسة العسكرية التركية التى تسيد البلاد ، والتى تحتفظ الولايات المتحدة معها تقليديًا بعلاقات وثيقة

(٢٨) إن الإشارة لهذه النقطة القديمة نسبيًا توضح مدى النقمة ، التى شعر بها الجيش التركى لحظر توريد السلاح ، الذى فرضه حلفاء تركيا الغربيين عليها بعد عملية قبرص .

يكشف عن شكوك عميقة ومرارات دفينة . ولا يبدو الوضع بالنسبة للطرفين بالسهولة التى يتصورها البعض .

من جهة ، لا يمكن ببساطة إسكات منتقدى أوضاع حقوق الإنسان فى تركيا النافذين فى أروقة واشنطن(٢٩) ؛ بسبب انكشاف الواقع التركى لا سيما خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات ؛ حيث يرتبط الأمر بالمسألة الكردية فيما كانت الدولة التركية تحارب حزب العمال الكردستانى ، ومن جهة أخرى لا يمكن بالبساطة ذاتها إطلاق انتقادات لحقوق الإنسان فى النموذج التركى ، الذى يعد من وجهة نظر واشنطن وغيرها واحة للديمقراطية فى صحراء الديكتاتورية المحيطة بتركيا ، بل والتجربة الديمقراطية الوحيدة بالمعنى الغربى فى دول العالم الإسلامى على الإطلاق .

أوضحت نشرة المؤسسة العسكرية التركية مدى شعورها بالمرارة إزاء معاملة الحليف الأمريكى لتركيا ،وستدلل الوقائع فى مستقبل ليس بعيداً من ذلك التاريخ على استمرار ، بل وتنامى هذا الشعور الذى ستصبح أسبابه أكبر من مجرد تجاهل المطالب التركية ؛ لتتعلق بقضايا السياسة الأمريكية فى المنطقة المحيطة بتركيا عموماً، وعلى الأخص لدى التعامل مع العراق فى ٢٠٠٣.

قبل ذلك ، لم تتقبل المؤسسة العسكرية التركية توجهات أوزال المناصرة للأمريكيين فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، وفى حين كان ينظر الرجل وينتظر نهاية نظام الرئيس العراقى صدام حسين بعد هزيمة جيشه وطرده من الكويت ، فإن المؤسسة العسكرية التركية كانت تنظر وتتحسب لعواقب أخرى رأتها أكثر سوءاً على الجمهورية ووحدتها ، ولم تفكر فى المزايا التى قال أوزال إنها ستعود على تركيا والمنطقة من فرضية "عراق ديمقراطى" ، اعتقد فى إمكانة تحقيقها بسرعة على يد الأمريكيين ، الذين وعدوه بأن يكون لتركيا «دورها الرائد» فى هذا التحول .

(٢٩) يرتبط هؤلاء – إلى حد كبير – باللوبى الأرمنى واليونانى فى واشنطن .

كان قلق عسكر الجمهورية موجهاً دائماً لأكراد العراق وحركتهم وتطلعاتهم فى حالة غياب عصا صدام حسين عنهم . ومن وجهة نظرهم يمثل الحفاظ على وحدة العراق السياسية واستمرار قوة وسطوة الدولة المركزية به عاملاً رئيسياً مساعداً على ضمان وحدة تركيا بسكانها الأكراد . ويشعر جنرالات أنقرة بالرعب إزاء احتمال تطور الأمور باتجاه تحلل سلطة الدولة العراقية ، مثلما حدث بصورة مؤقتة فى أعقاب الحملة العسكرية الأمريكية عليه عام ١٩٩١ ، حين انتفض جنوبه الشيعى وشماله الكردى ضد سلطة بغداد ، وبدت النخبة العسكرية مرتاحة إلى حد كبير لما قام به صدام حسين من قمع للانتفاضتين ،حتى ولو تم ذلك بتجاوزات إنسانية مؤسفة . بعد ذلك بعشر سنوات سيكون العراق وشئونه هى الصخرة ، التى سيتحطم عليها كثير من "الثقة والصداقة" ، فيما بين المؤسسة العسكرية والولايات المتحدة «حليف تركيا الوحيد فى هذا العالم» .

والحاصل ؛ بعيداً عن الشأن العراقى ؛ أن الأتراك سعوا رغم كل ما سبق إلى التجاوب مع المنطق الأمريكى لتأكيد أهمية دورهم للمصالح الغربية والأمريكية ، فى إطار مفهوم جديد للشراكة الاستراتيجية بين الجانبين ؛ فيما يتعلق بمناطق القوقاز ، آسيا الوسطى ، البلقان وغيرها .

بجانب المرارة بدا واضحاً للجنرالات الأتراك أن الولايات المتحدة تملك الكثير من أوراق التأثير على الجمهورية ، وأن على هذه الأخيرة نسيان الماضى وعثراته والتقدم نحو بناء علاقة جديدة ، تتأسس على مفهوم الشراكة الاستراتيجية ، وهو ما كان يحمل ثلاثة مكونات مهمة تعيّن حسم موقف تركيا إزاءها :

الأول : أن ثمة أوضاع وقضايا إقليمية ودولية بعد انتهاء الحرب البادرة تتلاقى فيها مصالح الطرفين التركى والأمريكى .

والثاني : أن الطرفين يدركان بدرجة واضحة تكامل مصالحهما إزاء هذه الأوضاع والقضايا .

والثالث : أن الطرفين يقران بأن العمل معاً يحقق هذه المصالح بشكل أفضل من العمل منفرداً من جانب أى منهما .

بالفعل كان هناك كثيراً من القضايا التى جرى فيها التعبير عن علاقة الشراكة هذه على الأقل من المنظور التركى؛ من بينها خط أنابيب البترول الممتد من باكو بأذربيجان إلى ميناء جيهان التركى على البحر المتوسط ، الذى يسمح بنقل بترول وغاز منطقتى القوقاز وآسيا الوسطى وفق محور شرق / غرب . كذلك ظهرت تجلياتها فى العمل المشترك فى أزمة البلقان الممتدة منذ ١٩٩٢ ، وفى المساهمات التركية المتكررة بقوات حفظ سلام فى بؤر ، تدخل فيها الأمريكيون عسكرياً مثل الصومال والبوسنة وكوسوفو وأفغانستان بصرف النظر عن شرعية التدخل أو عدالته. ثم حصلت تركيا من جانبها على مساعدة الحليف الأمريكى الذى أصبح "الشريك الاستراتيجى" فى صورة معلومات بالغة الأهمية قدمتها واشنطن لتركيا ؛ للمؤسسة العسكرية على وجه التحديد ؛ أسهمت بشكل حاسم فى إلقاء القبض على عدوها اللدود عبد الله أوجلان ، زعيم حزب العمال الكردستانى ، فى فبراير ١٩٩٩ .

بجانب ذلك بدأ الأمريكيون يهتمون بعدم إثارة حفيظة شريكتهم الاستراتيجية من الناحية النفسية . فى ١٩٩٩ قال كلينتون إبان زيارته لأثينا إن اليونان بلد مهم لدعم الديمقراطية والاستقرار فى منطقة البلقان ، لكنه كان قد صرح قبل ذلك مباشرة فى أنقرة بأن تركيا عنصر سيتشكل معه العالم فى القرن الواحد والعشرين.

تكثفت زيارات المسئولين الأمريكيين وأعضاء الكونجرس إلى تركيا ، وبدا الاهتمام الأمريكى بفتح كافة الملفات بما فيها تلك المتعلقة بالداخل التركى حقيقة واضحة وظاهرة . لكنهم حرصوا دوماً على اتباع اللطف فى إثارة هذه الأمور مع الأتراك ، كما حافظوا على استمرار دعمهم للاقتصاد التركى خلال أزماته المتتالية لمنعه من الانهيار ، لا سيما إبان أزمة فبراير ٢٠٠١ التى حصلت تركيا بموجب التدخل الأمريكى المباشر والسريع على قرض من صندوق النقد الدولى ، بلغت قيمته فى صفقة واحدة ١٦ مليار دولار .

أزمة العراق ٢٠٠٣ .... شبح جونسون يعود من جديد .

" . . نحن لا نريد حرباً فى جوارنا على العراق ، واذا لم يكن هناك مفر منها فلتذهبوا لشنها بعيداً عنا . . . "

كان ذلك مضمون ما قاله رئيس الوزراء التركى إيجيفيت لكل من تحدث اليه من الأمريكيين عن استعداد الولايات المتحدة ، لشن حرب على العراق ، ورغبتها بأن تكون تركيا إلى جانبها فى هذه الحرب . .

بصرف النظر عن أسس العلاقة الجديدة بين الجانبين التركى والأمريكى ، وبعيداً عن وصف "الشراكة الاستراتيجية" أو "التحالف الاستراتيجى" الذى دأب المسئولون والمعنيون فى كلا البلدين على استخدامه لتوصيف هذه العلاقة فإن الموقف بينهما خرج بعيداً عن أية حدود متأثراً بأزمة العراق فى ٢٠٠٣ .

عارض السياسيون الأتراك فى الحكومة والمعارضة شن الحرب ، ليس من منطلق حرصهم على استمرار نظام صدام حسين وإنما خوفاً من تعرض تركيا لخسائر تصل إلى حد تهديد الأمن القومى التركى فى الصميم . وحيث صدق معظم السياسيين أن الولايات المتحدة ستبقى على وحدة العراق فإن ذلك "الالتزام الأمريكى" لم يكن يقدم لهم شيئاً إذ تعلق الأمر بشمال العراق ومصير الأكراد وكذلك التركمان فيه (٣٠) .

كان الأهم هو عدم الارتياح الذى أبدته المؤسسة العسكرية التركية للمطالب الأمريكية ، فى إطار الاستعداد لشن الحرب ، التى اعتبروها فوق طاقة البلاد حتى فى ظل علاقة "التحالف الاستراتيجى" . تفاوض العسكريون الأتراك مع نظرائهم الأمريكيين على كل شىء ، وطلبوا ضمانات واضحة ذات طابع سياسى فى المقام الأول بعدم إقامة كيان كردى فى شمال العراق ، بعد انتهاء الحرب التى لم يكن يخالجهم أى شك فيمن سيكون المنتصر فيها . واشترطوا دخول القوات التركية بالأعداد نفسها التى ستدخل بها القوات الأمريكية إلى شمال العراق من الأراضى

(٣٠) ربما لفترة طويلة بعد انتهاء الحرب .

التركية "إذا سمحوا لهـا بذلك" . وأصروا على أن تكون قواتهم فى ميدان القتال تحت امرة قيادة تركية وليس قيادة أمريكية . وقالوا إن ازاحة صدام حسين أو إبقاءه ليس مما يشغلهم ، وإن هذه الحرب ليست حربهم ، وإنما يعنيهم ما قد يصاحبها أو ينجم عن تداعياتهـا ، وأردفوا فى نهاية المطاف كل شروطهم بشرط حـصول تركيا على حزمة مساعدات اقتصادية بقيمة ٩٨ مليار دولار تعويضاً عن خسائر "أكيدة" وليس محتملة من هذه الحرب .

كـان أسلوب التفـاوض وشروطـه مسـتغـرباً من الأمريـكيين ، ويكاد يمـثل "صدمة" من الحليف الذى يقول إن الولايات المتحدة هى "حليفته الوحيدة فى هذا العالم" فيمـا هو يساومها مالياً وسيـاسياً قبل القيام بدور يفتـرض منه التقدم إليه دون تردد . كان الأمـريكيون يعلمون أنهم بصـدد القيام بعمـلية كبيـرة فى المنطقة بأكمـلها على وشك أن تبـدأ أولى مراحلهـا فى العراق ،وبدوا على يقـين من أن مساعدة تركيا تمثل أحد شروط النجاح .

طلب الأمريكيون من المؤسســة العسكرية التركية البت سريعـاً فى قرار اشتراك تركيا فى الحرب ، فكانت الإجابة بأن ذلك قرار سـياسى ويتعين التقدم بأى طلب بشأنه إلى الحكومة التركية وليس إلى الجيش التركى . استغرب الأمريكيون الرد من "أصدقائهم الجنرالات" جوهر علاقة التـحالف الاستراتيجى بين البلدين ، لكنهم مضوا فتقـدموا للحكومة التركية بطلب ، تضمن قـائمة بالمطارات والقواعد، التى يريدون استخدامها فى حملتهم على العراق (٣١) .

تلقت الحكومـة التركـية الطـلب ووعدت بدراسـته ، ولم ترد عليـه لفتـرة اعتبـرها الأمريكيون طويلة ، وعاودوا الإلحـاح عليها ، فأجابتـهم بأنها لا تزال تدرس طلبهم.

---

(٣١) ٢٢ مطار وقاعدة جوية وبحرية منتشرة بكافة أنحاء تركيا ، من جنوبها إلى شمالها ، ومن شرقها إلى غربها .

رأى الأمريكيون أنه يجدر اتخاذ خطوات عملية على أرض الواقع لحين ورود الموافقة السياسية التي لم يتشككوا للحظة في أنها سترد ، فعبروا عن رغبتهم في ايفاد بعثة عسكرية للتعرف على حالة المطارات والقواعد العسكرية التركية ، التي طلبوا استخدامها والنظر في تجهيزها وتحديثها لحين صدور القرار السياسي التركي بالمشاركة في الحرب . حضرت البعثة وحددت ما تحتاجه هذه القواعد والبنية الأساسية من حولها من تحديث ، وأمكن إقناع الأتراك بتوقيع بروتوكول عسكري يسمح ببدء عملية تنفيذ هذا التحديث بتمويل أمريكي ، وحرص الأتراك على ألا يعني قبولهم بذلك أنهم يوافقون على الاشتراك في الحرب ، أو على استخدام الولايات المتحدة لهذه القواعد في الحرب .

رأى الخبراء الأمريكيون توسيع وإعادة رصف بعض الطرق السريعة بتركيا لاسيما الممتدة من ميناء الإسكندرونة على البحر المتوسط ؛ حيث سترسو السفن الأمريكية ؛ وحتى الحدود التركية العراقية في جنوب البلاد الشرقي . وتطلّب الأمر التقدم لشراء بعض الأراضي من ملاّكها . ذهب الأمريكيون بصحبة مضيفيهم الأتراك إلى هؤلاء الملاك ، وظهرت مشاهد مثيرة للتعجب تجمعهم ومزارعين بسطاء في جنوب الأناضول للتفاوض على الشراء ، وعلى الرغم من إدراكهم لمبالغة هؤلاء في تقدير السعر الذي كانوا يعلمون حقيقته على وجه الدقة فإنهم لم يترددوا في سداده لبدء تنفيذ خطتهم . ولكنهم أبداً لم يفهموا ما عرفوه لاحقًا من أن "أصدقاءهم" الأتراك أطلعوا المزارعين مسبقاً بالأمر ، وأوصوهم بالمبالغة في السعر لأن الأمريكيين "سيدفعون في كافة الأحوال لاضطرارهم لذلك" .

ألح الأمريكيون على حلفائهم الأتراك للبت بسرعة في القرار السياسي وحددوا موعداً نهائياً للرد يكون مع بداية عام ٢٠٠٣ ، وقالوا لهم إن حاملات الطائرات والقطع الحربية الأمريكية قد تحركت بالفعل من مراكزها باتجاه شرق البحر المتوسط ويلزم قبل وصولها الموانىء التركية الانتهاء من استصدار القرار السياسي .

تجاوز الأتراك الموعد المحدد دون رد ، فاستغرب الأمريكيون ، ولكنهم عبروا عن «سعة صدرهم واستعدادهم لانتظار القرار» ، وحددوا موعداً جديداً وأمروا قطعهم الحربية بالتلكؤ في سيرها في البحر المتوسط .

في نهاية فبراير ، تقدمت الحكومة التركية للبرلمان بمشروع قانون ، يخولها اتخاذ القرار المتعلق بالسماح بمرور القوات الأمريكية في الأراضي التركية . كان عبد الله جول يترأس منذ نوفمبر ٢٠٠٢ حكومة حزب العدالة والتنمية ، فيما كان زعيم الحزب رجب طيب أردوغان ينتظر خوض الانتخابات التكميلية في ٩ مارس ٢٠٠٣ ليتسنى له التمتع بعضوية البرلمان ومن ثم رئاسة الحكومة الجديدة . تحدث الأمريكيون مع أردوغان وطلبوا منه التدخل واستغلال مكانته ونفوذه وزعامته لإقناع نواب حزبه بالبرلمان للتصويت لصالح مشروع القرار . جمع أردوغان النواب وتحدث اليهم قائلاً إن تركيا حاولت ولا تزال القيام بكل ما يمكنها من أجل تجنب الحرب ، وأن مشروع القرار الذى ستتقدم به الحكومة للبرلمان يحقق مصالح البلاد العليا . لكن تصويتهم إلى جانبه ليس قراراً من الحزب يتعين على النواب الالتزام به ، بل هو شأن متروك لكل نائب وفقاً لما يمليه عليه ضميره .

عقدت جلسة البرلمان فى ١ مارس ٢٠٠٣ ، وانتهت بفشل مشروع القرار فى حيازة الأغلبية اللازمة لتمريره ، وكان ذلك مفاجأة من «الديمقراطية التركية» . تعذر تأمين موافقة البرلمان لعدد من الاعتبارات الفريدة ، التى احتار فى تفسيرها الأمريكيون والأتراك وغيرهم .

أولاً : كان الرأى العام التركى قد تعرض قبل طرح مشروع القرار ، ولمدة عام كامل لمؤثرات إعلامية ودعائية أوضحت له كافة ملابسات المسألة ، وتعرف بفضل مساحة الحرية التى تتمتع بها الصحافة على تفاصيل ما يريده الأمريكيون سواء بحقيقته أو بتقديرات واستقراءات حوله . وسمع رئيس الوزراء السابق إيجيفيت يعارض الحرب ؛ لأن تركيا ستخسر فيها الكثير لا سيما من الناحية

الاقتصادية، بل رآه يقود حملة استدعت لذاكرة المواطنين خسائر البلاد من حرب عام ١٩٩١ (٣٢) .

وثانياً : كان التفاوض يجرى بين الأمريكيين والأتراك لا سيما على صفقة المساعدات الاقتصادية داخل غرف مغلقة ، ثم تتسرب وقائعه في اليوم التالي لوسائل الإعلام سواء عمداً أو دون قصد . وعرف المواطن أن حكومته طلبت مساعدات مالية من الولايات المتحدة ، وصلت في بعض التقديرات إلى حوالي ٥٠ مليار دولار تعويضاً لها عن خسائر تركيا ، فأصبح يشعر بالتناقض بين من يقول له إن تركيا ستخرج رابحة من هذه الحرب فيما تطلب حكومتها تعويضات كبية كهذه .

وثالثاً : وهو الأهم أن أعضاء البرلمان الجديد بعد انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢ كانوا من النواب حديثي العضوية ، الذين يدخلون البرلمان للمرة الأولى ، ولهم روابطهم القريبة بالقاعدة الجماهيرية بأكثر من ارتباطهم أو حتى درايتهم بسياسة الدولة ومصالحها ، ومن ثم فقد كانوا أكثر إنصاتاً لضمائر ناخبيهم وللرأى العام الذين كانوا يعيشون وسطه قبل ذلك بشهور .

بالفعل ووفقاً لتقديرات موثوق بها ثمة ما بين ٧٠ إلى ٨٠ نائباً ، رفضوا التصويت لصالح القرار لأنه "لا يصح لتركيا المسلمة أن تشترك في حرب على دولة مسلمة أخرى" . كان هؤلاء من أصوات اليمين المحافظ (الإسلامى) الذين انتموا لأحزاب أربكان ، ثم مضوا مع أردوغان إلى حزب العدالة والتنمية .

وثمة آخرون رفضوا القرار لأن الحكومة لم تتخذ ؛ حسب تقديرهم ؛ الإجراءات الكفيلة بحماية السكان قرب الحدود العراقية من الخسائر المادية والاقتصادية . كان هؤلاء من مجموعة النواب المنتمين لمناطق جنوب شرق البلاد ،

---

(٣٢) قالت تركيا إنها خسرت ما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار من هذه الحرب .

تجاوز الأتراك الموعد المحدد دون رد ، فاستغرب الأمريكيون ، ولكنهم عبروا عن «سعة صدرهم واستعدادهم لانتظار القرار» ، وحددوا موعداً جديداً وأمروا قطعهم الحربية بالتلكؤ فى سيرها فى البحر المتوسط .

فى نهاية فبراير ، تقدمت الحكومة التركية للبرلمان بمشروع قانون ، يخولها اتخاذ القرار المتعلق بالسماح بمرور القوات الأمريكية فى الأراضى التركية . كان عبد الله جول يترأس منذ نوفمبر ٢٠٠٢ حكومة حزب العدالة والتنمية ، فيما كان زعيم الحزب رجب طيب أردوغان ينتظر خوض الانتخابات التكميلية فى ٩ مارس ٢٠٠٣ ليتسنى له التمتع بعضوية البرلمان ومن ثم رئاسة الحكومة الجديدة . تحدث الأمريكيون مع أردوغان وطلبوا منه التدخل واستغلال مكانته ونفوذه وزعامته لإقناع نواب حزبه بالبرلمان للتصويت لصالح مشروع القرار . جمع أردوغان النواب وتحدث اليهم قائلاً إن تركيا حاولت ولا تزال القيام بكل ما يمكنها من أجل تجنب الحرب ، وأن مشروع القرار الذى ستتقدم به الحكومة للبرلمان يحقق مصالح البلاد العليا . لكن تصويتهم إلى جانبه ليس قراراً من الحزب يتعين على النواب الالتزام به ، بل هو شأن متروك لكل نائب وفقاً لما يمليه عليه ضميره .

عقدت جلسة البرلمان فى ١ مارس ٢٠٠٣ ، وانتهت بفشل مشروع القرار فى حيازة الأغلبية اللازمة لتمريره ، وكان ذلك مفاجأة من «الديمقراطية التركية» . تعذر تأمين موافقة البرلمان لعدد من الاعتبارات الفريدة ، التى احتار فى تفسيرها الأمريكيون والأتراك وغيرهم.

أولاً : كان الرأى العام التركى قد تعرض قبل طرح مشروع القرار ، ولمدة عام كامل لمؤثرات إعلامية ودعائية أوضحت له كافة ملابسات المسألة ، وتعرف بفضل مساحة الحرية التى تتمتع بها الصحافة على تفاصيل ما يريده الأمريكيون سواء بحقيقته أو بتقديرات واستقراءات حوله . وسمع رئيس الوزراء السابق إيجيفيت يعارض الحرب ؛ لأن تركيا ستخسر فيها الكثير لا سيما من الناحية

الاقتصادية، بل رآه يقود حملة استدعت لذاكرة المواطنين خسائر البلاد من حرب عام ١٩٩١ (٣٢) .

وثانياً : كان التفاوض يجرى بين الأمريكيين والأتراك لا سيما على صفقة المساعدات الاقتصادية داخل غرف مغلقة ، ثم تتسرب وقائعه في اليوم التالي لوسائل الإعلام سواء عمداً أو دون قصد . وعرف المواطن أن حكومته طلبت مساعدات مالية من الولايات المتحدة ، وصلت في بعض التقديرات إلى حوالي ٥٠ مليار دولار تعويضاً لها عن خسائر تركيا ، فأصبح يشعر بالتناقض بين من يقول له إن تركيا ستخرج رابحة من هذه الحرب فيما تطلب حكومتها تعويضات كبية كهذه .

وثالثاً : وهو الأهم أن أعضاء البرلمان الجديد بعد انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢ كانوا من النواب حديثي العضوية ، الذين يدخلون البرلمان للمرة الأولى ، ولهم روابطهم القريبة بالقاعدة الجماهيرية بأكثر من ارتباطهم أو حتى درايتهم بسياسة الدولة ومصالحها ، ومن ثم فقد كانوا أكثر إنصاتاً لضمائر ناخبيهم وللرأى العام الذين كانوا يعيشون وسطه قبل ذلك بشهور .

بالفعل ووفقاً لتقديرات موثوق بها ثمة ما بين ٧٠ إلى ٨٠ نائباً ، رفضوا التصويت لصالح القرار لأنه "لا يصح لتركيا المسلمة أن تشترك فى حرب على دولة مسلمة أخرى" . كان هؤلاء من أصوات اليمين المحافظ (الإسلامى) الذين انتموا لأحزاب أربكان ، ثم مضوا مع أردوغان إلى حزب العدالة والتنمية .

وثمة آخرون رفضوا القرار لأن الحكومة لم تتخذ ؛ حسب تقديرهم ؛ الإجراءات الكفيلة بحماية السكان قرب الحدود العراقية من الخسائر المادية والاقتصادية . كان هؤلاء من مجموعة النواب المنتمين لمناطق جنوب شرق البلاد ،

---

(٣٢) قالت تركيا إنها خسرت ما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار من هذه الحرب .

وأصروا على أن تسمع الحكومة الجديدة صوت سكان هذه المناطق فى لحظات مصيرية ..

كذلك كان بعض نواب الحزب الحاكم وغيرهم يتأثرون بالزخم الدائر فى المجتمع عن الحرب ومآسيها ومشكلاتها وخسائر تركيا منها ، وتعاطف هؤلاء إلى حد كبير مع زعيم المعارضة(٣٣) فى جلسة التصويت بالبرلمان ، حين رفع هاتفه المحمول ، وقال "إنه تلقى لتوه اتصالاً من أصدقاء تركيا فى شمال العراق يؤكدون له إن الأمريكيين لن يشركوا التركمان فى معادلة الحكم الجديدة بعد الحرب" . كان هؤلاء من مجموعة النواب المنتمين للجناح القومى التركى بالمعنى الفكرى والعقائدى ، وليس وفق الانتماء الحزبى ، الذين رأوا المشروع الأمريكى يفتح المجال لأكراد العراق الأمر ، الذى سينعكس على أكراد تركيا .

وكان هناك نواب المعارضة أعضاء حزب الشعب الجمهورى ، الذين التزموا بقرار حزبهم رفض الحرب والتصويت ضد مشروع القرار . فى الحقيقة كان هؤلاء متأثرين لحد كبير بالانتماء لليسار وبموقف رئيس الوزراء السابق إيجيفيت الزعيم اليسارى من الحرب ، حين قال للأمريكيين بقوة وتماسك استثنائيين " .. إن تركيا لا تريد حرباً جديدة فى جوارها ... وإذا لم يكن هناك مفر منها فاذهبوا لشنها بعيداً عنا .." . ومع ذلك كان الحزب يريد إحراج الحكومة وإسقاط قرارها، وتقديم الأمر للرأى العام على أن أردوغان "استسلم للضغوط الأمريكية" .

كذلك آمن بعض النواب ؛ ربما بتشجيع من السياسيين والمناخ المحيط بالمسألة بل وبفعل تصريحات مسئولين أمريكيين ، قالوا إن وجود تركيا فى هذه الحرب أمر حيوى ؛ بأن واشنطن لن يمكنها شن الحرب دون تركيا ؛ وحيث لم يكن لتركيا بالنسبة إليهم مصالح واضحة فإنهم رفضوا القرار .

(٣٣) زعيم حزب الشعب الجمهورى دينيز بايقال .

وأيضاً .... وأيضاً ... وأيضاً ... حتى بدا سقوط مشروع القرار يدشن تحولاً ،هو الأول من نوعه في العلاقات التركية الأمريكية .

قبل خمسة عقود وُضعت تركيا في مكان رئيسي ضمن سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الشرقية حتى انهيارهما في ١٩٩١ . وظلت لعشر سنوات تالية بعد ١٩٩١ في مكان رئيسي ، ضمن سياسة احتواء أخرى إقليمية مارستها الولايات المتحدة ،ضد العراق انتهاءً بالإطاحة بالنظام العراقي في حرب عام ٢٠٠٣ . كان الدور التركي بالغ الأهمية والحسم في نجاح السياستين ، وبصرف النظر عما يمكن اعتباره انتكاسات في العلاقة بين الطرفين ، فقد سارت الأمور في معظم الأحيان في حدود التفاهم إن لم يكن الود والصداقة ، وربما "التحالف الاستراتيجي" .

اليوم ، قد لا يكون هناك من تريد الولايات المتحدة احتواءه عبر التعاون التركي معها إقليمياً أو دولياً ، بالسياسة أو بالقوة العسكرية . وإذا وُجد سيصبح السؤال يتعلق بدور تركيا في ذلك في ظل وضع داخلي مختلف وإقليمي متغير من حولها .

مع افتراض صدق من يقولون بأنه لن يمضي وقت طويل حتى تقف الولايات المتحدة على طريق المواجهة مع دولة كإيران ، فإنه يتعين البحث عن الدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا في ذلك . كما يتعين في كافة الأحوال تقدير استعداد تركيا الحالية ؛ في عهد حزب العدالة والتنمية ؛ لـلعب دور في سياسات من هذا النوع .

ظل الارتياب إزاء السياسة الأمريكية في المنطقة المحيطة بتركيا واضحًا بشكل منفصل عن توجهات الحكومات بأنقرة . في أكتوبر ١٩٩٩ سمع البرلمان التركي الرئيس الأمريكي كلينتون يصف لهم العلاقة بين البلدين باعتبارها "شراكة استراتيجية" ، وفي ١ مارس ٢٠٠٣ رفض البرلمان التركي السماح بمرور قوات الشريك الاستراتيجي في الأراضي التركية لشن حرب على العراق .

لا يعني ذلك بأي حال من الأحوال سقوط تركيا من على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية أو الاهتمام الأمريكي فذلك أمر من المبكر الادعاء به ، ولكن ما حدث يومىء إلى تغير ما في أسس علاقة "التحالف الاستراتيجي" بين الولايات المتحدة وتركيا ، يكاد يصل إلى حد الشرخ في الثقة المتبادلة. بين المؤسسة العسكرية في البلدين، وتبدو ظروف وملابسات الحرب على العراق في تقدير الكثيرين هي السبب الحقيقي فيما حدث . بالنسبة للأتراك لم يكشف الحليف الأمريكي ليس فقط عن حقيقة نواياه ، وإنما لم يهتم بهواجس حليفته تركيا ومضى يتحدث اليها ويتعامل معها قبل الحرب ؛ وربما بعدها ؛ من منظور بعيد عن أي معنى حقيقي لعلاقة الشراكة .

خلال جلسة البرلمان التركي التي تم فيها التصويت على القرار ، كان بعض نواب حزب العدالة والتنمية يحملون شكوكاً تقول بأن صفقة ما بشأن الحرب قد تم الانتهاء منها بين المؤسسة العسكرية التركية وبين "أصدقائها" في البنتاجون الأمريكي حيث يوجد "أخلص حلفاء تركيا" ، وأن المطلوب منهم كنواب للشعب هو مجرد "إضفاء الشكل الديمقراطي عليها" .

من جانبهم ، رأى الأمريكيون أن المؤسسة العسكرية التركية لم تبذل الجهد الكافي لضمان تمرير القرار من البرلمان ، ووجهوا اليها لوماً شديداً على الوثوق في "الديمقراطية التركية" في شأن بالغ الأهمية كهذا ، في حين أنها أبداً لم تثق فيها في قضايا أخرى . بالفعل أبدت قيادة المؤسسة العسكرية قدراً كبيراً من الالتزام بالعمل ضمن اطار الديمقراطية أياً كان الثمن ، وبذلت جهداً فائقاً في الحفاظ على تماسكها وراء هذا الالتزام ، على الرغم من معارضة قسم من قياداتها لذلك .

بعد ١ مارس تغيرت كثير من المعادلات ، ولم يعد من المطروح أن يدخل الجيش التركي الحرب إلى جانب الأمريكيين الذين رُفض عبورهم بالأراضي التركية. كان الجنرال حلمي أوزكوك رئيس الأركان صريحاً وواضحاً ، حين قال "إن هذه ليست حرباً تركية ولن يدخلها الجيش التركي إلا إذا حدثت ٤ أمور : إعلان انفصال كردي في شمال العراق ، أو نزوح كبير للسكان من شمال العراق

باتجاه الحدود التركية مثلما حدث فى أعقاب حرب ١٩٩١ ، أو تعرض جماعات من السكان هناك إلى مذابح وأعمال عنف ، أو تعرض المدن التركية إلى هجمات"(٣٤) .

بعد ١ مارس ٢٠٠٣ تعرضت العلاقات التركية الأمريكية لحالة من التوتر الشديد ، الذى بلغ ذروته فى قيام القوات الأمريكية بالعراق بعملية خاطفة لاقتحام مقر البعثة العسكرية التركية بمدينة السليمانية بشمال العراق يوم ٤ يوليو ٢٠٠٣، واعتقال أعضائها بحجة ضلوعهم فى مؤامرة لقتل محافظ مدينة كركوك الكردى(٣٥) .

كان ذلك مهيناً للأتراك بشكل كبير ؛ خاصة حين علموا أن الجنود الأمريكيين اقتادوا عناصر الجيش التركى وأيديهم مكبلة خلف ظهورهم ورؤوسهم مغطاة فى مشهد مماثل لاعتقالهم قبل ذلك "الإرهابيين" من عناصر الطالبان والقاعدة فى أفغانستان ، وأنهم حطموا صور مصطفى كمال أتاتورك المعلقة على جدران البعثة؛ فبدا الحليف الأمريكى قاسياً مع حليفته تركيا بشكل أعاد للأذهان شبح جونسون من جديد .

على الرغم مما قيل عن تجاوز الأزمة بين الجانبين بعد فترة ، لا يبدو بسيطاً محو هذه المشاهد من ذاكرة الأتراك(٣٦)، ولكن فى كل الأحوال بدت تركيا "الرسمية" حريصة على رأب صدع العلاقات مع الحليف الأمريكى ، الذى أصبح يجاورها بوجوده فى العراق ، من خلال جهد دبلوماسى استثنائى تم ضمنه تمرير

(٣٤) راجع تصريحات أوزكوك فى مدينة ديار بكر يوم ٢٠٠٣/٣/٢٤ ، والمنشورة فى صحيفة Hur-riyet

(٣٥) توجد البعثة التركية هناك وفق تفاهم مع أكراد العراق ، منذ عام ١٩٩٨ ، بحجة مراقبة تحركات عناصر حزب العمال الكردستانى فى المنطقة .

(٣٦) تردد أن الأمر بالعملية أحد الضباط الأمريكيين من الذين مكثوا على ظهر إحدى السفن الأمريكية قبالة الشواطىء التركية ، بانتظار قرار البرلمان التركى السماح بعبور القوات الأمريكية ، وأنه ذات ليلة رأى النزول إلى الشاطىء لممارسة رياضة السير ، فما كان من أحد الجنود الأتراك إلا أن أجبره تحت تهديد السلاح بالصعود مجدداً إلى سفينته .

موافقة البرلمان بسرعة لإرسال قوات تركية للعراق بعد الحرب للمساعدة في تحقيق الأمن والاستقرار هناك(٣٧) . وشعرت الحكومة التركية باتخاذ خطوة كهذه أنها قامت بما يتعين عليها للتعبير عن استعدادها الوفاء بالتزامات علاقة التحالف الاستراتيجية التي "تهاونت" فيها من قبل . ومع رفض العراقيين وبخاصة الأكراد حضور القوات التركية تم تعطيل تنفيذ القرار ، حتى أعلنت الحكومة التركية انفراديًا سحبه(٣٨) .

لشواهد كثيرة قد يكون متعذراً القول أن استعادة مناخ الثقة الذى ساد بعلاقات البلدين عسكريًا وسياسيًا قد أنجز بالفعل . وإذ لا تزال جهود "المخلصين" من الطرفين قائمة تسعى وتحاول ، فان الحقيقة الظاهرة أن صدعاً كهذا لا يمكن إرجاعه لمجرد الاختلاف إزاء الشأن العراقي ، وإنما ثمة اعتبارات أخرى أكثر خطورة وراءه ترتبط بالتحولات التى شهدها المجتمع التركى فى التسعينيات وبالتحولات ، التى شهدتها السياسة الأمريكية فى المنطقة المحيطة بتركيا اعتباراً من ٢٠٠١ .

نحو المستقبل .. أسس جديدة للعلاقة ..

يرى كثيرون أنه لا ينبغى النظر إلى وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة فى أنقرة ، بعيداً عن تنامى الشعور بعدم الثقة فى الولايات المتحدة بشكل عام بين الأتراك . فى عام ٢٠٠٢ اعتبر ٢٧٪ منهم ، فقط ، أن الولايات المتحدة صديقة لتركيا ، ولا يعرف كم أصبحت نسبة هؤلاء بعد واقعة ٤ يوليو ٢٠٠٣ .

فى ملابسات ما قبل الحرب وبعدها نظرت معظم قطاعات الشعب التركى من النخبة والعامة على حد سواء إلى الولايات المتحدة وسياساتها فى المنطقة نظرة سلبية تحمل قدراً من الكراهية والعداء . لم يكن موقف بعض نواب حزب العدالة والتنمية وكل نواب حزب الشعب الجمهورى ، الذين عارضوا مرور القوات

(٣٧) كذلك زار وكيل الخارجية التركية واشنطن فى أعقاب الحرب ، وقال إن العلاقات بين الجانبين مرت بمحن صعبة ، و لكنها كانت تخرج فى كل مرة أقوى مما سبق .

(٣٨) فى ٧ أكتوبر ٢٠٠٣ .

الأمريكية فى الأراضى التركية فريداً أو مستغرباً بين القوى السياسية الأخرى ، بل يتفق وتفضيل أكثر من ٩٠٪ من الشعب التركى وأحزابه .

اليوم ؛ وربما بتداعيات أزمة العراق ؛ أصبح من الأمور العادية أن يجد القارىء التركى فى صحف البلاد على اختلاف توجهاتها مقالات وآراء تتحدث عن حرب العراق ؛ باعتبارها مؤامرة أمريكية / إسرائيلية للسيطرة على الشرق الأوسط بما فى ذلك تركيا . وأصبح من المألوف مشاهدة كتاب ومثقفين ، يقولون للناس إن الحوادث الارهابية التى عرفتها تركيا فى العامين الأخيرين هى أحد تداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق . وأصبح المواطن التركى أكثر تقبلاً لإلقاء مسئولية تفجر المشكلات فى تركيا ومحيطها الإقليمى على الولايات المتحدة ، بل أصبح يقتنع بتقديرات وعبارات تظهر أمامه فى الصحف ،وعلى ألسنة المثقفين تتحدث عن "اليمين الصهيونى النافذ فى الإدارة الأمريكية" ، وعن "سيطرة اليهود على قرار البيت الأبيض" . . . . .إلخ .

كذلك كان أحد تداعيات الغزو الأمريكى للعراق ، وأخطرها بالنسبة للأتراك، هو استدعاء الذكريات الأليمة لاتفاقية سيفر ١٩٢٠ "التى كانت تمزق الوطن التركى" بسبب ما شاهدوه خلال الأزمة وبعدها من علاقة تُقارب حدود الشراكة بين الأمريكيين وأكراد العراق . وستظل هذه العلاقة تثير لديهم كثيراً من الهواجس المرتبطة بالوطن ومؤسس الجمهورية وبحدودها وفلسفتها .

لمواجهة هذه الحالة الجديدة ،هناك ما يدعو للقول أن السياسة الأمريكية تجاه تركيا تنحو نحو تبديل الأسس النظرية والعملية ، التى ارتكزت عليها واعتماد فلسفة جديدة ترتكز على ما يمكن للولايات المتحدة أن تقدمه لتركيا ، وما يمكن لهذه الأخيرة أن تقدمه للسياسة الأمريكية فى ظل الأوضاع الجديدة بعيداً عن "نقاط الاختلاف" .

قال أحد أهم أصدقاء تركيا فى واشنطن أنها "دولة هامة للولايات المتحدة ولاستقرار أوروبا ، إنها دولة مواجهة جديدة وتماثل فى أهميتها ما كان لألمانيا

الغربية لدى الولايات المتحدة وأوروبا إبان الحرب الباردة . إن مزايا تركيا قائمة قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ولا تزال بعده ، وهى الدولة المحورية فى الحرب على الإرهاب وفى مساعى الاستقرار والديمقراطية فى العالم الإسلامى ، وهى جزء لا يتجزأ من أوروبا . ويخلق تجاهل هذه الحقيقة مشكلات تاريخية كثيرة وسيكون انضمام تركيا لأوروبا أمراً جوهرياً للأمن والاستقرار والرفاهية فى أوروبا وللولايات المتحدة»(٣٩).

تجد هذه المحاولات فى أنقرة آذاناً صاغية تبادلها السعى ، ليس فقط من دوائر ومراكز السلطة العلمانية ، وإنما من الحكومات التركية مع اختلاف المقاصد فيما بين الطرفين . ثمة من يرون فى تركيا ؛ ولهم فى ذلك دلائل وأسانيد ؛ أن حكومة العدالة والتنمية سعدت فى قرارة نفسها برفض البرلمان التركى السماح للأمريكيين بعبور الأراضى التركية لشن الحرب على العراق . ربما فى ذلك الحكم قدر ما من الصحة ويدعمه محاولة الحكومة صياغة علاقة لتركيا مع الولايات المتحدة على أسس جديدة ، غير التى ارتكزت عليها دوماً .

قال وزير الخارجية التركى عبد الله جول إن علاقات بلاده بالولايات المتحدة تمضى فى قوة ؛ لأنها تبنى على قيم مشتركة هى الديمقراطية ، والحرية ، والاقتصاد الحر ، وتتكامل مع علاقاتها بالاتحاد الأوروبى(٤٠) . قد لا يكون من السهل على الشريك التركى التعرض أو المساس بمبدأ "التحالف الاستراتيجى" بين البلدين . . لكنه يود فى كافة الأحوال إحلال "الديمقراطية والحرية والاقتصاد الحر" محل مفهوم الأمن الذى ساد مرتكزاً وحيداً لهذا التحالف . وقد تبرهن

---

(٣٩) راجع محاضرة ريتشارد هولبروك أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى فى ٣ نوفمبر ٢٠٠٣ بمناسبة إحياء المعهد لذكرى مرور ١٠ سنوات على وفاة تورجوت أوزال ، بعنوان The United States and Turkey: Mending Fences?.

(٤٠) انظر كلمة عبدالله جول أمام معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ، بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٠٣ . نشرة Policy Watch رقم ٧٧٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٣٠ .

الوقائع فى المستقبل على إمكانية حدوث هذا التحول أو عما إذا كان بالإمكان أيضاً الاعتماد على أسس جديدة للعلاقة .

فى تقدير كثيرين ، لا يبدو ممكناً ضمان تركيا "ضمن السياسة الغربية" فى الظروف الدولية والإقليمية الحالية بغير دخولها عضواً فى الاتحاد الأوروبى ، لا سيما أن الرأى العام التركى لا يرحب بالاقتراب من الولايات المتحدة . فى يونيو ٢٠٠٤ قال الرئيس الأمريكى جورج بوش "إنه اذا لم تقبل تركيا فى الاتحاد الأوروبى فإن هذا الأخير سيصبح ناديًا مسيحيًا . وإذا ما أريد تجنب صراع الحضارات فعلى الاتحاد قبول تركيا فى عضويته"(٤١) . ولكن يبدو إعلان كهذا بعد خمس سنوات من إعلان مماثل من الرئيس الأمريكى الأسبق كلينتون يروج لنسيان؛ أو تظاهر بنسيان ؛ كل ما جرى فى نهر العلاقات التركية الأمريكية خلال عام ٢٠٠٣ من أزمات .

فعلى الرغم من تأييد الولايات المتحدة للمسعى التركى نحو أوروبا فإن المسألة تلقى بشكوك على مستقبل العلاقات اذا ما نظر اليها من زاوية "الشراكة الاستراتيجية" . . ثمة افتراض يقول إن دخول تركيا للاتحاد الأوروبى سيلزمها بسياسات وتوجهات أوروبية بأكثر من السياسات والتوجهات الأمريكية ، مع مايبدو من تعارض بين الجانبين إزاء كثير من القضايا . لكن ذلك القول يتغافل حقيقة المكسب بعيد الأمد للسياسة الأمريكية من انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى ، الذى يعتبر البعض أنه لن يتحقق دون مساندة أكيدة ودائمة من الولايات المتحدة .

مع كل ما سبق ، لا يزال يهتم كثيرون فى تركيا بإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة إلى حظيرة مفهوم "التحالف الاستراتيجى" ، بل والعودة للارتكاز ضمن هذا المفهوم على البعد الأمنى . يطرح هؤلاء على الأمريكيين عدداً من الاعتبارات، التى يرونها توجب استمرار الاهتمام الأمريكى من أهمها حقيقة

---

(٤١) راجع تصريحات الرئيس الأمريكى على هامش مشاركته بقمة الناتو ، بإسطنبول ، فى يونيو، ٢٠٠٤ م.

استطاعة تركيا ؛ التى تعيش بمنطقة لا تتسم العلاقات بين دولها بالودية ، ووسط دول تختلف عنها من ناحية الديمقراطية ؛ مد جسور الصداقة مع محيطها الإقليمى، ويرون أن ما تتعرض له تركيا من تفجيرات بين الحين والآخر ، إنما يستهدف زعزعة استقرارها وقطع الطريق الذى تسير فيه بنجاح ؛ كدولة غالبية سكانها من المسلمين؛ نحو الديمقراطية والتحديث والتعددية ، وأنه على الرغم من جمود عملية السلام فى الشرق الأوسط . . فإن تركيا تحتفظ بعلاقات قوية مع إسرائيل، تنفصل عن مسار عملية السلام وستظل هكذا . وأن المصالح التركية ستظل تلتقى مع المصالح الأمريكية فى منطقة الجوار التركى ، المتضمنة إسرائيل والعراق والقوقاز . وأن تركيا تعد بفضل قيمها الغربية وهويتها الفريدة الشريك الأفضل ، الذى يمكنه مساعدة الولايات المتحدة فى هذه المناطق(٤٢) .

يبدو ما سبق يمثل طرحاً تركيًا جديداً للولايات المتحدة يتحدث عما يمكن أن يقدمه "الشريك التركى" للأمريكيين فى المنطقة المحيطة بهما فى عصر ما بعد الحرب على العراق . وربما كان إخراج تركيا لنفسها من الدائرة التقليدية للعلاقات المتأزمة مع جاراتها من فضائل سياسة حزب العدالة والتنمية ، ولكن ذلك يبدو أيضاً يمهد لدور تركى فى الجوار الإقليمى .

لقد أوضحت حرب العراق عام ٢٠٠٣ إمكانية تعارض سياسة أمريكية ما تجاه المنطقة مع المصالح التركية "الحقيقية" ، التى تجد أصولها فى "القومية التركية" ، كما أوضحت أن الخلاف يمكن أن يكون مع الدولة التركية بكافة مؤسساتها وليس مع حكومة ما فى أنقرة . عارض إيجيفيت اليسارى الحرب مثلما عارضها نواب حزب العدالة والتنمية اليمينى المحافظ ، وحتى اليوم لا تبدو الحالة العراقية تقدم الفرصة لتعاون حقيقى بين الطرفين على أساس "الشراكة الاستراتيجية"؛ حيث تتناقض المصالح إزاءها بأكثر مما تتلاقى . لذا . . فإن الشرق الأوسط الموسع ؛ وفق ذلك المفهوم الذى طرحته الإدارة الأمريكية ؛ يظل هو الساحة التى يمكن لتركيا

(٤٢) ما ذكره وكيل الخارجية التركى فى كلمة له أمام معهد واشنطن ، لدراسات الشرق الأدنى فى ديسمبر ٢٠٠٣ .

التحرك فيها بدور ما . بالنسبة للأمريكيين يمكن لتركيا - اذا ما تابعت سياسة إصلاح مرتبطة بمسعى الاتحاد الأوروبي واذا ما كافأها هذا الأخير - أن تلعب دور الدولة النموذج في المنطقة ، باعتبارها دولة تنتمي للعالم الإسلامي فيما تطبق بنجاح تجربة الديمقراطية الغربية .

وبعيداً عن الحكم بإمكانية تطبيق النموذج التركي في دول أخرى بالمنطقة أو حتى الاعتقاد في اتساقه ونجاحه ضمن حدوده الداخلية في بلده ، فمن الثابت أن لأنقرة اهتمامًا أكيداً بلعب دور ما في هذه المنطقة . وتبدو بعض قطاعات النخبة على اقتناع(٤٣) بقدرة تركيا على أدائه ؛ لا سيما بعد انتهاء حالة عدم الاستقرار التي شهدتها البلاد في عقد التسعينيات . ويقابل ذلك اقتناع الولايات المتحدة بأن بتركيا ذلك النوع من الاسلام ، الذي تريده في بقية دول العالم الاسلامي ؛ خاصة لدى دول الشرق الأوسط . ودونما الخوض في صحة هذه الفرضية الآن ، فإن الأحداث ستشير في مستقبل قريب إلى أن هذا الأمر سيلعب دوراً رئيسياً في تحديد شكل العلاقة الجديدة ، بين تركيا والولايات المتحدة وبين تركيا وجوارها .

في المحصلة الأخيرة ، يمكن القول بأن العلاقة التركية الأمريكية بنيت واستندت ربما بأكثر مما ينبغي إلى الجانب الأمني والعسكري . ومن الثابت أن الولايات المتحدة لم تكن تشغل نفسها كثيراً بالمجتمع التركي ، وبما يحدث تحت السطح فيه ، وعولت دائماً على التفاهم الذي أبدته المؤسسة العسكرية التركية إبان الحرب الباردة التي اعتبرتها أفضل شركاء واشنطن في تركيا وأسهل من يتم التعامل معه . بعد انقضاء عقد التسعينيات اتضح للأمريكيين أنهم كانوا يغفلون كثيراً من حقائق الواقع التركي وتحولاته .

---

(٤٣) ليس ذلك أمراً جديداً ، ففي زيارته لواشنطن عام ١٩٩٦ ، قال الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل إن تركيا بمؤسساتها الديمقراطية العلمانية تعد نموذجاً للعالم الإسلامي . انظر كلمة ديميريل في ٢٨ مارس ١٩٩٦، أمام معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى .

تعاملت واشنطن دائماً مع الجيش التركى ، ولا يستثنى من ذلك سوى العلاقة الخاصة التى كانت لأوزال معهم . وأبداً لم تكن الولايات المتحدة شريكاً تجارياً رئيسياً لتركيا ، ولم تضع الشركات الأمريكية تركيا على قائمة مقاصد استثماراتها .

على سبيل المثال ، كانت تركيا تصنف (رقم ٢٩على قائمة الشركاء التجاريين للولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٢(٤٤) . وحتى فى الجانب العسكرى لم تهتم واشنطن لوقت طويل أو من تلقاء نفسها برغبة أصدقائها الأتراك فى بناء قوة عسكرية ذاتية ، قدر اهتمامها بالعلاقة العسكرية معهم ضمن اطار الناتو .

اليوم ، وبعد ١ مارس ٢٠٠٣ ؛؛ يتعين على الأمريكيين أن يبدوا اهتماماً أكبر بالداخل التركى ، وبهذه النخبة الجديدة التى حلت فى مقاعد الحكم بالبلاد ، فمن أهم أسباب رفض البرلمان لمرور القوات الأمريكية أن نسبة كبيرة من نوابه كانوا يدخلون البرلمان للمرة الأولى وبدوا مرتبطين أكثر برأى ومشاعر قاعدتهم الانتخابية، ولم يقبلوا منطق الدولة بأن فى ذلك المرور مصلحة لتركيا .

ويشير ذلك بجلاء إلى حقيقة أصبحت تؤرق واشنطن ، مثلما تؤرق البعض من الأتراك ، وكذلك تتعلق بتصاعد الكراهية للولايات المتحدة لدى الرأى العام التركى ، الذى أصبحت قطاعات كبيرة منه تثق على سبيل المثال فى أن تفسير الحملة الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ يكمن فى نظرية المؤامرة . ومن أجل سيطرة إسرائيل والولايات المتحدة على الشرق الأوسط ... وتركيا بداخله . ولايبدو ذلك مقتصراً على شرائح تنتمى للتيار المحافظ أو "الإسلامى" فى تركيا ، بل ثمة شرائح من اليسار التركى تؤمن بأن الخطة الأمريكية المسماة بمشروع الشرق الأوسط الكبير هى فى حقيقتها عودة لعهد الاستعمار وإن كانت بشكل مختلف .

أصبح يتعين على واشنطن قراءة فكر النخب الجديدة ، وإحداث تحول به ليكون أكثر قدرة على تعرف "مصلحة تركيا" هذه ؛ واذ لا تبدو المهمة بسيطة

(٤٤) حسب إحصائيات وزارة التجارة الأمريكية لذلك العام .

فمما لا شك فيه أن الأمريكيين يولونهـا بالفعل قدراً كبيراً من الاهتمام ، بل بدأوا في العمل بدأب ومثابرة في هذا الاتجـاه عبر أكثر من قناة(٤٥) ، ويركزون جهدهم على إعادة تأهيل وتثـقيف أعضـاء النخبة الجديدة المرتبـطة بالقاعدة الجمـاهيرية ؛ لتمكينها من تفهم وتقبل فكرة وجود مصالح لتركيا مع الولايات المتحدة.

ومع ذلك سيـتعـين على الذين يتوقـعون تحولاً كـاملاً في الإدراك والتـعامل الأمريكي مع تركـيا الانتظار لما ستـسفر عنه هـذه المحاولات ، والأهم الانتظار لما سيكون عليـه شكل السياسة في أنقـرة ، بعد انزواء دور المؤسسة العـسكرية بفعل تأهيل البلاد لعضوية الاتحاد الأوروبي .

إن سيرة العـلاقات التركية الأمـريكية تشير بجلاء إلى افـتقار واشنطن ؛ طيلة العقـود الخمسة السـابقة ؛ للاهتمـام وربما للقدرة على التأثيـر في الداخل التركي مقارنة بالأوروبيـين . ومع ذلك تحظى الولايات المتحدة باهتمـام خاص من جانب جميع القوى السياسية في تركيا ، بصرف النظر عن انتماءاتها بين اليسار واليمين، بل ومن جانب الذين يسمون أنفسهم بالإسـلاميين لكن بشكل يختلف عن اهتمام هؤلاء بأوروبا . يدرك الجـمـيع في عقلـه الباطن ؛ ربما بحـكم ظروف وميـراث الجمهورية ؛ أن الأمريكيين وليس الأوروبيين هم المعنيون في نهاية المطاف بهواجس تركيا الأمنية ، والقادرين على توفير الحماية لها ، وأن العلاقة معهم لم ولن تشهد اشكاليـات وانتكاسات تماثل مـا حدث ويحـدث بين تركيـا وأوروبا . كمـا يرى كثيـرون ؛ في النخب والرأي العام ؛ أن قبـول أوروبا لتركيا لن يحـدث في نهاية المطاف بمعزل عن اقتناع الأمريكيين ورضاهم .

إن ذلك الإدراك يبـقى العلاقـة التركـية الأمـريكيـة إلى الآن وفق مرتكزاتهـا التقليدية وضمن مفـهوم "التحالف الاستراتيجي" ، وثمة ما يدعـو للاعتقاد بأنها ستمضي لتعـزيز مرتكزات أخرى جديدة ، تتعلق باستكشاف "قـيم مشتركة" بين

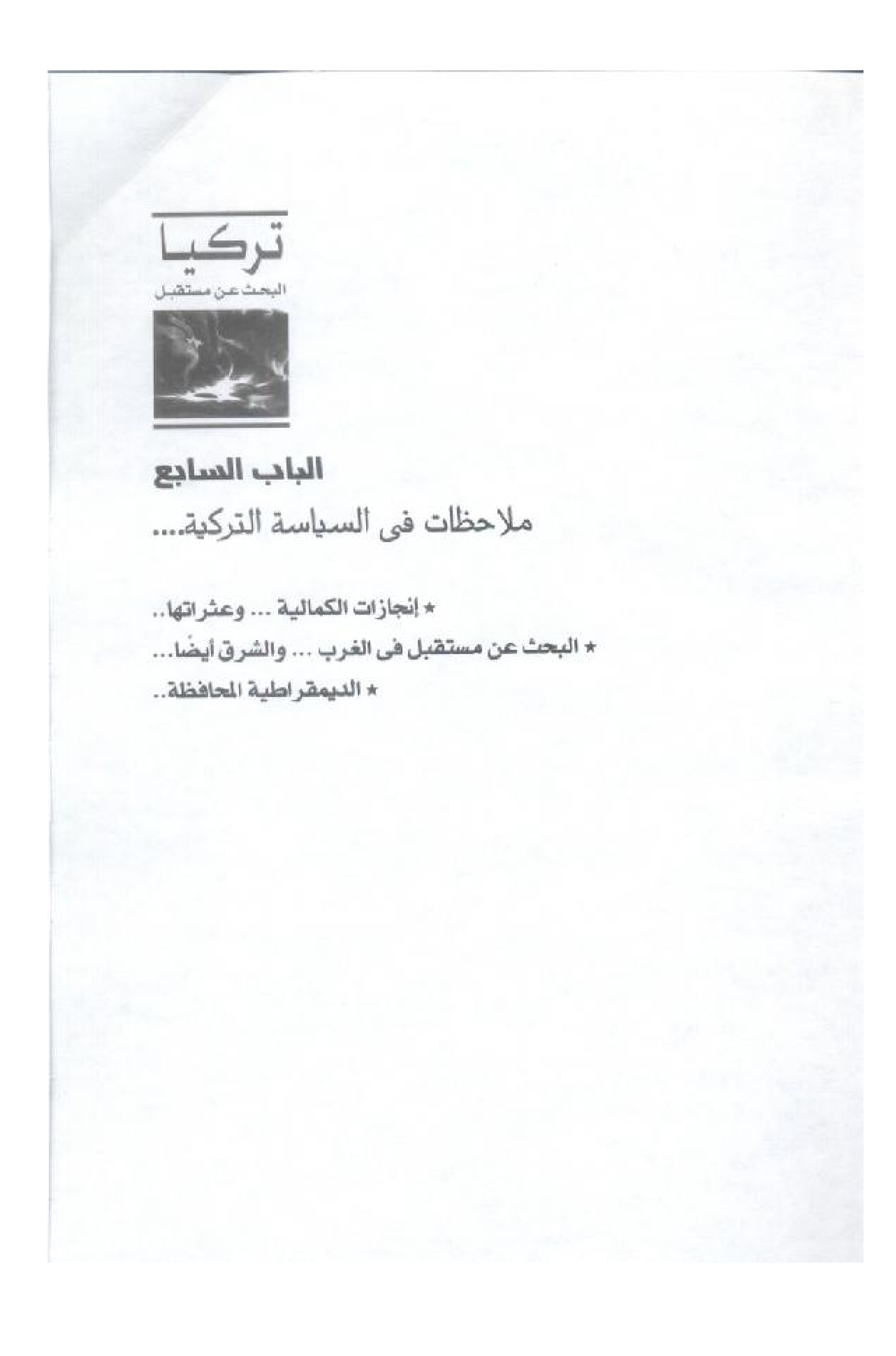
(٤٥) يقوم معهد National Democratic Institute ، من خلال مكتبه في أنقرة ، بجهد بارز في هذا الصدد .

الجانبين فى عالم اليوم ، حتى بعد أن بدأت تركيا مفاوضات الانضمام الفعلية للاتحاد الأوروبى فى ٣ أكتوبر ٢٠٠٥ .

وعلى الرغم من أن البعض يرى فى ذلك الانخراط التركى مع أوروبا مقدمة لابتعادها عن الولايات المتحدة ، فلا يزال هناك الكثير من الشكوك إزاء إمكانية انتقال الحلم الأوروبى من حدود الوعد إلى مجالات الواقع . ومع كل التطورات التى تبدو جذرية فى داخل النسيج التركى وتلك فى المحيط الإقليمى حولها ، وتشير باختلافات بين تركيا والأمريكيين فلا يزال من المبكر القول بأن الأتراك قادرون على حل كثير من مشكلاتهم داخلياً وخارجياً بغير مساعدة الولايات المتحدة .

فى قبرص لا يبدو هناك من مخرج دون واشنطن، وفى العراق لا يفضل الأتراك الحديث مع أحد غير الأمريكيين ، وهم الورقة السحرية فى الوضع الاقتصادى الداخلى ، وهم ضمانة الاستقرار العام فى الشرق الأوسط ، وهم أصحاب رأى وحكم فى عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبى .

فى الختام ، يبقى التساؤل المطروح المتعلق بمدى استعداد الأمريكيين "حليف تركيا الوحيد فى هذا العالم" تقديم المساعدة لحليفتهم ، كما يتعلق بالثمن الذى يريدون منها دفعه مقابل ذلك ... وأين .



الباب السابع

ملاحظات فى السياسة التركية....

* إنجازات الكمالية ... وعثراتها..
* البحث عن مستقبل فى الغرب ... والشرق أيضًا...
* الديمقراطية المحافظة..

إنجازات الكمالية ....وعثراتها .

بعد ثمانين عـاماً من الجمهورية لا يزال المجتمع والسياسة فى تركيا يفتقران ويتوقان إلى حسم هوية البلاد وانتمائها بين اليمين واليسار . بين الشرق والغرب ... بين المدنيين والعسكريين ... بين سيفر ولوزان .

ومع أن المبادىء العلمانية للجمهورية حققت مزيا ايجابية فيما يتعلق بالشكل الديمقراطى الخارجى للبلاد مقارنة بحالها قبل ١٩٢٣ ، فان وقوع تركيا رهينة للنفسية التى تقول بأنها "بين أعداء داخليين وأعداء خارجيين يريدون الانقضاض على الجمهورية" أدى إلى أن توضع الدولة وسلطتها فوق الجميع وحتى فوق الديمقراطية فى بعض الأحيان . ظلت قبضة الدولة بالغة الشدة على الأفراد ولايزال يتذكر أتراك الجيل القديم كيف عاشوا حياتهم تحت أعين الدولة التى كانت تراقبهم وتعيش معهم فى كل مكان ، وتوجد فى كل شىء ، يسمعون صوتها دائماً ، ويمضون فى هدى من تعاليمها ، ولا يجرؤ أحد على التطاول عليها ولا على رموزها .

فى أزمان سابقة كان الصراع داخل قصر السلطان العثمانى بين أفراد الحاشية يستهدف السيطرة على مقود الدولة . وفى عهد الجمهورية ظل الصراع بين مختلف مراكز القوى بما فيها المؤسسة العسكرية يستهدف أيضاً مقود الدولة والنظام، لأنه دون ذلك لا مجال للتأثير فى وجهة البلاد .

ارتكزت الجمهورية على مبادىء الكمالية الستة التى كانت القومية أحد أهم ركائزها ، فحظيت باهتمام وتركيز من مؤسس الجمهورية لا سيما خلال عهدها الأول. و مثلما أوضحنا ، ورث الرجل الرعايا الأتراك من السلطنة العثمانية المنهارة وتوجب عليه تقديم المضمون القومى الجديد لدولتهم الجديدة .... ولاشك أنه نجح فى ذلك إلى حد كبير إذا نظرنا لموقف الجميع اليوم من فكرة "وحدة الوطن التركى" .

مع كل الانتقادات استطاعت العلمانية بطابعها الكمالي الفريد إكساب نفسها أقداماً راسخة في التجربة التركية ، بصرف النظر عن قبول المجتمع أو رفضه لها . فخلال عمر الديمقراطية التركية ؛ التعددية ؛ منذ عام ١٩٥٠ حتى اليوم جرت الانتخابات البرلمانية أربع عشرة مرة ، فاز في عشر مرات منها أحزاب أو قوى سياسية، لم تشعر المراكز العلمانية بالدولة الكمالية بأي ارتياح وهي ترى مشاهد حضورها للسلطة . ولكن ذلك كان ضريبة استمرار الديمقراطية بالبلاد أو على الأقل استمرار الشكل الديمقراطي الخارجي لها ، ولم يكن من المتاح المضي فيه لولا إصرار النخبة الكمالية المستنيرة عليه حتى مع مرارته في كثير من الأحيان .

إن ذلك يعني من جهة أخرى أن إدارة شئون تركيا : اقتصادها ، سياستها الخارجية ، علاقاتها الإقليمية والدولية ؛ تولية وعزل الآلاف من قيادات البيروقراطية بالدولة ، جرى على يد حكومات حضرت للسلطة بإرادة الذين يعيشون على هامش النظام السياسي "العلماني" للبلاد ، وليس بارادة من هم في قلبه على الأقل من الناحية الشكلية ، أو إزاء ما لم يتصل بمسائل الأمن القومي التي ظلت النخبة تحتكرها دوماً .

يطرح التفكير في واقع كهذا كثيراً من الأسئلة حول مغزى الديمقراطية ونتائجها والمرجو منها في أي بلد ، يعاني معظم سكانه من الفقر والتخلف والجهل والمرض ، ودون ضوابط من جهات أخرى بالمجتمع تدرك حجم المسئولية وتتحلى بروح الإخلاص للوطن ، وتحمل تصوراً لمشروع تحديثي للنهضة في وطنها وتصر على تنفيذه بصرف النظر عن معوقات واشكاليات "النظام الديمقراطي" .

في تركيا سعت الكمالية للتدخل في كل شيء بالمجتمع ، وحققت نجاحات كثيرة كما واجهت إخفاقات في أكثر من مجال . بالتأكيد كان أحد أهم الأخطاء التي ارتكبها مصطفى كمال أتاتورك ، هو اعتباره عدم الامتثال لأي من اصلاحاته بمثابة رفض للجمهورية بأكملها ، فأعطى للرمز قيمة كبيرة في السياسة التركية . وعندما سار خلفاؤه وخاصة في المؤسسة العسكرية على هذا المبدأ فإنهم اعتبروا

ارتداء الحجاب مثلاً بمثابة تعبير عن رفض للجمهورية بل والرغبة فى هدمها . أصبح ارتداء الحجاب من وجهة نظر الجيش وغلاة العلمانية يعبر عن قوى الردة على الجمهورية ، وأصبح عدم ارتدائه مطمئناً بانتماء صاحبته وولائها .

ودفع ذلك إلى إصدار مجلس الأمن القومى توصية للحكومة بضرورة منع الممارسات المتعارضة مع قانون الزى التركى ما تم ترجمته فى مراسيم ولوائح ، تحظر على الطالبات من مرتديات غطاء الرأس دخول الجامعة أو حتى استخراج بطاقات الهوية الجامعية ، بل جرى تعديل مراسم العلم التركى ليحظر تقديم التحية له من طالبات أو مدرسات ترتدى غطاء الرأس[1] ! .

بكل تأكيد سيتاح للديمقراطية التركية تجاوز هذه الرموز ، وستمضى لتبحث فى كيفية تأصيل مفاهيم كلا الطرفين نحو ايجاد أرضية مشتركة يقبل بها الجميع . فالواقع الذى يعيشه الملايين من الأتراك يقول إنه ليس كل من ترتدى غطاء الرأس ترفض الجمهورية والعلمانية ، كما وليس كل المؤمنات بالعلمانية يرفضن مرتديات الحجاب .

إذا رأت الديمقراطية التركية أنه لا يزال بإمكانها العمل فى وحى من مبادىء الكمالية مع متابعة الطريق نحو أوروبا فى آن واحد ، فسيتعين عليها قبل كل شىء حل معضلات داخلية كثيرة ، وستكون إذا أقدمت على ذلك دون التزام الحرص تمضى على طريق ، يمس فى نهاية المطاف هذه المبادىء أو بالأدق الممارسة العملية لها .

ثمة شواهد على أن الكمالية تتعرض لضغوط عديدة بأثر صعود الظاهرة الإسلامية على السطح ، أو لنقل بسبب ذلك الحوار الذى أطلقه وصول الرفاه للسلطة فى ١٩٩٥ عن مساحة الاسلام فى المجتمع ، وليس فقط فى وجدان

(١) صدرت توصية مجلس الأمن القومى فى اجتماعه الشهير يوم ٢٨ فبراير ١٩٩٧، وتم تعديل مراسم العلم فى ٦ أبريل ٢٠٠١م.

الأفراد. من وقتها لا يزال الجدل قائمًا حول مبادىء ومفاهيم الكمالية وكيفية تطويرها ، وعلى الرغم من أنه بدا فى بداياته جدلاً بين طرفى نقيض على غرار الأبيض والأسود ، فإن الظروف اليوم أصبحت تسمح بدور ومجال لأولئك "المعتدلين" الذين يسعون لإعادة شرح الكمالية وتفسير مرونتها كنظرية غير جامدة، ويتحدثون عن استعدادها لمواكبة متغيرات العصر ؛ والأهم ؛ عن عدم تعارضها مع الدين .

قد لا يكون جهد كهذا يبحث بوضوح فى الوقت الراهن عما يمكن اعتباره تعديلات مطلوب إدخالها على الفلسفة الكمالية ، ولكن من المؤكد أنه سيمضى فى ذلك الاتجاه ، وسيكون ناجحاً إذا قام على الأقل بإعادة تقديم الكمالية للناس بطريقة يفهمونها فى هذه الأيام .

وإذ من المفترض أن تستغرق عملية كهذه زمناً غير قصير ، فإن الأهم أنها تبدو تتأثر بأحداث العقد الأخير فى الجوار الإقليمى لتركيا ، التى أصبح يطل منها حسب اقتناع الكثيرين ؛ مظاهر حالة هجوم "يستهدف الإسلام والمسلمين" فى مواقع محيطة بالأتراك ؛ الأمر الذى قد يجعل من الصعب على التفسيرات الحالية للكمالية الاستمرار فى احتفاظها بمسافة بعيدة عن الدين ، بل وقد يدفع نحو تركيز العملية فى المقام الأول على تصالح الهوية الدينية مع الدولة ونخبتها بشكل نهائى.

والشاهد أن ما فعله مصطفى كمال أتاتورك وخلفاؤه فى مسألة الدين تجاوز حدود متطلبات إنشاء الدولة القومية ، والتى رأى فى إبعاد الأتراك عن ميراثهم التقليدى أحد مقدماتها وثوابتها ، ومع القبول بأن الرجل ربما مضى إلى حدود بعيدة وغير مبررة فى كثير من الأحيان فى هذا الشأن ، فقد أصبح واضحاً اليوم من التجربة أن قمع ما يسمى بـ"الإسلام السياسى" لم يكن نتيجة آلية أو منطقية أو مباشرة لإنشاء جمهورية تتبنى "التحديث على النمط الغربى" ، وإنما جرى بفعل نخبة كمالية ، أدركت ومارست مفاهيم القومية والعلمانية بشكل فريد لاسيما بعد رحيل أتاتورك فى ١٩٣٨ .

في ظل التجاذب الذى ميز التجربة منذ إنشاء الجمهورية بين الفكرة العلمانية والفكرة الدينية ؛ فإن مجرد الحديث عن "تجديد الكمالية" يبدو أحد جوانب الخطر فى أية تحولات ،لأنه قد يُفْهم من قبل شرائح مختلفة بالمجتمع باعتباره نبذاً لها ، فيما من غير اليسير على كثيرين ترك ميراث الكمالية هكذا حيث يعد فقدانها بالنسبة للبعض يرادف خسارة كل شيء .

لا يمكن تخيل التداعيات التى قد تنجم عن أية تحولات فى فكر الجمهورية ؛ حتى ولو كانت تدريجية ؛ لاعتماد فلسفة جديدة للدولة . وليس هناك من شك فى أن الديمقراطية التركية وصلت إلى هذه الدرجة من التطور بفعل مبادىء الكمالية ، سواء اتفق معها البعض أو اختلفوا . إن نظرة على المجتمع التركى قبل ١٩٢٣ تقدم الدليل على دور النخبة وأهمية الفكر فى أى عملية سياسية ، تستهدف إحداث تطوير ما .

ويبدو الأتراك محظوظين بالمقارنة بغيرهم من حولهم فى انتهاء مقودهم ، بعد هزيمة السلطنة فى الحرب العالمية الأولى إلى يد نخبة مثقفة واعية ، أنجزت تحرير أرض الأناضول ، ثم اندفعت نحو تنفيذ مشروع متكامل لتطوير المجتمع والنهوض به متحلية برؤية ذات قدر من الوضوح والتحديد . ورغم أن هذه النخبة تسيدت عبر جناحها العسكرى الأوتوقراطى على المجتمع والدولة منذ إعلان الجمهورية ، فانها أبداً لم تغفل أهمية ودور جناحها المدنى ، الذى وقع عليه عبء تنفيذ مشروع التحديث . وبانتهاء العهد الأول للجمهورية واستتباب الأمور للوطن الجديد ، تحول الجناح العسكرى للعب دور الرقيب على شقيقه المدنى وفق قاموس الكمالية .

ويظل من الخصائص الفريدة للتجربة التركية أنه أبداً لم يحدث أن واجه الجناح العسكرى للنخبة تحدياً جدياً ، من داخل البلاد أو من خارجها . أطلق مصطفى كمال بعد تأسيس الجمهورية مقولته الشهيرة "سلام فى الوطن وسلام فى العالم" كأحد المبادىء النظرية للسياسة الخارجية لها ، لكن ذلك لم يكن سوى لافتة قُصد منها تجنيب الجمهورية الجديدة عداءات خارجية لا داعى لها . لا سيما أن الأتراك

سبق لهم المعاناة مما فعلته السلطنة العثمانية من قبل . كان المبدأ يعنى من جهة أخرى أن الجمهورية الجديدة لا تتطلع لـلعب أدوار خارجية إمبراطورية ، تكون مكلفة سياسياً وعسكرياً لها بأكثر مما تقتضيه حاجتها فى حماية نفسها .

لم يجر مصطفى كمال رئيس الجمهورية أى زيارة خارجية بعد تأسيسها فى ١٩٢٣ ، وانصب كل جهده على عملية التحديث الداخلى ، ولم يحدث أن لقى الجيش التركى بعد هذا التاريخ أية هزيمة عسكرية مهينة ، تطرح كرامته على الأرض وتطرح معها استفسارات عن الدور الداخلى له . ويبدو مستوى ونوع التعليم الذى تتلقاه النخبة ؛ لا سيما العسكرية ؛ يقدم للدولة الذخيرة اللازمة للحفاظ على فلسفتها الكمالية العلمانية . وإذ ثمة افتراض بأن عملية التحول الجديدة بعد عقد التسعينيات قد تمضى على حساب المبادىء الديمقراطية ، فستظل قيمتها إن نجحت تتمثل فى إخراج النقاش حول الكمالية من الأسر ، الذى وقعت فيه بين مؤيدين بالكامل ومعارضين بالكامل .

البحث عن مستقبل فى الغرب ....والشرق أيضاً

يبدو الاتفاق بين المحافظين التقليديين و العلمانيين اليساريين على مسعى تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى؛ ولو بظاهر الأمور ؛ يساعد فى ادراك الطرفين لوجود أرضية مشتركة بينهما . وتدفع المضامين الحقيقية للإصلاحات التى يجرى تنفيذها أملاً فى عضوية الاتحاد الأوروبى نحو تقليص وازالة الحدود والحواجز ، التى فرضها حماة الكمالية بين الجانبين فى هذه الجمهورية .

لا يعنى ذلك أن ما يسمون بالكماليين سيضطرون لتقديم تنازلات للمحافظين الإسلاميين فى داخل البلاد من أجل المضى نحو عضوية الاتحاد الأوروبى ، أو لغرض التعايش المشترك فذلك أمر يمكن الادعاء بأنه حدث بالفعل منذ زمن ، ربما منذ اللحظة التى غازل فيها حزب الشعب الجمهورى ؛ الذى أسسه أتاتورك ؛ الجماهير بعبارات تصالحية مع الدين إبان حملة انتخابات ١٩٥٠ ، ومنذ أن اضطر

إيجيفيت زعيم الحزب لاحقاً الائتلاف عام ١٩٧٣مع نجم الدين أربكان زعيم تيار "الاسلام السياسى" لتشكيل الحكومة ، ومنذ أن قال لدى إعلان حكومته هذه على الملأ "إن العداء تجاه الاسلام كان خطأً تاريخياً" .

ومع ذلك يبدو عدم حسم الانتماء التركى داخلياً وانتظار دعامات له أو براهين عليه من الخارج ، وتحديداً من أوروبا ، يؤثر على جوهر الجدل ووجهة التحولات والطريق الذى سيمضى فيه الجانبان فى الدولة التركية خاصة بعد الانتهاء من البت فى مسألة عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبى . فإذا ذهب الحلم التركى تذروه أدراج الرياح ، قد لا يكون لدى الطرفين الكمالى والمضاد له كثير من البدائل للاجابة تساؤلات سيطرحها المواطن التركى بقوة عن هويته ومصيره .

قد تخرج أصوات فى تركيا فى حالة رفض أوروبا انضمامها لعضوية الاتحاد الأوروبى ؛ لتقول إنه كان من الخطأ اعتماد وجهة غربية للبلاد ، وقد يزيد البعض ليقول إن الأساس العلمانى للجمهورية هو الخطأ ، وإن تحالفها مع الغرب لم يكن خياراً صائباً ، وأن عليها العودة للشرق المسلم الذى خرجت منه دون داع . . . ربما .

وقد تخرج أصوات تقول إن قبول تركيا لذلك الثمن الباهظ ، الذى فرضه الأوروبيون عليها باسم معايير كوبنهاجن أملاً لقبولها عضواً بالاتحاد الأوروبى كان رهاناً خاسراً ، وأن على الأتراك البحث عن خياراتهم المستقبلية فى حدود القومية التركية المستقلة وسيجدون بها ما يكفيهم . . . ربما . .

وقد يقول آخرون إن عضوية أوروبا لم تكن فى الأصل من وصايا مؤسس الجمهورية كمال أتاتورك ، وأن كل ما أكد عليه الرجل هو أهلية الأتراك لتحقيق التقدم الحضارى ، الذى حدث للأوروبيين ، دون أن يقصد بذلك انضمامها اليهم، وشدد فى كافة الأحوال على اعتبارات استقلال الارادة الوطنية ، فيما كانت تركيا تتجه لتتخلى بانضمامها لأوروبا عن كثير من مظاهر ومضامين هذه الإرادة ، وحسناً فعل الأوروبيون برفض انضمام تركيا التى عليها البحث عن هويتها المستقلة وإرادتها الحرة . . . . ربما .

فى كافة الأحوال ، لا يمكن تخيل التداعيات التى ستحدث برفض الاتحاد الأوروبى ضم تركيا . ولا يمكن حساب الزمن الذى سيستغرقه نقاش كهذا ولاأعداد وحدود المشاركين فيه . وسيطلق أى رفض أوروبى حالة نقاش داخلية يشارك فيها الجميع ، تتناول قضايا سياسية واجتماعية وفلسفية ودينية ، وتستدعى مشاهد من ماض مر عليه الدهر . ويبقى السؤال يتعلق حينها بقدرة الدولة التركية، وتقاليدها ، وقدرة مؤسساتها على إدارة وتوجيه هذا النقاش والتطورات الناجمة عنه فى عهد ، فقدت فيه كثيراً من أدوات سيطرتها على المجتمع والأفراد، مقارنة بما كان لها قبل ذلك .

تبدو تركيا مقبلة على قرارات مصيرية ، ويبدو لى أن "خياراتها الغربية" كانت مجرد حركة سياسية وجد الجناح القومى للنخبة العثمانية نفسه مضطراً إليها لحماية الأناضول فى بدايات القرن العشرين ،حين كانت أرضها تُقطّع وتُوزع على الآخرين . ولم تقدر النخبة التى أرساها هذا الجناح فى الجمهورية على أن تسير بها لتحقيق كامل الهدف ؛ حيث أصبح الغرب الأوروبى يمضى كل يوم بعيداً عن الأتراك ؛ بمعايير كثيرة .

أعلنت تركيا الجمهورية بعد تأسيسها أنها تتطلع إلى الغرب الأوروبى وتستلهم منه ، وكانت فى ذلك متناغمة مع طموحات الكثير من دول الشرق ، أو على الأقل النخب المثقفة فيه . ثم دخلت إلى عالم الغرب من البوابة الأمنية بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية ولأسباب خاصة انتفى الكثير منها لاحقاً ، ثم قالت إن ذلك لا يكفيها ، وإنما تريد دخول الغرب من البوابة الأوروبية ؛ حيث لا مجال بالنسبة للنخبة للمقارنة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ، ومع الاعتراف بأن تركيا حصلت على كثير خلال العلاقة المتميزة مع الأمريكيين ، فتظل أوروبا بالنسبة لها هى الحلم والمصير .

ثمة قضايا ومشكلات يتعين على النخب الجديدة للجمهورية إيجاد حلول لها، وفى بلد يوجد به قدر كبير من عدم العدالة والممارسات الأوتوقراطية والفقر سيظل

الناس يبحثون دائماً عن مجال للخروج من الحلقة المفرغة ، التى يعيشون فيها وعن سبيل لتحقيق العدل الاجتماعى واستقلال القرار الخارجى . وتوجد شواهد عديدة على أن الفكرة الاسلامية لا تزال حاضرة بجاذبية ، قد تزيد وقد تنقص حسب أداءتها على المسرح السياسى فى الحكم وخارجه ، ولكنه سيظل لها فى كافة الأحوال رصيد حقيقى لدى الناس فى الأناضول بحكم ذلك الحجم من التقاليد المحافظة لهم كمسلمين ،وسيظل فى تركيا من يرى أن العدل الاجتماعى يوجد فقط فى نظام إسلامى ، وليس فى أى نظام آخر .

إن نظرة فاحصة على المجتمع التركى تشير إلى أن الاسلام لا يزال قائماً بصرف النظر عن علاقة الدولة به أو موقفها منه . كثيرون يريدون ممارسة الدين بقدر أكبر من الحرية فى الحياة العامة والخاصة على حد سواء . وفى عام ٢٠٠٠، اظهر احصاء قدر التزام الأتراك بالإسلام فكان ثمة ٤٦٪ منهم يؤدون الصلوات الخمس يومياً بانتظام ، وثمة ٨٤٪ منهم يواظبون على أداء صلاة الجمعة فى المسجد ، فيما ٩١٪ يصومون شهر رمضان ، و٦٠٪ يؤدون الزكاة ، و٧١٪ يريدون أداء فريضة الحج ، منهم ٧٪ قاموا بذلك بالفعل .

ولا يزال المواطن التركى الذى أصبح فى عهد الجمهورية "ذى وجهة غربية" يحمل فى وجدانه حجماً كبيراً من التقاليد الإسلامية العتيدة والراسخة حتى مع علمانية دولته ، التى لم تستطع أبدًا التقدم للتخلى عن دورها الدينى بالكامل فلا تزال سلطة الحكم توفد المسلمين على نفقتها لأداء فريضة الحج ، وتوفد الدعاة لبلاد تقطنها جاليات تركية خاصة فى أوروبا للحفاظ على الهوية الدينية لهم ، ولايزال ، ولا يزال ، ولا يزال . ومع ذلك ؛ قلة فقط هى التى ترى أن طريق البلاد السياسى يكمن فى اتباع الإسلام حرفياً أو فى تطبيق الشريعة الإسلامية .

أثبتت تجربة حزب الرفاه بفشلها أن ثمة سقفاً لا يمكن تجاوزه فى السلطة ، كما أوضحت ممارسات حزب العدالة والتنمية أن التزام الاعتدال والوسطية يحقق نتائج أفضل من السعى وراء تطبيق سياسات ، تستند إلى أسس عقائدية ودينية .

ثمة ٩١٪ من الأتراك يرون التسامح إزاء الاختلافات السياسية أمراً ضرورياً لاستمرار التوافق الاجتماعي .

اليوم ؛ بعد بدء تركيا مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوربى ؛ يبدو دور الجيش فى السياسة هو السؤال الأكبر ، الذى سيتعين على الديمقراطية التركية الإجابة عنه .

مع كل التدخلات التى قام بها الجيش فى الحياة السياسية ، لا يمكن الجزم بأنه كان يفعل ذلك لرغبته فى ممارسة السلطة واحتكارها ، وإنما لتعديل ما اعتبره انحرافاً عن المسار السليم للجمهورية ، الذى وضعه مصطفى كمال أتاتورك . من وجهة نظر الجنرالات قدمت هذه التدخلات الحماية والضمانة اللازمتين لمتابعة سير الجمهورية نحو "التحديث على النمط الغربى" ولاستمرار سيادة القوى العلمانية فى المجتمع والدولة . بعبارة أخرى ، حافظ الجيش على استمرار سلالة الجمهورية فى مراكز السلطة والتأثير بها . . والآن سيتعين عليه التخلى عن دوره ، والانزواء إلى ثكناته لأن ذلك من معايير الانضمام لأوروبا ، التى سيكون لأى تهاون فيها مخاطرة كبيرة .

إن المتتبع للتجربة التركية يلمس ولا شك أن الدولة وديمقراطيتها تمكنتا من المضى فقط بدور النخبة ، وأهدافها ، ووفق طموحاتها ، وضمن حدود تحالفاتها ، وحتى مع اتساع النخبة وتنوعها ، فإن السياسة التركية ظلت تعبر عن مصالحها لاسيما فى القضايا الحيوية. كان عهد انفتاح أوزال فى الثمانينيات يستدعى للمعادلة أطرافاً جديدة نوعاً ، انتسبت لمعسكر الجماهير الغفيرة المنتشرة فى الأناضول، ممن لم يكن لهم صوت مسموع. اشترك هؤلاء فى العملية السياسية بأهداف وغايات مختلفة عن النخب السابقة، وتمكنوا من كسب مواقع مؤثرة فى الدولة والمجتمع، وظهر من بينهم متميزون بالمعنى العصرى للكلمة . بنهاية التسعينيات . . أصبح من غير الممكن أو المقبول إعادتهم لمكانهم الهامشية فى المجتمع والدولة .

على الرغم من ذلك لا يعتقد بأن الجيش يبدو مقتنعاً ؛ مع كل ما حصلت عليه تركيا ؛ بأنه آن الآوان لانسحاب سلالة الجمهورية عن مقود البلاد . بالنسبة له لم تحقق الديمقراطية التركية بعد - مع كل التجربة - ذلك التماسك الذى يضمن استمرار سيادة العلمانية ، وتفوق "قوى التحديث على النمط الغربى" على سائر المراجع الأخرى فى المجتمع . لا يبدو الجيش ينسى أحد أهم الدروس التى تعلمها من تجربة أربكان فى السلطة ، والتى تقول له إن الديمقراطية التركية لم تنضج بعد . بل قدّم له فساد السياسيين لاسيما ، فى عقد التسعينيات ، الدليل على أن النظام بأكمله لم يعد صالحاً للبقاء .

مع التحول نحو الاستقرار بعد نوفمبر ٢٠٠٢ بوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة ، لا يزال الجيش يستشعر القلق مما يراه لهذا الحزب من نزعات "خارج حدود العلمانية" ، ولا يبدو انسحابه من الحياة السياسية ممكناً ، إلا اذا وجدت بالبلاد مؤسسات نافذة فى المجتمع تؤمن بوجهة الجمهورية التى حددها كمال أتاتورك .

من جهة أخرى ، ليس هناك ما يسمح من وجهة النظر الأوروبية بإمكانة استثناء الحالة التركية لخصوصياتها عن مشروطيات الانضمام للاتحاد الأوروبى ، ولا حتى إبداء أى تفهم لطبيعة التفاعلات الداخلية فى تركيا . بل تبدو أوروبا اليوم ؛ بصعود اليمين الدينى فيها ؛ تشارك المؤسسة العسكرية التركية كثيراً من هواجسها إزاء ذلك الحجم الكبير للتقاليد والتراث المحافظ ، وللدين لدى الأتراك بعد ثمانين عاماً من العلمانية ، والمختلف شكلاً ومضموناً عما يوجد فى المجتمعات الأوروبية .

قد يجرى البحث خلال مفاوضات الانضمام عن الأسباب الحقيقية لتعذر التقاء الطرفين ، وعن نصيب كل منهما من المسئولية فى ذلك ، وربما يطرح أحدهم ضرورة تغيير الهوية التركية المبنية على الفكرة القومية ، أو الهوية الأوروبية لتهيئة الأجواء للتعايش بين الجانبين .

فى داخل تركيا ، قد يحمل أى تراجع لدور المؤسسة العسكرية التركية داخليًا بذور أخطار على وجهة البلاد وهويتها وعلى أمنها واستقرارها. ويبدو أنه سيستعين على قوة أخرى القيام بدور ما للحفاظ على سيادة القوى العلمانية إذا حدث ذلك التراجع . بالنسبة للكثيرين ، قد لا تكون هذه القوة غير مؤسسات الاتحاد الأوربى لا سيما ، بعد أن بدأت مفاوضات الانضمام النهائى حيث قد يكون باستطاعة الأوروبيين ؛ اذا رغبوا ؛ بسط رقابة فعلية على توجهات الحكومات التركية المختلفة.

ومع ذلك ؛ وإن صحت هذه الفرضية ؛ فمما لا شك فيه أن طبيعة ومساحة هذا الدور الأوروبى ستكون مختلفة عن طبيعة ومساحة الدور، الذى قامت به المؤسسة العسكرية التركية داخل وطنها .وليس مقبولاً لكثيرين فى تركيا ومن كافة الانتماءات السياسية أى تدخل من الأوروبيين فى الشأن الداخلى التركى ،حتى ولو كان نصحاً خالصاً صادقاً ، ويتعلق بوضع بلدهم على الطريق الصحيح لعضوية الاتحاد الأوروبى ذى الجاذبية الخاصة لهم .

فى تركيا ثمة جناح داخل المثقفين ، يرى أنه لو كان مصطفى كمال أتاتورك على قيد الحياة لما كانت تركيا لتلهث وراء أوروبا هكذا بصرف النظر عن كل شيء، بل وما كانت لتضع مقدراتها فى أيدى الولايات المتحدة بالطريقة التى حدثت .

يحلو لهؤلاء وصف أنفسهم باليساريين القوميين الملتزمين بالتحديث الغربى، ولكن دون التفريط فى مصالح "الدولة القومية التركية". وهم يرون أن مشكلة البلاد تكمن فى النخب المسيطرة على الدولة ، وطبيعة انتماءاتها الفكرية والاقتصادية ، وتحالفاتها المستقرة بقمة هرم السلطة .

يتحرك هذا الجناح ضمن عدد من تنظيمات المجتمع المدنى والجمعيات الفكرية والثقافية ، ويفكر فى اعادة كتابة تاريخ تركيا الحديث وتاريخ الثورة الكمالية لتوعية الأجيال الجديدة بجوهر مبادئها الحقيقية ، التى انزوت مع الزمن وخاصة مسألة التحرر الوطنى والارادة المستقلة . وعلى الرغم من عدم توغل هؤلاء بعمق فى

قواعد المجتمع التركى فى القرى والبلدات على امتداد الأناضول ، فإنهم يسعون إلى التأثير فى طبقة شباب المثقفين والأجيال الناشئة الجديدة . الأهم أن بينهم من يقول أنه على الرغم مما يبدو من انفتاح وعلمانية النخبة الحاكمة فى تركيا فإنها رسمت مساراً للبلاد ، وضعها خارج سياقها الطبيعى جغرافياً وسياسياً وحضارياً، فى حين أن مكانها يوجد فى إقليمها بالشرق الأوسط الذى يمثل محور تفاعلاتها؛ وأنه لم يكن هناك ما يدعو لاتباعها سياسات عدائية مع جاراتها بالمنطقة ، أو رهن حركتها الإقليمية بإملاءات فى غير صالحها ، مفروضة عليها بدعوى "التزامات التحالف الغربى" . . ومع الإقرار بأن صوت هؤلاء لايزال خافتًا . فمما لا شك فيه أن البعض يتفق فى الرأى العام ، مع هذا الطرح، لاسيما من المؤمنين بأن تركيا الكمالية مضت لثمانين عاماً بإملاءات الجغرافيا وحدها دون حقائق التاريخ .

وربما هناك ما يشير إلى إدراك السياسة التركية والنخبة والرأى العام لحقائق من هذا النوع ولو دون أى رد فعل لذلك . فى السنوات الأخيرة أجرت أنقرة تناولاً به قدر من "الموضوعية" للكثير من القضايا السياسية . عندما تم طرح مشروع القرار، الذى أدان اسرائيل بالجمعية العامة للأمم المتحدة ؛ بسبب بناء الجدار العازل فى الأراضى الفلسطينية كانت تركيا من الدول التى صوتت لصالحه إلى جانب العديد من الدول "الإسلامية" ، على الرغم من أن دول الاتحاد الأوروبى امتنعت عن التصويت(٢) ، كما وصف رئيس الوزراء أردوغان العملية التى اغتالت بها اسرائيل الشيخ الفلسطينى أحمد ياسين زعيم حركة حماس بأنه "عمل إرهابى" ، وتحدث وزير الخارجية جول عن أن استمرار إسرائيل فى هذه الأعمال قد يؤثر على العلاقات بينها وبين تركيا(٣) . كذلك وصف عديد من الصحف التركية العمليات العسكرية التى تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين بأنه "إرهاب دولة" ، بل

(٢) ١٢ أغسطس ٢٠٠٣ .
(٣) راجع تصريحات الوزير جول المنشورة بصحيفة Hurriyet ، فى ٢٠ مايو ٢٠٠٤ .

أصبحت تحفل بمقالات وآراء تتحدث عن "إسرائيل صنيع الولايات المتحدة ، التى تمارس حرب ابادة ضد الفلسطينيين" .

إن هذه الآراء لم يكن من الممكن تصور ظهورها فى تركيا "الغربية" ، قبل ذلك بخمس سنوات فقط .

وبسبب ما يعتقده كثيرون بتركيا عن وجود سباق بين أوروبا وأمريكا على وطنهم لأهميته الاستراتيجية ودوره فى صياغة شكل المنطقة المحيطة به ، يرى البعض أن على البلاد بدلاً من الانجذاب إلى هذا أو ذاك ، التقدم للعب دور مستقل فى المنطقة لحساب تركيا والمنطقة ذاتها . ويرون أنه يلزم لنجاح هذا الدور أن يكون مقبولاً من دول المنطقة ؛ خاصة لاعبيها الرئيسيين .

يطرح بعض هؤلاء التحرك بمقدمات ثقافية لهذا الدور ، يتعين ضمنها فض إشكاليات تاريخية لا تزال تداعياتها قائمة بين العرب والأتراك ؛ على الأقل من الناحية النفسية ؛ تدور حول مقولات "خيانة العرب للأتراك فى الحرب العالمية الأولى" .فيما ثمة قسم لا ينشغل بالبحث فى قضايا تاريخية ، عفا عليها الزمن ويطرح تصوراً لمستقبل ، يلتقى فيه الجانبان على أسس مصلحية بحتة.

بالقطع لكلا الطرحين وجاهته ومنطقه ، لكن لا يبدو من السهل تجاوز مشاهد ترسخت لدى النخب التركية عن العرب دون الخوض فى التاريخ وإعادة قراءته . كما لا يبدو استكشاف آفاق مشتركة للمستقبل مجدياً ،قبل التحرر من قيود هذه المشاهد ، ومثلما قال أحد الساسة الأتراك : إن ملفات الحرب العالمية الثانية قد أغلقت ، ولكن بعض ملفات الحرب العالمية الأولى لا تزال مفتوحة بل وعلى مصراعيها ، وتحتاج بعد ثمانين عاماً إلى جهد من الطرفين العربى والتركى لإغلاقها ؛ مما يعد مهمة صعبة للغاية .

تبدو قضايا مثل العراق والأكراد والشرق الأوسط الكبير وأوروبا الأوسع ، وقبرص والسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية ، والناتو ، وعلاقة الإسلام بالغرب

تتقاطع كـلها بشكل مثيـر فى تركيا وفى السياسـة التركية كل يوم . ويتـعين على صانع القـرار التركى أن يأخذ فى اعـتباره هذه الحقـيقة ، وأن يعـمل علي إخراج تركيا من هذا التـقاطع دون خسائر فـادحة . وليس كل شيء بأى ثمن ولن يكون هكذا بالنسبة لتركيا .

فى تركيا تبدو النخبة منقسمـة بين من يرون مصالح البلاد فى الخيار الأمريكى ومن يرونهـا فى الخيـار الأوروبى . . ولكن من المفـارقـات أن الطرفين الأمـريكى والأوروبى يتفقـان على حد أدنى من أسلوب التعامل مع تركـيا ، يقف عند خط أحمر اسمه "وجهة البلاد الغربية" ، وهناك من يرى تقبل الأوروبيين للإصلاحات التى أجرتهـا تركيـا من أجل عضويـة الاتحاد الأوروبى ، مرتبطاً بتـصدع العـلاقة التـركية الأمـريكيـة . ويستـدلون على ذلك بالإشارة إلى أن البـرلمان الذى رفض "الانصياع" للولايات المتـحدة حليف تركيا الاستراتيـجى فى الشأن العراقى ، هو ذاته البرلمان الذى "انصاع" للأوروبيين ، وأجاز تعـديلات بالدستور التركى لتوفيق أوضاع البلاد وفق معايير كوبنهاجن .

إن مقـارنة كهذه توضح بجلاء أن المرونة مع الأوروبـيين ؛ الصعبـة بطبيعتـها على الأتراك ؛ تتعلق بمصـير تركيا ونخـبتها الكمـالية ، فيمـا تظل أى مرونة مع الأمريكيـين محـدودة الأثر على تركيـا بالمدى القريب ولا ترتبط بمقـولة انتمـائها الغربى .

يبدو الحسم بين الولايـات المتحدة وأوروبا يمثل فرضـية قائمة بشواهد كـثيرة ولكن ليس هناك ما يدعـو للاعتقـاد فى أنه سيعنى أكـثر من مجـرد انحناء بسيط ومؤقت فى الطريق ذاته الذى تسلكه تركيا نحـو "الغرب" . ومع كل ما يقال عن تعـارض أو تقاطع أو تناقض المصـالح الأمريكيـة فى تركيـا والمنطقة مع المصـالح الأوروبية ، فالشاهد أن اتفاق الجانبين الأمريكى والأوروبى ليس متعذراً حتى حول أكثر القضايا "خلافية" .

بالنسبة لواشنطن ، يعد حفاظها على علاقات "التحالف الاستراتيجى" مع تركيا هاماً بدرجة أكبر مما سبق ؛ خاصة إذا "تهاون" الأوروبيون فى إدراك ما قد يعنيه خسارة الغرب لها .

قد يتضح للأتراك فى خطاهم نحو الاتحاد الأوروبى إدراك حقيقة ، تقول إن الفكرة الأوروبية ذاتها تطورت عبر فترة زمنية ممتدة ومرت بمراحل نظرية وعملية متعاقبة ، أسهمت كل منها فى تشكيل وتأصيل هذه الفكرة بدءاً من الحضارة اليونانية والرومانية الغربية مروراً بعصر النهضة ، والتنوير ، فالثورة الصناعية التى أفرزت التقدم العلمى . .إلخ ، فيما لم تمر القومية التركية حديثة العهد ولا حتى الأتراك العثمانيين بأى من هذه المراحل ، التى كانت المسيحية والكنيسة فى قلبها دائماً . إن المسألة ترتبط ، بتراث روما وبيزنطة ولا تنحصر ببساطة فى تلبية معايير كوبنهاجن .

الديمقراطية المحافظة..

بدا عقد الثمانينيات مذهلاً فى التحول الذى شهدته تركيا فى كل شيء ، فيما كان عقد التسعينيات مذهلاً فى حجم السيولة التى عرفتها السياسة التركية . لم يعد لدى الأحزاب السياسية التقليدية وقياداتها قواعد أو تقاليد ثابتة تدعو المواطن إلى توجيه تأييده لها . قالت تانسو تشيلر قبل انتخابات ١٩٩٥ إن حزب الرفاه يريد العودة بتركيا إلى عصور الظلام ، فيما قبلت بعدها بالائتلاف معه لمجرد الوصول للسلطة . وقال نجم الدين أربكان إن تركيا دولة إسلامية وليست غربية ، ثم مضى بعدها ليوقع اتفاق التعاون العسكرى الأهم بين تركيا واسرائيل ، التى كانت ترتكب مذبحة قانا فى لبنان .

فى بدايات العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، تبدو تركيا تتحلل من كثير من المواريث ، التى كانت ثمناً تعين عليها دفعه للوصول إلى حالة الاستقرار السياسى التى تعرفها اليوم . أصبح يحكم البلاد حكومة حزب واحد يمضى لتنفيذ

مشـروع واقعى للدولـة والمجتمع والسياسـة ، ويجتـهد فى الإنصـات للمطالب الحقيقية والملحة للملايين من أبناء هذا الوطن ، ويحقق نجاحات اقتصادية وسياسية كبيرة دون وصفها بالتحولات الجذرية مثلما دأب الآخرون على الادعاء .

بالنسبة للكثيرين من نخبـة البلاد العلمانية تكمن المشكلة ؛ أو المأساة ؛ فى أن حزباً يمينياً مـحافظاً أصبح يتبنى ؛ ويعمل ؛ من أجل انضمـام تركيا للاتحاد الأوروبى الهدف الذى وضعتـه النخبة العلمانية للبـلاد ، ويقر الأوروبيون أن ما حققه على هذا الصعيد فى عامين يماثل مـا حققته تركيا قبله على مدى عشرين عاماً ،ويتقدمون للتفاوض معه على انضـمامها . يمثل الأمر انقلاباً فى السياسة التركية وأحـد أكبر المآزق التى تعيشهـا ، حين أصبح التحديث الحقـيقى يجرى على يد قوى سياسيـة واجتماعية محافظة، تم وصمـها من قبل فى خانة رفض الجمـهورية ورفض وجـهتـها الغـربية . . إن نجـاح حزب العـدالة والتنميـة فى مشـروعه وفى تحـقيق الإنجـازات خلال توليـه السلطة سيـمثل ولا شك ضـربة موجعة لكل من قـوى اليسار الموغل فى علمانيته ، والقوى الـيمينية الموغلة فى قوميتها .

ومع كل المسيـرة ، يظل السؤال الأزلى المثـار حول تركيـا خاصـة من جانب الغربيين يدور حول مخاطر تحولها لتصبح دولة اسلامية صرفة ، ،الذى يبدو يصدر بتأثيـر الخوف المتأثر بتـجربة ايران . وعلى الرغم من كافـة التقديرات التى تشـير بإمكانة ذلك ، لا أظن أن المجتمع التركى يحمل بذور مثل هذا التحول على الأقل فى المستقبل القريب والمتوسط .

أولاً : من غير المقبول إغفال الأثر الذى أحدثه ثمانية عقود من العلمانية حتى ولو كانت فى نظر الكثيريـن متعسفة وظالمة على تركيب المجـتمع والدولة والعلاقة فيما بينـهما وبين الأفراد . كما من غيـر اليسير تصور ذلك اليوم الـذى تغيب فيه عصا الجيش عن الجميع ، حتى ولو بدت الأمور ظاهرياً غير ذلك .

ثانياً : يحظى الاسلام فى تركيا بخصائص تميزه فعلاً عن خصائصه فى مناطق أخرى من العالم الاسلامى . إن أحد أهم مكونات ما يسمى بإسلام الأتراك هو ذلك التراث الصوفى الكبير المترسخ فى وجدان كل من يحيا فى هذه الأناضول ، والذى يحمل قدراً لا بأس به من التسامح والوسطية وتقبل الآخر .

ثالثاً : تشكل الإسلام فى تركيا ضمن ظروف مختلفة عن تلك التى تشكل فيها ؛ كهوية ومرجعية ؛ فى بلاد الإسلام الأخرى . فهو الوحيد مثلاً الذى تشكل تراثه بالقرب من الغرب باعتبار امتداد السلطنة العثمانية إلى قلب أوروبا ، ولا ينبغى التقليل من أثر هذا العامل فى تكوين إسلام الأتراك واسعاً فضفاضاً يضم بين صفوفه ؛ كدين ؛ أعراقاً وأجناساً شتى ، كما يضم بين حدود دولته العثمانية أتباع ملل أخرى كثيرة .

وبصرف النظر عن إدراك هذه الخصوصيات باعتبارها مزايا أو النظر اليها كنواقص وسلبيات ، الأمر الذى يتوقف على صاحب النظرة ومنطلقاته الفكرية وغاياته ؛ فالشاهد أن ما حدث فى تركيا بعد الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ يفتح صفحة جديدة ليس فقط فى السياسة الداخلية والخارجية للبلاد ، وإنما أيضاً - وهو الأهم - فى اسلام الأتراك تستلهم حقائق دينية منسية وتستشرف إمكاناتها للعمل فى المجال السياسى ، سواء داخل تركيا أو فى سياساتها الخارجية .

بالفعل طرح حزب العدالة والتنمية مفهوماً جديداً لتوصيف نفسه وتأصيل سياساته فى الحكم باسم "الديمقراطية المحافظة" ، التى لا يفتأ يتحدث عنها فى كل مناسبة وعلى مستويات قيادية ، كحزب يؤمن بالمبادىء الديمقراطية العالمية دون التضحية بالقيم المحافظة للسكان .

حسب تعريف أردوغان نفسه ؛ يعد المفهوم وثيق الصلة بالحالة التركية بجغرافيتها وتاريخها ونظامها السياسى وأهدافها ، فقال "إن ميراث الأتراك التاريخى ، وقيمهم الذاتية ، ورغبتهم فى استيعاب وتقبل القيم المعاصرة يعد

أساس مفهوم الديمقراطية المحافظة" .وإذ لا يقبل عالم اليوم الحدود الفاصلة بين الأفكار والمعتقدات والأيديولوجيات على طريقة الأبيض والأسود ، وإنما يشهد تجارب تمتزج فيها وتتداخل مختلف المراجع الأيديولوجية والفكرية فإنه يرى أنه يتعين على تركيا تجديد وتدعيم نظامها السياسى وفلسفته من خلال هذا المفهوم» .

والحق أن مقدمات ذلك الطرح السياسية ، وليس الفكرية ، تمثلت فى حقيقة إطلاق الحزب بمؤسسين من غير أعضاء الفضيلة ، الذين كانوا من حيث الشكل والمضمون امتداداً لحزب الرفاه . وفى إعلانه أن هويته تقع على يمين الوسط فى السياسة التركية . ثم فى قبول شخصيات من أحزاب يمين الوسط التقليدية ضمن صفوفه قبل انتخابات ٢٠٠٢ ، ووضعها فى مناصب قيادية بالحزب والسلطة بعد الانتخابات . ثم بخطوات وإيحاءات ذات أغراض سياسية ، كان منها تلك الزيارة التى قام بها زعيم الحزب اردوغان بعد الفوز فى الانتخابات لرئيس الجمهورية السابق ديميريل الزعيم المخضرم لتيار يمين الوسط ؛ ليستمع لنصائحه ، مثلما قال وهو يخرج من عنده ، وليس للزعيم السابق للتيار الذى انتمى إليه ، وهو نجم الدين أربكان .. وبعد توليه رئاسة الوزراء ، بدأ أردوغان بالتحدث فى جرأة أكبر عن المفهوم على المستوى المحلى والدولى ، ومن الناحيتين الأكاديمية والسياسية فى آن .

من الثابت وجود محاولات لتأصيل مفهوم الديمقراطية المحافظة بتركيا ، خلال عقود الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات ، قبل الانقلاب العسكرى الأول عام ١٩٦٠ . بل ليس مما ينافى الواقع الادعاء بأن تركيبة الجمهورية منذ لحظتها الأولى حملت ، وفى أعلى مستويات قيادتها ممثلين لهذا المفهوم.. حاولوا الحفاظ على مساحة للقيم التقليدية ، خلال عملية "التحول الجذرى" التى أطلقها أتاتورك. وينتسب هؤلاء فى حقيقة الأمر إلى جوهر الهوية التركية ، التى يعد الانتماء للاسلام أحد مكوناتها الرئيسية .

كتب كثيرون فى العقود الثلاثة التالية لإنشاء الجمهورية عن "الديمقراطية المحافظة" فى محاولة لعبور الفجوة التى بدت واضحة بعد ١٩٢٣ بين الأصول

المحافظة للسكان و مبادىء العلمانية اللازمة ؛ حسب النخبة ؛ لتحديث المجتمع . والشاهد أن البعض لم يستطع أو بالأحرى لم يقبل بالدخول إلى ساحة العلمانية الكمالية من الناحية الفكرية والنظرية وفضّل البقاء داخل حدود "المحافظة" يحاول البحث عن أفضل ما كان فى العهد العثمانى ، أو بالأصح صياغة عقيدة جديدة تدور حول "عثمانية عصرية" .

فى السياسة العملية ، ارتكزت سلطة الحكم وعصبيته فى العهد الأول للجمهورية على جناح النخبة القومى ، ثم تحركت منذ عهد مندريس إلى الارتكاز على قاعدة قوى يمين الوسط المحافظ ، مع ملاحظة فترات مد وجزر بين طرفى المفهوم فكرياً وسياسياً . كانت الخمسينيات عصر الحزب الديمقراطى اليمينى بزعامة مندريس ، ثم مرت الستينيات عصراً لحزب العدالة اليمينى بزعامة ديميريل، فيما شهدت السبعينيات حلقات من عدم الاستقرار السياسى ، ميزها صعود اليمين المحافظ الدينى والقومى على حد سواء باعتبار حمل الاتجاهين لكثير من مقومات الانتماء لمفهوم الديمقراطية المحافظة بالنموذج التركى ، حتى جاءت الثمانينيات التى كانت عقد حزب الوطن الأم اليمينى بزعامة أوزال ، بكل أجنحته المحافظة والقومية ويمين الوسط "المعتدلة" .

بقراءة متأنية لتطورات التسعينيات وما تلاها يبدو واضحاً أن تركيا عاشت عقداً من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى ، شهدت خلاله مواجهة حاسمة بين تيار الاسلام السياسى و الدولة العلمانية ، اتضح لاحقاً أنه أوجب البحث عن عقد سياسى واجتماعى جديد بدأ التمهيد له بوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة فى نوفمبر ٢٠٠٢ . . وإذ تبدو قوى العلمانية مصممة على الوقوف بوجه ما تظنه «محاولات لاعادة البلاد إلى الوراء» ، وإذ يبدو الواقع الاجتماعى والسياسى التركى يفرض حقائق لا يمكن تجاهلها عن الطريقة المثلى لتحقيق التوازن بين مطالب الجميع فى هذا الوطن ، فإن المتاح يكاد يبقى بديلاً وحيداً يتمحور حول اعتماد الوسطية فى كل شىء . ومن ثم فإن الحديث عن ضرورة تعايش الجميع ؛

علمانيين تقدميين ومحافظين ؛ وبحد أدنى من الحقوق والواجبات والتفاهم المتبادل ينبغي النظر إليه بقدر من الحذر في ضوء مفهوم الديمقراطية المحافظة ، الذى يروج له حزب العدالة والتنمية داخليًا وخارجيًا ، والذى يركز على الحفاظ على خصوصيات الهوية التركية المحافظة ، خلال ممارسة الديمقراطية فى المجتمع .

قال أردوغان إن قطاعاً كبيراً من الأتراك يرغب فى الوصول إلى مجتمع يتصف بالحداثة دون رفض التقاليد ، ويشترك فى مسيرة الإنسانية مع الإقرار بخصوصيات الواقع المحلى ، وتسود فيه عقلانية مادية لا تهمل المدلول الروحى والمعنوى للحياة ، وينحاز للتغيير دون أن يعنى ذلك رهن نفسه بفكرة واحدة . . ويقدم مفهوم الديمقراطية المحافظة الإطار اللازم لهذا المجتمع فى تركيا(٤) .

على الجهة المقابلة ، يرفض المعارضون لأردوغان إلصاق مصطلح "المحافظة" بمفهوم "الديمقراطية" ، ويعتبرون ذلك بمثابة جوهر المسألة ، ويرون أن حزب العدالة والتنمية كمن يريد القول إن "المحافظة" بمعنى احترام وصيانة تقاليد المجتمع، أياً كانت ليست "جريمة" تتنافى مع متطلبات الدولة ومشروع التحديث "على النمط الغربى" الذى تعد الديمقراطية أحد مكوناته . ويرى آخرون أن اعتماد أردوغان لهذه الفلسفة ليس إلا محاولة لخداع المؤسسة العلمانية التركية ، بأنه ابتعد ، أو بصدد الابتعاد عن الأساس الإسلامى للحكم الذى سار عليه حزب الرفاه ، وإحلال فكرة المحافظة محله ، فيما الاثنين يستهدفان الغايات والسياسات نفسها . حسب كثيرين أن هذا هو الارتداد بعينه إلى ما قبل الجمهورية .

ربما يكون بتقديرات كهذه قدر من الصحة ، لكن الحزب يرى - حسبما تحدث فلاسفته - أن المشكلة تكمن فى أن تعذر نبذ العلمانية بعد ثمانين عاماً من الجمهورية حتى لو غابت عين الجيش اليقظة عن المجتمع يقابله تعذر تجاهل حاجة المواطنين لممارسة الدين بقدر من الحرية ، بعيداً عن الدولة فى الحياة العامة كما

(٤) راجع كلمة اردوغان أمام American Enterprise Institute ، التى ألقاها يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٤، والمنشورة بصفحة المعهد على شبكة الإنترنت .

الخاصة . والشاهد أن مراقبة سياسات الحزب ستوضح أن أردوغان يفضل أن يركز فى مسيرته نحو التغيير على أهمية الحفاظ على القيم والمكتسبات فى المجتمع بأكثر من الحفاظ على المؤسسات فيه ، وهو لا يريد اختزال الديمقراطية فى مجرد عملية الانتخابات والمؤسسات المعروفة المرتبطة بها ، ولكن يرغب فى أن تمتد ممارساتها إلى جوانب الحياة الاجتماعية ، فلكى تحصل الحقوق الأساسية والحريات على ضمانات دستورية يلزم ، حسبما يرى ، ترسيخ الديمقراطية جنباً إلى جنب مع العلمانية .

وبصرف النظر عن اختلاف التقديرات فإن محاولة حزب العدالة والتنمية إدخال ؛ أو بالأحرى العودة ؛ لمفهوم الديمقراطية المحافظة فى المجتمع التركى فى القرن الواحد والعشرين تكتسب أهمية كبيرة وتستوجب قراءة متأنية ؛ لأنها قد تسهم فى إعادة تشكيل الجمهورية الكمالية من الناحية الفكرية .

مما لا شك فيه أن التطورات الدولية وإملاءات المصالح التركية الحالية ، التى تستوجب استكمال السعى نحو الاتحاد الأوروبى تملى على قوة سياسية محافظة مثل حزب العدالة والتنمية اعتماد توازن معين ، لا تتجاهل فيه مفهوم الديمقراطية بمظهرها العلمانى مثلما سارت فى الجمهورية الكمالية . وتبدو قضايا عالمية من قبيل التنوع الثقافى ، والتعددية ، والمجتمع المدنى ، وحقوق الانسان ، والحكم الرشيد، والتسامح الدينى . . .إلخ . . هى المحرك الرئيسى الذى يدفع هذه القوة "المحافظة" نحو الانفتاح "الديمقراطى" ؛ حيث يتعذر إغفال تجربة الجمهورية التى تشير إلى أن تحولاتها الرئيسية والمهمة نحو الديمقراطية ، وجدت دوافعها دائماً فى المحفزات الخارجية وليس الداخلية .

ومع ذلك فإن أهم ما فى الطرح الذى يتمسك به أردوغان هو ما يتضمنه من تأكيد بأن مبدأ "المحافظة" لا يعنى بأى حال من الأحوال اتباع منطلقات دينية فى تسيير أمور الحكم . وكثيراً ما يؤكد الرجل أن حكومته تولى أهمية للدين كقيمة

اجتماعية(٥) ، ولكنها لا ترى ممارسة السياسة على أساسه ؛ حيث استخدامه كأداة من أدواتها أو تطبيق مناهج سياسية باسمه لا يضر فقط بالتعددية السياسية فى المجتمع ، وإنما يضر بالدين ذاته الذى يعد من المقدسات .

من حيث السياسة الخارجية ، يرى أردوغان أن العولمة تفرض على المجتمعات مزيجاً من المؤثرات الاقتصادية والثقافية والسياسية يتعين التجاوب معها . وليس رفضها ، فيما يمكن أن يشكل فى النهاية طائفة من القيم التى يشترك فيها الجميع مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. و لكنه يرى أن هذه القيم هى نتاج لمختلف روافد الحضارة الإنسانية فى الأصل وليس لتجربة الغرب وحده ، وأن الديانات السماوية أسهمت جميعها فى صياغتها عبر إضافات من اليهودية والمسيحية والإسلام ، وأن شعوب المنطقة التى شهدت خروج هذه الديانات والقيم فى الشرق الأوسط لا تزال تعجز عن زرعها بسبب الحروب ومشكلات الفقر ، ولتركيا بالنسبة له ؛ بتراثها التاريخى الممتزج بنظامها السياسى الفريد ؛ دور فى ترسيخ هذه القيم فى منطقتها ، ولكنه لن يمكنها ذلك دون ترسيخها فى داخل تركيا ذاتها عبر مفهوم «الديمقراطية المحافظة» .

لكن بعض المفكرين الأتراك المحايدين يرون - للأسباب والاعتبارات ذاتها ؛ أن أردوغان لن يسعه بهذا الانفتاح الديمقراطى تقديم حلول للمشكلات الحقيقية التى تواجه المجتمع التركى ، ويرون أن الحل لتجديد دماء السلطة والاستمرار فى تحديث الوطن يظل فى العمل ضمن حدود تيار "يمين الوسط العلمانى" ، بل ويتهمون أردوغان وحزبه باختلاس الموقع ، الذى احتله هذا التيار تقليديًا فى السياسة التركية مستغلين لحظة الضعف ، التى مر بها اعتباراً من التسعينيات .

وبعيداً عما قد يكون من خطورة لهذه المفاهيم ؛ من وجهة نظر البعض داخل تركيا ؛ فان أهميتها وحساسيتها تكمن فى أنها تبدو تتفق مع طروحات ، قدمتها

---

(٥) وليس قيمة فردية مثلما يرد بفلسفة العلمانية .

السياسة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط فى لحظة معينة ، حتى وإن بدا أن طروحات أردوغان ترتبط بتطور التجربة التركية فى حدودها الذاتية ، ويبدو ترحيب الإدارة الأمريكية الجمهورية وإصرارها على قيام تركيا بلعب دور النموذج فى المنطقة من منطلق تجربتها الديمقراطية وخصائصها المحافظة ذات الجذور الاسلامية ، هو مما يلقى بشكوك على أفكار وانتماءات الحزب بأكملها .

بالفعل رأى اردوغان لتركيا دوراً ؛ أو هكذا رؤى له ؛ فيما يسمى بعملية الإصلاح بالشرق الأوسط عبر تقديم تركيا كنموذج لأية تجربة ديمقراطية تعددية تريد النمو والترسخ فى المنطقة . وثمة افتراض فى الغرب ؛ ولدى الأتراك بأن هناك ما يسمى بالاسلام التركى الذى يعد ؛ مع كل التحفظات المرتبطة بالكمالية وتداعياتها داخلياً ؛ الأقرب للغرب ليس من منطلق مساحة التداخل فيما بين قيم هذا الاسلام وقيم الغرب ، وإنما لاعتبارات أخرى .

من منظور غربى يبدو الاسلام ينقسم فى عالمه إلى عدة أنواع . . .

«**إسلام لين** » . . . . يؤمن بالديمقراطية ، ويقبل بالآخر ، ويتحرك بتناغم مع ظروف العصر ، وهو يوجد فى نطاق جغرافى يمتد من البلقان حتى آسيا الوسطى مروراً بتركيا والقوقاز ، تكمن مراجعه الأساسية فى ميراث الإسلام التركى ذى الطابع الصوفى ، ويتميز بقربه من الغرب لأسباب جغرافية وتاريخية وسياسية .

و«**إسلام متشدد**» . . . لا يصادق المبادىء الديمقراطية الغربية ، ويرفض التفاعل مع الآخر ، يحمل فكرة وعقيدة الجهاد كأولوية . وهو يوجد فى نطاق جغرافى جنوب "الإسلام اللين الديمقراطى" ، يمتد من المنطقة العربية حتى الباكستان وأفغانستان ، ويوجد تداخل فى آتباعه بين الأفراد والجماعات والدول ، وتكمن مراجعه الأساسية فى ميراث ، يستند إلى تفسيرات جامدة وسلفية ومتشددة للدين .

و«**إسلام ثوري**» . . . يعنى بتغيير الأوضاع بشكل جذرى ، ويستهدف إقامة حكم أئمة الدين ، يسترشد ويستند إلى النموذج الإيرانى ، ولكنه مع ذلك لايوجد فى حدود محددة فقط بالجمهورية الإيرانية ، لارتباطه بالفكرة بأكثر من الدولة التى تقف شاهداً عليه، و يضم - وهو الأخطر - جماعات وفرقاً وليس دولاً .

و«**إسلام معتدل** » . . . يؤمن بوسطية الدين واعتداله ، ويعطى أولوية للدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة ، يستند إلى تراث تراكمات فقهية تبتعد عن التشدد والتضييق ، ولا ينسب إليه مظاهر عداء مع الغرب بحد ذاته ، وينشغل بالأمور الدينية و الحياتية فى توازن ، ولا يدعو لفرض الدين على السياسة والحكم .

بالنسبة للولايات المتحدة ؛ وربما لبقية الغرب ؛ يبدو نموذج الإسلام التركى الأقرب إلى الفكرة والمصالح الغربية ، فهو الذى تعرض على مدى قرن أو أكثر لتأثيرات الاحتكاك بأوروبا منذ ما قبل انهيار الدولة العثمانية ، وهو الذى تم وضعه فى إطار العلمانية على النمط الغربى ، لا يحمل فكرة الجهاد كمكوّن رئيسى من مكوناته الفقهية ، أو ينشغل بها حالياً ويمضى متناغماً مع الديمقراطية، ويقبل الآخر . . . . . وإسرائيل(٦) .

قد يراد لهذا النوع من الإسلام الانتشار والتمدد إلى نطاقات جغرافية أخرى ، سواء بقيادة مشروع الشرق الأوسط الموسع الذى تقف وراءه الولايات المتحدة ، أو من خلال عملية تحول ذاتية فى نطاقات الاسلام الأخرى الشيعى والسلفى ، بصرف النظر عن الإمكانيات الفعلية لذلك . ولكن الشاهد هنا أن تمدداً كهذا لايمكن توقع حدوثه قبل ترسخ النموذج ذاته فى تركيا ، ربما من خلال تعزيز الديمقراطية المحافظة التى يتحدث عنها حزب العدالة والتنمية بل وقبل اكتمال

---

(٦) يقيم كل دول نطاق هذا الإسلام علاقات مع إسرائيل.

عملية إعادة تقديم وتفسير الدين بمنطق جديد يتضمن طرح شروحات لنصوص القرآن والسنة والتراث تبرهن على وجود قواسم مشتركة بين تعاليمه وبين قيم الديمقراطية الغربية . فى هذه المهمة ليس بالعالم الإسلامى ؛ من وجهة نظر الأمريكيين ؛ من بقدرته الاضطلاع بهذا الدور ، سوى تركيا فى ظل حكم حزب العدالة والتنمية .

وعلى الرغم من أن ذلك قد يبدو يمثل طموحاً يحمل مبالغات كثيرة تتعارض مع الواقع ، فلهذا الإسلام اللين قبل كل شيء مشكلات ، يتعين إيجاد حلول لها لضمان سيادته و"ديمقراطيته" منها ما هو سياسى وتاريخى ... وفقهى .

سياسياً ، يلزم "تطهير" النطاق الجغرافى لهذا الإسلام من اختراقات تعرض لها من جانب الاسلام المتشدد والثورى وجماعاته . ويبدو تمدد وانتشار "خلايا المقاومة الجهادية" المستندة إلى أسس دينية فى العراق اليوم ، وفى الشيشان والقوقاز قبل ذلك يمثل تحدياً بالغ الخطورة لاستقرار "الإسلام الديمقراطى" ولأمنه وطموحاته .. كذلك يتعين مواجهة الإسلام الثورى ، بردائه الشيعى الذى وإن بدا قبل ذلك محدود التأثير فى بقية العالم الإسلامى ، بحكم اختلاف المذهب، فإنه اليوم بالغ التأثير بفعل الحالة العراقية المتفجرة بعد الغزو الأمريكى فى ٢٠٠٣ .

داخلياً ، يلزم ضمان قبول مراكز القوى العلمانية فى التجربة التركية ، التى لا تزال قائمة فى الدولة والمجتمع بأن يتم طرح "إسلام الأتراك" لكى يلعب الدور المراد له . والشاهد أن ذلك غير وارد فى الوقت الحالى ، على ضوء تعرض هذه المراكز لاستقطاعات من سلطتها ونفوذها ، فى إطار تلبية تركيا لمعايير عضوية الاتحاد الأوروبى ؛ حيث تبدو أكثر ميلاً لعدم إعطاء المجال لمزيد من التمدد "الإسلامى المحافظ" داخل تركيا فى الأصل ، فكيف بها ترحب بتقديمه نموذجاً للآخرين فى الخارج .

من وجهة نظر مقارنة ، تتميز التجربة التركية بوجود خصوصيات ذاتية ، لايمكن بقدر من البساطة أو السطحية القياس عليها لافتراض صلاحيتها فى أن تكون نموذجًا يحتذى به آخرون من حولها .

أولاً ، يقدم الأساس القومى للجمهورية أولى الخصوصيات بجانب فلسفتها الكمالية ليمثل الاثنان معًا أيديولوجية سياسية راسخة ، ترتبط بنشأة الوطن ذاته وبحدوده قبل ارتباطها بتجربته وسيرته . بعبارة أخرى يعد الاستفسار الذى ثار بعد الحرب العالمية الأولى عن أرض الأتراك ، من بين أراضى السلطنة العثمانية المنهارة، هو جوهر الخصوصية الذى لم يثار بالنسبة لآخرين حول تركيا .

ثانيًا ، سارت التجربة بدور رائد لنخبة عسكرية ؛ ومدنية ؛ فى قيادة مشروع للتحديث ، احتفظت دومًا بقدر كبير من التماسك والوحدة ، بل والتفوق على الآخرين ، وبإصرار لافت للنظر على الإمساك بأيديولوجية الدولة وأجهزتها ؛ بهدف استكمال المشروع التحديثى الذى أرساه مؤسسها .

ثالثًا ، مضت التجربة طيلة عمر الجمهورية ، وفق حدود مشروع استلهم من الغرب الأوربى ، الذى مع مرور الزمن أصبح فى شكل كيان باسم الاتحاد الأوربى، وظلت الجمهورية مع كافة التحولات تشعر بأن عليها الاستمرار فى الاسترشاد به والتحاور معه والتقدم لنيل عضويته ؛ باعتباره هدف التحديث الكمالى وغايته .

وإذ يتواصل الأمر فى أكثر من اتجاه ولأكثر من سبب ، فقد تنتهى الأمور بأن يتبين للجميع أن الإسلام المعتدل بمراكزه المعروفة فى العالم الإسلامى ، هو الذى سيكون "النموذج الديمقراطى الصحيح" . . . وتلك قضية أخرى .

خاتمة

يبدو قدر الأتراك الحياة فى تحولات مستمرة دون توقف .. من السلطنة العثمانية إلى الجمهورية التركية .. ومن حكم الحزب الواحد فى العهد الأول للجمهورية إلى التعددية السياسية فى ١٩٤٥ .. ومن علمانية حزب الشعب الجمهورى المتشددة إلى التصالح مع الدين على يد مندريس فى عقد الخمسينيات .. ومن سيطرة الدولة على كل شىء إلى انفتاح أوزال فى كل شىء .. ومن الرفاه إلى العدالة والتنمية .. ومن هذا الأخير إلى مرسى جديد ... ربما .

مثلما قال أحد السياسيين المخضرمين الأتراك ، عاشت تركيا طيلة عمرها كعربة تسير على طريق وعرة مليئة بالمنحنيات والأهوال ، فى مناخ ملبد بالغيوم ، أمامها كتل من الحجر كان عليها تفاديها طلباً للسلامة ، واعتمدت طيلة مسيرها على مهارة سائق العربة . اليوم ؛ وربما منذ فترة ؛ لم يعد بتركيا أى سائقين مهرة .. ويتعين عليها تعبيد الطريق الذى تسير عليه .

ويبدو الجيش التركى كقائد عربة اتخذ قراراً بتحديد وجهتها دون استشارة ركابها ، وجلس بجوار سائقها لإجباره على المضى نحو هذه الوجهة ، وقام خلال مسيرتها بتبديل السائقين لضمان سلامة الرحلة وفق ما رآه صالحاً لركابها ، وعندما خالفه أحدهم ، لم يتردد عن إيقاف الرحلة ليقذف به إلى خارج العربة أو إلى مؤخرتها .

اليوم ، وحيث قاربت الرحلة على الانتهاء فإن الأحوال والمواقع قد تغيرت : هناك من بين الركاب من يريد أن يقذف بقائد العربة إلى خارجها ، وهناك من يجلس فى صفوفها الخلفية من يريد الإبقاء عليه لمساعدته فى يوم ما على العودة لمقودها ، فيما هذا القائد لا يزال يتمسك بموقعه .ولكن الأهم هو أن من فى خارج العربة ينتظرها فى نهاية الرحلة ، لا يقبل بأن تحضر إليه بهذا القائد فى

مقعده . وعليه إما أن ينزل عنها ، أو في أحسن الأحوال الجلوس صامتاً في مؤخرتها . . . . أو المضي بها في طريق آخر .

في تركيا اليوم ثمة فورة في التطلعات ، لا ترتبط بالماضي في أي شيء . . لم يعد الجيل الجديد ينظر لخطر تقسيم البلاد أو للعقدة المعروفة باسم عقدة سيفر ، مثلما نظر الجيل القديم قبله ، الذي أتاح تكوينه النفسي تقدم الدولة الكمالية لتفرض كثيراً من مقدساتها ومحرماتها على الجميع . لم تعد الوحدة الوطنية تُفهم بالطريقة ذاتها التي كانت ، بل لم تعد تحظى بمرتبة تفوق الاهتمام بالمبادىء الديمقراطية في ثقافة الأجيال الجديدة ، وثقافة الدولة بل وثقافة عسكر ونخبة "جمهورية لوزان" .

استنفذت كافة الرهانات القديمة وأفرغت مضامينها ، وأصبح الكل خاسراً إذا مضت تركيا بالطريقة ذاتها التي مضت بها لثمانين عاماً من عمرها .

في نهاية المطاف ، يبقى الأتراك ؛ الذين مع كافة الضغوط والملابسات من حولهم منذ اللحظة التي قدموا فيها إلى المنطقة ، ومع كافة التحولات التي حدثت لهم في عهد العثمانيين فمضت بهم إلى أبواب فيينا ، ثم تلك التي عاشوها في عهد الجمهورية الكمالية ؛ يحيون بقدر مطلق من الحسم لا الحيرة ، وبرؤية بسيطة لمعنى الحياة دون أية تعقيدات من هنا أو هناك ، وبميراث خاص غني بالحكمة والسعادة . . في هذه الأناضول الجميلة .

الفهـــــرس

الباب الأول
من الإمبراطورية ... إلى الجمهورية

الباب الثانى
الجمهــــورية والإســـلام

الباب الثالث

التحولات والمعادلات .. الجديدة

الباب الرابع ...

حصـــاد التســـعينيات ...

الباب الخامس

تركيا وأوروبا ....أسئلة حول الهــوية ، والديمقراطية ....والمصير.

الباب السادس

الصداقة الاستراتيجية ...والشـكوك... ومعضلة الأمن.. بين تركيا وأمريكا

الباب السابع
ملاحظات فى السياسة التركية .....

* * * * *